آراء حول الخليج

العدد 141
سبتمبر 2019

مشروعان في المنطقة: التطرف والإرهاب
مقابل التنمية والاستقرار

صانع القرار العراقي والعودة
للحاضنة الوطنية

ملف العدد:
التصعيد في الخليج .. المواجهة العسكرية أم الحلول السلمية؟

- التصعيد الإيراني في الخليج للهروب من ضغط الداخل وجر الخارج للتفاوض
- إيران تحتاج ٦ أشهر لتصنيع القنبلة النووية وتستخدم السلاح النووي خلال عام
- حقيقة الموقف الأمريكي: واشنطن ترغب في التفاوض لضعف الموقف الأوروبي
- روسيا لا تقبل إيران النووية وتنشئ نظامًا أمنيًا على أساس سياسة الخطوة خطوة
- جهود إيرانية ـ تركية للإخلال بتوازن المنطقة لخلق فراغ والقفز لملئه ثنائيًا
- طهران وإدارة ترامب تتفاوضان من خلال التصعيد وتوجد وساطة علنية وسرية
- الصواريخ الباليستية الإيرانية محدودة التأثير وهي أقرب للاستفزاز من الردع
- طهران أجرت ١٠ تجارب باليستية وحصلت من كوريا على ١٩ صاروخًا
- اعتمدت إيران الواقعية الدفاعية مع الغرب والواقعية الهجومية في المنطقة

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

افتتاحية العدد
4

التصعيد في الخليج: وضوح المشكلة وغياب الحل

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية
6

مشروعان في المنطقة: الفوضى والتوسع الإيرانية / التركية والاستقرار بقيادة السعودية

د. إبراهيم العثيمين

دراسة العدد
12

دول الخليج والمواجهة الأمريكية - الإيرانية: السيناريوهات المحتملة والخطط المطلوبة

د. محمد الرميحي

قضية العدد
17

إيران تحتاج ٦ أشهر لتصنيع القنبلة وتكون جاهزة لاستخدام سلاحها النووي خلال سنة

د. يسري أبو شادي

آراء

حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. احمد سليم البرصان 21
لواء د. محمد علام سيد 26
د. ماجد بطرس 31
د. فاتح خننو 35
د. قتيبة العاني 38
د.ظافر محمد العجمي 44
د. هويدا عبد العظيم عبد الهادي 49
د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي 55
د. نـورهان الشيـخ 60
د. غانم علوان الجميلي 65
د. محمد عباس ناجي 70
د.ميلود عامر حاج 75
د. فزور رحمن صديق 78
د. فلورانس غاوب 81
د. خضير عباس النداوي 85
تلميذ أحمد 90
د. اميد شكري كله سر 94
عبد الله عيسى الشريف 98

الرأي

الإدارة الـرقـمـيـة: كيف شكلت الإنترنت بيئة العمل؟ 102
د. الصادق الفقيه

التأويـل في الشـرق والغـرب: تأثيـره في تعزيـز الإرهـاب ونبـذ الوسـطية والتعايـش 106
د. رانيا عبد النعيم العشران

إصدارات

تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي 111
جدة: آراء حول الخليج

وقفة

التصعيد في المنطقة: الحلول المؤجلة 112
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

العـدد الماثـل بيـن أيـدي القـراء مـن مجلـة) آراء حـول الخليـج) يحمـل رقـم ١٤١ مـن سلسـلة إصـدار المجلـة الشـهرية التـي تتنـاول قضايـا منطقـة الخليـج وتحدياتهـا وجوارهـا وعلاقاتهـا بالعالـم وتأثيـر ذلـك عـلى اسـتقرار وأمـن وتنميـة المنطقـة والعالـم. وجـاء الملـف الرئيسـي لهـذا العـدد تحـت عنـوان "التصعيـد في الخليـج: المواجهـة أم الحـل" وتناولـت دراسـات ومقـالات العـدد بأقـلام نخبـة متخصصـة مـن الـدول العربيـة والعالـم، أسـباب هـذا التصعيـد، ومآلاتـه ومـا يمكـن أن يصـل إليـه وهـل سـتكون نهايتـه بالمواجهـة العسـكرية، ام بالحلـول الدبلوماسـية وقنـوات الحـوار، الكثيـر مـن أصحـاب الـرأي والخبـرة اعتقـدوا أن إيـران غيـر قـادرة عـلى الدخـول في حـرب مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ودول الجـوار العربـي مهـا ادعـت غيـر ذلـك، وهـذا يعـود لأسـباب منطقيـة وواقعيـة، منهـا تقـادم الترسـانة العسـكرية الإيرانيـة وتهالكهـا بسـبب الحصـار الاقتصـادي الـذي واجهتـه إيـران طيلـة العقـود الماضيـة، مقابـل الترسـانة الخليجيـة والأمريكيـة المتطـورة، والبعـض يـرى أن غيـران تلـوح باسـتخدام القـوة للهـروب مـن ضغـوط الداخـل المتنامية بسـبب الأوضـاع الاقتصاديـة المتردية في الداخـل وبسـبب ايدلوجيـة نظـام طهـران الـذي انفـق أمـوال شـعبه عـلى ممارسـاته ومـا يسـميه تصديـر الثـورة للخـارج ودعـم الميليشـيات المسـلحة، ومحاولاتـه بسـط نفـوذه خـارج حـدوده وذلـك كلـه مكلـف جـدًا ويفـوق قـدرات إيـران السياسـية والاقتصاديـة والمذهبيـة.

المتخصصـون في الشـأن النـووي يـرون في البرنامـج النـووي الإيرانـي مخاطـر كبيـرة وأن طهـران تسـعى جاهـدة لامتـلاك القنبلـة النوويـة وأن هـذا الامتـلاك ليـس ببعيـد وأنهـا في طريقهـا لتحقيـق ذلـك، ويطالبـون المجتمـع الـدولي بمنـع ذلـك لخطورتـه عـلى المنطقـة والعالـم.

فيمـا يأخـذ فريـق مـن الباحثيـن عـلى الولايـات المتحـدة ودول الاتحـاد الأوروبـي والعديـد مـن الـدول الكبـرى عـدم التعامـل مـع الخطـر الإيرانـي بجديـة تتناسـب معـه، ويـرى البعـض أن للـدول الكبـرى أجنـدات خاصـة لا يأتـي في مقدمتهـا المخاطـر الإيرانيـة ولذلـك تتأخـر هـذه الـدول في لجـم إيـران والتعامـل معهـا بجديـة.

وتظـل منطقـة الخليـج تشـهد مزيـدًا مـن التصعيـد مـن جانـب إيـران التـي لا تعتـرف بسياسـة حُسـن الجـوار، أو مبـادئ القانـون الـدولي الحاكمـة للعلاقـات الدوليـة، وتتصـرف مـع الخـارج كمـا تتعامـل مـع الداخـل بسياسـة القـوة وقمـع الشـعب باسـم الديـن.

محاور العدد المقبل

يتنـاول العـدد المقبـل مـن مجلـة "آراء حـول الخليـج" رقـم ١٤٢ مـن سلسـلة إصـدارات المجلـة الشـهرية والـذي سـيصدر إن شـاء اللـه مطلـع أكتوبـر المقبـل ويتنـاول في ملفـه الرئيسـي العلاقـات الخليجيـة مـع الـدول الإسـلامية في وسـط آسـيا والتـي اسـتقلت عـن الاتحـاد السـوفيتي مطلـع تسـعينيات القـرن العشـرين مـن حيـث جوانـب العلاقـات الآتيـة:

- التعاون الثقافي بين دول الخليج ودول آسيا الوسطى.
- التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى.
- آفاق ومجالات المتاحة أمام دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى.
- التحديات التي تواجه العلاقة بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى.
- كيفية توطيد العلاقات تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي بين هذه الدولة.
- جوانب الاهتمام والقصور بين دول الخليج ودول آسيا الوسطى.
- التدخلات التي تحاول عزل دول آسيا الوسطى عن الدول العربية والخليجية.
- كيفية بدأ الحوار العربي والخليجي مع دول آسيا الوسطى ومحدداته.
- التعاون العربي / الخليجي مع دول آسيا الوسطى لمواجهة الإرهاب والتطرف.
- التعاون في مجال لنفط والغاز والعوائد المشتركة على الجانبين.

التصعيد في الخليج: وضوح المشكلة وغياب الحل

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

الصراع في منطقة الخليج العربي ليس طارئًا، أو مؤقتًا، بل هو سمة من سمات هذه المنطقة منذ القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، وبدأ مع الاستعمار القديم منذ وصول الاستعمار البرتغالي إلى المنطقة وإفريقيا وشبه القارة الهندية في عام ١٥٠٠م، حيث بدأ البرتغاليون قطع طرق التجارة العربية من وإلى الهند، ثم جاء الاستعمار الهولندي، ومن بعده حطت بريطانيا رحالها في المنطقة حتى مطلع سبعينيات القرن العشرين، وفي كل هذه الحقب ظل عدم الاستقرار هو السمة الغالبة على المنطقة ثم ازداد بعد ظهور النفط. لكن ارتفعت وتيرة الصراع بصورة غير مسبوقة إثر قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، ثم ارتفعت وتيرتها بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣م، ثم ازدادت حدتها بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي التي انطلقت شرارتها مع مطلع عام ٢٠١١م.

الجوار الجغرافي بين إيران ودول الخليج العربية وبقية دول المنطقة قديم وليس بالجديد، وشهد هذا الجوار تعايشًا على ضفتي الخليج لقرون عديدة دون عداء سافر كالذي ظهر مؤخرًا، وتحديدًا منذ قيام الثورة في إيران، وهنا يأتي السؤال لماذا تحول الجوار إلى عداء بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران؟

الإجابة على هذا السؤال ببساطة شديدة هي أن إيران قبل عام ١٩٧٩م، غير إيران بعد هذا العام. إيران الشاهنشاهية كانت تسعى للهيمنة بطرق وأدوات غير إيران ما بعد الثورة، وإن كانت الأهداف متقاربة لكن الأدوات متباعدة، إيران ما بعد ثورة الخميني حسمت توجهاتها الإقليمية والعالمية وأقامت سياستها الخارجية على عدة مرتكزات هي "مرتكزات عقائدية طائفية وأيدولوجية، مع بناء القوة العسكرية التي تمكنها من نشر عقيدتها السياسية والدينية والقومية" .. إيران وضعت نفسها في موضع المسؤولة عن المذهب الشيعي الاثنى عشري في العالم، وتسعى لتصديره إلى

كافة أنحاء العالم الإسلامي، مع تصدير نظام الولي الفقيه الذي يتيح لها السيطرة على العالم الإسلامي أو على الأقل السيطرة على أتباع المذهب الشيعي الذي أخذت تتوسع في نشره خاصة في الدول الإفريقية ودول آسيا الوسطى، تحت غطاءات مختلفة وباستخدام أدوات متباينة تتمثل في استخدام شعار "حب آل البيت" والمراكز الثقافية المصحوبة بالمساعدات المالية للدول الإسلامية الفقيرة، مع استخدام شعارات براقة تدغدغ مشاعر الشارع الإسلامي ومنها إعلان العداء لأمريكا وإسرائيل ومحاولة الظهور بالمدافع عن القضية الفلسطينية ودعم حركات التحرر الفلسطينية، وفي الوقت نفسه عمدت إلى تطويق الدول العربية، والتشكيك في سياساتها خاصة تجاه قضايا الأمة الإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مع محاولات لتصدعها من الداخل بالفتن الطائفية والمذهبية.

من حيث ركيزة القوة، فإيران عمدت مبكرًا إلى امتلاك السلاح النووي، كسلاح ردع ومظلة هجومية ودفاعية على قاعدة من يمتلك السلاح النووي يأمن الهجوم عليه، وجاء ذلك تحت سياسات خفية أو معلنة، أو عبر الاستقطاب واستغلال الصراع بين القوى الكبرى ، خاصة روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الصين وكوريا الشمالية، الذي قابله حالة الفراغ التي شملت المنطقة العربية بعد أحداث ما يسمى بـ "ثورات الربيع العربي" ، كما استثمرت إيران الطائفية وجعلت منها أذرعًا عسكرية وميليشيات مسلحة لخلخلة العمق العربي من الداخل وهذا ما حدث بالنسبة لميليشيات حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، والحشد الشيعي في العراق، والتواجد العسكري للحرس الثوري الإيراني في سوريا.

الصراع الذي تقوده إيران هو في حقيقته صراع قومي مغلف بالطائفية، فتريد إحياء الإمبراطورية الفارسية بعباءة إسلامية شيعية حتى تجذب الشيعة العرب وغير العرب إلى جانبها في هذا الصراع الممتد والذي يبدو أنه سوف يستمر ما استمر نظام الملالي في طهران الذي يوظف "التقية" في كل سياساته، أي يظهر غير ما يبطن، ويحكم بالطائفية المقيتة حيث يستبعد كل مكونات الشعب الإيراني من غير الشيعة في التوظيف والحياة الكريمة عبر القهر والظلم والإبادة الجماعية لأي فئة تطالب بحقوقها في إيران، مع رفع شعار المظلومية التاريخية للشيعة كما تدعي طهران.

النظام الإيراني يظل يسوف ويماطل حتى امتلاك القنبلة النووية - وهي ليست بعيدة - مع امتلاكه بالفعل منظومة صاروخية باليستية قادرة على حمل رؤوس نووية، مع تغلغله في دول المنطقة عبر الميليشيات التي تدين بالولاء والطاعة لهذا النظام، بينما المجتمع الدولي لم يحسم أمره تجاه السياسة الإيرانية في المنطقة بشكل قاطع، فالبعض في المنطقة يتهم المجتمع الدولي بعدم الرغبة في الحسم، والبعض يتهم الدول الكبرى بالانقسام والتخاذل، ويذهب البعض الآخر بعيدًا ويتهم دولًا كبرى بالتواطؤ وغض الطرف عن السلاح النووي الإيراني، بل هناك من يدعمها باليورانيوم ومعدات وأدوات التخصيب.

الحلول تكمن في عدم تمكين إيران من امتلاك السلاح النووي، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من هذا السلاح الفتاك وكافة الأسلحة القذرة الأخرى التي سوف تفتح الباب على مصراعيه للسباق النووي وهو ما لا نريده للمنطقة، وهنا يجب أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته تجاه إيران، وأن تتخذ الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي القرارات المناسبة والتي تعتمد على الفصل السابع لتنفيذ القرارات الدولية الصادرة بحق إيران، وأن يكون دور القوى الكبرى في العالم أو الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التي تستخدم حق النقض "الفيتو" واضح وأمين ولصالح السلم والأمن الدوليين، ولإبعاد شبح الحروب عن منطقة الخليج وتهدئة الصراع والاحتدام ونبذ القلاقل والفتن في هذه المنطقة، دون تطبيق المعايير المزدوجة، أو العودة للاستقطاب كما كان الحال خلال الحرب الباردة، حيث يطفو على السطح صراع جديد بين القوى الكبرى حاليًا من أجل التأسيس لنظام دولي جديد متعدد الأقطاب حتى ولو على حساب شعوب ودول منطقة الخليج والمنطقة العربية. وعلى دول المنطقة أن تعي خطورة ما يحدث والعمل على تأسيس سياسة واضحة على الصعيدين السياسي والدفاعي لتثبيت الاستقرار في المنطقة سواء عبر القنوات الدبلوماسية، أو عبر كيانات دفاعية قوية.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

عودة «محور الاعتدال» في الشرق الأوسط وفشل الممانعة الطائفية

مشروعان في المنطقة: الفوضى والتوسع الإيرانية/ التركية والاستقرار بقيادة السعودية

وفقًا لتقرير "تكلفة الربيع العربي" الذي أصدره المنتدى الاستراتيجي العربي في دبي، فإن تكلفة ما يسمى بالربيع العربي، وحجم الخسائر الفادحة، الذي دفعته الشعوب العربية، بسبب الثورات والاحتجاجات التي عصفت بها المنطقة منذ سنوات في دول عديدة من اليمن إلى سوريا إلى العراق إلى ليبيا، وتسببت في حروب مدمرة، وأشعلت نيرانًا ما زالت تحرق المنطقة حتى اليوم، بلغت تقريبا ٨٣٣,٧ مليار دولار، بالإضافة إلى مقتل وجرح ١,٣٤ مليون شخص. وجاءت التحليلات في التقرير بناء على معلومات أوردتها تقارير عالمية صادرة عن البنك الدولي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمات أخرى. وبحسب كذلك تقرير "الاتجاهات العالمية" السنوي، والذي صدر عن المفوضية السامية لحقوق اللاجئين في يونيو ٢٠١٩م، فإن عدد الأشخاص الفارين من الحروب والاضطهاد والنزاعات حول العالم تجاوز حاجز الـ ٧٠ مليون شخص في عام ٢٠١٨م، وهو أعلى مستوى تشهده المفوضية منذ ما يقرب من ٧٠ عامًا على تأسيسها. ومن أصل ٧٠ مليون لاجئ في العالم، يأتي ٤٠ في المئة من المنطقة العربية. كما أظهر تقرير علمي نشرته المجلة الدولية للصحة العامة "international journal of public health" حالة الوضع المتردي، الذي يعيشه الناس في منطقة الشرق الأوسط من الناحية الإنسانية، بسبب الحروب والصراعات التي مرت بها المنطقة، وخلص التقرير بان "العنف المستوطن والمستمر –في المنطقة– يخلق جيلاً ضائعًا من الأطفال والشبان، وأن "مستقبل الشرق الأوسط سيكون قاتمًا إذا لم نجد طريقة لإحلال الاستقرار في المنطقة".

د. إبراهيم العثيمين

هذا الوضع التي آلت اليه المنطقة وهذا الدمار الشامل التي أدت إلى زعزعة أمنها واستقرارها، وهذه الخسائر البشرية والمادية، هي بسبب طموحات دول في المنطقة اختارت مشروع التغير من خلال نشر الفوضى ودعم كل ما يتبع لها من خلايا وتنظيمات ومؤسسات وميليشيات لمد نفوذها وتحقيق مشروعاتها وتطلعاتها التوسعية خارج حدودها، وهذه الدول لاقت للأسف في فترة معينة دعم من الإدارة السابقة في البيت الأبيض لتحقيق مصالحها الضيقة، دون الاكتراث بالنتائج التي يمكن أن تؤول إليها الأمور في المنطقة. إلا أن هذه الدول بمشروعاتها أصبحت اليوم في حالة انحسار واضمحلال، بسبب اصطفافًا عربيًا لصد هذه المشاريع التدميرية ودعم مشاريع دعم الاستقرار والتنمية الاقتصادي.

«محور الاعتدال» في مقابل محور «المقاومة والممانعة الطائفي»

كان الشرق الأوسط لفترة طويلة يتجاذبه محورين رئيسيين: محور سُمي محور الاعتدال، ويضم السعودية، ومصر، والأردن، والمغرب بالإضافة إلى بقية دول الخليج. وهذا المحور داعمًا لاستقرار دول المنطقة ويتعامل مع السلطات المركزية ولديه سياسة معتدلة مع الغرب. أما المحور الثاني، فكان يُسمى «محور المقاومة أو الممانعة»، ويضم إيران، وسوريا وحزب الله وجماعات الإسلام السياسي. وهذا المحور لا يؤمن بسيادة الدول واستقرارها، داعمًا للحركات الثورية في دول المنطقة وعلى علاقة متوترة مع الغرب، وكان يتخذ من القضية الفلسطينية وشعار المقاومة شرعية للتدخل في الشؤون الداخلية في الدول العربية وزعزعة أمنها واستقرارها. وكانت الإدارات الأمريكية المتتالية تميل إلى دعم محور الاعتدال ودعم سياساته في مقابل محاصرة

أدت سياسة أوباما وفوضى الربيع العربي و «شراء الخصوم» إلى سقوط الدول الوطنية في الشرق الأوسط وعمت الفوضى ونزوح ملايين اللاجئين

محور ما يسمى «محور المقاومة أو الممانعة». وبحسب تقرير نشرته صحيفة "الغارديان" البريطانية لـ بنفشة كينوش، المترجمة السابقة للرؤساء الإيرانيين تذكر فيه أنه بالرغم من محاولة ٤ رؤساء إيرانيين، وهم علي أكبر رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧م)، ومحمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥م) ومحمود أحمدي نجاد (٢٠٠٥-٢٠١٣م)، وحسن روحاني (٢٠١٣-الآن)، للتقارب مع واشنطن بكل السبل إلا أن النتيجة كانت صد أمريكي لتلك المحاولات. ووفقًا لتريتا بارسي رئيس المجلس الوطني الإيراني الأميركي (NIAC) في كتابة الذي صدر مؤخرًا "لفة واحدة من النرد Single Role of the Dice يذكر أنه "فبعد أقل من شهر على احتلال بغداد، عرضت طهران إجراء مفاوضات شاملة مع واشنطن عن طريق السفير السويسري في طهران في ذلك الوقت تيم جولديمان، الذي ترعى سفارته المصالح الأمريكية، تتعهد فيه بوقف الدعم عن كل من حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينية والضغط عليها لوقف هجماتهما على إسرائيل إلى جانب دعمها لوقف تسليح حزب الله في لبنان والضغط عليه لنزع سلاحه وتحويله إلى حزب سياسي محض ودعم الموافقة على التفتيش الدولي الدقيق للبرنامج النووي الإيراني علاوة على الموافقة على مبادرة الجامعة العربية التي تدعو للسلام مع تل أبيب مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧م، مقابل الاعتراف بإيران كفاعل إقليمي في المنطقة ورفعه من قائمة محور الشر. إلا أن إدارة بوش رفضت هذا العرض وتم معاتبة السفير السويسري في طهران".

وبعد صعود الرئيس باراك أوباما إلى سدة الحكم الرئاسي في عام ٢٠٠٩م، سعت إدارته إلى إحداث تغير جذري في تعاطيها مع سياستها في الشرق الأوسط من خلال التقارب مع محور ما يسمى «محور المقاومة الممانعة» وتحويلهم إلى حلفاء جدد، في مقابل التخلي عن الأنظمة الحاكمة الحليفة في المنطقة، وذلك بهدف إنهاء التورط الأمريكي في الشرق الأوسط وعدم الدخول في أي حروب جديدة في سبيل إعادة إنتاج دورها الاستراتيجي بالتركيز على منطقة آسيا والمحيط الهادي. كما أن إدارة أوباما كانت تواجه وضعًا داخليًا بالغ التعقيد، جراء الأزمة المالية التي بدأت في ٢٠٠٨م، والتي تعتبر الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة ١٩٢٩م، وتوابع الأزمة المالية المتضخمة عن الخلاف بين إدارته والكونجرس على الموازنة التي أصابت الحكومة الفيدرالية بالشلل في ذلك الوقت كانت كذلك من أهم الأسباب التي دفعت إلى تحسين علاقاتها مع إيران لسد عجزها المالي. فقد قدر مركز (IHS Global Insight) العالمي المتخصص بدراسة ومراقبة أداء الاقتصاديات العالمية أن الولايات المتحدة تخسر ١٢,٥ مليون دولار كل ساعة، أي ٣٠٠ مليون دولار يوميًا، وذلك منذ الأول من أكتوبر ٢٠١٣م، أي منذ أغلقت الحكومة الفدرالية الأمريكية بعض مكاتبها وأوقفت أنشطتها غير الرئيسية، وأعادت ٨٠٠ ألف موظف فدرالي إلى منازلهم. إضافة إلى ذلك فقد أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية والمسؤول عن تطبيق العقوبات التجارية والاقتصادية المفروضة على إيران وسوريا أنه لن يستطيع القيام بكل مهامه نظرًا لتخفيض عدد العاملين بالمكتب بسبب عجز تمويل الحكومة الأمريكية بعد رفض الكونجرس تمرير موازنة العام المالي الجديد. وعليه لتسوية ملفات الشرق الأوسط اختارت إدارة أوباما التقارب مع إيران، التي كانت متمدده ومتغلغلة في كثير من ملفات المنطقة سواء بصورة مباشرة كما يحدث في سوريا وخاصة منذ الثورة أو في لبنان عبر حزب الله أو العراق خاصة بعد حرب ٢٠٠٣م، أو بصورة غير مباشرة عبر ميليشياتها وشبكات التجسس في اليمن ودول الخليج. فقد أرادت إدارة أوباما العودة للتفاوض على وثيقة طهران ٢٠٠٣م، التي رفضت إبان الإدارة السابقة مع مراعاة التغيرات الإقليمية والعالمية، فسعت إلى عقد الاتفاق النووي مع إيران في تجاهل كامل لسلوكها المؤذي في المنطقة، مما أعطى إيران ضوءًا أخضر لتعاظم نفوذها والتدخل في المنطقة دون رادع، حيث استغلت إيران رفع العقوبات في زعزعة الاستقرار في المنطقة.

وعندما اندلعت ما يسمى بثورات الربيع العربي مطلع العام ٢٠١١م، في كل من تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا بدت إدارة الرئيس أوباما بموقف داعم لتنظيمات وحركات الإسلام السياسي المدعومة من تركيا إلى الوصول إلى مفاصل الحكم في المنطقة. ووفقًا لـ "ديريك تشوليت" الذي عمل في وزارة الخارجية الأمريكية خلال ولاية أوباما، يذكر في كتابه "اللعبة الطويلة، كيف تحدى أوباما واشنطن، وأعاد تعريف دورها في العالم وقف الرئيس باراك أوباما في غرفة (بن فراكلين) المزخرفة في الطابق الثامن في وزارة الخارجية، ودعا إلى تغيير واسع في نهج أمريكا تجاه منطقة الشرق الأوسط، موضحًا أنه يساند الإصلاح السياسي والاقتصادي". وقد قادت ثورات ما سمي بـ "الربيع العربي" إلى هدم وإسقاط النظام القديم وتفكيك البنية

السياسية والاجتماعية، وفي ظل غياب البديل الجاهز لقيادة المجتمع، اتجهت الأمور إلى حالة من الفوضى. وبالتالي نجم عن سياسة أوباما في فوضى الربيع العربي ومحاولة «شراء الخصوم» وتحويلهم إلى حلفاء جدد إلى سقوط الدول الوطنية في منطقة الشرق الأوسط، وعمت الفوضى وأصبحت المنطقة بيئة خصبه للتنظيمات الإرهابية، هذا إلى جانب نزوح ملايين اللاجئين العرب لأوروبا والدول المجاورة.

وبعد وصول الرئيس دونالد ترامب إلى الحكم، دخلت المنطقة العربية مرحلة جديدة وعادت الإدارة الأمريكية إلى التقارب مرة أخرى مع «محور الاعتدال» بالمنطقة، بقيادة السعودية وبقية دول الخليج ومعهم مصر والأردن، بعد فشل الإدارة السابقة في قراءة النتائج التي آلت إليها المنطقة. وتحددت معالم هذا التحول مع الزيارة الرسمية للرئيس ترامب إلى السعودية في أول زيارة له، ومشاركته في قمم الرياض التي احتضنت أكثر من ٥٠ دولة عربية وإسلامية، واتفاقها على العمل سويا على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، ومواجهة مشاريع التغيير التي تقودها إيران وتركيا.

قمم الرياض والعودة إلى محور الاعتدال

كانت الزيارة الرسمية والتاريخية للرئيس دونالد ترامب إلى السعودية في مايو ٢٠١٧م، في أول رحلة خارجية له منذ توليه منصبه، ومشاركته في ثلاث قمم هي القمة السعودية -الأمريكية والقمة الخليجية -الأمريكية والقمة الإسلامية -الأمريكية، حدث غير مسبوق وتاريخي ممتاز، وتعكس التحول الكبير في السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة في تعاطيها مع ملفات الشرق الأوسط وعودتها مرة أخرى للتقارب مع «محور الاعتدال»، بقيادة السعودية وبقية دول الخليج ومعهم مصر والأردن. هذا التحول أكد عليه قبل الزيارة مستشار الأمن القومي السابق هربرت ماكماستر الذي قال إن الزيارة والقمم تهدف إلى "تعزيز الشراكة الأمنية مع الدول العربية والإسلامية"، لافتًا إلى ضرورة التصدي لتنظيم "القاعدة" و "داعش" وإيران والنظام السوري "الذين ينشرون الفوضى والعنف"؛ وذلك عبر "تأسيس شراكة أمنية أقوى وأعمق مع شركاء واشنطن الخليجيين والعرب والمسلمين". كما أن هذه القمم الثلاث التي احتضنت أكثر من ٥٠ دولة عربية وإسلامية، عكست كذلك الدور الكبير والمتصاعد للسياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان، لقيادتها للأكثرية العربية لصد مشروعات التغير التي تقودها إيران وتركيا والتي امتدت عبر وكلائها حتى الآن إلى العراق وسوريا ولبنان واليمن وغيرها من الدول. وكانت السعودية قد وضعت منذ سنوات اللبنة الأولى لتحالف خليجي - عربي - إسلامي لصد هذه المشروعات بدءًا من "درع الخليج"، وصولاً إلى "رعد الشمال" و"عاصفة الحزم"، بمشاركة دول خليجية وعربية وإسلامية، والتي شارك أغلبها في قمم الرياض.

حظيت القمة السعودية-الأمريكية بتوافق كبير على ملفات المنطقة والاتفاق على التعاون لدعم استقرار المنطقة ومكافحة الإرهاب ومواجهة نفوذ إيران السلبي في المنطقة. كما أن القمة "الخليجية -الأمريكية" والتي تعد القمة الثالثة خلال عامين، فقد سبقتها قمة كامب ديفيد في عام ٢٠١٥م، ثم قمة الرياض ٢٠١٦ م، خلال فترة أوباما، حظيت كذلك بدرجة عالية من المقاربات في العديد من الملفات التي تواجه الأمن والاستقرار في المنطقة. كما اتفق الطرفان على توقيع مذكرة تفاهم لتأسيس مركز لتجفيف منابع تمويل الإرهاب. وبالتالي كانت هذه القمة فرصة للطرفين لإعادة تعزيز وتقوية العلاقات الاستراتيجية والعمل على استقرار المنطقة ومحاربة الإرهاب.

أما القمة "العربية - الإسلامية - الأمريكية، والتي شارك فيها أكثر من ٥٠ دولة عربية وإسلامية، والقى فيها الرئيس ترامب كلمته والتي كانت إيجابية وتطمينية، بعد اللغط الذي حدث خلال فترة حملته بخصوص سياسته تجاه المسلمين وقانون العزل الذي اتخذه بعد ذلك حيال بعض الدول الإسلامية من دخول أمريكا. كما شارك ترامب الدول العربية والإسلامية قلقها المتصاعد بخصوص إيران وضرورة العمل على عزلها والحد من تدخلها في شؤون المنطقة ودعمها للإرهاب والحركات الثورية داخل الدول العربية والإسلامية. ونتج عن هذه القمة تأسيس مركز عالمي لمواجهة الفكر المتطرف تحت اسم "اعتدال"، مقره الرياض، ويعمل على تبادل المعلومات بشأن المقاتلين الأجانب وتحركات التنظيمات الإرهابية. كما كان هناك اتفاق صريح بين الدول المشاركة على محاربة الإرهاب بكل أشكاله ومن ذلك ترحيبهم بتوفير ٣٤ ألف جندي كقوة احتياط لدعم العمليات ضد الإرهاب في العراق وسوريا.

عقب القمة العربية . الإسلامية / الأمريكية، صدر «إعلان الرياض» الذي أكد على الشراكة الوثيقة بين قادة الدول العربية والإسلامية وأمريكا لمواجهة التطرف والإرهاب، وما تم الاتفاق عليه من سبل تعزيز التعاون، والتدابير التي يمكن اتخاذها لتوطيد العلاقات والعمل المشترك والتصدي للأجندات المذهبية والطائفية والتدخل في شؤون الدول.

اثبتت قمم الرياض فيما بعد أنها مرحلة مهمة وتغير في السياق الاستراتيجي في المنطقة عنوانه الأبرز "تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة " قائم على محاربة الإرهاب، بوصفها مهمة عربية – إسلامية أولاً، بالتوازي مع مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، الذي يعتبر مزعزعاً للاستقرار وعزلها عربيًا وإسلاميًا ودوليًا.

تفاعلات القوة الإقليمية وتفكيك محور «المقاومة» في المنطقة

إذا كان الهدف الأساس من "عاصفة الحزم" التي انطلقت في مارس ٢٠١٥م، ضمن تحالف عربي بقيادة السعودية، هو عودة الاستقرار السياسي والأمني لليمن ضد انقلاب مليشيات الحوثي الممول إيرانيًا، من خلال تمكين الرئيس الشرعي للبلاد، إلا أن «عاصفة الحزم» هي عنوان كبير لتفاعلات القوة الإقليمية في المنطقة وبداية تفكيك محور «المقاومة والممانعة الطائفي».

فقد سعت قيادة طهران المتزعمة لمحور «المقاومة والممانعة الطائفي» بعد سقوط نظام طالبان في أفغانستان في سبتمبر٢٠٠١م، والغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣م، إلى مد نفوذها في شؤون المنطقة سواء في العراق، أو في لبنان من خلال التحالف الثلاثي (إيران، سوريا، حزب الله) اعتمادًا على المشروع الذي عرف باسم "الاستراتيجية الوطنية – نظرية أم القرى"، التي صاغها محمد جواد لاريجاني في كتابة "مقولات في الاستراتيجية الوطنية"، وأضيف اليها مشروع "الاستراتيجية الإيرانية العشرينية"، والتي تمثل خريطة طريق للسياسة الخارجية التوسعية الإيرانية اليوم، خصوصًا تلك المتعلقة بما حول إيران من الدول العربية والإسلامية وعلى وجه الخصوص دول الخليج العربي. ويدور المشروع الإيراني التوسعي باختصار في أن التمركز في ساحات إقليمية رئيسية (العراق، سوريا، لبنان) "الحزام الشيعي" سوف يعيد تشكيل التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ويكسب إيران أوراقًا مهمة تشكل محركًا قويًا لقيادة محور التغيير في المنطقة. وقد تحدث عن هذا المشروع " الحزام الشيعي" أو الهلال الشيعي، طبقًا لملك الأردن عبد الله الثاني بن الحسين لجريدة الواشنطن بوست أثناء زيارته للولايات المتحدة في أوائل شهر ديسمبر عام ٢٠٠٤م، حيث عبر فيه عن قلقه من "وصول حكومة عراقية متعاونة مع إيران إلى السلطة في بغداد تتعاون مع نظام الثورة الإسلامية بطهران ونظام البعث بدمشق لإنشاء هلال يكون تحت نفوذ الشيعة يمتد إلى لبنان". ورأى في "بروز هلال شيعي في المنطقة ما يدعو إلى التفكير الجدي في مستقبل استقرار المنطقة، ويمكن أن يحمل تغيرات واضحة في خريطة المصالح السياسية والاقتصادية لبعض دول المنطقة". إلا أن تفجر موجات الربيع العربي في عام ٢٠١١م، أدت إلى انكماش هذا المشروع. فالثورة وصلت إلى سوريا ركيزة إيران في المنطقة والحليف الوحيد لطهران منذ عام ١٩٧٩م، والتي تمثل الممر الاستراتيجي إلى لبنان لتمويل حزب الله. كما أن الاحتجاجات السنية التي انفجرت في العراق في

منتصف ديسمبر ٢٠١٢م، كانت بداية اهتزاز للوجود الإيراني في العراق. وقد حاولت القيادة الإيرانية التعويض عن خسارتها في سوريا والعراق بمد نفوذها ألى اليمن، إلا أن هذا أدى إلى عزلها دوليًا من خلال تأزم علاقتها مع المجتمع الدولي وبالأخص مع الولايات المتحدة التي قررت الانسحاب من الاتفاق النووي وعاودت فرض العقوبات الاقتصادية عليها. كما أن التصريحات الرسمية الإيرانية التي تأكد تصدير الثورة إلى العديد من دول المنطقة وقيامها بتدريب المليشيات داخل هذه الدول من خلال الحرس الثوري الأرهابي، وأنها مستمرة بزيادة نفوذها من خلال دعم حلفائها بكل الوسائل في هذه البلدان، هذه التصريحات المدعومة بسلوك حقيقي في هذه الدول أدى بشكل طبيعي إلى تأزم علاقات إيران الإقليمية وإلى حشد كل دول المنطقة ضدها. وكل هذا واكب عقوبات اقتصادية أنهكت اقتصادها وأوصلتها إلى حد الإفلاس. وبالتالي فالمشروع الإيراني القائم على الاستغلال الطائفي والمليشيات الشيعية المسلحة سواء في العراق، أو في لبنان، أو سوريا أو اليمن انتهى به المطاف أن يعزل دوليا ويتأزم علاقاته إقليميا ويحاصر اقتصاديًا.

أما المشروع التركي، فهو لا يختلف كثيرًا عن المشروع الإيراني في محاولة ضرب مفهوم الدولة الوطنية في المنطقة. فبعد قرابة سبعة عقود من المحاولات الفاشلة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حاولت تركيا بعد وصول الرئيس اردوغان إلى السلطة، من استعادة دورها القائد في المنطقة اعتمادًا على مفهومين هما "العمق الاستراتيجي" وسياسة تصفير النزاعات" والتي لخصها أحمد داود أوغلو بعد تعيينه وزيرًا للخارجية بنظرية "صفر مشاكل مع الجيران" وبناء روابط اقتصادية وسياسية واجتماعية قوية بين تركيا وجيرانها المباشرين، إلا أن المفارقة العجيبة أن إحداثيات الواقع التي اظهرتها موجات الربيع العربي التي عمت المنطقة، كشفت عن تناقض تلك السياسة، وأن تركيا أحاطت نفسها، وبكل غباء، بكم هائل من الأعداء، أدت بالنهاية إلى صفر جيران بدلاً من صفر مشاكل مع الجيران، فلم يبق لدى تركيا أي جيران، فقد توترت علاقاتها مع سوريا وإيران وروسيا مع تفجر الصراع في سوريا واضطربت علاقتها كذلك مع العراق، هذا فضلاً عن اهتزاز علاقتها مع معظم دول الخليج بسبب دعم ومساندة حركة الإخوان المصنفة كجماعة إرهابية، وتبني مواقف معادية مع الجيش المصري الذي تدعمه أغلب الدول الخليجية وترى فيه الدعامة الأخيرة لاستقرار مصر وعودتها للعب دورها الإقليمي. فقد حاولت تركيا ابان تفجر الثورات العربية في المنطقة، التحالف مع جماعة الإخوان المسلمين ودعمهم للوصول إلى السلطة في دول الربيع العربي اعتقادًا منها أن هذا التحالف سوف يجعل منها دولة مركزية وقائدة للعالم العربي ويعزز نفوذها في إطار ما يسمى بـ «العثمانية الجديدة»، لاسيما أن الحزب الحاكم في تركيا ليس ببعيد عن مبادئ تنظيم الإخوان. يقول المحلل السياسي التركي فائق بولوت في مقابلة مع قناة "العربية" إن "خلفية أردوغان الإخوانية والربيع العربي جعله يفكر بعثمانية جديدة تكون هي المسيطرة والدول العربية تكون الحديقة الخلفية ولهذا دعم الإخوان لتحقيق ذلك المشروع الكبير". وقد لخص هذه السياسة مستشار الرئيس التركي رجب أردوغان، ياسين أكطاي، في لقاء تلفزيوني حيث قال "إن إسقاط الخلافة تسبب في فراغ سياسي في المنطقة، وقد سعى تنظيم الإخوان لأن يكون ممثلاً سياسيًا في العالم نيابة عن الأمة، البعض منا يستخف بقوة الإخوان ويقول إنهم عبارة عن جماعة صغيرة، لكن جميع الحركات الإسلامية اليوم ولدت من رحم جماعة الإخوان". ويضيف أكطاي إن لجماعة الإخوان "فروعها الخاصة وفقهها الخاص، وهي تمثل اليوم ذراع للقوة الناعمة لتركيا في العالم العربي، فهذه الجماعة ترحب بالدور التركي في المنطقة. وهم بالتالي ينظرون إلى الدور التركي على أنه النائب للخلافة الإسلامية التي تم إسقاطها سابقًا". إلا أن سقوط نظام مرسي في مصر وإفشال خطط العدالة والتنمية لدعم تيارات وأحزاب الإسلام السياسي للوصول إلى السلطة في بلدان أخرى في المنطقة، ضرب المشروع التركي في الصميم، وبالتالي انهارت استراتيجية تركيا للهيمنة على الدول العربية عبر استخدام جماعات إرهابية مثل تنظيم الإخوان وإحياء السلطنة على حساب الأمة العربية.

"السعودية ٢٠٣٠" وقيادة مشروع الاستقرار والتنمية في المنطقة

فشل المشروعين التركي والإيراني في المنطقة، القائم على دعم مشروع اللّادولة وضرب مفهوم الدولة الوطنية وما ترتب عليه من فوضى ودمار في المنطقة، كان لصالح المشروع السعودي والجماعي الخليجي والقائم على تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية. فخلال مؤتمر "مبادرة مستقبل الاستثمار" الذي أقيم بالرياض (٢٣ اكتوبر ٢٠١٨م)، تحدث ولي العهد الأمير محمد بن سلمان وهو جالس في المنصة الرئيسية عن رؤيته لمستقبل منطقة الشرق الاوسط وقال انها سوف تكون أوروبا الجديدة خلال العقود الثلاثة المقبلة بما تملكه من اقتصادات قوية وناشئة. معلنًا أن نهضة الشرق الأوسط بمنزلة حربه الشخصية التي يقودها. فالمنطقة تمتلك كل الامكانيات، نصف المخزون النفطي العالمي وقدرة كبيرة للطاقة الشمسية، وقوى بشرية شابه ما بين ١٥ و٢٩ عامًا تجعل المنطقة الأكثر شبابًا في العالم. وفي حوار الأمير محمد بن سلمان الذي نشرته صحيفة الشرق الأوسط في

يونيو ٢٠١٩م، تحدث الأمير محمد بن سلمان في جزء من حواره بشكل مفصل عن رؤية المملكة في تعاطيها مع ملفات المنطقة والتي تقوم على مبدأين رئيسيين الاستقرار السياسي والأمني والتنمية الاقتصادية. ففي أول حواره أكد على مبدأ الاستقرار السياسي والأمني عندما قال "إن أولويتنا هي مصالحنا الوطنية، وتحقيق تطلعات شعبنا من خلال أهداف «رؤية المملكة ٢٠٣٠» الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وهذا يتطلب بيئة مستقرة ومحفزة داخل المملكة وفي المنطقة، لذا ستجد أن دور المملكة، سواء في منطقة الخليج أو في شمال إفريقيا أو في منطقة القرن الإفريقي وغيرها، هو دور داعم للاستقرار والسلام، وهو النهج الذي سارت عليه المملكة منذ تأسيسها الساعي دومًا لنبذ التفرقة والطائفية والتطرف والحفاظ على وحدة واستقرار المنطقة والسلم الدولي". ثم بعد ذلك أعاد الأمير محمد في حواره التأكيد على المبدأ الثاني وهي مبدأ التنمية الاقتصادية من خلال إعادة ما ذكره عن رؤيته لمستقبل منطقة الشرق الأوسط خلال مؤتمر "مبادرة مستقبل الاستثمار". ويذكر الأمير محمد بن سلمان في حواره أنه بالنظر "إلى المنطقة العربية حيث يوجد إجماع بين الغالبية العظمى لدولنا على أولوية العيش الكريم للمواطن، وتحقيق أمن واستقرار أوطاننا. لا تريد شعوبنا أن تكون أسيرة لنزاعات أيديولوجية تهدر فيها مقدراتها. واليوم وبشكل غير مسبوق أصبح هدف الجميع واحدًا، وبات التنافس بين معظم دولنا على تحقيق أفضل معايير الحياة للمواطن، وجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية في المجالات كافة". ورأينا بدايات المشروع السعودي "سواء في دعم الاستقرار في مصر من خلال دعم الشعب المصري وثورته التصحيحية، ثم الدخول في مشاريع تنموية كبيرة أبرزها جسر الملك سلمان الذي سوف يشكل طريقًا لنقل البضائع الخليجية إلى إفريقيا وأوروبا والعكس، فضلاً عن توجيه صادرات مصر، وتحديدًا الغذائية، إلى دول الخليج. وبالتالي سوف يرفع التبادل التجاري بين البلدين، وكذلك بين القارتين آسيا وإفريقيا لمستويات غير مسبوقة تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار. أو مشروع نيوم الضخم الذي بلغت قيمته ٥٠٠ مليار دولار، والذي يعتبر جزءًا من رؤية السعودية ٢٠٣٠، ويجسد طموحات المنطقة ويشمل كل من مصر والأردن. كذلك اعتبار أن استقرار البحرين مسألة وجودية حيث تدخلت قوات درع الجزيرة لحماية استقرار البحرين ضد الخطر الإيراني، ثم أعلنت بالإضافة إلى شقيقاتها من الدول الخليجية عن مساعدات مالية تنموية لدعم احتياجات البحرين التمويلية. كذلك رأينا هذا المشروع في دعم استقرار العراق، حيث حرصت السعودية منذ الاجتياح الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، على انتشال العراق ذي الثقل الكبير من أزمته، واستعادته إلى محيطه العربي مرة أخرى، وتخفيف المعاناة عن شعبه، وتعزيز أي جهود لإعادة بناء مؤسساته والتي أثمرت هذه الجهود بالاتفاق على إنشاء المجلس التنسيقي السعودي -العراقي، كإطار مؤسسي، يتكفل بوضع العلاقات في مسارها الصحيح والدخول في مشاريع تنموية تخدم الطرفين. وهذا هو الحال بالنسبة لليمن من خلال دعمها لإعادة الشرعية للحكومة الشرعية في اليمن بعد الانقلاب الحوثي المدعوم من إيران. وهذا العمل العسكري كان متزامنًا مع مساعدات إنسانية كبيرة لليمن. فقد أكد سفير المملكة لدى اليمن، المشرف على البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن محمد آل جابر، خلال محاضرة بنادي الأحساء الأدبي، "أن مجموع مبالغ المساعدات الإنسانية السعودية المقدمة لليمن، بلغ ما قيمته ٥٢ مليار ريال سعودي، خلال السنوات القليلة الماضية، مشددًا على أن السعودية هي الأكثر والأسرع دعمًا لليمن في كافة المجالات". وقد امتد المشروع السعودي كذلك إلى دعم الاستقرار في القارة الإفريقية من خلال دعم الاستقرار بين إثيوبيا وارتيريا والذي أثمر بعد وساطة سعودية إماراتية باتفاق جدة الذي أنهى واحدًا من أطول الصراعات في إفريقيا ثم الدخول في مشاريع تنموية. ولا تزال السعودية مع بقية الدول العربية تحاول إعادة الاستقرار السياسي للمنطقة بعد سنوات من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي التي شهدتها المنطقة بسبب مشاريع الفوضى والتوسع التي تقودها إيران وتركيا. فالسعودية بسبب تعقيدات المشهد في المنطقة تحولت من الحياد إلى المبادرة ودخلت بكل ثقلها لحماية مصالحها والإسهام في إعادة الأمن والاستقرار وتعزيز التنمية للمنطقة.

واخيرًا المنطقة تشهد تصارع مشروعين رئيسيين مشروع الفوضى والتوسع المتمثلة في المشروعين الإيراني الراعي الأول للإرهاب والتطرف، والتركي المتحالف مع الإسلام السياسي، ومشروع الاستقرار والاعتدال وبناء الدولة الوطنية والذي تقوده السعودية مع بقية الدول العربية. ولا خيار أمام المجتمع الدولي إذا أراد لمنطقة الشرق الأوسط، المنطقة الأهم في العالم، سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، إلا أن يدعم محور الاعتدال بقيادة المملكة والتي تسعى إلى دعم استقرار المنطقة وتنميتها بعد الفترة الاستثنائية خلال فترة الرئيس باراك أوباما ودعمه لمحور التغيير وما ترتب عليه من دمار وفوضى عارمة وصلت تبعاتها إلى العالم كله من خلال نزوح ملايين اللاجئين العرب لأوروبا والدول المجاورة إلى جانب إيجاد بيئة مناسبة لصعود جماعات التطرف الأصولي كـ"القاعدة" و"داعش".

* مدير إدارة الدراسات الاستراتيجية والأمنية - الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - كاتب وباحث في العلاقات الدولية

إيران المفلسة سياسيًا لو استجابت لمفهوم الدولة المدنية لفقدت وجودها

دول الخليج والمواجهة الأمريكية - الإيرانية: السيناريوهات المحتملة والخطط المطلوبة

في الأمور السياسية لا شيئ يتكرر بنفس النمط والمقدار، وإن تشابه، وخاصة في العلاقات الدولية التي هي بطبعها متغيرة بتغير الأشخاص والظروف والمواقف والمصالح. فأمام أسئلة صعبة كالتي تطرح في هذا المحور لمجلة (آراء حول الخليج) والتي تدور حول ما الذي سوف تنتهي إليه المواجهة بين إيران من جهة و الولايات المتحدة من جهة وربما بعض القوى الغربية؟ وأين تقف دول الخليج حيال تلك المواجهة الباردة أو المتحولة إلى ساخنة؟ فمن الصعب القطع بقول نهائي، إلا أن القادم في هذه المطالعة هو محاولة لقراءة الاحتمالات من خلال سبر التاريخ الماضي و اتصاله بالأحداث العالمية والإقليمية الكبرى. المتابع يلاحظ أن هناك تحولات لافته في موقف الدول الكبرى (وهنا في الأساس الولايات المتحدة) واقترابها من المشكلات العالمية ومنها بالطبع (الملف الإيراني) لقد حاولت إدارة السيد باراك أوباما الوصول إلى نتيجة ما في هذا الملف، واقتصرت أولوياتها على (الملف النووي) وبعد جهد دبلوماسي كبير، مع دول أخرى (أي ما عُرف بالخمسة زائد واحد) توصلت الأطراف إلى اتفاق يؤخر المشكلة ولا يقوم بحلها، أي إعطاء النظام الإيراني فرصة زمنية يوقف أثنائها (التخصيب) المُضر!، إن صح التعبير، في مقابل الكثير من الامتيازات الاقتصادية و الدبلوماسية والجيوسياسية، الأمر الذي لم يكن مقبولاً لدى قطاع آخر من صناع السياسة الأمريكية.

د. محمد الرميحي

وقد جاء السيد دونالد ترمب ليقلب ذلك الاتفاق رأسًا على عقب، ويعيد الملف الحرج إلى الصفحة الأولى، على الرغم من عدم رضاء من قبل قوى أوروبية صديقة للولايات المتحدة. القوى الخليجية أو الفاعلة منها كانت تنظر إلى اتفاق (٥+١) بريبة، فهي لم تكن طرفًا ولم تدعى إلى المفاوضات، كما أن القوى المفاوضة لإيران طول تلك الفترة التي سبقت الوصول إلى اتفاق (يوليو ٢٠١٥م) لم تهتم كثيرًا بمناقشة المخاوف الخليجية و العربية، وهي الدول المحاذية و المجاورة لإيران، حيث أن أولوية تلك الدول هي (مخاطر التمدد الإيراني في الجوار) سواء في العراق أو سوريا أو اليمن أو لبنان و المناوشات التي تفتعلها إيران مع الدول المجاورة من خلال تجنيد بعض مواطني تلك الدول من أجل الاخلال بأمنها. تلك الهواجس والمخاوف لم تكن بحسبان الدول التي فاوضت إيران وربما كان آخرهما. على تلك الخلفية تم بناء مسرح عمليات المواجهة التي تتطور بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، وبين إيران من جهة أخرى، وهي مواجهة متحركة وتحمل مخاطرها الكبرى على الإقليم وتتشابك فيها مصالح دولية وإقليمية وتحتمل عدد من السيناريوهات.

السيناريو الأمريكي:

في سبتمبر ١٩٠١م، خاطب وقتها نائب الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت جمعًا من مؤيديه مبشرًا بالسياسية التي يعتنقها فقال تعبيرًا أصبح مشهورًا في التاريخ الأمريكي الحديث حيث قال: (تحدث بلين واحمل عصى غليظة .. فالطريق أمامك طويل)... وقتها كانت القوة العسكرية الأمريكية محدودة، بعد ذلك الخطاب بأيام قتل رئيس الولايات المتحدة وليم ماكنلي (الرئيس الخامس والعشرون) و جاء روزفلت (الرئيس السادس والعشرون) إلى البيت الأبيض، قام روزفلت بتطبيق ما دعى إليه جمهوره (العصى الغليظة) و طفق يُحدث المؤسسة العسكرية الأمريكية عددًا وعُدة، ومن المصادفة أن شعاره كان (أمريكا عظيمة) نفس الشعار الذي

إيران لا تعترف بـ (الدولة الوطنية) ومشروعها هو الدولة الدينية التي لا تعترف بالجغرافيا و تسعى لإحلال (مذهبية) تدين لإيران بالولاء

تبناه السيد دونالد ترمب، الرئيس الخامس والأربعون ولكن بعد ذلك التصريح المشهور تقريبًا بقرن وبضع سنين. القرن الذي بدا تقريبًا برئاسة الرئيس روزفلت و سياسة التوجه إلى بناء القوة العسكرية سمي لاحقًا من مؤرخين كثر بأنه (القرن الأمريكي) شاركت أمريكا في حوالي عشر حروب كبرى خلاله بما فيها حربان عالميتان، وخسرت على أفضل المصادر توثيقًا أكثر بقليل من ٧٠٠ ألف قتيل، وحوالي مليون جريح ومعاق، الرقم نفسه أقل بكثير من ضحايا حروب القارة العجوز (اوروبا) الطويلة أو الامبراطوريات الشرقية، إلا أنه رقما يثير مخاوف لدى الجمهور الأمريكي العام، خاصة إن علمنا أن الهجرات الأولى إلى أمريكا من أوروبا هي هجرات هاربة من الحروب التي تشنها الامبراطوريات الغربية على بعضها طلبًا للتوسع وفيها يفقد ملايين من الضحايا البشرية أرواحهم، و كذلك فرارًا من الاضطهاد والظلم، فمن الطبيعي أن يُقيد المشرع الأمريكي في الدستور عملية (إعلان الحرب) و يجعل ذلك الإعلان شراكة بين الجسم المنتخب من الناس (الكونجرس) وبين الرئيس المنتخب، ومع ذلك نجد أن الرؤساء الأمريكان أو عددًا ليس بالقليل منهم خاضوا حروبًا رغما عن ذلك التقييد أو تم التحايل عليه كما وثقه كتاب صدر مؤخرًا بعنوان (رؤساء الحرب). ويصف المؤلف في هذا الكتاب (عمليات) التحايل القانوني التي وفرت لرؤساء أمريكيين شن حروب عديدة دون الموافقة الرسمية والعلنية للكونجرس، دفاعًا عن ما عرف بـ (المصالح الأمريكية العليا).

المستجد في استخدام القوة الأمريكية :

في العقود القليلة الأخيرة نلاحظ في الفضاء السياسي الأمريكي أمرين: **الأول**: أن القوة الأمريكية تفقد (زخمها) في العالم، وتتخلى تدريجيًا وبشكل غامض عن كلٍّ من القيم الديمقراطية العميقة التي نشأت عليها واستطاعت تسويقها على مدى قرن وأكثر، و(**الثاني**) أنها تتخلى عن الدفاع عن منظومة الاستقرار العالمي. يمكن فهم السياسة الترمبية الحالية إنها محصلة معادلة (عدم الكفاءة في استخدام القوة الخشنة في العقود الأخيرة، والنقص الفاضح في استخدام القوة الناعمة)، وترمب هو التجسيد الأكثر وضوحًا لها ولكنه لم يصنعها وحده، فقد تكونت تلك المعادلة بمرور أكثر من عقد نتيجة التحديات العالمية، تحديات اليوم تتفوق على ما سبقها.

أمام الولايات المتحدة اليوم على الأقل أربعة من التحديات الكبرى: **أولها** اضطراد نمو الصين كقوة اقتصادية عظمى والتي سرعان ما سوف تتحول إلى سياسية، **وثانيها** حركات العنف ذات المتكأ الإسلامي من بوكوحرام إلى داعش مرورًا بإيران وأفغانستان ومشابهاتها، **وثالثها** السباق في الفضاء الخارجي، **والرابع** معارك الفضاء الإلكتروني متزايد الخطورة. عدا الإعلان الغامض عن (حرب الإرهاب) والضغط الاقتصادي الأكثر غموضًا على الصين، لا يبدو أن إدارة ترمب لديها وضوح في كيفية مواجهة التحديات الأخرى. الأساس في عدم القدرة على مواجهة هذه التحديات أن الولايات المتحدة منذ فترة ليست قصيرة غير قادرة أو ربما غير راغبة في استخدام (القوة الخشنة)، و هذه الحقيقة ليست خاصة بالإدارة الحالية، فقد عانى من قبلها من الأمر نفسه بسبب (متلازمة حرب أفغانستان والعراق)، وأيضا بسبب التراث السياسي الأمريكي. لكن هذه المشكلة تهون نسبيًا إذا ما قورنت بالمشكلة الكبرى، وهي أنها لم تعد تحسن استخدام أو إدارة (القوة الناعمة) التي كانت تسمى في وقت ما (القيم الأمريكية العميقة)؛ فحادثتا السفير من جهة والنائبات من جهة أخرى تنبئان عن عدم تسامح وعدم قبول للآخر، وهما من بين عناصر أخرى يفقدان جاذبية القيم الأمريكية الناعمة للجمهور العالمي الأوسع. لقد أخذ السيد ترامب تراجع القوة الأمريكية (الخشنة والناعمة) إلى صُعد غير مسبوقة، فهو قد تحدث بخشونه مع حلفاء الولايات المتحدة في منظومة حلف الأطلسي وطالبهم برفع مساهماتهم المادية في ميزانية الحلف، وهدد بوضوح باحتمال تخلي أمريكا عن سياسة (المظلة) التي اتبعتها بعد الحرب العالمية الثانية لحماية أوروبا نوويًا، كما تحدث بلغة تنقصها الدبلوماسية مع حلفاء آخرين، إنه لن يقوم بالمساعدة في ضمان أمنهم إلا بعد أن (يدفعوا) مالا إلى الخزينة الأمريكية في صور شتى، ومن جانب آخر سحب ما تبقى من تأثير للقوة الناعمة التي كانت تجذب تعاطف مجتمعات كثيرة (للحلم الأمريكي) من جملتها احترام الحريات وقبول المهاجرين والدفاع عن القيم العليا الإنسانية، فهاجم المهاجرين ومنع بشكل كامل الهجرة من بلدان بعينها بعضها جارة لصيقة لأمريكا، كما منع دخول مواطنين لبلدان أخرى هكذا بالمطلق، كل ذلك سحب من رأس المال الأخلاقي للولايات المتحدة وزاد من معارضتها على المستوى الدولي. إن أضفنا إلى ذلك أن

النظام الأمريكي الانتخابي نظام يحمل سيولة شديدة، كل أربع سنوات للرئيس وسنتين انتخابات لنصف الكونجرس، مما يقيد الإدارة السياسية من الالتزام بسياسات بعيدة المدى، ويواجه الرئيس ترامب انتخابات (٢٠٢٠م) وهي عادة انتخابات حاسمة للرئيس كونه رئيس لفترة واحدة او فترتين مما يعقد اتخاذ قرارات السلم والحرب، وخاصة الحرب، لأن جمهور ترامب هو في الأغلب في المدن الصغيرة والمتوسطة البيضاء و التي يتوق سكانها إلى تعليم أبنائهم و الحرص على مستقبل آمن لهم لا زجهم في حروب بعيدة . هذا يقيد الإدارة في الاستخدام الفعال للقوة الخشنة.

السيناريو الإيراني :

بعد أربعة عقود من حياة النظام الإيراني القائم، ويواجه النظام مجموعة من الإشكالات العميقة على المستويين الأيديولوجي و المعاشي، فعلى المستوى الأيديولوجي يدخل النظام في نفق شبه مظلم، حيث أن نظام (ولاية الفقيه)، وهي اختراع غير واقعي جاء به السيد روح الله بن مصطفى الخميني معاكسٌ تمامًا لتاريخ من الاجتهادات الشيعية الإثناعشرية، ومعاكسٌ لخبرة تاريخية من قبل المراجع الشيعية الإثنا عشرية وهي النفور من التدخل في الشؤون السياسية على مر عصور. الأصل في الاجتهاد الشيعي الإثناعشري هو النأي برجال الدين والقائمين على التثقيف الديني الإيماني عن السياسة فيما يعرف بفقه الانتظار، وفقه الانتظار جاء نتيجة تجارب مريرة في الصراع السياسي، انتهت إلى ضرورة انتظار ظهور الإمام الغائب من أجل قيادة الأمة والنأي بالنفس حتى ذلك الوقت عن العمل السياسي المباشر أو غير المباشر باعتبار ذلك منجاة من الفشل سياسيًا، على أساس أن الشخص العادي - ملكًا أو حاكمًا - يمكن أن يفشل، أما الفقيه فإن فشله السياسي ينسحب على المذهب ككل وعلى الحوزة وتحميلهما وزر ذلك الفشل. في المسيرة التاريخية للمذهب الإثناعشري الإيراني كانت هناك بعض الرخص التي ترخص بها بعض الفقهاء للعمل السياسي غير المباشر، ويذكر لنا التاريخ تجربة الحكم الصفوي عندما قرر إسماعيل الأول في بداية القرن السادس عشر الميلادي أن يحول إيران إلى المذهب الشيعي الإثناعشري، وهدف من ذلك إلى إعطاء الشعوب الإيرانية هوية مخالفة للجوار ومنصة للعداء مع منافسيه العثمانيين السنة، وكانت إمبراطوريتهم في ذلك الوقت هي القطب المنافس لبسط سيطرته في المنطقة . وقتها ظهر ما يمكن أن يسمى (ثنائية الفقيه والسلطان)، أي استعانة السلطان الصفوي على امتداد حكمه وبدرجات مختلفة بالفقيه الشيعي من أجل ترسيخ سلطانه لدى الشعوب التي سيطرت عليها الإمبراطورية الفارسية، ولكن الفقيه الصفوي لم يجرؤ على أن يكون ذا سلطان سياسي مطلق، بل إن بعض الفقهاء الذين استعانت بهم الدولة الصفوية اختلفت معهم هذه الدولة وهمشتهم في وقت أو آخر. وفي بداية القرن العشرين يظهر لنا شكلٌ آخر من انخراط الفقيه الإثناعشري في السياسة، هذه المرة من خلال الفقيه الليبرالي الذي حث على المضي في حركة (المشروطية)، وتشجيع المطالبة بالتمثيل الشعبي بين عامي ١٩٠٥ - ١٩٠٧م، وتعرف بالثورة الدستورية، التي أدت إلى قيام برلمان شارك فيه بعض الفقهاء، ولكنهم لم يقربوا الحكم المباشر، كان دورهم تحريضيًا. وتبنى عددٌ ليس بالقليل منهم أفكارًا ليبرالية مماثلة لتلك الأفكار السائدة في غرب القارة الأوروبية في تلك الفترة من الزمن، سميت تجربتهم تاريخيًا بالليبرالية المؤمنة. عاد من جديد النظام الحاكم في ايران لاستخدام الفقيه الإثناعشري في ستينيات القرن العشرين فيما عرف بثورة محمد مصدق الوطنية، ولكنه كان استخدامًا سلبيًا، فقد حرض الفقهاء العامة وقتذاك على حكومة محمد مصدق بذريعة أنها (تحمل الأفكار الشيوعية)، وعلى هذا الأساس -وليس من دون دعم غربي- أطيح بثورة مصدق التحديثية.

في كل المراحل السابقة كان الفقيه يقوم بدور (السَنيد) للعمل السياسي الإيجابي أو السلبي، ويُستخدم لتعبئة تعاطف العامة عند الضرورة من أجل نصرة هذا أو ذاك من المشروعات السياسية. وكان ذلك منسجمًا مع الفكر التقليدي الإثناعشري من ناحية عدم التورط في حمل العبء السياسي المباشر، وانتظار عودة المعصوم؛ حيث إن إقامة الدولة في زمن الغيبة افتئات على المعصوم؛ لأنه وحده فقط المناط به إقامة الدولة؛ لأن أحد شروط إقامة الدولة في الفقه الإثناعشري هو جلوس المعصوم على رأسها أما الفقيه الإثناعشري المتقدم (المرجع)، هو إمام الدعوة على أكثر تقدير لا إمام الدولة. سار الأمر في معظم تاريخ المذهب الإثناعشري على القطيعة النسبية بين الدولة وبين الفقيه، أو التعاون في أحسن الأحوال تحت شروط محددة، كما حرصت كل أشكال الدولة الإيرانية منذ الصفويين ومنها الحديثة على أن تسترضي الفقيه وتقدم له الامتيازات الخاصة بالحوزة والتعليم الديني على شرط أن يقابلها بالولاء أو على الأقل عدم التحريض ضدها، وكان ذلك حتى عصر الشاه الأخير محمد رضاء بهلوي. في وقت ما ليس ببعيد قبل الثورة الإيرانية الأخيرة، بقيت الحوزة الرسمية الشيعية ضد فكرة التدخل في السياسة، بل وصل بعضها حتى إلى نفي فكرة وجود (دستور حديث للدولة)، والأغلب أن الحوزة كانت ترفض قراءة بعض المجتهدين لمشاركة الفقيه

أمريكا غير حاسمة تجاه إيران وتسعى لتحقيق أكبر قدر من الأرباح

وما يهمها هو عدم حصول إيران على القنبلة النووية لتهديد إسرائيل

في السياسة أو الاشتراك في الحكم، حتى مساعدي الخميني من الليبراليين كانو تحت قناعة أن الخميني يقوم بالحشد و لكن نحن نحكم!. القفزة التي فارقت كل ذلك التاريخ هو ما جاء به السيد الخميني، فقدم فكرة (ولاية الفقيه)، التي سار بها البعض نتيجة ظروف تاريخية معقدة ولكنها مشروطة بما عرفه بعضهم بـ (شورى الفقهاء)، ومع ترسخ سلطة الخميني وعدد من الأحداث العسكرية والسياسية تحول الأمر في ولاية الفقية من شورى الفقهاء إلى ولاية الفقيه المطلقة، وإمساكه بزمام السلطة المادية (المال والعسكر) والروحية، فتراجعت ثم تنحت فكرة (ولاية الأمة على نفسها) وغيرت بعض نصوص الدستور الأول إلى حكم مطلق، وهمش كلا الاجتهاديين المشاركة أو المشروطية وتحول النظام الإيراني – كما يظهر ويمارس اليوم – إلى نظام استبدادي وشخصاني مطلق، استخدم سلطان الترهيب الذي يقود إلى الخوف ثم الصمت للسيطرة الكلية و الشاملة مما نتج عنه فداحة في التعدي على الحقوق البسيطة للمواطن في إيران، لقد خلق بعض رجال الدين (الغول) واستعصى عليهم ترويضه.

المشروع الإيراني السياسي القائم على (ولاية الفقيه) لم يستطع كما هو متوقع أن يقدم نموذجًا تنمويًا حديثًا، فكان لا بد من خلق ما يعرف ب (الثورة الدائمة) أي إشغال الشعوب الإيرانية بسياسة خارجية تحقق طموحات غامضة في إقامة (الدولة الأمة) أي أن إيران الإسلامية مسؤولة عن كل المسلمين

(المستضعفين) في كل الدول ومنها بالطبع العربية المجاورة وسبيلها إلى ذلك القضاء على الدولة المدنية في سبيل إقامة (دولة الأمة) ذات الصيغة الشيعية فإيران الإسلامية لا تعترف بـ (الدولة الوطنية) مشروعها هو الدولة الدينية التي لا تعترف بالجغرافيا بل تسعى إلى تقويض الدولة الوطنية وإحلال قوى وفصائل (مذهبية أو دينية) تدين لإيران بالولاء السياسي، وهي تفعل ذلك من خلال تطويق دول الخليج من الشمال (العراق وسوريا) ومن الجنوب (الحوثي في اليمن) وتتحالف ولو بشكل غير علني مع المشروع (الإخواني) بقيادة النظام التركي، الذي لا يعترف أيضًا بالحدود الجغرافية للدولة الحديثة. وأصبح الوعي السياسي في الإقليم في مفترق طرق نتيجة الهجوم الإعلامي المنظم على الدولة المدنية الوطنية، لذلك فإن هناك جهودًا (إيرانية/تركية) للإخلال بتوازن القوى في المنطقة وخلق فراغ تقفز فيه مصالح الثنائي الإيراني التركي إلى المقدمة. في المقابل يكافح المشروع السياسي الآخر (الدولة الوطنية) على رأسها المملكة العربية السعودية ومصر و دولة الإمارات لترسيخ فكرة الدولة بمعناها الحديث، وتطالب المشروع الإيراني باحترام الجغرافيا، إلا أن إيران لو انصاعت إلى ذلك الاحترام لفقدت أساس وجودها، حيث أفلست سياسيًا في الداخل و قلصت نفوذها في الخارج، و النفوذ الخارجي هو التعويض النفسي للجماهير الإيرانية ،وتخرج ذلك التعويض تحت شعارات مختلفة منها بالطبع (المستضعفين) ومنها (محاربة إسرائيل)!

تلك الطبيعة الصراعية في المنطقة بين التوسع والدولة الأمة و بين الدولة الوطنية الحديثة لا تفهمه حق فهمه الإدارة الأمريكية أو ربما تفهمه ولكن ليس لديها الكثير (غير العقوبات الاقتصادية) وأحسن تعبير على سياستها الحالية تجاه ذلك الصراع أنها تجلس على يدها siting on its hand! في انتظار إما موافقة إيرانية على التفاوض أو هبة شعبية داخلية في إيران وهي احتمالات مفتوحة، ولا تكلف الإدارة إلا الحد الأدنى من الموارد، وتبقى حالة الاستنزاف للموارد في المنطقة مستمرة !

سيناريوهات الصراع :

العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران هي عقوبات صارمة و تضر بالاقتصاد و المجتمع الإيراني، إلا أن العقوبات مهما كانت شديدة فإن أي دولة تخترقها تصبح بمثابة (الثقب الأسود) في جدار تلك العقوبات، فإيران رغم الضنك الاقتصادي الشديد الذي أصيبت به جراء تلك العقوبات تستطيع أن تتعايش معها، في نفس الوقت يمكن أن (تزعج) الولايات المتحدة و خاصة حلفاؤها من خلال اصطناع أزمات (موضعية) كلامية وعملية، كمثل اختطاف السفينة البريطانية بشكل (درامي) حيث يتاح للجمهور الإيراني الشعور بالتفوق من خلال مشاهدة تلك العملية البهلوانية، وأيضًا التهديد الدائم بإغلاق مضيق هرمز أو العبث بأمن مضيق باب المندب على فم البحر الأحمر الجنوبي، كما تقوم باستنهاض بعض من (خلاياها النشيطة) في كل من العراق و اليمن أو لبنان أو النائمة في بلاد مجاورة أخرى للإخلال بالأمن الوطني كما تتوجه إلى تفعيل نشاط دبلوماسي مع دول كبيرة ومتوسطة في آسيا وأوروبا وآسيا الوسطى و أمريكا اللاتينية. في المقابل فإن الولايات المتحدة غير حاسمة في سياستها النهائية تجاه ذلك المحور، وهي ترسل رسائل متناقضة وتسعى لتحقيق أكبر قدر من الارباح الممكنة، ما يهمها في الأساس (لأسباب أمريكية داخلية) هي عدم حصول إيران على القنبلة النووية لان ذلك يهدد أمن إسرائيل، بقية الأمور قابلة للتفاوض من وجهة نظر الإدارة الحالية.

مستقبل المشهد السائد في المنطقة

هناك عدد من المحاور في المنطقة الأول هو الطوق الذي ترغب إيران و تركيا فرضه مع حلفاء محليين على صلب الدولة الخليجية (الدولة الوطنية)، خاصة المملكة العربية السعودية، وهناك محور مقاوم يتكون من المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات و مصر مع عدد من الحلفاء، المحور الأول يسعى جاهدًا لبث بروبوجندا تتخطى الدولة الوطنية، والمحور الثاني يحاول أن يبني تلك الدولة الوطنية، المحوران في حال صدام مستقبلي، إلا أن قصور الفهم الأمريكي للمخاطر، وهي في الأساس تقويض الدولة الوطنية لصالح أيدلوجيا متشددة وعابرة للجغرافيا، غياب هذا الفهم يوصلنا إلى الموقف المتجمد في الصراع الحالي في المنطقة. في غياب احتمال استخدام (القوة الخشنة) فمآل الصراع هو ضعف أو تفوق أحد المحورين على الآخر بالضربة السياسية القاضية، وهي في تقدير الكاتب أن تقوم دول الجغرافيا بخلق النموذج الاقتصادي و الاجتماعي البديل والحديث، وتجعل من مشروعها جاذبًا للتأييد ليس من جمهورها فقط ولكن من الجمهور العام في الشرق الأوسط وخاصة الجمهور الإيراني، ذلك يحتاج إلى خطط واعية وتعبئة الموارد المالية و البشرية والأهم وجود الإرادة السياسية واضحة الأهداف!

* أستاذ الاجتماع السياسي ـ جامعة الكويت

إيران يمكنها إنتاج مادة قنبلة ذرية خلال ثلاثة أو أربعة أشهر

إيران تحتاج ٦ أشهر لتصنيع القنبلة وتكون جاهزة لاستخدام سلاحها النووي خلال سنة

تسارعت الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج بعد بداية انهيار الاتفاق النووي مع إيران (والمعروف إعلاميًا باتفاق خمسة زائد واحد كناية عن الدول الخمسة الدائمة في مجلس الأمن – الولايات المتحدة الأمريكية – روسيا الاتحادية – الصين – المملكة المتحدة وفرنسا زائد ألمانيا بالإضافة للاتحاد الأوروبي) والذي تم إبرامه في فيينا في يوليه ٢٠٥١م، باسم "خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA" واعتمد بقرار رقم ٢٢٣١ من مجلس الأمن في ٢٠ يوليه ٢٠١٥م، وبدأ تنفيذه بمشاركه فعاله من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومفتشيها من ١٦ يناير ٢٠١٦ م عقب إعلان مدير الوكالة الراحل إيكيا امانو بعدم وجود برامج نووية عسكريه لدي إيران واستجابتها لكل مطالب الوكالة. ورغم تقارير الوكالة الدورية المتضمنة التزام إيران ببنود الاتفاق النووي إلا أن الرئيس الأمريكي الجديد رونالد ترامب أعلن عدم قناعته بالاتفاق وبتوقيع الرئيس السابق أوباما عليه. وفي سابقة فريدة في الاتفاقيات الدولية أعلن ترامب انسحاب الولايات المتحدة من هذا الاتفاق بشكل أحادي. وبدأ ترامب في إيقاف تنفيذ بند رفع العقوبات الأمريكية وبدأ في إعادتها ثانية بل وتدخل بشكل حاد وتهديدي لإجبار العديد من الشركات في الدول الأخرى بعدم التعاون مع إيران وهو الوضع الذي خلق أزمة اقتصادية كبيرة في إيران.

د. يسري أبو شادي

أدت هذه الأمور إلى تسارع وتيرة الأحداث بصورة كبيرة وتم التعرض لسفينتين في الخليج ووجهت أصابع الاتهام لإيران كمسؤولة عنها ثم تم احتجاز سفن لكل طرف لأسباب شكلية. ووصلت خطورة الأزمة أن الرئيس الأمريكي نفسه أعلن عن تخطيطه لتوجيه ضربة عسكرية لإيران قبل أن يتراجع في اللحظات الأخيرة وهو موقف يبدو للبعض أنه موقف إعلامي وغير جاد من جانب الرئيس الأمريكي ترامب.

وعقب انسحاب ترامب من الاتفاقية في مايو ٢٠١٨م، وبدء تنفيذه للعقوبات الاقتصادية (وغيرها) أعلنت الدول الأخرى خاصة الدول الأوروبية تمسكها بالاتفاق كما أعلنت إيران أنها مستمرة بالالتزام بالاتفاق بشرط أساسي أن تتمكن الدول الأوربية من تعويض العقوبات الأمريكية خاصة إجبار أمريكا للشركات الأوربية لتنفيذ العقوبات ضد إيران بعد تهديدها بالمقاطعة الاقتصادية وأعلنت إيران أنها ستعطي مهلة لاستمرارها في الالتزام بالاتفاق وصلت لعام كامل. ومع استمرار العقوبات وعدم تمكن الدول الغربية من مجابهة العقوبات الأمريكية فإن إيران بدأت في ممارسة سياسة جديدة تستخدم فيها حدود الاتفاق النووي في المقايضة عليها وهو ما سوف نقوم بتحليله بتفاصيل أكثر في الجزء الثاني من هذه المقالة.

الوضع النووي والعسكري في إيران قبل اتفاقيه ٢٠١٥:

بدأت إيران برامجها النووية من عشرات السنين وبدعم قوي من شاه إيران وبإمكانيات فنية من الولايات المتحدة الأمريكية والتي أنشأت أول مفاعل نووي للأبحاث في طهران يعمل بوقود يصل تخصيبه لأكثر من ٩٠٪ ودعمت فرنسا ثم ألمانيا الغربية برنامج لإنشاء عدد من مفاعلات القوى النووية لإنتاج الكهرباء في موقع بوشهر علي ساحل الخليج. وعلى التوازي كانت إيران من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية NPT والتي بدأ تنفيذها من عام ١٩٧٠م، بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العاصمة النمساوية فيينا.

يستمر السيناريو الحالي حتى الانتخابات الأمريكية وبعدها يبدأ الحوار لتعديل بعض بنود الاتفاق وحدوده وفتراته الزمنية وربطه بملفات أخرى

وتعطل البرنامج النووي الطموح لشاه إيران بقيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، والإطاحة بالشاه. وظهرت مقولة حديثة للقيادة الدينية الإيرانية بأن قائد الثورة ومرشدها آيه الله الخميني قد أصدر فتوى دينية بتحريم القنابل الذرية باعتبارها سلاح مدمر للبشرية مما يخالف تعاليم الله. وهي مقولة لم تذكر إلا بعد وفاة الخميني واستخدمت ومازالت في التأكيد على سلميه البرنامج النووي الإيراني.

وفي التسعينات وعقب انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت بعض عصابات التجارة غير المشروعة في المعدات والمواد النووية في ممارسة نشاطاتها وعقدت عدة صفقات سرية مع إيران تمكنت من خلالها للحصول على عدد من وحدات الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم المستخدمة سابقًا وعدد من الوثائق الهامة لتصميم هذه الوحدات وغيرها بما فيها تصميم أولي للقنابل الذرية. وفي التسعينات أيضًا تم التعاقد مع الروس لاستكمال مفاعل بوشهر للكهرباء والذي كانت شركه سيمنز قد بنت ٨٠٪ منه. وفي بداية القرن الحالي استطاعت المصانع الحربية الإيرانية أن تستنسخ وحدات الطرد المركزي الروسي وتبدأ إنتاج وحدات إيرانية أطلقت عليها نوع IR-1. وفي أواخر ٢٠٠٢م بدأت أجهزة المخابرات المختلفة في اكتشاف هذه الأنشطة النووية السرية مما دعا إيران للإعلان عن برامجها النووية ودعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيارة منشآتها الجديدة وبدأ التفتيش عليها.

ومن بداية ٢٠٠٧م، وبعد تصنيع إيران لبضعة آلاف من وحدات التخصيب IR-1 بدأ إنتاج اليورانيوم المنخفض التخصيب ٣ – ٥٪ تحت إشراف الوكالة. وتتابع تقدم البرنامج النووي الإيراني سواء في أبحاث تطوير وحدات التخصيب مثل IR-2m حتي IR-8. وفي تقديري أن كفاءه النوع الأخير وقدرته على رفع كفاءة الوحدات الحالية لأكثر من عشرة مرات كان أحد الأسباب الرئيسية في اهتمام الدول الكبرى بالإسراع في تقييد البرنامج الإيراني وإبرام الاتفاق النووي في ٢٠١٥م.

وفي مجال المفاعلات النووية بدأ تشغيل مفاعل بوشهر لإنتاج ١٠٠٠ ميجاوات كهرباء في ٢٠١٢م، كما تم بناء مفاعل أراك للأبحاث وإنتاج النظائر المشعة وهو مفاعل يعمل بالماء الثقيل واليورانيوم الطبيعي وبقدرة ٤٠ ميجاوات وهو مفاعل قادر على إنتاج بلوتونيوم لأكثر من قنبلة نووية سنويًا. واقتربت إيران من استكمال كافة مراحل دورة الوقود النووي من اليورانيوم الخام لمصانع تحويل الخام للكعكة الصفراء لليورانيوم الغازي لتخصيب اليورانيوم لأي درجة لصناعة وقود المفاعلات النووية سواء مفاعلات الأبحاث أو مفاعلات القوى النووية للمعالجة المعملية للوقود المستهلك واستخراج البلوتونيوم لمعالجة وتخزين ودفن النفايات النووية.

وفي ٢٠١٥م، كانت إيران تملك أكثر من ٢٠ ألف وحدة تخصيب كلها من النوع الأول IR-1 باستثناء ألف وحدة من النوع الثاني IR-2m (وهو ٣-٤ مرات إنتاجًا مقارنة بالنوع الأول) بالإضافة لوحدات أبحاث أخرى أهمها IR-8. ووقتها أنتجت إيران ١٧ طن من اليورانيوم المنخفض التخصيب (٣-٥٪) و ٤٥٠ كيلوجرام من اليورانيوم المرتفع التخصيب (٢٠٪). واستخدمت إيران جزءًا من اليورانيوم المخصب المنتج لصناعة بعض وحدات الوقود لمفاعل بوشهر للكهرباء ومفاعل طهران للأبحاث.

القدرات الزمنية لوصول إيران لأول قنبلة ذرية:

كما هو معروف الوصول للقنبلة النووية يمر عبر أحد طريقين الأول هو تصنيع اليورانيوم المخصب بنسبة تتخطى الـ ٩٠٪ (٢٥ كج بتقدير الوكالة الذرية) والثاني هو استخراج البلوتونيوم عالي الجودة من الوقود المستهلك (٨ كج بتقدير الوكالة). وبالنسبة لإيران فإن الطريق الثاني كان أكثر صعوبة حتى تشغيل مفاعل أراك أما الطريق الأول فهو أكثر سهولة في ظل توافر ٢٠ ألف وحدة حاليًا وإمكانية تصنيع أعداد أكثر وكذا تطوير الوحدات ورفع قدرتها الإنتاجية في التخصيب.

والعوامل المؤثرة في قدرة إيران على الوصول لمادة القنبلة النووية وسرعة الوصول لها هي توفر اليورانيوم الطبيعي ونوع وعدد وحدات التخصيب والوصول للتوزيع الأمثل لهذه الوحدات على مراحل التخصيب المختلفة.

وفي حالة توزيع الـ ٢٠ ألف وحدة المتوافرة في ٢٠١٥م، والمجمد منها حاليًا ١٥ ألف وحدة بسبب الاتفاقية على مراحل التخصيب المختلفة (مثل اختيار ثلاث مراحل: الأولي من يورانيوم طبيعي (٠,٧١٪) الي يورانيوم منخفض التخصيب (٣-٥٪) والثانية من يورانيوم منخفض التخصيب ليورانيوم مرتفع التخصيب (٢٠٪) والثالثة من يورانيوم مرتفع التخصيب ليورانيوم عالي التخصيب (أكثر من ٩٠٪). ويمكن تغيير هذه المراحل للوصول للإنتاج الأمثل لماده القنبلة الذرية

(٢٥ كج يورانيوم عالي التخصيب). وبفرض توفر ١٠ طن من اليورانيوم الطبيعي ومع بعض الحسابات فإن إيران يمكنها إنتاج ماده لقنبلة ذرية واحدة في خلال ثلاثة إلى أربعة أشهر. وإنتاج المادة النووية للقنبلة الذرية هي مرحلة ضمن مراحل تصنيع السلاح النووي وإن كانت أهمها إلا أن هناك مراحل أخرى متوازنة أو متتالية لها مثل التصميم الدقيق للقنبلة وتحويل اليورانيوم العالي التخصيب لمعدن وتشكيله الكروي في القلب وتصنيع المواد المحيطة به وتشكيلها وتصنيع جهاز بدء الانشطار والمفجرات وتجميع أجزاء القنبلة وغيرهم بالإضافة لتوافر أدوات نقل القنبلة سواء عن طريق صاروخ أو طائرة أو غيرها. ويفترض أن أغلب هذه الأجزاء والأدوات موجودة لدى إيران خاصة لدى قواتها المسلحة. ولهذا فنظريًا يمكن تقدير أن إيران تحتاج على الأقل ستة أشهر للتصنيع الكامل للقنبلة وقد يضاف لها ستة أشهر أخرى للتجارب المرتبطة بها. أي واقعيًا نحن نتحدث عن فترة سنة لتكون إيران جاهزة لاستخدام سلاحها النووي الأول. هذا التقدير مرتبط ليس فقط بانسحاب إيران من اتفاقية يوليو ٢٠١٥م، بل وانسحابها أيضًا من اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية إسوة بما فعلته كوريا الشمالية.

ملخص لحدود الاتفاقية وفتراتها الزمنية المختلفة

اتفاق ٢٠١٥م وضع حدود مختلفة للنشاط النووي الإيراني خاصة في مجال تخصيب اليورانيوم لفترات زمنية متفاوتة (أغلبها ١٠ سنوات) **أهمها**:

١. تقليص وحدات التخصيب العاملة من ٢٠ ألف إلى ٥٠٦٠ وحده فقط.

٢. استخدام نوع IR-1 فقط للتخصيب على أن يسمح ببعض الأبحاث للأنواع المتطورة بشرط الموافقة عليها من لجنة الاتفاق.

٣. الحد الأقصى للتخصيب هو ٣,٦٧٪ ومن ثم يمنع إنتاج أي كميات من اليورانيوم المرتفع التخصيب (٢٠٪) أو العالي التخصيب (أكثر من ٩٠٪).

٤. أقصى تراكم لليورانيوم منخفض التخصيب في الصورة الغازية هو ٣٠٠ كج فقط (وهو يمكنه إنتاج أقل من ٥ كج من اليورانيوم عالي التخصيب أي خمس قنبلة!).

٥. تدمير قلب مفاعل أراك وتغيير تصميمه بحيث تقل قدرته الإنتاجية للبلوتونيوم عالي الجودة لأقل من الربع.

الوضع النووي والعسكري في إيران بعد الاتفاقية وحتى الانسحاب الأمريكي منها

ودور الوكالة الدولية في تنفيذ الاتفاقية وتقاريرها المختلفة:

أنشأت الوكالة قسم كبير للتفتيش على إيران وتنفيذ الاتفاق النووي يضم أكثر من ١٠٠ مفتش. وبالإضافة لتفتيش الوكالة التقليدي طبقًا لمعاهدة منع الانتشار النووي. وبدأت الوكالة في مراقبة تنفيذ إيران والتزامها بكافة بنود الاتفاق كما بدأت في تنفيذ بنود البروتوكول الإضافي والذي وقعت عليه إيران بصورة مؤقتة على أن توقعه وتصدق عليه بعد ٨ سنوات من الاتفاق. واستمرت الوكالة في إصدار تقارير دورية (كل ثلاثة أشهر) عن نشاطاتها في إيران وأصبحت إيران هي الدولة الأولى في كثافة التفتيش النووي على مستوى العالم. وحتى يونيو ٢٠١٩م، أثبتت الوكالة التزام إيران بكافة بنود الاتفاق واحترامها لحدوده.

أسباب اعتراض الرئيس الأمريكي ترامب على الاتفاقية وانسحابه منها رسميًا في مايو ٢٠١٨م:

١. الفترة الزمنية المحدودة للاتفاق (أهمها فترة العشر سنوات خاصة لبرنامج التخصيب) مع استمرار إيران في أبحاثها لتطوير قدرتها النووية

٢. عدم ربط الاتفاق النووي بتطوير برامج الصواريخ العسكرية الإيرانية وعدم قدرة مفتشي الوكالة على التفتيش على الأماكن العسكرية لعدم توافر أي سند قانوني في الاتفاقية.

٣. عدم ربط الاتفاق النووي بشروط سياسية خارجية كالتدخل في سوريا واليمن والتعاون مع حزب الله في لبنان وحماس في غزة وغيرها خاصة في منطقة الخليج.

٤. عدم الالتزام بالحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان في إيران.

كان ترامب أثناء ترشحه للرئاسة الأمريكية قد هاجم الرئيس السابق أوباما على توقيعه على هذا الاتفاق ووعد في حال اختياره رئيسًا أن ينسحب من هذا الاتفاق. وفي مايو ٢٠١٨م، نفذ ترامب وعده وبدأ في إعادة العقوبات ضد إيران وهدد الشركات الأجنبية ودولها بعدم التعاون الاقتصادي مع إيران.

مفاعل أراك يعمل بالماء الثقيل واليورانيوم الطبيعي وبقدرة ٤٠ ميجاوات و قادر على إنتاج بلوتونيوم لأكثر من قنبلة نووية سنويًا

موقف الأطراف الأخرى بعد الانسحاب الأمريكي:

أعلنت كل الأطراف الأخرى اعتراضها على الانسحاب الأمريكي واستمرارها في الاتفاق وحثت إيران على الاستمرار. ولكن جاءت القرارات الأمريكية في إعادة العقوبات المختلفة- خاصة الاقتصادية - على إيران والتشدد في العقوبات الأمريكية ضد أية مؤسسة اقتصادية أجنبية تتعاون مع إيران معضلة لدول الاتفاق خاصة الدول الأوروبية.

موقف إيران بعد الانسحاب الأمريكي:

رغم رفضها وشجبها للانسحاب الأمريكي فإن إيران استجابت لنداءات الدول الأخرى المشاركة في الاتفاقية بالاستمرار بالالتزام بالاتفاقية شرط تعويضها عن العقوبات الأمريكية وأعطت إيران هذه الدول مهلة سنة لتعويض هذه العقوبات مع استمرارها في الالتزام بالاتفاقية وحدودها. وبعد أكثر من عام لم تتمكن الدول الأوروبية من التغلب على العقوبات الأمريكية وبدأ الشعب الإيراني يشعر بحدة العقوبات الاقتصادية وبدأ المسؤولون الإيرانيون في التصريح بتجاوز بعض حدود الاتفاق. والحقيقة أن إيران اختارت رقمين من الحدود لتعلن نيتها لمخالفتهم:

الأول: هو الحد الأقصى لتخصيب اليورانيوم وهو ٣,٦٧٪. وأعلنت أنها تنوي زيادته ل ٤,٥٪. ثم بدأت بالفعل من يوليه ٢٠١٩م، في هذا التجاوز. والحقيقة فنيًا فإن هذا التجاوز منطقي لأن متوسط التخصيب للوقود النووي لمفاعل بوشهر يتجاوز الـ ٤٪.

كما أن التقليص في المدة الزمنية للوصول لتخصيب القنبلة الذرية (أكثر من ٩٠٪) بدءًا من ٤,٥٪ بدلاً من ٣,٦٧٪ هو تقليص محدود. ولكن الضجة الإعلامية وتأثيرها السياسي المتعلق بتجاوز إيران بعض حدود الاتفاقية هو المطلوب من جهة إيران.

الثاني: فهو مخزون اليورانيوم المنخفض التخصيب المحدد بـ ٣٠٠ كج فقد أعلنت إيران أنها تنوي تجاوزه. وحتى أواخر يوليو لم يصل هذا المخزون لهذا الرقم بعد.

توقعات المستقبل وإمكانية انفجار الوضع في الخليج:

تصاعدت الأحداث في الأسابيع الأخيرة وتم محاولة تفجير لسفن خليجية وكذا تم أسر سفن لكل طرف مما أوصل المنطقة لاحتمالات حرب أو ضربة عسكرية خاصة من قبل أمريكا وإسرائيل. وأعلن الرئيس الأمريكي تراجعه في اللحظات الأخيرة عن القيام بعمل عسكري ضد إيران وإن كان الكثير لم يأخذ تدويناته على محمل الجد.

في تقديري صعوبة احتمالات الحرب أو العمل العسكري المباشر ضد إيران لأسباب متعددة أهمها أن إيران تجاوزت عتبة السلاح النووي حتى لو تم تدمير منشآتها النووية المعروفة. الخبرة الإيرانية المتراكمة من أكثر من عشرين عامًا لن يصعب عليها العمل تحت الأرض. وبتطوير بعض أنواع وحدات التخصيب خاصة IR-8 وبتوفير اليورانيوم الخام يمكنها من الوصول للسلاح النووي في خلال أسابيع. كما أن إيران تملك أسلحة عسكرية متطورة وأهمها الصواريخ بعيده المدى بالإضافة لقوات عسكرية قوية.

وهناك قطعًا نقاط للمناورة وللحوار. ربما أغلبها شكلي فإيران توحي بإمكانية الموافقة على تصديق البرلمان الإيراني على البروتوكول الإضافي وهو البروتوكول الذي تنفذه الوكالة حاليًا بصورة مؤقتة طبقًا للاتفاقية في مقابل أن ترفع الولايات المتحدة عقوبتها بشكل فوري. وهذا الاقتراح مشكوك في تقبل الأمريكان له. وفي اعتقادي أن الأمر أكثر تعقيدًا وسيأخذ وقتًا أطول ولكني أتصور أن المفاوضات الأمريكية الإيرانية بوسطاء أوروبيين ربما تبدأ ولكن بجدية أكبر بعد الانتخابات الأمريكية أواخر العام القادم. وخلال هذه الفترة أتصور أن إيران ستمارس الضغط من خلال تجاوزات أكثر مثل زيادة عدد وحدات التخصيب وزيادة التخصيب إلى ٢٠٪ والعودة لاستخدام مصنع فورد تحت الأرض في التخصيب والاستمرار في الإيحاء بالعودة لاستكمال مفاعل أراك وهو في تقديري المهني خيار غاية في الصعوبة خاصة بعد تدمير وعاء قلب الوقود الأصلي.

الخلاصة:

الولايات المتحدة تنسحب من اتفاق مدعوم من العالم مع إيران وبقرار من مجلس الأمن وتهدد مع إسرائيل باحتمالات عسكرية والدول الأوروبية تناور لإقناع إيران بالاستمرار في الاتفاق دون تعويض وإيران تلعب لعبة تخطي حدود الاتفاقية مع الصخب الإعلامي حولها ويستمر هذا السيناريو حتى الانتخابات الأمريكية القادمة وبعدها يبدأ الحوار الجاد لتعديل بعض بنود الاتفاق وحدوده وفتراته الزمنية وربما ربطه ببعض الملفات غير النووية.

* كبير مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيس قسم الضمانات بها سابقًا

رغم حملة تغريدات ترامب ضد إيران قنوات الاتصال مستمرة بين إدارته وطهران

التصعيد في الخليج: الأسباب والنتائج والمنطقة مهيأة للحل السياسي لا العسكري

تشهد منطقة الخليج توترًا وتصعيدًا على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والتهديد بالعمل العسكري، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، بعد انسحاب إدارة الرئيس ترامب من اتفاقية المفاعل النووي الإيراني (JCPOA) في ٢٨ مايو ٢٠١٨م، فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، تفجيرات في أربع ناقلات في ميناء الفجيرة بالإمارات (١٢ مايو) وتفجير في ناقلاتا نفط في خليج عمان (١٣ يونيو)، وصفتها مجلة الايكونومست البريطانية "بلعبة غامضة وعنيفة قد تقود إلى الحرب"، واحتجاز السلطات البريطانية في جبل طارق السفينة الايرانية "غريس١" خلال مرورها من مضيق جبل طارق، وبالمقابل احتجاز إيران للسفينة البريطانية ""ستينا ايمبيرو" مما أدى إلى دخول بريطانيا الأزمة الإيرانية ـ الأمريكية، واتهام مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون بتشجيع الحكومة البريطانية على احتجاز الناقلة الإيرانية التي اتهمت بنقلها البترول إلى سوريا وهو ما تنفيه إيران. إن إدارة ترامب تصعد العقوبات على إيران وبالمقابل تقوم إيران بالتصعيد التكتيكي في الخليج في منطقة استراتيجية خطيرة يمر منها ٢٠٪ من إمدادات الطاقة في العالم، ولكن إيران مصرة على المواجهة بتصدير نفطها وكما قال مستشار الرئيس الإيراني "الأمن للجميع" وتصدير البترول الإيراني يجب أن يستمر لأنها حرب اقتصادية تهدد الأمن القومي الإيراني. إن التصعيد الإيراني – الأمريكي في الخليج يعيد الذاكرة إلى قول المستشار الألماني بسمارك (١٨٦٢–١٨٩٠م) عن التنافس الدولي في منطقة الخليج "عش الدبابير الذي لا نريد الدخول فيه"؟؟

د. أحمد سليم البرصان

الولايات المتحدة وإيران: البعد التاريخي لأزمة الثقة والمواجهة

كانت إيران منطقة نفوذ أمريكي في عهد الشاه بلغ عدد الأمريكيين فيها ٤٠ ألفًا، وكانت بها محطات تجسس أمريكية ضد الاتحاد السوفيتي وتعاون بين السافاك والموساد والاستخبارات الأمريكية، وجاء النفوذ الأمريكي بعد النفوذ البريطاني، حيث أسهمت بريطانيا في وصول الضابط العسكري رضا شاه إلى حكم إيران، ولكنه أساء التقدير فحاول التمرد على بريطانيا في الحرب العالمية الثانية فاتهمته بالتعاطف مع ألمانيا فتم إجباره عام ١٩٤١م، على التنازل عن العرش لابنه محمد رضا شاه الحكم حتى سقوطه عام ١٩٧٩م، ودفن رضا شاه في القاهرة عام ١٩٤٤م، لصعوبة دفنه في إيران، كما حدث لابنه محمد فيما بعد.

إن أزمة الثقة بين إيران والولايات المتحدة ترجع إلى إسقاط حكومة رئيس وزراء إيران محمد مصدق، الذي وصل للحكم بالطريق الديمقراطي، وأمم البترول الإيراني مما أثار غضب بريطانيا التي كانت شركتها برتش بتروليم تسيطر على بترول إيران، فهندست الاستخبارات الأمريكية CIA بالتعاون مع الاستخبارات البريطانية MI6 عملية آجاكس التي مولتها بريتش بتروليم وقادها كيم روزفلت، وفي أغسطس ١٩٥٣م، تم سقوط حكومة محمد مصدق وعودة الشاه الذي كان بالخارج، وقد أثار الانقلاب على مصدق غضب الشعب الإيراني، على إدارة أيزنهاور، التي تقاسمت أسهم شركة البترول الإيرانية مع بريطانيا وكان ذلك ثمن المشاركة في إسقاطه رغم أن حكومة ترومان أيدته في تأميم البترول، وكانت هذه العقدة الأولى في العلاقات الإيرانية الأمريكية اعتذر بعدها الرئيس أوباما للتقارب مع إيران. والحادثة الثانية التي لها تأثيرها على العلاقات الإيرانية، هي أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران بعد الثورة، عندما احتجز موظفي السفارة نوفمبر ١٩٧٩م، واستمرت ٤٤٤ يومًا في عهد

الرئيس كارتر ولم تطلق الرهائن إلا بعد استلام ريغان الحكم ٢٠ يناير ١٩٨١م، ثم كانت عملية مقتل المرينز الأمريكيين في بيروت أكتوبر١٩٨٣م، والتي أودت بحياة ٢٤١ من الجنود اتهمت فيها جماعات مقربة من إيران، وتكررت بعدها اختطاف الأمريكيين في بيروت، ثم جاءت إيران جيت IRAN Gate ١٩٨٦م، حيث زار مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق مكفارلين طهران سرًا وتزويد إيران بصواريخ تاو عن طريق إسرائيل، وتواترت العلاقة بينهما، بين التوتر والصفقات السرية حتى تفجرت قضية المفاعل النووي الإيراني، وحاولت إدارة أوباما الدخول في مفاوضات مع إيران لإيقاف نشاطها النووي ضمن مجموعة ٥+١، الدول الخمس الدائمة العضوية بالإضافة إلى ألمانيا، وفتح صفحة جديدة كما فعل أوباما مع كوبا، ودخلت الوساطة العمانية بسرية، تم اللقاء بين المسؤولين الإيرانيين والأمريكيين في مسقط، يوليو ٢٠١٢م، أدت فيما بعد إلى اتفاق ٢٠١٥م، مع إيران حول تجميد إيران لنشاطها النووي مقابل رفع العقوبات الاقتصادية تدريجيًا عنها.

قامت سياسة إدارة أوباما على الفصل بين قضية المفاعل النووي وتطوير الصواريخ البالستية ونشاط إيران الإقليمي، وتنفيذ وعوده بالانسحاب الأمريكي العراق وإفغانستان بعد أن تورط فيهما بوش الابن. وأثارت سياسة أوباما تجاه إيران حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين، وخاصة إسرائيل التي كانت تدفع بالعمل العسكري ضد إيران. كان نتنياهو يحرض أوباما على توجيه ضربة عسكرية لإيران، ولذلك توترت علاقة أوباما ونتنياهو، لأن إسرائيل تريد توريط واشنطن بالقيام بضربة عسكرية، لأنها لا تستطيع القيام بهذا العمل وتريد أن تقوم بذلك، و لكن رؤية أوباما أن على دول الإقليم حل مشكلاتها بدون التدخل الأمريكي، ودخلت في التحالف الدولي لمواجهة داعش في العراق، ولم يتدخل أوباما عسكريًا في سوريا سوى تدريب بعض عناصر المعارضة السورية وترك التدخل للدول الإقليمية، وأعطى أوباما الضوء الأخضر إلى روسيا للتدخل في سوريا ورغم التصريحات السياسية وانتقاد إيران إلا أن أوباما تجاوز عن التدخل الإيراني في سوريا وركز على إنجاز اتفاقية المفاعل النووي مع روسيا والصين وفرنسا وألمانيا وهو الاتفاق الذي انتقده ترامب واعتبره أسوأ صفقة في التاريخ؟

قاد ترامب حملته الانتخابية ٢٠١٦م، بالهجوم على إنجازات أوباما داخل الولايات المتحدة وسياسته الخارجية وخاصة اتفاقه مع إيران، كانت حملة ترامب شعبوية يقودها اليمين الأمريكي المتطرف، وهاجم ترامب تدفق الهجرة غير الشرعية وخاصة من حدود المكسيك كما هاجم المسلمين واتهم بعض الدول بالإرهاب وحظر دخول رعايا سبعة دول إسلامية، ورغم أن هلاري كلنتون كانت تقود حملة الحزب الديمقراطي الليبرالية، إلا أن التيار الشعبوي الأبيض أنجذب نحو ترامب وحقق فوزًا في الانتخابات الرئاسية كانت مفاجأة للمراقبين وحتى لترامب نفسه.

عندما تولى ترامب الرئاسة جعل جل اهتمامه تنفيذ وعوده الانتخابية، سواء بالنسبة للمهاجرين وبناء جدار على الحدود مع المكسيك أو بمنع دخول بعض رعايا دول إسلامية، وأكد على عدم التورط العسكري في الشرق الأوسط وتنفيذ وعوده بشأن إسرائيل، والاعتراف بأن القدس عاصمة إسرائيل ونقل السفارة الأمريكية وهو بذلك يخالف قرارات مجلس الأمن الدولي وخالف سياسة من سبقه من الرؤساء بشأن القدس والمستوطنات. وكما وعد ناخبيه انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية المفاعل النووي الإيراني JCPOA، مايو ٢٠١٨م، رغم أن بقية الدول المشاركة في الاتفاقية أعلنت التمسك بها، وزعمت إيران نفسها استمرار التزامها، بينما أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران التزمت بالشروط خلال السنوات السابقة ولم تخالف بنود الاتفاقية.

ترامب: إيران تهدد الأمن القومي الأمريكي

جعلت إدارة ترامب إيران في أولويات سياستها الخارجية مع كوريا الشمالية، فقد ذكرت إيران في مذكرة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٧م، سبعة عشر مرة، وأعلنت إدارة ترامب شروطها لعودة علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية على لسان وزير الخارجية الأمريكية بومبيو والتي لخصها في مايو ٢٠١٨م، في النقاط التالية: وقف نشاطها النووي كليًا، وتجميد برنامج الصواريخ الباليستية، إطلاق سراح جميع السجناء داخل إيران ممن يحملون جنسية الولايات المتحدة وحلفائها، إنهاء توسع النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، وخاصة في العراق وسوريا واليمن وأفغانستان وأخيرًا وقف إيران الهجمات الإلكترونية، أعتبرت إيران هذه الشروط تدخلاً في شؤونها وانتهاكًا لسيادتها، علمًا بأن أوباما تجاهلها، واعتبر أن اتفاقية المفاعل النووي التي توصل إليها إنجازًا كبيرًا ولمصلحة الولايات المتحدة، ولكن ترامب يراها عكس ذلك تهديدًا لأمن الولايات المتحدة، وكما أشار السفير

سياسة إدارة أوباما تجاه إيران قامت على الفصل بين المفاعل النووي وتطوير الصواريخ الباليستية ونشاط إيران الإقليمي

البريطاني في واشنطن كيم داروش تقاريره للخارجية البريطانية والتي سربت مؤخرًا للصحافة، بأن انسحاب ترامب من الاتفاقية له دوافع شخصية وأيديولوجية، وأنه "غير مستقر، وغير كفؤ" ، وقال أيضًا "لا نعتقد أن هذه الإدارة ستصبح طبيعية أكثر، وأقل اختلالاً، وأقل مزاجية، وأقل تشظيًا، وأقل طيشًا من الناحية الدبلوماسية، بالاضافة لعدم خبرة ترامب السياسية، يضاف إلى ذلك الرأي العام الأمريكي والانتخابات الأمريكية القادمة لعام ٢٠٢٠م، في ظل تراجع شعبية ترامب.

ورغم التهديدات المتكررة تجاه إيران، إلا أن ترامب يعلن مرارًا عدم نيته في الدخول في عمل عسكري، وعندما أسقطت إيران طائرة درون (بدون طيار) وهدد بعمل عسكري، ثم أمر قبيل تنفيذ العملية العسكرية بدقائق بوقفها، مبررًا ذلك أنها تؤدي خسائر في الأرواح (١٥٠ فردًا)، وهو تبرير غير مقنع ولكنه يصل لحافة الهاوية ثم يتراجع، لأن أي عمل عسكري سيدخل الخليج والعالم في دوامة حرب مدمرة قد تتحول عالمية في ظل مصالح دولية حيوية ومتناقضة؟

وقد كلف ترامب السنيتور راند بول Rand Paul الاجتماع مع وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف، عندما كان في نيويورك لحضور اجتماعًا بالأمم المتحدة، وتم اللقاء في محل إقامة المندوب الإيراني في الأمم المتحدة ١٥ يوليو، وصفها ظريف بأنها محادثات إيجابية، وتؤكد الخبيرة الأمريكية في شؤون الشرق الأوسط، روبن رايت في مجلة The New Yorker (٨/٢)، أن بول عرض على ظريف مقابلة ترامب بناءً على رغبة الأخير، وتقول رايت أن إدارة ترامب خلال عامين من وجوده في البيت الأبيض طلب ثماني مرات اللقاء مع القيادة الإيرانية، اثنتان منها عندما كان ترامب وروحاني في اجتماع الجمعية العامة واحدة منها نقلها الرئيس الفرنسي ماكرون. وتحاول إيران إيجاد شرخ بين الكونغرس والبيت الأبيض بعد اتخاذ مجلس النواب الامريكي قرارًا يمنع ترامب أي عمل عسكري ضد إيران دون موافقة الكونغرس، ويأتي إعلان وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات على وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، ٣٠ يوليو، ضمن حملة توجيه الرأي العام الأمريكي عن تمديد إعفاء الشركات الأوروبية العاملة في إيران لمدة ٩٠ يومًا أخرى، فالشركات الأوروبية والصينية تعمل في إيران وفقًا لاتفاقية المفاعل النووي وهناك خلافات بين إدارة ترامب حول هذا التمديد مما جعل فرض العقوبات على الوزير أقل خطورة من الصدام مع الدول الأوروبية والصين وإرضاءً لبعض أفراد إدارته؟

طهران وأمريكا تتفاوضان من خلال التصعيد وساطة علنية وسرية تعكسها تصريحات مسؤولين في البلدين

الوساطة بين واشنطن وطهران

رغم حملة تغريدات ترامب ووزير الخارجية بومبيو ضد إيران، فإن قنوات الاتصال مستمرة بين إدارة ترامب والحكومة الإيرانية، فقد زار طهران رئيس الوزراء الياباني شينزو أبي، وهي أول زيارة لرئيس وزراء ياباني منذ الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، وكانت الزيارة بتشجيع من ترامب عندما كان في زيارة لليابان، وكان أبي حاملا معه أمل الدبلوماسية، كما أن هناك اتصلات متواصلة بين الرئيس الفرنسي ماكرون والرئيس الإيراني روحاني، وزيارة وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي إلى طهران في ٢٧ يوليو الحالي وكانت زيارة سرية في ١٢ مايو، حيث تتمتع سلطنة عمان بعلاقات جيدة مع كل من طهران وواشنطن، وعملت العراق وألمانيا وسويسرا في تقريب وجهات النظر، فسويسرا تمثل المصالح الأمريكية في إيران، بالإضافة إلى تدخل دول أخرى في تخفيف التصعيد، فإن الحكومة الإيرانية وإدارة ترامب تتفوضان من خلال التصعيد، فهناك مفاوضات ضمن الوساطة العلنية والسرية، والتصريحات من المسؤولين في البلدين، حتى أن إيران أعلنت أنها لا تمانع المفاوضات مع إدارة ترامب ولكن من منطلق الند بين الطرفين، واقترح وزير الخارجية بومبيو الظهور في وسائل الإعلام الإيرانية، في الوقت الذي يظهر وزير خارجية إيران في وسائل الإعلام الأمريكية.

إيران تصعد لتدويل قضية المفاعل النووي وأن لا تكون محصورة بينها وبين إدارة ترامب، لأن الدول التي وقعت على الاتفاق ما زالت ملتزمة بالاتفاق، الصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، وعلى اعتبار أن أي تصعيد لعمل عسكري يهدد مصالح الدول الكبرى والدول الإقليمية لان البترول ذات أهمية استراتيجية للاقتصاد العالمي؟ وحشد الرأي العام الدولي والدبلوماسية الدولية وسيلة لكبح جماح العمل العسكري وإن كان هذا العمل بعيد الاحتمال؟

موقف الدول الكبرى: روسيا الاتحادية الرابح الأول

تتخذ كل من الصين وروسيا موقفًا دبلوماسيًا هادئًا، فالصين في خلافات مع إدارة ترامب حول التجارة الدولية، وفي علاقات اقتصادية مع كل من إيران ودول الخليج العربي سواء في استيراد الطاقة أو تصدير صناعاتها إلى هذه الدول فهي تدعم الاتفاق ومع استقرار منطقة الخليج وضد التصعيد، وهي تشكل مع روسيا والصين محورًا سياسيًا في مواجهة واشنطن في آسيا. أما بالنسبة لروسيا، فهي المستفيد الأول من الأزمة الإيرانية-الأمريكية، حيث حصلت على الجزء الأكثر من حصة إيران في

سوق البترول العالمية، وأصبحت المصدر الأول للبترول للصين بعد أن كانت السعودية هي المصدر الأول للصين، مما يعزز العلاقات الصينية الروسية ويعمق تعاونها للوقوف في وجه أمريكا على المستوى الإقليمي والدولي.

وتسعى روسيا إلى أيجاد نوع من الثقة بين واشنطن وطهران، وبفعل تدخلها في سوريا أصبحت لاعبًا مهمًا في الشرق الأوسط، وتطرح فكرة التعاون السياسي والأمني بين دول المنطقة على غرار منظمة التعاون والأمن الأوروبي فاقترحت الأمن الجماعي في الخليج وهذا يتفق مع الموقف الإيراني، وفي الوقت التي تدعو إدارة ترامب إلى تشكيل (ناتو عربي)، فإن روسيا تدعو إلى خروج القوات الأجنبية بالذات الأمريكية من المنطقة، وفي الوقت الذي تضغط واشنطن بعزل إيران، فإن روسيا تشجع التعاون بين إيران وجيرانها كا قال نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بابندروف، وتدعم الموقف الإيراني في مجلس الأمن الدولي، ورغم الدعوة الروسية للحلول السياسية إلا أنها لم تقدم هذه المقترحات في وثيقة رسمية، ولكنها في الوقت الذي تحقق مصالحها تحاول طرح حلول دبلوماسية لتحسن صورتها وتظهر كدولة حريصة على أمن المنطقة واستقرارها.

ولكن الموقف المثير للتساؤل، هو الموقف البريطاني التي تتمتع بعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة، فهي مع استمرار الاتفاقية كما هو حال ألمانيا وفرنسا وبقية دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن احتجاز الناقلة الإيرانية ورد الفعل الإيراني باحتجاز ناقلة بريطانية، ومع أزمة بريطانيا في الخروج من الاتحاد الأوروبي ومجيء بوريس جونسون رئيسًا للوزراء يثير الشكوك حول موقف بريطانيا رغم أنها تعلن أنها ضد التصعيد ومع الحل السياسي، وإذا تتبعنا العلاقات البريطانية – الأمريكية في الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج، فإن بريطانيا لديها غصة من الولايات المتحدة وتعتبرها هي وراء خروجها من الشرق الأوسط والخليج العربي بالذات، وهذا ما يبينه جيمس بار في كتابه الذي أصدره ٢٠١٨م، تحت عنوان، Lords of Desert: the battle between the United States and Great Britain for supremacy to the Middle East.

حتى أن الوزير والسياسي البريطاني الراحل انوش بول قال بعد أزمة السويس ١٩٥٦م، مخاطبًا انتوني ايدن "أن أعدائنا الرئيسيين في الشرق الأوسط هم الأمريكون"، وهذا يفسر أيضا الحذر البريطاني من التقارب مع ترامب في الأزمة الإيرانية، وهذا ما عبر عنه إيلان جولدنبرج الخبير في الشئون الايرانية والمسئول السابق في الخارجية الامريكية بقوله "إنها اشارة مزعجة أن الولايات المتحدة وأقرب حلفائها لا يستطيعوا العمل في بعض الأحيان"، خاصة أن بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الاوروبي أخذت تعزز وجودها في الخليج بقواعد عسكرية بالاتفاق مع بعض دول المنطقة وإن بعض دول الخليج أكثر ثقة في الموقف البريطاني لعلاقاتها التاريخية وبعضها سمح بتواجد قواعد بريطانية فيها. وقد قال وزير الخارجية البريطانية السابق جيرمي هنت قبل مغادرة الوزارة بعد تشكيل بوريس جونسون الوزارة الجديدة "لن نكون جزءاً من سياسة الضغط الأمريكية المتصاعدة على إيران، لأننا ما زلنا ملتزمين بالمحافظة على اتفاقية المفاعل النووي الإيراني"(The Hell ٢٠١٩/٢٧/٧)، فسياسة الاتحاد الاوروبي وبريطانيا تبتعد عن سياسة إدارة ترامب في التصعيد على إيران، لأنها لا تثق في سياسة الولايات المتحدة ورئيس أمريكي متقلب المزاج، وقد يدخل في صفقة مع إيران في المستقبل لانه يتراجع ويلهث للمفاوضات لحملته الانتخابية القادمة؟

موقف الدول الإقليمية من الأزمة

وإذا كان موقف الاتحاد الأوروبي ملتزما بالاتفاق وغير مؤيد للموقف الأمريكي، لان الدول الأوروبية لها مصالحها الاقتصادية مع إيران سواء علاقات استثمارية أو تجارية، ولأن الشركات الأوروبية تعتبرها فرصة ذهبية لعدم منافسة الشركات الامريكية لها في الاستثمارات والتجارة في إيران، واعلان الدول الأوروبية صراحة كما أعلنت ألمانيا بعدم مشاركتها بالاقتراح الأمريكي بشأن المشاركة في أمن الملاحة في مضيق هرمز؟ وتتفق الدول الإسلامية في إيجاد حل دبلوماسي للأزمة وتبتعد عن سياسة ترامب اتجاه إيران، فدول مثل باكستان، ماليزيا، إندونيسيا، وتركيا موقف ضد التصعيد والعقوبات ولها علاقات مصالح قوية مع إيران فقد صرح رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان أن "المزيد من تصعيد التوترات في المنطقة المضطربة بالفعل ليس في مصلحة أي طرف. جميع الأطراف في حاجة إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس في الوضع الراهن"، وقد اتفقت إيران وباكستان على تشكيل قوة "تدخل سريع" حدودية مشتركة في أعقاب سلسلة من الهجمات الدامية التي شنها مسلحون في إيران".

حتمية الجغرافيا والتاريخ

إن توتر العلاقات بين دول الخليج العربي وإيران، يرجع إلى تدخلها في المنطقة، فهي تتدخل في الشؤون الداخلية كما هو الحال في البحرين، وتدخلها في العراق وسوريا ولبنان واليمن (ما يسمى الهلال الشيعي)، وهذا يعتبر تهديدًا للأمن الخليجي لإثارتها الطائفية، ولكن دول الخليج ليس مع العمل العسكري ضد إيران لأنه يعني تأثيرًا مباشرًا عليها، وكلاهما دول الخليج وإيران الخاسر الأكبر من ذلك، وتدعوا الأطراف لحل سياسي للأزمة، ولكن

المعضلة الأساسية عدم توفر الثقة بين إيران ودول الخليج لعدم التزام إيران بتعهداتها، ولكن على أية حال تبقى إيران جغرافيا من المنطقة وتفرض الجيوبولتيكا على الأطراف الجلوس على طاولة التفاوض لحل الخلافات الإقليمية سواء في اليمن أو العراق أو سوريا وحل الخلافات بين دول المجلس نفسه، خاصة أن بعض دول المجلس لها علاقات سياسية واقتصادية مع إيران وعلاقات صداقة كما في سلطنة عمان. وإن السعودية والإمارات مع المفاوضات والتعاون السياسي في حالة التزام إيران، ولعل زيارة الوفد الإماراتي من خفر السواحل لإيران وتوقيع اتفاقية تعاون مع حرس الحدود الإيراني بادرة أمل للتوصل إلى تعاون وتعتبر دبي السوق الأهم لإيران في المنطقة، فقد نشهد في المستقبل القريب جلوس الأطراف للتعاون وحل الخلافات وفقًا للعلاقات التاريخية وحتمية الجغرافيا؟

السيناريو الأمريكي: تصعيد إلى طريق المفاوضات

إذا كانت روسيا هي المستفيد الأول من الأزمة الإيرانية، فإن الولايات المتحدة هي المستفيد الثاني من الأزمة سياسيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا، فقد زادت من تصديرها للبترول وكذلك بيع الأسلحة والخدمات الأمنية. وتسعى إدارة ترامب إلى إيجاد تحالف دولي بمسمى الحارس للمحافظة على الملاحة في الخليج رفضتها الدول الكبرى، كالصين وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي، كما رفضت دول ألمانيا وفرنسا وإيطاليا الاقتراح البريطاني في المشاركة بقوة عسكرية لحماية مرور الناقلات من المرور بمضيق هرمز، هذا يعني أن ما طرحته الولايات المتحدة وبريطانيا ليس عمليًا بسبب التنافس الدولي.

سيناريو التعاون الأمني العربي ـ الإسلامي لأمن الخليج

إن سيناريو هذا التعاون أقرب للواقع في ظل التقارب الإماراتي مع إيران والاستقبال السعودي للحجاج الإيرانيين، ورغبة كلا البلدين في طهران والرياض للحلول الدبلوماسية، لأنهما الخاسر الأكبر في حالة المواجهة العسكرية، وكلاهما يتميز بالقيادة الرشيدة لتحقيق مصالحهما، في ظل منظمة التعاون الإسلامي، ودخول كل من باكستان وتركيا وماليزيا وإندونيسيا كدول إسلامية رئيسة يشكل ضمانًا للتعاون خاصة أن معظمها دول مصدرة للبترول، وحل الخلافات في مجلس التعاون، وتفعيل دور الجامعة العربية، ودخول مصر بثقلها والمغرب في التعاون الأمني يشكل عاملاً مهمًا للاستقرار في منطقة الخليج العربي، ويجنب مخاطر التنافس الدولي في المنطقة، ويقلص مناورات ترامب لاستنزاف دول المنطقة، وسيجلس مع إيران على طاولة المفاوضات مستقبلاً، فلتكن دبلوماسية التعاون بين دول المنطقة المحيطة بالخليج مجهضة لصفقات ترامب المقبلة؟؟

* أستاذ العلوم السياسية - جامعتي الحسين بن طلال والملك عبدالعزيز سابقًا

اعتمدت العقيدة العسكرية الإيرانية ٣ محاور لردع الخصوم إضافة للبرنامج النووي

استعداد إيران لمناقشة مسألة الصواريخ مع أمريكا: تراجُعٌ.. أم تخطيط استراتيجي؟

قال مسؤول عسكري إيراني: إن اختبارات الصواريخ الإيرانية كانت "لاحتياجات دفاعية" فقط، بعد أن أفاد مسؤولون أمريكيون بأن الجمهورية الإسلامية قد اختبرت صاروخًا باليستيًا متوسط المدى في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وقال المصدر "إن القوة الصاروخية للجمهورية الإسلامية دفاعية بالكامل وليست ضد أي بلد، بل هي فقط للرد على العدوان المحتمل على السلامة الإقليمية للبلاد". وأضاف إن إيران لا تحتاج إلى إذن من أحد للحفاظ على قدراتها الدفاعية. قال تقرير عسكريين أمريكيين إن تجربة الصاروخ يبدو أنها مناورة سياسية من إيران، تمثل خطوة محسوبة بعناية في التصعيد، وكرسالة إلى أوروبا، وأنها تهدف إلى تعزيز فكرة أن إيران ليس لديها نية للتخلي عن أسطول الصواريخ الخاص بها.

لواء د. محمد علام سيد

تداعيات الاتفاقية النووية الإيرانية

عقب تهديدات الرئيس ترامب بالتخلي عن الاتفاق الذي توصل إليه سلفه باراك أوباما، أقدمت إيران على الاتصال بممثلين عن الدول الخمس الموقعة على الاتفاق، وأبلغت أعضاء القوى الدولية بأنها لا تمانع في مناقشة برنامج الصواريخ؛ وذلك لإزالة المخاوف. وصدر عن محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني قوله: إنه يمكن مناقشة البرنامج، وبدا وكأنه يشير إلى أن برنامج صواريخ طهران كان موضوع تفاوض، وقال في مقابلة مع شبكة إن بي سي نيوز إنه إذا كانت الولايات المتحدة تريد التحدث عن صواريخ إيران، "فهي تحتاج أولاً إلى التوقف عن بيع كل هذه الأسلحة، بما في ذلك الصواريخ، إلى منطقتنا".

يبدو أن ظريف يشير إلى ثمن باهظ لمثل هذه المفاوضات- وقف مبيعات الأسلحة الأمريكية لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهما حليفتان رئيسيتان للولايات المتحدة في الخليج العربي. وقال إنه في العام الماضي أنفقت الإمارات ٢٢ مليار دولار والمملكة العربية السعودية ٦٧ مليار دولار على الأسلحة، وكثير منها من صنع أمريكي، في حين أنفقت إيران ١٦ مليار دولار فقط.

وتبع ذلك أن أصدر الناطق باسم الخارجية الإيرانية نفيًا، ولم يتوقف علي رضا مريوسفي، مدير الاتصالات في البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة، من تكرار أن كل ما جاء في هذا الصدد خاطئ وغير صحيح. وقالت إيران في وقت لاحق إن هذه التصريحات تهدف إلى تحدي سياسة مبيعات الأسلحة التي تنتهجها واشنطن تجاه المنطقة – وليس الإشارة إلى الاستعداد لأي من هذه المحادثات.

لطالما رفضت إيران التفاوض بشأن برنامج الصواريخ. أجرت إيران تجارب على إطلاق الصواريخ الباليستية ذات القدرة النووية تكررت عشر مرات على الأقل منذ يوليو ٢٠١٥م، على الرغم من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي تمت الموافقة عليه بالتوازي مع الاتفاق النووي، وهو يدعو إيران صراحة إلى الامتناع عن هذا النشاط.

قال ترامب إنه بالإضافة إلى اعتقاده بأنه لا يجب على إيران تطوير سلاح نووي، "لا يمكنهم اختبار الصواريخ الباليستية، التي بموجب هذه الاتفاقية [الاتفاقية النووية الإيرانية لعام ٢٠١٥م]، ستكون قادرة على القيام بها الآن". اتخذ ترامب قراره بالانسحاب من الاتفاقية النووية الإيرانية، ولكنه أخطأ جزئيًا في الاتفاق الذي لم يتعرض لبرنامج الصواريخ الباليستية الإيراني. وتخشى الولايات المتحدة من أن تستخدم إيران تكنولوجيا الصواريخ وبرنامج الفضاء لبناء صواريخ باليستية عابرة للقارات قادرة على حمل أسلحة نووية، وهو ما تنفيه طهران.

ومع ذلك، صدر قرار من مجلس الأمن في وقت توقيع الاتفاق الذي يحظر على إيران اختبار صواريخ باليستية قادرة على حمل رؤوس نووية. وهناك اعتقاد على نطاق واسع أن شهاب ٣ الذي طورته إيران (بمدى ١٣٠٠-١٥٠٠ كم) قادر على إيصال رأس حربي نووي. لكن إيران قالت منذ فترة طويلة إنها لن تتفاوض بشأن برنامج الصواريخ الباليستية الذي يسيطر عليه فيلق الحرس الثوري ويرفع تقاريره إلى المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي.

بعد اجتماع مجلس الوزراء وتقارير وسائل الإعلام التي تشير إلى أن طهران قد تكون على استعداد للتفاوض بشأن برنامجها الصاروخي، أوضح الناطق باسم إيران في الأمم المتحدة أن ظريف كان يشير فقط إلى مسألة افتراضية، وقال "ليست صواريخ إيران قابلة للتفاوض على الإطلاق وبأي شرط مع أي شخص أو أي دولة."

إيران ومناقشة مسألة الصواريخ

وهكذا فإن استعداد إيران لمناقشة مسألة الصواريخ مع أمريكا لا يعدو أن يكون مناورة كلامية، ولم يلبث الإيرانيون أن نفوا هذا العرض بشدة، وهو أمر مستبعد من الأساس. منذ انتهاء حربها مع العراق عام ١٩٨٨م، اعتمدت العقيدة العسكرية الإيرانية ثلاثة محاور لردع خصوم البلاد الأقوى، وذلك فضلاً عن البرنامج النووي الذي تستخدمه إيران كتَحَوُّط إضافي. يتمثل المحور الأول في فيلق الحرس الثوري الإيراني، المكلف بـ "تصدير الثورة" إلى الخارج، من خلال أساليب غير تقليدية تسمح لإيران ووكلائها بإضعاف خصومها دون مواجهتهم علانية. والمحور الثاني هو ترسانة الصواريخ الباليستية التي يُعتقد الآن أنها الأكبر والأكثر تنوعًا في المنطقة. وحتى بدون الرؤوس الحربية النووية، فإن الصواريخ المتطورة تُعَدُّ وسيلة فعَّالة للردع. وأضحت قادرة على الوصول إلى القواعد الأمريكية في المنطقة وإلى إسرائيل وأجزاء من أوروبا. أما المحور الثالث فهو تهديد ممرات الشحن الحيوية في الخليج العربي، ولاسيما مضيق هرمز، الذي يمر من خلاله ما يقرب من ٩٠٪ من صادرات النفط في الخليج و٣٥٪ من رحلات النفط المتداولة بحرًا في العالم. ولتعزيز هذا التهديد، شكلت إيران قوة بحرية غير متماثلة تحت إمرة الحرس الثوري الإيراني.

ولاستشعار أهمية برنامج الصواريخ الإيراني فمن المفيد أن نعود قليلاً إلى البدايات. فقد اعتمد برنامج إيران النووي والصاروخي طويلاً على المساعدات الخارجية من الدول الأخرى، ولاسيَّما كوريا الشمالية التي لعبت دورًا فعالاً في تطوير برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية منذ الثمانينات. بدأت إيران في الحصول على صواريخ باليستية من كوريا الشمالية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، عندما اشترت صواريخ سكود بي (شهاب-١) بمدى ٣٠٠ كم وسكود سي (شهاب-٢) بمدى ٥٠٠ كم في عام ١٩٩٣م، واعتُبِرت إيران من أفضل عملاء كوريا الشمالية للصواريخ الباليستية والتكنولوجيا ذات الصلة. كما أفادت تقارير بأن إيران حصلت من كوريا الشمالية في فبراير ٢٠١٠م، على ١٩ صاروخًا متطورًا من طراز □□-٢٥مداه يصل إلى أكثر من ٣٢٠٠ كم، وهو صاروخ "يمكن أن يحمل رأسًا نوويًا".

وقعت إيران وكوريا الشمالية "اتفاقية تعاون مدني وعلمي" في سبتمبر ٢٠١٢م، وهي توفر لكلا البلدين وسيلة لتفادي العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة على "أنشطة انتشار الصواريخ". بموجب الاتفاقية، "عندما يتوصل أحد الطرفين إلى تقنية رئيسية في مجال الصواريخ، يتيح للطرف الآخر الاستفادة منها".

واجهت إيران مجموعة متنوعة من العقوبات الاقتصادية من قِبَل الغرب منذ ثورة ١٩٧٩م، الإسلامية واستيلائها على السفارة الأمريكية في طهران. وقد أدى ذلك إلى انخفاض قدرتها على شراء أسلحة متطورة من الخارج. وفي حين اشترت دول الخليج العربية طائرات أكثر تطورًا، لا تزال إيران تعتمد على طائرات أمريكية تعود إلى ما قبل عام ١٩٧٩م، بالإضافة إلى طائرات ميج السوفيتية المتقادمة والطائرات الأخرى. في مواجهة هذا النقص، استثمرت إيران بكثافة في برنامج الصواريخ الباليستية، الذي لا يزال تحت سيطرة الحرس الثوري الإيراني شبه العسكري. والمعروف أنه لا يأخذ أوامره إلا من المرشد الأعلى للبلاد، آية الله علي خامنئي.

ظلت إيران غير قادرة على تحديث قواتها الجوية، الأمر الذي جعلها تعتمد اعتمادًا كبيرًا على تطوير الصواريخ كأداة للردع. ويلاحظ أن تهديد الصواريخ يتجاوز مجرد إيصال الأسلحة النووية، إذ أصبح بالفعل أكثر فتكًا وتأثيرًا على المستوى الإقليمي. ما أنجزته إيران من تطوير في مجال الصواريخ قد يمكنها من إيصال رؤوس حربية نووية إلى أي مكان في المنطقة، وبعض مناطق في أوروبا، كما أن بعض أنماط الصواريخ العابرة للقارات التي طورتها تمثل تهديدًا حقيقيًا إذا فشلت خطة العمل المشتركة أو المساعي البديلة لوقف برامج إيران النووية.

مخاوف وتهديدات

من منظور إيراني، تستشعر إيران وجود تهديدات مؤكدة من الولايات المتحدة ومن جيرانها، وأنها عجزت عن تحديث قواتها العسكرية بشكل صحيح منذ عام ١٩٨٠م. كما كشفت الحرب بين إيران والعراق أيضًا تهديدًا حقيقيًا نوويًا وكيميائيًا

وبيولوجيًا من العراق، وشنت العراق حربًا صاروخية على مدن إيران. وقد أدى ذلك إلى قيام إيران بإنشاء قوات صاروخية خاصة بها، وإحياء الحرب الكيميائية الإيرانية والبرامج النووية التي كان الخميني قد ألغاها.

في حين أن لدى الولايات المتحدة وشركائها العرب وإسرائيل جميعًا سببًا وجيهًا لرؤية إيران على أنها تهديد ومصدر لعدم الاستقرار الإقليمي، إلا أن قادة إيران وكبار العسكريين يشعرون بأن لديهم هاجسًا مكافئًا لرؤية هؤلاء الخصوم كتهديد خطير. وليست المحاولات المستمرة للسيطرة والنفوذ في سوريا والعراق ولبنان واليمن وغزة نتيجة لبعض المصالح الإيرانية المجردة في تصدير الثورة؛ فمن وجهة نظر إيرانية، هي رد فعل طبيعي على تهديد حقيقي.

يعكس ميزان القوات الجوية تفوقًا هائلاً لخصوم إيران. وكان الخلل الكبير في الوصول إلى واردات الأسلحة سببًا رئيسيًا لاعتماد إيران على الصواريخ. من ١٩٨٠م، إلى اليوم - فترة ما يقرب من ٤٠ عامًا - حصلت إيران على أعداد محدودة للغاية من الطائرات المقاتلة الحديثة وهي تعتمد على دفعات قديمة من ميج-٢٩ و إس يو-٢٤. وقد بدأت إيران فقط في الحصول على دفاعات صاروخية حديثة مع تسلمها لنظام إس ٤٠٠ الروسي في عام ٢٠١٨م. بينما تلقت دول جنوب الخليج العربي أعدادًا ضخمة من الطائرات الحديثة والذخائر دقيقة التوجيه وأقامت دفاعات صاروخية رئيسية.

تتيح الصواريخ لإيران قدرة على الضرب في عمق الأراضي العربية على الرغم من النقص الشديد في قوة سلاح الجو والقصور في تنفيذ ضربات جوية دقيقة. قد تكون هناك حدود لإمكانيات الصواريخ، ولكن التطوير المستمر في الصواريخ يجعلها اليوم أكثر دقة وأشد تدميرًا. وحتى الآن أظهرت الضربات الصاروخية تأثيرها المفزع على السكان إذا وجهت ضربات عشوائية إلى أهداف مساحية واسعة مثل المدن والمراكز السكانية.

حتى الدول متوسطة القوة يمكنها استخدام الصواريخ كجزء أساسي من ثنائية الردع والدفاع. قد تفتقر أنظمة الصواريخ الباليستية الحالية في إيران إلى ثنائية الدقة والتدمير، ولكن لا يزال لها قيمة رادعة وتأثير سياسي، وتعزز التهديد المحتمل من خطر قد يلحق بهم مع استخدام أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، أجرت إيران ما يكفي من التجارب الناجحة، ونقلت ما يكفي من الصواريخ وتكنولوجيا الصواريخ إلى أطراف أخرى مثل الحوثيين في اليمن، لإظهار مدى قدراتها الصاروخية. وهي تعتمد على تكنولوجيا الصواريخ الروسية والصينية والكورية الشمالية الراسخة. أبلغ خبراء أمريكيون وإسرائيليون وغيرهم عن تحسن كبير في تصميم الصواريخ الإيرانية وقدراتها التصنيعية، ويبدو أن الأنظمة الإيرانية قصيرة ومتوسطة المدى جيدة نسبيًا بالنظر إلى التجارب الميدانية القليلة المعروفة.

أمريكا ومبيعات السلاح

يشمل الشق الآخر من العرض وقف مبيعات السلاح إلى الدول الخليجية، وهو أيضًا أمر جِدُّ مستبعد من الأساس. ربما لا نبالغ في القول بأن معظم الحروب في العالم اندلعت ومن ورائها دوافع اقتصادية. فصناعة السلاح تحقق عوائد هي الأعلى كنشاط اقتصادي، وبعد الخراب الذي تخلفه الحروب يتحدثون عما يُسَمَّى إعادة الإعمار لحصد المزيد من المنافع، وهناك منافسة حقيقية لأن وقف مبيعات السلاح الأمريكية مثلا لا يمنع أن شراءه متاح من القوى المنافسة وبالتحديد من روسيا والصين. وهناك نوع من التكافؤ بين قدرات السلاح من هنا وهناك، فمن المستبعد إذًا أن تضحي الولايات المتحدة بمليارات الدولارات التي تعود عليها من دول الخليج مقابل السلاح.

استند الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى بند نادر الاستخدام في قوانين الحد من التسلح للتحايل على الكونجرس والتصريح ببيع الأسلحة إلى السعودية وحلفائها في الخليج، ويأتي التفويض خلال فترة من التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران بسبب ما وصفته إدارة ترامب بأنها تهديدات متزايدة للمصالح الأمريكية في المنطقة. ووفقًا لتقارير متعددة، أبلغت إدارة ترامب لجانًا بالكونجرس في ٢٤ مايو بأنها ستمضي قدمًا في ٢٢ صفقة عسكرية مع السعودية والإمارات والأردن تبلغ قيمتها ٨,١ مليار دولار، في ظل وجود حالة طوارئ متعلقة بإيران، لتتحايل على إجراء متبع منذ زمن يُمكّن المشرعين من مراجعة مبيعات الأسلحة الكبرى.

وزاد التوتر بين واشنطن وطهران في الأسابيع الأخيرة، وذلك بعد عام من تخلي ترامب عن اتفاق نووي بين إيران والقوى العالمية لكبح البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف العقوبات المفروضة عليها. وأعلنت الإدارة الأمريكية إرسال ١٥٠٠ جندي إضافي إلى الشرق الأوسط في خطوة وصفتها بأنها جهود لتعزيز الدفاعات ضد ما تراه تهديد هجوم محتمل من جانب إيران.

يوجد اعتقاد على نطاق واسع أن شهاب ٣ الذي طورته إيران (بمدى ١٣٠٠-١٥٠٠ كم) قادر على إيصال رأس حربي نووي

صواريخ أرض-أرض إيرانية منتجة محليًا في استعراض عسكري للحرس الثوري بمناسبة الذكرى الأربعين

حصلت إيران من كوريا الشمالية في فبراير ٢٠١٠ على ١٩ صاروخًا من طراز BM-٢٥ مداه يصل لأكثر من ٣٢٠٠ كم و"يمكن أن يحمل رأسًا نوويًا"

وحذرت إيران من أي اعتداء عسكري. وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني إن "إيران لن تبدأ حربًا أبدا لكنها سترد ردًا مدمرًا على أي عدوان". وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في مذكرة تبرر إعلان الطوارئ: "تمثل الأنشطة الإيرانية الخبيثة تهديدًا أساسيًا لاستقرار الشرق الأوسط والأمن الأمريكي داخليًا وخارجيًا".

خاتمة

• يتطلب السلاح النووي ثلاثة عناصر: المواد الانشطارية المخصبة (اليورانيوم في حالة إيران)، والرأس الحربي الحامل لهذه الشحنة، والمَركبة الناقلة (عادة الصاروخ ويُطلق من الأرض أو البحر أو الجو) لحمل الرأس إلى الهدف. ولذلك لا يمكن فصل الصواريخ الباليستية عن المسألة النووية لأنها منصة الإطلاق الرئيسية لأي رأس حربي. ويلاحظ أن كل الدول التي طورت أسلحة نووية سعت أيضًا إلى تطوير صواريخ باليستية طويلة المدى. من الواضح أن السبب الوحيد وراء امتلاك إيران لصواريخ باليستية متطورة هو حمل رأس نووي، "ولا يوجد سبب آخر يبرر التكلفة الباهظة لتطوير الصاروخ". لقد خلصت مبادرة التهديد النووي إلى أن "طهران لديها قدرات تسليح تجعل من برنامجها الصاروخي المستمر ما يشكل تحديات خطيرة للاستقرار الإقليمي".

● تمتلك طهران البنية التحتية والخبرة لتحسين صواريخها الحالية. ويشير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن العاصمة؛ إلى أن إيران "تمتلك أكبر ترسانة من الصواريخ وأكثرها تنوعًا في الشرق الأوسط، مع وجود الآلاف من الصواريخ الباليستية والصواريخ قصيرة المدى ومتوسطة المدى القادرة على ضرب إسرائيل وجنوب شرق أوروبا"، لا تمتلك إيران صواريخ باليستية عابرة للقارات، مثل النوع الذي تستخدمه الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة في إيصال رؤوس حربية ذرية عبر مسافات كونية. ولكن

إذا رغبت طهران فيمكنها تطوير صواريخ عابرة للقارات خلال خمس إلى عشر سنوات.

● ليس من الصعب أن نستنتج أن هناك استراتيجية، وأن إيران قد صدَّرت التكنولوجيا لحلفائها. بعض هذا معروف جيدًا، مثل التقدم الذي أحرزته حماس في الصواريخ في العقد الماضي، أو إطلاق الحوثيين صواريخ باليستية على الرياض أو إيران قائلين إن صواريخها يمكن أن تضرب ناقلات أمريكية. وقد تجلت دقة هجمات إيران ضد المنشقين في كويا في العراق وضد داعش في سوريا في الماضي.

● قام الحرس الثوري الإيراني في عام ٢٠١٥م، باختبار الصواريخ الباليستية في الخليج العربي على مقربة من السفن الأمريكية. وفي الأزمة الحالية قالت إدارة ترامب – ردًا على ما وصفته بالتهديدات الإيرانية المتزايدة – إنها سترسل حاملة طائرات مع سفن مرافقة إلى الخليج العربي، وتنشر ١٥٠٠ جندي إضافي في الشرق الأوسط، إضافة إلى مبيعات أسلحة سريعة إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ولكنها تحركت فيما بعد لتخفيف التوترات، وأبدى الرئيس ترامب رغبته في بدء مفاوضات حول كيفية إنهاء طموحات إيران النووية قائلا: "أعتقد أننا سنتفق مع إيران، نحن لا نبحث عن تغيير النظام، نحن نبحث عن أي أسلحة نووية" وقال بولتون: "إن الولايات المتحدة تحاول أن تكون حكيمة ومسؤولة" في محاولة لتجنب الحرب مع إيران.

● هناك من يرى "أن اختبارات إيران الصاروخية الأخيرة لا تتفق مع قرار مجلس الأمن، وهو بالتأكيد يزعزع الاستقرار، ولكنه ليس انتهاكًا. وما لم يكن الاختبار بمثابة تقدم تكنولوجي كبير، فإن الأمر يتعلق أكثر بالرسائل السياسية وجزء من دورة التصعيد بين النظام الإيراني وإدارة ترامب". ويأتي بعد تصريحات متبادلة بين إيران والولايات المتحدة بشأن الصواريخ وقد يُقصد به التأكيد على أن إيران لن تتفاوض بشأن برنامجها الصاروخي.

● قد يكون سلاح إيران الأقوى متمثلاً في الوصول إلى مضيق هرمز. ويقدر خبراء الحرب البحرية أن إيران قد تغلق المضيق لمدة تصل إلى أربعة أسابيع بفضل قواتها المشتركة المتمثلة في الحرب غير المتماثلة والغواصات والحصار البحري. وستهاجم إيران بسرعة منشآت النفط والغاز في أي دولة تدعم هجومًا ضدها، مما سيخلّف أزمة لاجئين في أوروبا وينذر بعواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي. وعلى الجانب الآخر بالإضافة إلى الأضرار التي ستنجم عن الرد العسكري الأمريكي، فإن الاقتصاد الإيراني سوف يعاني إذ يعتمد أكثر من أي بلد على النفط الذي يتم نقله عبر المضيق. ونتيجة خطورة هذه التداعيات يسود الاعتقاد بأن احتمال حدوث صراع أمر مستبعد.

● في رأي آخر أنه يبدو أن الاستخدام الواسع النطاق لقوات الصواريخ الحالية في إيران سيكون محدودًا من حيث تأثيرها المدمر وهو أقرب إلى الاستفزاز منه إلى الردع أو الدفاع. ويبدو أن القدرات الحالية المتفوقة للمعارضين لإيران تثير لديهم الرغبة في التحرك قبل أن تتمكن إيران من بناء قوات صاروخية أكثر فاعلية، وقد تدفعهم إلى الانتقام بتوجيه ضربة تقليدية أمريكية وخليجية وربما إسرائيلية من شأنها أن تشل اقتصاد إيران وقدراتها العسكرية لسنوات، وتدمر أو تفرض انهيار النظام الحالي، وحتى تؤدي إلى احتلال إيران.

● على أية حال إن الأرجح أن خيار الحرب سيجر خسارة للجميع بمستويات مختلفة، ولابد إذن من إعطاء الدبلوماسية فرصة لتخفف من حدة الصراع وتوفر بعض النجاح في المنطقة. ينبغي بذل جهد لإنشاء "مبادرة حوار إقليمية" من شأنها أن تسهل الحد من العدوان وتعزز الأمن الإقليمي والتفاهم المتبادل. وتجدر الإشارة إلى اقتراح "اتفاق عدم الاعتداء" الذي قدمه وزير الخارجية ظريف لجيران الخليج العربي ولم يتم الرد عليه. وقد يساعد في القضاء على الصراع والحرب في المنطقة. هناك حاجة ملحة إلى تجاوز الحماس والبحث عن تدابير بناء الثقة والأمن التي تقلل من التوتر الإقليمي، إذ لا تشكل أخطار الوضع الإقليمي المتصاعدة الخارجة عن السيطرة مشاكل خطيرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط فحسب، بل ستؤثر كذلك على أوروبا ونظام عدم الانتشار النووي.

● في مواجهة التهديد الإيراني تلعب الأدوات السياسية دورها مثل حظر وإعاقة انتقال الأجزاء والتكنولوجيات الحرجة والتحويلات المالية المتصلة ببرامج الصواريخ، وفرض عقوبات ضد الكيانات التي تتعامل مع هذه البرامج، وممارسة الضغوط الدبلوماسية ضد من يؤيدها، وإقامة دفاعات ضد الصواريخ المهاجمة، وتحصين المنشآت الهامة، وإنشاء مواقع هيكلية للخداع، وجمع المعلومات المُدَقَّقَة عن القدرات الصاروخية الإيرانية والبُنَى التحتية لتعزيز الردع والتمهيد لخيارات استباقية تحد من قدرة إيران على الوصول إلى أهدافها، وإعلان السياسات الصريحة بالتوازي مع النشاط الدبلوماسي لمنع تفاقم الصراعات.

● إن تَبَنِّي برامج صاروخية عربية وخليجية للأغراض العسكرية والمدنية على السواء، تقوم على البحث والتطوير، أمر ضروري وحتمي لمواكبة التقدم المتسارع الذي يحدث الآن ولدعم القدرات الدفاعية الذاتية وحماية الأصول المدنية، ومن شأن ذلك رفع المستوى التكنولوجي في مجالات أخرى متعددة.

* أكاديمي، جمهورية مصر العربية

المملكة العربية السعودية وإيران: قواسم مشتركة ومصالح أقوى من الخلافات

صراع الهيمنة على الخليج في ظل نظام عالمي انتقالي: الحرب مستبعدة

يعاني النظام الدولي المعاصر من الفوضوية، وتقوم بعض الحكومات على أساس من هذه الفوضوية الدولية، ومن ثمَّ تكون تلك الأوضاع الفوضوية بدورها عرضة للصراع. وتشير نظرية الواقعية أن الوقت الأنسب لتعزيز مصالح الحكومات هو عندما تنال الحكومات السلطة وتمتلكها، وذلك مقارنةً بالدول الأخرى. وعلى الرغم من أنه من الواضح أن زيادة السلطة إلى أقصى حد لدرجة تدفع الحكومات الأخرى لشن هجمات لا يخدم المصلحة الوطنية للدول، إلا أنه من مصلحة الدول أن يكون لها قوة عسكرية كافية لضمان حماية أراضيها وحتى تنهض بمستوى رفاهيتها الخاصة. ويُعد الدين والسياسة في الشرق الأوسط هما البعدان الأكثر تأثيرًا في صياغة أيدولوجية الدولة، والتي تحدد النطاقات الشرعية للأنظمة الاجتماعية السياسية والاقتصادية الحاكمة. فالجانبان الديني والقومي غالبًا ما يشكلان "الخليط السحري" لاستجابة شعبية إيجابية في الشرق الأوسط. وقد نجحت الثورة الإسلامية الإيرانية في استغلال الدين في السياسة وحشد الجماهير.

د. ماجد بطرس

إن اللعبة في صراع الخليج مع إيران يحكمها مبدأ التعادل الصفري، كون المملكة العربية السعودية وإيران هما القوتان الرئيسيتان في منطقة الخليج. وتجمعهما قواسم مشتركة أكثر منها مختلفة، فهما بلدان متجاوران، يعتنقان الديانة نفسها، وكلاهما من الدول الرئيسية المنتجة للنفط، ولديهما مصلحة مشتركة في تجارة النفط. ولكن من ناحية أخرى، يدخل كل منهما في منافسة، حيث كانت إحدى القيم الأساسية للثورة الإيرانية تصدير أيدولوجيتها من خلال مصطلح "الدُوَلِيّة الثورية" عن طريق استراتيجية التدخل. وكانت الصراعات بالوكالة أدوات لتطبيق هذه الاستراتيجية. إن نظرية الواقعية الجديدة تقدم إطارًا مناسبًا لفهم السياسات المعادية لإيران التي تتبناها الولايات المتحدة والدول العربية وإعادة الاصطفاف الإقليمي الحالي، غير أن هذا النهج لا يفسر تأثير الهوية الطائفية للسلوك السياسي للدول.

على الصعيد الجغرافي الاستراتيجي، يعتمد استقرار الشرق الأوسط بصورة كبيرة على كلا البلدين للأسباب التالية:

أولاً، يعد التوجه الاستراتيجي الإيراني لتصدير نموذج ثورتها الإسلامية إلى دول عربية أخرى، توجهًا استراتيجيًا معلنًا.

ثانيًا، دفع موقف الارتياب والخوف طهران للبدء في برنامج نووي يهدف إلى الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات الإقليمية من قبل جيرانها المعاديين لها كما تعتقد، وكذلك في مواجهة خطط القوى العالمية الغربية.

ثالثًا، وجود طموحات للهيمنة في الشرق الأوسط تقود الصراعات بالوكالة، والتي قد تؤدي بدورها إلى حرب شاملة في المنطقة.

رابعًا، العداء الأيديولوجي بين إيران وإسرائيل وتهديدات إيران بالقضاء على إسرائيل، حيث يتهم كل طرف الطرف الأخر بتأجيج الصراع الطائفي.

١-التقلبات في العلاقات الثنائية بين إيران والمملكة العربية السعودية:

اجتاحت التغيرات السياسية الدراماتيكية منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١م، والتي عرفت باسم الانتفاضات العربية، وحولت ميزان القوى الثنائي لصالح إيران بسبب تمديد نفوذها المتنامي في سوريا واليمن ولبنان من خلال ملء الفراغ السياسي والعسكري الذي خلفته الدول الفاشلة والدول التي سقطت عن طريق إنشاء هياكل شبه متوازية للدولة. وتواجه المملكة العربية

ضرورة القوة العسكرية لحماية الدولة وأراضيها ويُعد الدين والسياسة في الشرق الأوسط هما البعدان الأكثر تأثيرًا في أيدولوجية الدولة

السعودية في نهاية المطاف تحديًا استراتيجيًا، حيث تُحاط المملكة بإيران والأنظمة الموالية لإيران في العراق واليمن وقطر، التي تشكل تهديدًا كبيرًا لأمنها القومي. وقد تبنت السعودية مجموعة من الاستراتيجيات للتعامل مع هذه التحديات.

وقد تبنت السعودية سياسة جديدة منذ عام ٢٠١٥م، تجاه العراق بعيدًا عن إيران عبر توقيع عدة اتفاقيات تعاون مع الحكومة العراقية وإعادة فتح السفارة السعودية في بغداد بعد مرور ٢٥ عامًا من قطع العلاقات، فضلاً عن التقارب مع الحركات السياسية الشيعية، حيث زار وزير الخارجية السعودي العراق في فبراير ٢٠١٧م، وبعد خمسة أشهر قام مقتدى الصدر، الزعيم الديني الشيعي، بزيارة المملكة العربية السعودية. (٢١) وتمثلت النتائج الإيجابية الفورية للزيارة في فتح قنصلية سعودية جديدة في مدينة النجف العراقية معقل الشيعة، وتقديم ١٠ ملايين دولار إضافية للمساعدة في إعادة بناء العراق، وأخيرًا أمر الصدر أتباعه بإزالة الملصقات المعادية للسعودية من جميع أنحاء البلاد. وفي دلالة واضحة على خيبة الأمل بسبب التقارب العراقي. السعودي الجديد، غرد وزير الخارجية الإيراني ظريف على "تويتر" في نفس اليوم قائلا: " حقًا أي بلد هذا الذي سيعود إليه العراقيون بعد انتفاضتهم للدفاع عن بيوتهم ضد تنظيم داعش؟ إنها السياسة الخارجية الأمريكية المخزية التي تحركها دولارات النفط ".

أوضح وزير الخارجية السعودي السابق عادل الجبير الدور الحاسم الذي لعبه العراق في البيان التالي: "الوضع في العراق يهم المنطقة بأسرها: من الناحية الأمنية والاقتصادية والسياسية، ولذلك فمن الطبيعي أن تبحث القيادة السعودية في سبل السياسة الخارجية من أجل دعم العراق في هذه اللحظة الحرجة" وتمهد العلاقات الثنائية الدافئة الطريق لدعم إقليمي أقرب للعراق، وبصفة خاصة من دول الخليج. ويمنح هذا التقارب المملكة العربية السعودية دورًا قياديًا في إعادة بناء البلد الذي مزقته الحرب، ويسمح لها برعاية العراق بعيدًا عن منافستها إيران.

اعتمدت السياسة الخارجية الإيرانية على نظرية الواقعية السياسية في صورتين: الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية من أجل تمكين القادة السياسيين من الانتقال من التسوية إلى المواجهة. وقد تبنت إيران الواقعية الدفاعية في تعاملها السياسي مع القوى الغربية مجموعة الدول الخمس + ١ (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي) في عام ٢٠١٥م، من أجل التوصل إلى اتفاق حول المشروع النووي الإيراني من خلال الحفاظ على علاقات ذات فائدة لكافة الأطراف. وعلى النقيض، تعتمد سياسات إيران الخارجية في العراق واليمن وسوريا والمملكة العربية السعودية على الواقعية الهجومية التي تعتمد نهج الربح والخسارة.

٢- توقعات نشوب حرب شاملة في الخليج:

زادت مخاطر نشوب صراع مسلح بين الجارتين السعودية وإيران إلى مستوى لم يسبق له مثيل منذ عام ٢٠١٧م، للأسباب التالية:

أولاً: المخاطر غير المسبوقة التي تواجه الأمن القومي الحالي للمملكة العربية السعودية بسبب زيادة مخاطر ودور الميليشيات الإيرانية الموجودة في العراق واليمن وسوريا ولبنان.

ثانيًا: السياسة الخارجية السعودية في المرحلة الحالية التي تتسم بالوضوح والإقدام وعدم التردد.

ثالثًا: إن سياسة ترامب الخارجية العدائية ضد إيران وجهوده المضنية لتشكيل ائتلاف مع القوى الإقليمية السنية لاحتواء طهران، شجعت المملكة العربية السعودية على أن تصبح أكثر حرصًا على حقوقها وأمنها. (٢٦) وقد صعدت إدارة ترامب النزاع مع إيران في أبريل ٢٠١٩م، بإعلان الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، ورد مجلس الأمن القومي الإيراني في اليوم نفسه بإعلان القوات الأمريكية في الشرق الأوسط منظمة إرهابية. كما أعلنت إدارة ترامب قرارًا بعدم تجديد التنازلات المؤقتة الممنوحة لعدد قليل من الدول التي تشتري النفط الإيراني، للقضاء على صادرات إيران النفطية تمامًا ومنع إيران من مصدر عائداتها الرئيسي. ومن جهة أخرى، قد تثأر إيران من الولايات المتحدة لانسحابها من الاتفاق النووي عبر اتخاذ خطوات غير محسوبة والاعتداء على المصالح الأميركية في المنطقة.

رابعًا: إن الاستراتيجية الإيرانية الضخمة لتصدير النموذج الثوري الإسلامي إلى دول الجوار تشكل تهديدًا مباشرًا للمملكة.

خامسًا: إن الأثر المتزايد للأزمات المتراكمة بين البلدين خلال التاريخ الحديث يمهد الطريق لتحويل الصراعات الباردة والصراعات بالوكالة طويلة الأمد إلى مواجهة عسكرية شاملة.

سادسًا: أثار البرنامج النووي الإيراني المملكة العربية السعودية، الدول العربية الخليجية الأكبر.

سابعا: تحرص القوى العظمى على اتباع استراتيجية تهدف لإثارة منافسة إقليمية "خاضعة للسيطرة" من أجل الحفاظ على سباق التسلح؛ وبالتالي، خلق طلب غير محدود على ترسانة الأسلحة.

ثامنًا: شجعت الجغرافيا السياسية إيران وجعلها تتجرأ أكثر بسبب الدعم الديموغرافي على المستوى الوطني وكذلك الدعم المستمد من حلفائها المجاورين الذين يحافظون على معظم حدودها.

تاسعًا: يعزز خطر الحرب التضامن الوطني؛ إذ يُعتبر الخوف من وجود تهديد أجنبي مصدرًا للتعبئة الوطنية ويحول الانتباه بعيدًا عن تعقيدات القضايا الداخلية، وهذا ما تستثمره إيران في مواجهة التحديات الداخلية المتزايدة.

ومن ناحية أخرى، هنالك عدة أسباب لتفادي مواجهة عسكرية مباشرة تشمل ما يلي:

أولاً: لن يكون هنالك أي طرف منتصر واضح في أي مواجهة، فبينما تتمتع إيران بميزة نسبية ديموغرافيًا، وتمتلك قوة بحرية وصواريخ بالستية، تُعتبر المملكة العربية السعودية أفضل تجهيزا من الناحية العسكرية من حيث المعدات والمرافق العسكرية المتقدمة؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحرب المريرة التي استمرت لمدة ثماني سنوات بين إيران والعراق تعدخير رادع لأي بلد يحمل "نوايا سيئة".

ثانيًا: لن يسمح المجتمع الدولي بشن حرب شاملة في الخليج، قد تمنع المرور في مضيق هرمز، وهو شريان النفط الرئيسي في العالم. وعلاوة على ذلك، تضمن استراتيجية "لا حرب ولا سلام" التي تتبناها القوى العظمى أن السوق الخليجية الغنية سوف تستحوذ على كل المنتجات المحلية والعسكرية الخاصة بالغرب.

ثالثًا: ستتحول الحرب بين البلدين إلى حرب إقليمية شاملة من شأنها أن تغير على الأرجح الأوضاع الجغرافية السياسية وتزعزع استقرار الشرق الأوسط كله، وستكون العواقب وخيمة على أوروبا والعالم بأسره لما سيترتب عليها من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، والخسائر الاقتصادية الضخمة، والهجمات الإرهابية.

رابعًا: الصادرات النفطية هي المصدر الرئيسي للدخل لكلا البلدين؛ ومما لا شك فيه أن كلا البلدين لن يخاطرا أبدا بمصدر دخلهما الرئيسي؛ حيث يُمثل قطاع البترول نحو ٨٧٪ من إجمالي صادرات المملكة العربية السعودية، وحوالي ٨٠٪ من إجمالي صادرات إيران.

خامسًا: سوف تمنع المصالح الاقتصادية للدول الكبرى في المنطقة اندلاع أي صراع مسلح؛ وستعمل الاستثمارات الضخمة للقوى العظمى والعقود التجارية التي تقدر بمئات المليارات من الدولارات مع البلدين المتنافسين (السعودية وإيران) على استبعاد احتمالات الحرب.

٣- العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة:

يستند التحالف الاستراتيجي السعودي الأمريكي الذي دام خمسة وسبعين عاما على التعاون الأمني الإقليمي والعلاقات التجارية القوية. ومنذ أن اجتمع الرئيس الأمريكي روزفلت مع الملك

الانتفاضات العربية حولت ميزان القوى لصالح إيران لتمدد نفوذها في سوريا واليمن ولبنان من خلال ملء الفراغ الذي خلفته الدول الفاشلة

عبد العزيز بن سعود في فبراير ١٩٤٥م، كان التحالف السعودي – الأمريكي قويًا ومستمرًا، لأنه يدعم المصالح الاستراتيجية المتبادلة. وتتضمن العلاقات الثنائية آفاق استراتيجية تشمل استراتيجية مكافحة الإرهاب والمصالح الأمريكية في الشرق الاوسط والمصالح الاقتصادية المشتركة والتهديدات الإقليمية الإيرانية والنزاع العربي – الإسرائيلي والاستقرار الإقليمي. إن التعاون والتحالف مع المملكة العربية السعودية وغيرها من منتجي في الخليج كانت حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية لعقود. ومع ذلك، فإن العلاقات الثنائية عانت من عدة ضربات خلال فترة أوباما، وعلى رأسها الصفقة النووية مع إيران، والتي اعتبرتها المملكة العربية السعودية خيانة لأقرب حليف لها في الشرق الأوسط، وكانت الضربة الثانية هي الخلاف الثنائي على الدعم الأمريكي للإخوان المسلمين في مصر والتخلي عن حليفهم المشترك، مبارك. الأزمة الثالثة تتمثل في السماح بالخصومات ضد المملكة العربية السعودية بشأن هجمات ٩/١١. وأخيرًا، خيبة أمل السعودية إزاء الدور السلبي للولايات المتحدة في فلسطين وسوريا.

٤- دور روسيا في النزاع بين السعودية وإيران:

يعتبر الشرق الأوسط مهم من الناحية الجيوسياسية لموسكو لعدة أسباب. أولًا، لقربها الجغرافي: حيث أن المسافة بين غروزني والموصل العراقية لا تتجاوز ٦٠٠ ميل. ثانيًا، بسبب العامل الإسلامي: منذ انهيار الاتحاد السوفيتي الانعزالي، أنهت قوى العولمة عزلة المسلمين الروس، الذين يمثلون حاليًا سُبع سكان البلاد من الدول الإسلامية المجاورة في تركيا وإيران وأفغانستان والعالم العربي. ثالثًا، تعبر الأيديولوجيات المتطرفة والمسلحون من الدول الإسلامية إلى روسيا. رابعًا، تمتلك موسكو مخططات لثروات الطاقة في المنطقة الواقعة جنوب حدودها. خامسًا، تعتبر روسيا متوترة بسبب الاستراتيجية الإقليمية التوسعية للولايات المتحدة الحالية، والمشاركة العسكرية الأمريكية في العراق وأفغانستان. تتمثل استراتيجية روسيا الضخمة في أن يكون لها وجود قوي في جنوب القوقاز وبحر قزوين ووسط آسيا، المتاخمة للشرق الأوسط. ولتحقيق هذه الاستراتيجية طويلة الأجل، تحرص روسيا أيضًا على الحفاظ على علاقة إيجابية مع خصوم إيران الإقليميين، مثل المملكة العربية السعودية ومصر، والذين يتمتع بعضهم بنفوذ كبير تجاه موسكو.

٥- السياسة الداخلية لإيران:

يسمى النظام الثيوقراطي المعقد في إيران باسم "الجمهورية الإسلامية". وتقع أعلى سلطة على المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، علي خامنئي، الذي لا يخضع للمساءلة إلا أمام مجلس خبراء القيادة. وقد تم تطوير المجتمع المدني ولكنه يتعرض لضغوط كبيرة من الحكومة.

ووفقًا للدستور، فإن جمهورية إيران الإسلامية جمهورية ذات فروع تنفيذية وتشريعية وقضائية منفصلة.

٦- السياسة الداخلية السعودية:

تعد المملكة العربية السعودية أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وأغنى دولة عربية في المنطقة. وقد مكنت سياسة الأشغال العامة الواسعة النطاق التي تضطلع بها السلطات، فضلًا عن الاستثمار الأجنبي المباشر وسلامة النظام المصرفي والمالي.

ومن أجل تخفيف حدة التوتر والشروع في عملية تعاون، ينبغي على الرياض وطهران أن تفهما بشكل صحيح تهديدات الأمن القومي لبعضهما البعض. ويستوجب خيار التعاون من الرياض وطهران الدخول علنًا ودون شروط مسبقة، في حوار ثنائي، ووضع جميع شواغلهما الأمنية وأهدافهما على طاولة المفاوضات.

إن استقرار الشرق الأوسط هو ركيزة السلام والأمن العالميين. ومن غير المرجح، أن يتطور الوضع المضطرب بين طرفي المعادلة في الخليج، على الرغم من جميع المقاييس السياسية، إلى حرب شاملة مباشرة لأسباب وطنية وإقليمية وعالمية. وتتأثر العلاقة الثنائية بين المملكة العربية السعودية وإيران إلى حد كبير بالنظام العالمي المتقلب الذي تشكله القوى العظمى. وتحرص القوى العالمية على الحفاظ على توازن نسبي للقوى بين الخصمين لضمان وجود علاقة ثنائية قائمة على "لا حرب، لا سلام".

ولا تمثل الطائفية السبب الرئيسي للنزاع بين الدولتين، لأن الحلفاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين لإيران هما تركيا السنية وروسيا المسيحية. فالتلاعب بالدين في السياسة يتم من خلال استغلال الطائفية الدينية لتسويغ العمل السياسي، كما تفعل إيران.

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة حلوان ـ مصر

النظام الإيراني لا يعترف بسياسة حُسن الجوار ويواجه ٣ سيناريوهات

التصعيد الإيراني في الخليج للهروب من ضغوط الداخل وجر الخارج للمفاوضات

تتبنى إيران سياسة صفرية وتضع نفسها كعامل لا استقرار بوضوح، على ضوء التحولات في منطقة الخليج ومضيق هرمز، اثر قيامها باحتجاز مجموعة من الناقلات النفطية في هذا المضيق المهم من الناجية الجيو استراتيجية، وربما لم تحسب إيران حجم مآلات هذا التصعيد في المنطقة بحكم أن أسس حسن الجوار واحترام مبادئ القانون الدولي لا توجد في قاموس إيران السياسي وفي شكل تعاملاتها مع دول محيطها الإقليمي، ويبدو ان سياسة ايران الخارجية التي يقودها المرشد والحرس الثوري كأهم مؤسستين تصنعان القرار في نظام الحكم الإيراني قد تؤديان بإيران إلى مواجهة غير محمودة العواقب في المنطقة وخصوصا أن المنطقة حساسة، من حيث تركيبتها الديمغرافية والجغرافية والطاقوية، ويتضح ذلك من خلال تبني ايران لمقاربة غير واقعية وغير عقلانية، جراء اتخاذ التصعيد والعمل من خلف الستار كمنهج لها في المنطقة وهذه الطرق لن تخدم مستقبل إيران، في ظل واقع مهزوز اجتماعيا ومأزوم اقتصاديا ومن ثم فإنها ستفتح الباب أمام القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، التي لها مصالحها الاستراتيجية في المنطقة إلى تصحيح سلوكها والتصحيح هنا قد يأخذ اشكالا متعددة، إما العزلة الدبلوماسية أو المقاطعة والحصار الاقتصادي أو الحرب في حد ذاتها والتي ستكون لها نتائج وخيمة على عموم المنطقة، هذه المنطقة التي تعتبر من المناطق الحساسة في العالم، وبالتالي أصبح السؤال الأكبر الذي يحتاج إلى إجابة كبرى هو ما مستقبل إيران على ضوء هذه السياسة الصفرية العدمية التي تتبناها في المنطقة؟

د. فاتح خننو

أولا: بنية نظام الحكم في إيران: المرشد والحرس الثوري مركز السلطة

يمكن القول إن إيران من الناحية النظرية واثناء تفكيك طبيعة المؤسسات التي تحكمها، انها تقوم على أساس نظام حكم وليس نظام سياسي يقوم على أساس مجموع متماسك من المؤسسات السياسية التي تمارس من خلالها السلطة وتخضع لطبيعة نظام اجتماعي معين ،بل تقوم على اساس نظام حكم يحدد قواعد اللعبة السياسية التي يحكم من خلالها مؤسسات قد تكون مرئية وقد تكون عكس ذلك وهذا ما اتضح بعد الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩م، فقد حكم إيران نظام حكم فريد من نوعه يقوم على اساس ثنائيات معقدة فالمرشد يقابله الرئيس والحرس الثوري يقابله الجيش النظامي ومجلس صيانة الدستور يقابله البرلمان وتجعل من المؤسسات التي ولدت مع الثورة الإيرانية هي المؤسسات المركزية التي تصنع القرار ومأسسة ذلك في كلياته ضمن ما يسمى بنظام ولاية الفقيه التي تتحدد حولها العملية السياسية في إيران، ونظام ولاية الفقيه يؤسس لطبيعة نظام حكم يسمى في تصنيفات نظم الحكم، بالنظام الثيوقراطي الذي يقوم على أساس محدد خلط السياسة بالدين أي السياسة بالشيعة للتأثير على الحالة الوجدانية للشعب الإيراني ويصبح المرشد الذي يمثل ولاية الفقيه مركز القوة الاساسي داخل نظام الحكم الإيراني، وهو من يحدد علاقات القوة فيه مع الحرس الثوري الذي يعتبر ذراعه العسكري الذي يتراوح تعداده ١٢٥الف مجند في حين يفوق الجيش النظامي ٤٠٠ ألف جندي، ويعتبر المرشد والحرس الثوري هما من يقرران ويرسمان السياسة الخارجية الايرانية ويوجهانها، أي يمكن القول إن نظام الحكم في إيران هو مرادف للمرشد والحرس الثوري بكل ما تحمله الكلمة من معنى في حين تبقى باقي المؤسسات الأخرى الدستورية مجرد ديكور في حضرة ولاية الفقيه والحرس الثوري.

وحتى ثنائية الاحزاب السياسية التي تتراوح ما بين الاصلاحيين والمحافظين فهي لا تخرج عن النسق العام الذي يرسمه المرشد والحرس الثوري وبالتالي تأتي منهجية المحافظين والاصلاحيين ليس لتطبيق برنامج انتخابي واضح ولكنه ليكون غطاء ضمن الشرعية الانتخابية لدمغها مع شرعية ولاية الفقيه التي ينتهجها المرشد فهما وجهان لعملة واحدة. من ناحية اخرى يغلف نظام الحكم في إيران نفسه بالإضافة إلى متغير الشيعة للتأثير على المستوى الداخلي والخارجي ما يسمى ايضا بالهوية الفارسية فالسياسة التوسعية والمطامع والمطامح والاهداف واضحة في نهج إيران، والدليل على ذلك أن إيران في سياستها الجوارية تعتمد كثيرا على دعم الجماعات التي تشتغل في إطار مذهبها الديني وتحاول خلط الاوراق من خلالها والاشتغال من خلف الستار. إذن إجمالاً يمكن القول إن الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، كانت ممرا لإنتاج نظام حكم سلطوي استبدادي يحكم باسم خلفيات دينية شيعية، وتتركز السلطة فيه في يد المرشد والحر س الثوري، والنتائج المأزومة التي تعيشها إيران على المستوى الداخلي من خلال تراجع معدلات التنمية وتفاقم معدلات البطالة والفقر وذلك حسب مؤشرات منظمات دولية متخصصة، تبين أن إيران هي اسيرة باسم سلطوية ولاية الفقيه وان القرارات تصنع على مستواه.

ثانيا: التصعيد في منطقة الخليج وأهمية مضيق هرمز

يعتبر مضيق هرمز من بين أهم المضايق والتي تقدر بحوالي ١٢٠ مضيقا في العالم، فمضيق هرمز هو الشريان والعصب والمفصل الذي يحدد الواقع الجيوسياسي والجيو اقتصادي والجيوطاقوي في المنطقة ومؤشر ذلك أنه تمر من خلاله ما يقدر بـ ٤٠ بالمئة من النفط العالمي كما أنه همزة الوصل بين انتاج النفط والغاز ومربطه نحو السوق، إذن النفط هو السلعة التي تشكل عصب الصناعة العالمية، بل وتشكل السلعة الاقتصادية التي تدار من خلالها المعارك الاقتصادية في منطقة الخليج والشرق الاوسط والعالم بصفة عامة. **لكن السؤال المطروح ما الذي دعا إيران إلى تبني سياسة تصعيدية باحتجاز السفن داخل مضيق هرمز والتلويح بغلقه في وجه الملاحة الدولية؟ تحتمل الاجابة على هذا السؤال فرضيتين أساسيتين:**

الأولى: إيران بهذا التصعيد في مضيق هرمز تسعى إلى مواجهة عسكرية في المنطقة، بحكم ان النظام في إيران يعيش ضغوط داخلية جراء، فقدان الثقة للشعب الإيراني إزاء نظامه الذي انهمك في صراعات إقليمية ودولية وفي برنامج نووي ،دون الاهتمام بالتنمية التي تعد الدعامة الأساسية للدولة وللمواطن فمعدلات الفقر والبطالة متزايدة في إيران وما خروج متظاهرين خلال الاشهر المنصرمة للتنديد بالممارسات الإيرانية خارجيا دون الاهتمام بالمواطن ومستوى معيشته وتحقيق كرامته الانسانية الا دليل على ذلك، ومن هذه الزاوية تحاول إيران ،كسب شرعية داخلية على حساب التصعيد الخارجي بالتصوير للمواطن وللشعب الإيراني على أن هنالك خطر محدق بإيران من الخارج ينبغي التعامل معه وهذه سياسات إيران المعروفة للحفاظ على نظام ولاية الفقيه.

أما الفرضية الثانية: فإيران تسعى من خلال التصعيد في مضيق هرمز إلى جلب الولايات المتحدة الأمريكية للتفاوض، فالتحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في عهدة ترامب التي نسفت الاتفاق النووي في لوزان ٢٠١٥م، قد اربك التصور الإيراني وجعلها في قلب العاصفة بحكم أن رد ترامب في ٢٠١٨م، ونسفه للاتفاق النووي الايراني جاء سريعا ودون ارتباك، فترامب لا يؤمن مثل اوباما بمنهجية توزيع النفوذ في المنطقة بل منطقه هو منطق اقتصادي وبحساب الربح والخسارة وجد ترامب أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خسرت من الاتفاق النووي الايراني ،وان قرار ترامب قد أعاد إيران الى وضع ما بعد لوزان ٢٠١٥م، وكأن شيئا لم يحدث، ومن هنا تسعى إيران جاهدة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات مع أمريكا والغرب الاوروبي لمناقشة ما يمكن مناقشته بشأن وضعها على ضوء الاتفاق النووي السابق وهنا يعبر على أن السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة تعيش ارتباكاً في التصور عمومية في التشخيص تباين في المواقف وهذا يعبر بصورة حدية على انها في قلب عاصفة تحول ميزان القوة وإعادة تشكيل رؤى جديدة في المنطقة تكون هي الخاسر الأكبر استراتيجيا بزيادة العزلة عليها اقتصاديا بمقاطعتها وتجميد حساباتها وتنمويا بازدياد وتيرة الفقر والبطالة وتراجع معدلات النمو داخل ايران. خاصة بعد تحريض ترامب للدول الغربية بعدم شراء النفط الإيراني.

بالتأكيد أن إيران تتبنى سياسة عدائية في المنطقة وتوسعية ولا تعتمد على مبادئ حسن الجوار ولا على مبادئ بناء الثقة بين الدول، فالتدخلات والممارسات الإيرانية مفضوحة في العالم العربي، وقد صرح مستشار خامنئي بعد سقوط عدن ،بأنه قد سقطت العاصمة الرابعة في أيدينا بعد لبنان العراق فسوريا فاليمن وهذه جملة معبرة حقيقة على حجم التفكير الإيراني في المنطقة الذي يشتغل من وراء الستار للتأثير في المنطقة باسم الطائفة الشيعية ودعمها، كما تطالعنا التقارير الإعلامية أيضا عن حجم الخلايا الإرهابية المدعومة من إيران في العديد من الدول بل وصل الحد بإيران حتى دول الساحل التي بنت فيها مساجد تدعو إلى التشيع ،وكل هذه الممارسات من قبل إيران تجعل منها عنصر لا استقرار في المنطقة وربما عنصر غير مرغوب فيه من حيث التعامل في المنطقة. إجمالا يمكن القول إن إيران ارهقت نفسها في المنطقة على حساب شعبها وتحاول أن تؤدي دورا أكبر من حجمها وهذا سيعود عليها بنتائج وخيمة.

ثالثا: مستقبل إيران: ثلاث سيناريوهات

ما مستقبل إيران كنظام حكم وكدولة في المنطقة ؟،هو السؤال الأكبر الذي يحتاج إلى إجابة كبرى، وفي هذا السياق وبناءً على

العرض السابق الذي حددنا فيه طبيعة نظام الحكم في إيران، وأهمية مضيق هرمز وممارسات وسلوكيات إيران في المنطقة كمداخل لاختبار سيناريوهات مستقبل إيران على ضوء التحولات الحدية استراتيجيا واقتصاديا وطاقويا في المنطقة ومن ثم نحدد لاستشراف المستقبل الإيراني السيناريوهات التالية:

١- السيناريو الكارثي:

ومحددات هذا السيناريو هو تغيير النظام من الداخل من خلال توفر الشروط الموضوعية لتغييره ومؤشرات ذلك مثلاً: عدم الرضا الشعبي وتراجع التنمية على حساب صرف ملايين الدولارات على البرنامج النووي الذي لا أثر له في الواقع، بالإضافة التي ازدياد معدلات البطالة والفقر، والشعور بأن المواطن الايراني يعيش منذ نهاية السبعينات في اطار مواجهة غير مع الغرب فلا النظام الايراني واجه الغرب بحدة ولا هو انهمك في مخططات التنمية التي تعود بالفائدة المرجوة على الشعب الإيراني، إذن كل هذه الشروط الموضوعية يمكن أن تكون عناصر إشعال ضمن ما يطلق عليه بنظرية تغيير النظام والتي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية وطبقتها في النظم العربية ضمن ما يسمى بالربيع العربي.

أو عن تغيير صلب وذلك بلجوء الولايات المتحدة الامريكية عن طريق التغيير بالقوة العسكرية من خلال شن حرب على إيران وهذا ما يلوح به ترامب، كما أن ذلك يمكن ان يشمل تعطيل للبرنامج النووي الإيراني عن طريق هجمات سيبرانية ضمن ما يطلق عليه بالحرب الالكترونية. وهذا النوع من السيناريوهات متصل بما يضعه الاستراتيجيون وفي النهاية لا تعرف ماذا يريد خصمك، وفي هذه الحالة يكون رد فعلك مبالغ فيه كحالة احتجاز الناقلات النفطية في مضيق هرمز مثلا أو مقللة لردة الفعل من الخصم وبالتالي تكون النتائج وخيمة والاخطاء فادحة.

٢- سيناريو الوضع القائم:

سيناريو الوضع القائم هو من بين السيناريوهات المطروحة، أي بقاء الحال الإيراني في المنطقة على ما هو عليه، بحيث تبقى إيران عامل لا استقرار في المنطقة ليس له القدرة على المواجهة الحقيقية لأنه وبحسب رأي إيران ليست قوة عسكرية مثلما يتم تصويره وتسويقه إعلاميا وليس لها محددات القوة الإقليمية، لكنها من نمط الدول المشوشة التي تعمل كعنصر لضرب استقرا ر المنطقة ومرسوم لها دور تؤديه، وبالتالي تواصل إيران السياسات المعهودة التي تتبناها والمتمثلة في التدخلات فيما وراء الستار في الشؤون الدول في المنطقة بدعم بعض الجماعات داخل هذه الدول وممكن مواصلة البرنامج النووي و محاولة العودة الى طاولة المفاوضات مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما افترضناه سابقا من خلال تحليل تداعيات وسياقات التصعيد في مضيق هرمز، لأن دون ذلك فلن تجد إيران من يدافع عنها حتى الحليف الروسي فله حساسية تاريخية من التعامل مع إيران ، وإن كانت اواصر التحالف اشتدت بينهما في الآونة الاخيرة ،فان ذلك يعود إلى أن إيران كانت العمق التعبوي التي استخدمته روسيا في سوريا كعمق استراتيجي بالنسبة للجيوسياسية الروسية. وربما كان سيناريو الوضع القائم ايضا يساعد الدول الغربية فهنري كيسنجر عندما سؤل اثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية من تتمنى أن يربح الحرب إيران أم العراق، أجاب أتمنى: أن ينهزما الاثنين وهذه إجابة تبين أن الوضع القائم في بعض الأحيان هو مبدأ وفلسفة في الاستراتيجية الأمريكية والغربية.

ثالثا: سيناريو التطبيع مع دول المنطقة ومع الغرب

ومحددات هذا السيناريو هو اتجاه إيران إلى سياسة تطبيعية مع دول المنطقة، والدول الغربية بصورة عامة تتعهد من خلالها بالاستخدام السلمي للبرنامج النووي أو الابتعاد عنه أساسا، وذلك من خلال تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة والعالم، والانهماك في اجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة، وتكريس سياسة حسن الجوار بين دول المنطقة.

النتيجة:

يمكن القول في نهاية المطاف، إن إيران تتبنى السياسة الصفرية ولا تملك ولا تبدي اساسا نوايا بناء الثقة لبناء جسور تواصل بين دول المنطقة بالرغم من الدول الخليجية كانت أكثر عملية وعقلانية من خلال التعامل معها فعلى سبيل المثال، رغم التوتر الحاصل لعبت الدول الخليجية وفق نظرية اللعبة بمنطق اللعبة غير الصفرية فقد حافظت مثلا على العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران، وتبدي دوما سياسة حسن الجوار وإذا كانت إيران تسعى إلى مواجهة ما وانها تعتقد بانها ستستطيع التأثير في المنطقة فهي واهية تماما، فدول الخليج تحتفظ بنقاط القوة التي يمكن ان تدير الكفة اليها فالخليج الذي رأسه السعودية قوة لا يستهان بها فهي مركز حضاري وقوة نفط وأكبر منتج له كما انها تحتفظ بشبكة علاقات واسعة في العالم، وتستطيع أن تواجه أي طارئ في المنطقة وبالتالي على إيران الاتجاه نحو تعديل سلوكها والابتعاد عن سياسة النوايا الخبيثة. وأن إيران بالمنطق الذي تدير به سياستها الداخلية والخارجية فيه ترتكب اخطاء فادحة غير محمودة العواقب في المستقبل المنظور كما هي ليست بالصورة الت يتم تصويرها بها بانها قوة عسكرية وقوة اقليمية، فقوتها هشة جدا كما ان عناصر القوة الاقليمية عدا العامل الجغرافي غير متوفرة فيها إطلاقًا.

* أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر - كاتب ومحلل سياسي

خصصت إيران ٨٥٣ مليون دولار لـ ١٢ مؤسسة إسلامية شيعية

العقوبات سلاح فعال ضد عدوانية حكام طهران لذلك يسعون لإشعال الحرب

تعد العقوبات الاقتصادية إحدى أدوات المجتمع الدولي في تقويم سلوك دولة ما، بما يتفق مع النهج العام للنظام الدولي. ويلجأ المجتمع الدولي أو دولة ما إلى هذه الآليات كمرحلة بديلة للحرب، من باب منح فرصة للدولة المستهدفة بأن تعدل عن سلوكها، على أمل أن تثمر بنتائج إيجابية تقي المجتمع الدولي اللجوء إلى فرض الأوامر عن طريق القوة العسكرية. وتعرف العقوبات الاقتصادية في أكثر الأدبيات المتخصصة بأنها تعليق للمعاملات الاقتصادية مع البلد المستهدف أو الحجر على موارده الاقتصادية.

د. قتيبة العاني

واقع العقوبات الاقتصادية على إيران:

تسعى واشنطن لقيادة حملة "ضغوط قصوى" ضد طهران بغية دفعها وفق ما تقوله نحو التفاوض على (اتفاق أفضل)، بسبب البرنامج النووي الإيراني وسجلها السيء في مجال حقوق الإنسان وتشمل العقوبات ٥٠ بنكًا وكيانات تابعة لها وأكثر من ٢٠٠ شخص وسفينة في قطاع الشحن كما تستهدف الخطوط الجوية الإيرانية (إيران إير) وأكثر من ٦٥ من طائراتها، ومن بين العقوبات إدراج نحو ٢٥ مصرفًا إيرانيًا فرضت عليها عقوبات من قبل في قائمة سوداء بما يدفع نظام سويفت للتحويلات المالية والمعاملات بين البنوك ومقره بروكسل، إلى وقف التعامل معها بما يضيف المزيد من العراقيل أمام تجارة إيران مع العالم.

وستعيد هذه الخطوة فرض عقوبات كانت قد رفعت بموجب الاتفاق النووي الذي تفاوضت عليه إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما وخمس قوى عالمية أخرى وأبرم عام ٢٠١٥م، كما ستضيف ٣٠٠ تصنيف جديد في قطاعات النفط والشحن والتأمين والبنوك في إيران.

وبتفاصيل هذه العقوبات، فسيتم حظر المعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن النفيسة كالذهب، بالإضافة إلى الألمنيوم والحديد، والتكنولوجيا المرتبطة بالبرامج التقنية الصناعية، التي قد تستخدم مدنيًا أو عسكريًا، بالإضافة إلى فرض عقوبات على المؤسسات والحكومات التي تتعامل بالريال الإيراني، أو سندات حكومية إيرانية، ناهيكم عن قطاعات المواصلات والطاقة والبنوك. بما في ذلك السيارات والغذاء والدواء.

آثار العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الإيراني:

مع فرض واشنطن العقوبات على طهران، طرحت تساؤلات حول مدى تأثير ذلك على الاقتصاد الإيراني، وما هي الآثار التي سوف تتركها العقوبات على الداخل الإيراني؟ وتتمثل أبرز تلك العقوبات، في انخفاض الصادرات النفطية، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، مع تدهور العملة المحلية، مع ملاحظة أن التأثير الكلي لتلك العقوبات لن يظهر بصورة متكاملة سوى على المدى الطويل، **ومن أهم الآثار الاقتصادية:**

١- ارتفاع معدلات التضخم وأسعار المواد الغذائية

النفط عصب الاقتصاد الإيراني، ومع انهيار صادرات النفط انهارت العملة الإيرانية الريال، إذ فقدت ٦٠٪ من قيمتها خلال العام الحالي، الأمر الذي عكسته الفجوة المتزايدة بين السعرين الرسمي والحقيقي للعملة الإيرانية، والنتيجة هي ارتفاع كبير في الأسعار وانخفاض في مستوى المعيشة نتيجة العقوبات الأخيرة التي فرضتها الولايات المتحدة. مع زيادة ٧٠٪ في أسعار السلع الرئيسة (صندوق النقد الدولي).

ففيما تفرض الحكومة ٤٢ ألف ريال سعرًا للدولار الأمريكي، يجري تداول العملة الإيرانية في السوق بسعر ١٤٥ ألف ريال للدولار الواحد؛ مما أقر البنك المركزي الإيراني بتاريخ ٣٠ يوليو

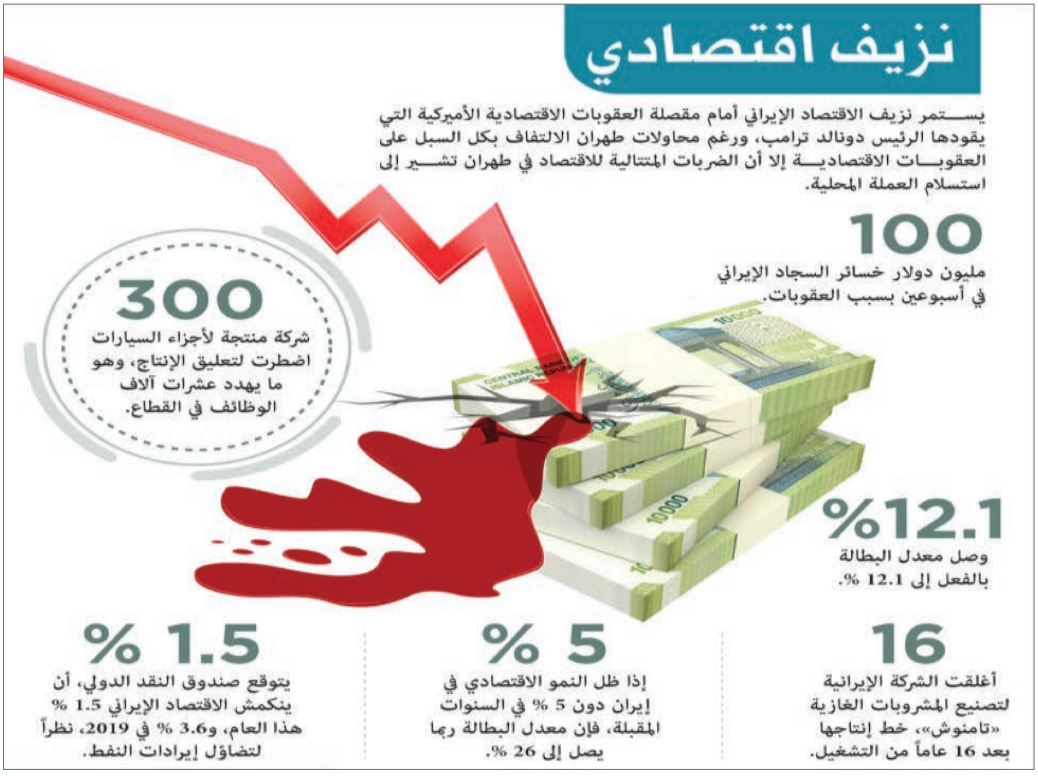

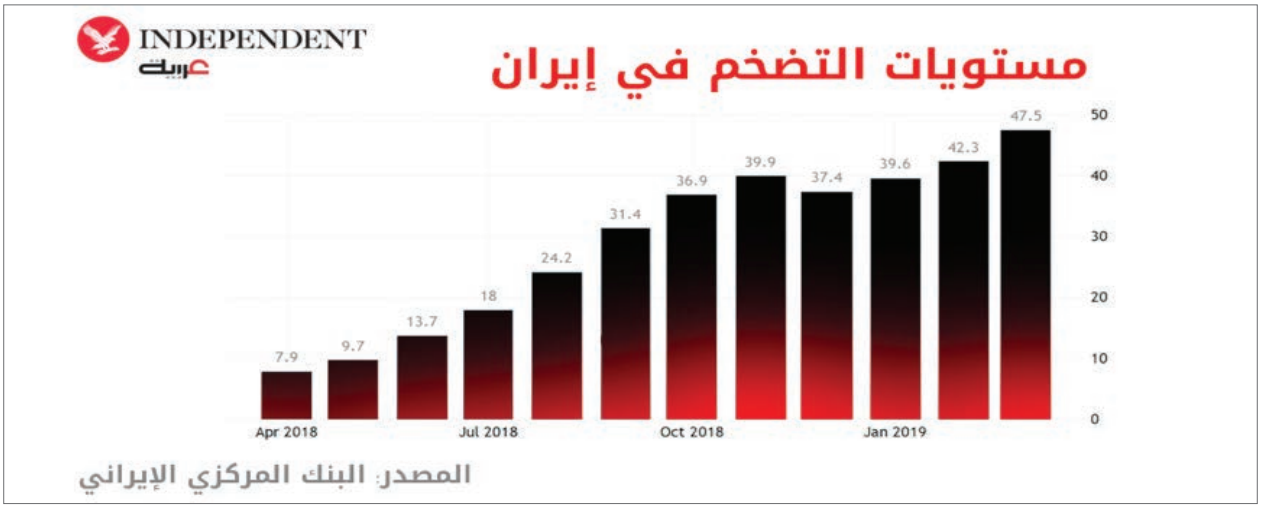

الماضي خطة لحذف أربعة أصفار من العملة الوطنية للحيلولة من نزيف التومان واستبدال الريال بالتومان.

٢- تزايد ظاهرة الفقر والبطالة بين الشباب

الأمر الذي يسبب تفاقم الأزمات والاحتجاجات في الدولة خاصة خلال الفترة الأخيرة، فمن المتوقع أن تصل نسبة البطالة في إيران إلى ١٥,٤ في المئة نهاية عام ٢٠١٩م، وأن تزيد على ١٦ في المئة، العام المقبل. ونقلاً عن بيت الله عبد اللهي (نائب برلماني) أن ٧ أشخاص من قرية واحدة انتحروا على مدى الفترة الأخيرة بمقاطعة هريس مركز محافظة أذربيجان الشرقية بسبب البطالة. وأن الأسباب الرئيسة وراء وقائع الانتحار الأخيرة تتعلق بحالة الكساد الاقتصادي، مشيرًا إلى أن غالبية القرويين بهذه المقاطعة يعانون ظروفًا معيشية صعبة. (وكالة أنباء العمال الإيرانية (إيلنا).

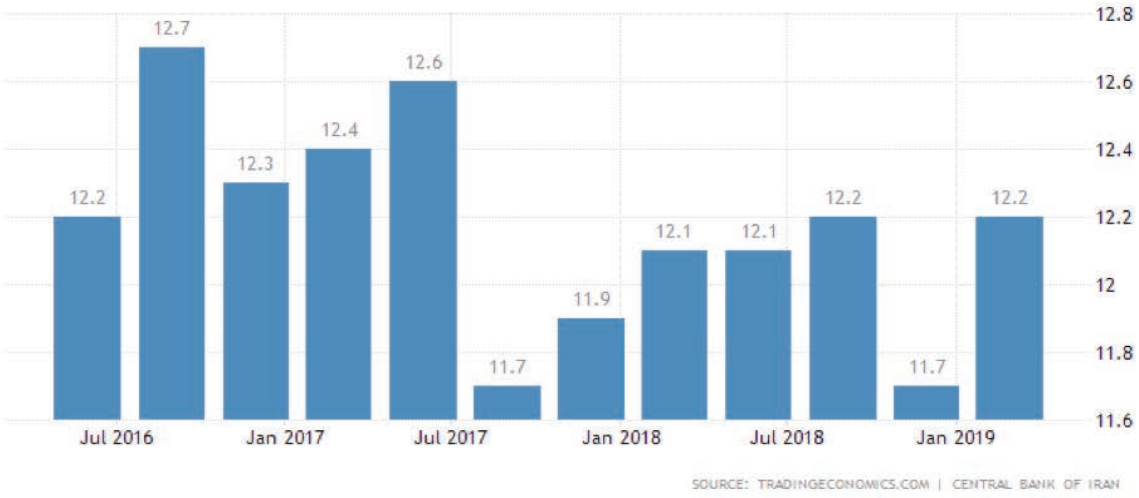

معدلات البطالة في إيران

كما أن هذه العقوبات كفيلة بالتأثير على (المناخ الاستثماري في إيران، وستؤثر على معاملات الكثير من الشركات الإيرانية التابعة لمكتب المرشد والحرس الثوري وأيضًا الشركات الخاصة). **إضافة إلى التحديات التي تواجهها إيران هناك:**

١- **نقصًا في الكهرباء**، إذ أن سدودها ومحطات توليد الطاقة الكهرومائية أصبحت متهالكة وأقل إنتاجية، الأمر الذي قد يتسبب في توقف الصناعات خلال فترة الصيف.

٢- **هناك العديد من التحديات المناخية والبيئية**، الأمر الذي من المؤكد أن يؤثر على الاقتصاد على المدى الطويل، حيث أصبح الجفاف وتقنين المياه في بعض المدن الإيرانية خلال أيام الصيف الحارة ظاهرة منتظمة خلال العقد الماضي.

الأساليب الإيرانية للتهرب من العقوبات الاقتصادية الأمريكية

وفق استقراء هذه الآثار، نرى أن هذه العقوبات كانت كبيرة إذ انعكست تداعيات هذه العقوبات بشدة على واقع الحياة الاقتصادية، الأمر الذي فجر موجات غضب عارمة داخلها نتيجة ارتفاع الأسعار أو قلة المعروض من الاحتياجات الأساسية من الغذاء والدواء وارتفاع معدلات البطالة والحد من التصدير أو الاستيراد وتقييد التحويلات النقدية.

وتمتلك إيران خبرة ليست بالقليلة، في أساليب التهرب من العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها تلك الخبرة التي اكتسبتها على مدى أربعين عامًا. على الرغم من أن جدية إدارة الرئيس ترامب تختلف تمامًا عما سبقها من إدارات فيما يتعلق بتنفيذ العقوبات، إلا أنه مازال هناك طرق وأساليب ملتوية يستخدمها نظام الملالي في طهران للالتفاف على هذه العقوبات، ومن أبرز هذه الأساليب والطرق الملتوية هي:

أولاً: هناك الخروقات العراقية، إذ كشف مؤخرًا عن تهريب صادرات النفط الإيرانية إلى الأسواق الآسيوية عن طريق ميناء البصرة بعد تغيير شهادات التصدير ووسمها بوثائق عراقية مزورة، كما أن الرئيس حسن روحاني عاد من زيارته الأخيرة لبغداد في بداية شهر مارس الماضي، وفي حقيبته ٤ مليارات دولار وفق ما صرح به محمد جواد جمالي عضو لجنة الأمن والخارجية بالبرلمان الإيراني، مبررًا ذلك بأنه التزامات عراقية تجاه طهران!.

ثانيًا: هناك خروقات من نوع آخر تتعلق بمعاملات طهران المالية، وهي تتم أساسًا من خلال السوق المالية القطرية، فالمؤسسات المصرفية والمالية القطرية لا زالت تتعاون وبصورة كبيرة ووثيقة مع النظام المالي الإيراني الخاضع للعقوبات الأميركية، وهنا أيضًا تلتزم إدارة الرئيس ترامب الصمت! وكذلك استطاعت إيران الالتفاف على العقوبات المصرفية باستخدام المصارف العراقية للتهرب من العقوبات.

ثالثًا: خبرة إيران ليست بالجديدة بالتعاقد مع دول مختلفة لتسجيل ناقلاتها النفطية باسمها وذلك بعد أن انكشفت قصة الناقلات الإيرانية التي ترفع العلم التنزاني دون علم سلطات البلد الإفريقي بذلك عام ٢٠١٢م.

رابعًا: هناك التبادل التجاري بين طهران وبعض الدول، كالعراق ولبنان وتركيا، حيث يوفر ذلك لطهران منافذ تصديرية مهمة تدر عليها عملات أجنبية هي في أمس الحاجة إليها، مما منح النظام الإيراني حزمة أوكسجين لا زال يتنفس من خلالها متحديًا تلك العقوبات.

فهل تقف الإدارة الأميركية عاجزة أمام عدم التزام الدول السابقة بالعقوبات المفروضة على طهران؟ علمًا بأنها في المجمل دول حليفة لواشنطن، كالعراق وقطر، أم أن ذلك يتم بترتيب مع هذه الدول التي لا تستطيع مخالفة واشنطن متى ما قررت تشديد العقوبات من خلال إغلاق هذه النوافذ المفتوحة أمام طهران والتي

تساهم في إضعاف أثر العقوبات وتشجع طهران على المعاندة وزعزعة استقرار الدول المجاورة وتوتير الأجواء الإقليمية المحيطة من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

انعكاسات الموقف المالي والاقتصادي في إيران:

تتحدث تقارير رسمية إيرانية بشكل واضح عن تراجع المؤشرات الاقتصادية وفي مراجعة سريعة نجد أنه عودة العقوبات مع تصفير تصدير النفط الإيراني ينذر بأزمة اقتصادية، ولا يمكن القول: بمحدودية تأثيرها في دولة ريعية يعتمد اقتصادها بشكل كبير على النفط. مما اضطرت الحكومة الإيرانية اللجوء إلى:

- تسريح عدد كبير من الموظفين الحكوميين خلال ٢٠١٨م، بلغ عددهم ٦٦ ألفًا، كأحد الحلول لمواجهة عجز موازنة البلاد المتضررة من العقوبات الأمريكية.
- تصاعد أزمة شح السيولة التي تعاني منها طهران، بفعل العقوبات الأمريكية المفروضة منذ أغسطس ونوفمبر ٢٠١٨م.

الخيارات والبدائل الاقتصادية الإيرانية للتخفيف من وطأة هذه العقوبات تستهدف الإدارة الأمريكية عبر مجموعة من العقوبات الموجهة تجفيف الموارد المالية – الانفة الذكر– للنظام الإيراني، وزيادة الضغوط الاقتصادية والمجتمعية عليه، لحصاره داخل حدوده الجغرافية وإجباره على تغيير أجندته السياسية والعسكرية في إقليم الشرق الأوسط، وبطبيعة الحال لن يقف النظام مكتوف الأيدي أمام العقوبات الأمريكية، وسيتوجه لاتِّباع مجموعة من الاستراتيجيات والخيارات من أجل إبطال فاعلية العقوبات الخطيرة، بخاصة تلك التي تتعلق بأهم مصادر دخل النظام، أي صادرات النفط الخام ومشتقاته. **ويمكن تحديد أربعة خيارات رئيسة هي:**

١- **وفقا لنتائج العديد من الدراسات**، والتي غالبيتها إيرانية، فإن الأوضاع في إيران ستصل في الربع الأخير من العام الحالي ٢٠١٩م، إلى حد الانفجار، وستصل سالبية النمو الاقتصادي إلى أكثر من سالب ٢٠٪، وهي النسبة التي غالبًا ما يرافقها انهيار اقتصادي شامل في البلاد، لأن هذه النسبة ستقود إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل مفاجئ قد تصل إلى ٧٠٪، وستشهد القطاعات الانتاجية شللاً كاملاً مع ارتفاع حاد في التضخم وارتفاع الأسعار ودخول البلاد في فوضى حاضنة لانتفاضة شعبية عارمة، غير أن ردود أفعال النظام الإيراني، وما في جعبته من مخططات استباقية لوأد هذه الثورة، هو الأخطر على إيران والمنطقة، كإشعال حرب خارجية لإطفاء النيران الداخلية، أو نشر جماعات إرهابية في الداخل الإيراني لتهديد الشعوب بها وقمع الثورة تحت غطاء مكافحة الإرهاب.

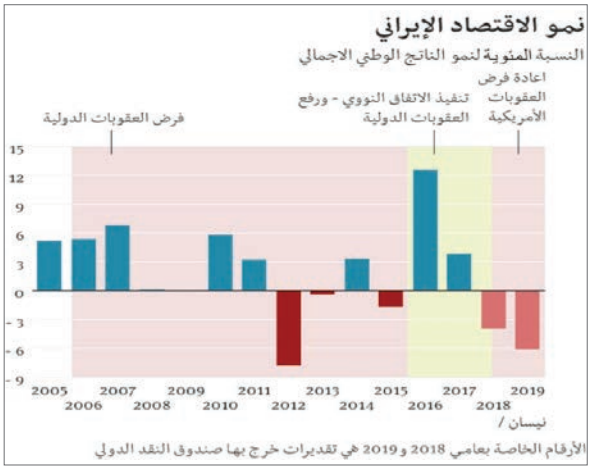

٢- **استهداف بعض المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة عبر الجماعات والميليشيات المرتبطة بالحرس الثوري** مثل حزب الله والحوثي والحشد الشعبي وغيرها، أو عبر الحرس الثوري مباشرة عبر التحرش بناقلات النفط في مياه الخليج العربي وهذا ما يسمى (صراع الناقلات النفطية)، أو اللجوء إلى التصعيد في أفغانستان والجبهة اللبنانية-الإسرائيلية وحركة حماس، ويكون هذا الحدث بمثابة رسالة تحذير إلى واشنطن للتراجع عن سياسة الخنق الاقتصادي لطهران.

٣- **اعتماد النظام على الصمود والمقاومة داخليًا**، والثبات في السياسة الخارجية من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد واعتماد سياسة اقتصادية تقشُّفية متشدِّدة ورفع صادراتها من المنتجات غير النفطية، إلى جانب تعزيز الاقتصاد الموازي المتمثل في الحرس الثوري والمؤسَّسات (الخيرية) المرتبطة بمكتب خامنئي، والاعتماد على سياسة التهريب والتحايل وتنشيط خلاياها الاقتصادية النائمة من كيانات وأفراد للمساهمة في مساعدة الاقتصاد الإيراني خلال هذه الفترة العصيبة. -ويرى د محمد بن صقر السلمي- أن هذا الخيار ممكن التحقُّق على المدين القريب والمتوسط، بخاصة إذا تراخت واشنطن في موقفها وفي تطبيق استراتيجيتها بدقة، ولم تجد تعاونًا كافيًا من الدول الإقليمية، وبالأخص دول الجوار الإيراني التي قد تعتمد عليها إيران كثيرًا في التهرب من العقوبات.

٤- **وصول الساسة في إيران إلى قناعة كاملة بأن الخيارين الماضيين يُعَدّان مغامرة غير مضمونة النتائج**، وأن الكلفة السياسية والاقتصادية ستكون كبيرة جدًّا، وأن شعبية النظام سوف تتآكل بسبب الأوضاع المعيشية المتردية واستمرار الاحتجاجات والمظاهرات في أرجاء البلاد، ومِن ثَمَّ تلجأ إلى القبول بالتفاوض مع الإدارة الأمريكية، ومحاولة الوصول إلى عَقْد صفقة معها بهدف وقف النزيف الاقتصادي المستمر،

وكذلك لكسب بعض الوقت عبر التفاوض المشروط، ربما برفع بعض العقوبات أو تجميدها.

نظرة عامة على الموازنة العامة لإيران

تعاني الموازنة العامة لإيران، في الأساس، من إشكالات تتعلق بغياب الشفافية والمساءلة وضعف الرقابة على النفقات الحكومية والقطاع العام بشكل أوسع، وهو ما ساهم في انتشار ممارسات الفساد في العديد من الأنشطة الاقتصادية وفق بعض المؤشرات الدولية. ومن هنا، تكمن المفارقة في هذا السياق في أن الموازنة العامة الحالية زادت مخصصات الإنفاق الحكومي على المؤسسات الإسلامية بجانب الإنفاق العسكري. ووفقًا لبعض التقارير، خصصت الحكومة نحو ٨٥٣ مليون دولار لـ ١٢ مؤسسة إسلامية شيعية أي بزيادة قدرها ٩٪ عن الموازنة السابقة، وهي تعادل تقريبًا ضعف مخصصات وزارة الثقافة. فأصبح هذا المشكل من أهم المشاكل التي تشغل بال الحكومة، وذلك للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنه، خصوصًا مع العقوبات الاقتصادية.فيما استحوذ الإنفاق العسكري على خُمس ميزانية العام المقبل بقيمة ٢٢,١ مليار دولار، أي ما يعادل تقريبًا المخصصات الموجهة للإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وتوجه نحو ٧,٧ مليار دولار للحرس الثوري بالإضافة إلى ٢,٥ مليار دولار للجيش.

إشكاليات مواجهة عجز الموازنة العامة

في واقع الأمر، لا تنطوي الموازنة على فجوة في الإنفاق بين الأوجه المختلفة فقط، وإنما تواجه العديد من الإشكاليات الأخرى، ومنها:

١- **أن حسابات الموازنة العامة لا تعكس الأداء المالي الحقيقي لمجمل القطاع العام**، وهو ما يعود إلى أن أنشطة الحكومة لا تمثل سوى نحو ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يشكل القطاع العام الأوسع (بما فيه مؤسسات البونياد وشركات الحرس الثوري) حوالي ٧٠٪ من الناتج.

٢- **عدم إدراج حسابات كثير من المؤسسات العامة ضمن حساب الحكومة** يعني ضعف أداء مجلس الشورى (البرلمان) في الرقابة على النشاط المالي والتشغيلي للقطاع العام.

٣- **انتشار ممارسات الفساد في معظم القطاعات الاقتصادية**، بما أضعف من الأداء الحكومي في تقديم الخدمات وتنفيذ العديد من المشروعات الخدمية في قطاعات الإسكان على الأخص مثل مشروع "شانديز" السكني الذي تعثرت الحكومة في تنفيذه وكان أحد أسباب اندلاع الاحتجاجات في مدينة مشهد، بجانب إفلاس عدد من البنوك في المدينة نفسها وبما تسبب في ضياع مدخرات العملاء.

٤- **يعاني النظام المصرفي حتى الآن من ارتفاع القروض المتعثرة** نتيجة التوسع في عمليات الإقراض لشركات الحرس الثوري بمعدلات فائدة أقل من السوق، مما تسبب في ضعف جودة الأصول المالية للبنوك وتدهور المركز المالي للعديد منها خاصة في الآونة الأخيرة. هذه الاعتبارات في مجملها جعلت العديد من المؤسسات الدولية تشير إلى أن ممارسات الفساد وغياب

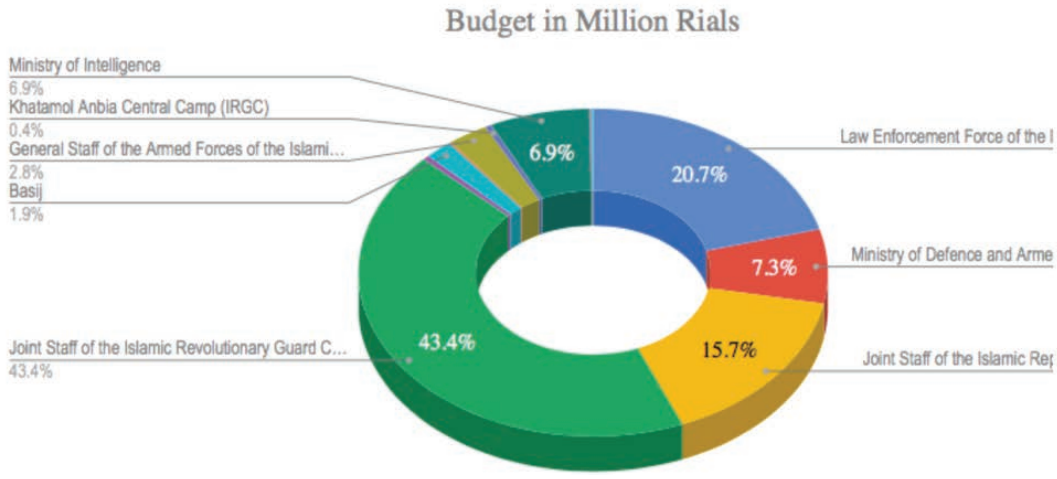

الشفافية في إيران تمثل أحد الأسباب الرئيسة في انخفاض مستويات المعيشة، بالإضافة إلى تدهور بيئة الاستثمار.

السيناريوهات المتوقعة للوضع المالي الإيراني المستقبلي

اعتادت إيران مواجهة التوترات المتصاعدة في منطقة الخليج، بتصريحات تبتعد عن كل منطق، محاولة بذلك تضليل الرأي العام بإخفاء الهدف الحقيقي وراء سلوكها الذي يزعزع استقرار المنطقة ويهدد أمن الملاحة البحرية، ويندرج الأمر في إطار استراتيجية التصل والإنكار التي تتبعها طهران.

وتشير التوقعات إلى أن العام الجاري، ٢٠١٩م، سيكون حاسمًا في إيران لجهة خسارة النظام كافة الأساليب والحيل التي يلجأ إليها للتأقلم مع العقوبات القاسية وامتصاص آثارها الكارثية على الاقتصاد. وإذا كان العام الماضي قد شهد احتجاجات شعبية في نحو ١٠٠ مدينة إيرانية فإن العام الجاري ينتظر غضب فئات وشرائح اجتماعية ومهنية داخل أخرى تضاف إلى الفئات الغاضبة والمتضررة من انهيار العملة وتدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام.

بالتأكيد لا أحد يرغب في حرب جديدة، فالمنطقة لا زالت شعوبها تستنشق رائحة البارود والدمار منذ سنة ٢٠٠٣م، ويبقى الرهان على الداخل الإيراني، وتبقى باعتقادي تنفيذ استراتيجية الإنهاك والتآكل البطيء قادرة على زعزعة النظام الإيراني من الداخل. فالبنية الذهنية لحكام إيران تخضع لما يسميه الصحافي روبرت فيسك بذهنية "ناسجي السجاد"، أي من ليسوا في عجلة من أمرهم، مع عقلية البازار، الذي يُحسِن المقايضة، ويُبدِي ما يخفي، ويُخفِي ما يُبدِي. في حين أن الذهنية الأمريكية لحكام البيت الأبيض تخضع لمنطق آخر وسيكولوجية أخرى، يمكن أن ننعتها بعقلية الكاوبوي، أي استعمال القوة، أو التلويح بها لأغراض مالية وليست استراتيجية، مع عقلية البيزنس، أي الربح السريع، عن طريق المخاتلة والمضاربة.

فالربح الآني يغلب على النظرة الاستراتيجية البعيدة المدى. إلى جانب ذلك، تنطلق الولايات المتحدة في سياستها بالمنطقة، من تجربتين للتدخل العسكري لم تكونا ناجحتين، الأولى في أفغانستان والثانية في العراق، ومن ثمة لا يمكن للولايات المتحدة أن تغامر بتدخل عسكري في إيران.

عموما العقوبات الاقتصادية سلاح فعال ضد عدوانية حكام طهران، وهو سلاح لا يملكون رده بطريقة مناسبة؛ لهذا يحاولون جاهدين إشعال حرب، وجر المنطقة لميدان التخريب والإرهاب الذي يجيدونه، فعندها قد ينفتح الباب لمفاوضات تضع حدًا للحرب والعقوبات معًا. لذلك فإن العلاقة وثيقة بين الحرب والاقتصاد. ويصعب الفصل بينهما، فالخسارة لا تتوقف عليهما فقط، بل إن الأثر السيء يطال الجميع في المدى الطويل.

بيد أن تحميل البلد المفروضة عليه هذه التكاليف الباهظة لا يعني بالضرورة أن المرء قد حقق الأهداف التي يرجى تحقيقها وأن العقوبات كانت ناجحة، فعلى المرء أن يميز على نحو دقيق بين فاعلية العقوبات وبين النتائج التي تنجم عن تلك العقوبات، فعند تقييم منافع العقوبات لا مندوحة لنا عن أن نأخذ في الاعتبار تلك التكاليف أيضًا التي ستتحملها الدول التي فرضت العقوبات. كما يتعين بكل تقييم تحليلي صائب أن يقارن المنفعة النسبية للعقوبات بمنافع وتكاليف الخيارات الأخرى: الخيار العسكري -على سبيل المثال- وما ينطوي عليه من منافع، وما يسبب من تكاليف.

* كاتب وباحث اقتصادي

يجري بين طهران وواشنطن صراع إرادات بين الكهلين ترامب و خامنئي

رهان إيراني أمريكي بريطاني في الخليج أعلى من التهديد وأقل من الحرب

يظهر الاحتقان الدولي جراء غياب السياسة الحكيمة وعدم الرشد في اتخاذ قرارات دولة ما دون حساب تعارضها مع المصالح الدولية. وقد وصلنا مبكرًا إلى قناعة أن مايجري راهنًا بين إيران وأمريكا وبريطانيا في الخليج العربي أكبر من التهديد وأقل من الحرب؛ لكن ماذا بينهما! المؤكد أن الطرفين ليسوا في حالة حرب؛ بل في حالة صراع إرادات، أو ربما تصعيد، أو أزمة ممتدة. فالخليج هو موطن الأزمات الممتدة منذ أربعة عقود؛ جراء رفض أطرافه تقارب المصالح وجراء تباين وجهات النظر. فمن الثورة الإيرانية إلى الحرب العراقية الإيرانية إلى الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت ثم حرب تحرير العراق، وبعدها الربيع العربي بالأزمات في مصر، وسوريا، وليبيا، واليمن والآن الجزائر و السودان. مرورًا بالطبع بالأزمة الخليجية التي تعيش مرحلة الأزمة الممتدة.

د.ظافر محمد العجمي

١- الأزمة الممتدة

مرت ثلاثة أشهر على ما يجري في مياه الخليج و لم يعد بالإمكان إخفاء إنها أزمة ممتدة. ولعل مما يثير القلق أن طرفيها يريدانها أن تدخل في مرحلة هذا النوع من الأزمات، وكل له أسبابه. حيث يراهن الإيرانيون في كل مرة على دبلوماسية حافية الهاوية عبر(اشتدي لتنفرجي)، فبدون قلق العالم ستبقى طهران في عزلة من كل نوع ومقاطعة وإفلاس يقود لتحرك الشارع الإيراني ضدها. كما سيطيل ترامب الأزمة قدر الإمكان ليوطن في ذهن كتلة اليمين وهم ذخره الانتخابي الاستراتيجي، أنه سيسقط نظام الملالي نظير انتخابه ٢٠٢٠م، لذا سيبقى الحشد الأمريكي أزمة ممتدة أو تصعيد غير كامل حتى تنضج شروط الحرب أو المفاوضات والوصول لاتفاق جديد.

٢- التصعيد في الأزمات

ما يجري في الخليج العربي حاليًا هو تصعيد أقل من الحرب وأعلى من التهديد، كما أشرنا. فرغم أن الجملة الأكثر استهلاكا هي "تحاشي التصعيد"؛ إلا أن التصعيد يسير بوتيرة شبه ممنهجة لاختلاف فهم التصعيد. فقد تعرضت السفن في الخليج إلى الاعتداء، ثم اسقطت الطائرات المسيرة من الطرفين رغم تبادل النفي والتأكيد، ثم بدأت حرب المضائق من مضيق جبل طارق إلى مضيق هرمز باستيلاء البريطانيين على ناقلة نفط إيرانية ثم استيلاء الحرس الثوري على ناقلة نفط في مياه الخليج، مع توقعنا أن تشمل أعمال التصعيد -المنكر من الطرفين- مضائق باب المندب ومضيق قناة السويس ومضيق مالقا في شرق آسيا. فالتصعيد في الأزمات Conflict Escalation مرحلة تنمو بها الصراعات بمرور الوقت و يتم فيها رفع درجة التوتر وتوسيع ميدان الصراع. وزيادة الضغط والعنف لإرغام الخصم على عمل ما أو تحجيمه من السير في حالة معينة. والتصعيد في الأزمات اقتناص ظروف مواجهة أفضل -على الأقل في العقيدة الغربية- لكنه في إيران مرحلة من مراحل حافة الهاوية The Edge of the Abyss ولا يقصد التصعيد لذاته بل يقام كأساس ليس للقفز أو التقدم بل للتراجع والنكوص بعد إيصال الغريم وداعميه وهم دول الخليج لحالة الإرهاق النفسي جراء الاستعداد والارتباك الطويل. فطهران تتبنى "التصعيد الثوري" لكونه مواصلة لخطة عمل تمليه تكتيكات ثورة لا دولة. ويتم التصعيد باستخدام الأدوات الثورية كالاعتماد على الجماهير أو الشعب أولا والذين يمثلهم الحرس الثوري وليس البرلمان أو الجيش النظامي الإيراني. ثانيًا يتم التصعيد الثوري بتكثير الأعداد المتضررة من ضغط واشنطن وتوسيع قاعدة المرهقين بالحصار لتبرير ماتقوم به

طهران. وثالث أساليب هو التصعيد النوعي فمرة بالصواريخ الحوثية ومرة بالطائرات المسيرة ومرة بمهاجمة السفن بالزوارق السريعة، ثم اختطافها. ولعل عيب التصعيد الإيراني هو عدم جاهزيته للصراع العسكري الحق، فالتصعيد هنا جزء من خطة حافة الهاوية، وهذا خطأ حيث لا يصح أبدًا المناداة بالتصعيد قبل تشكيل مجموعات العمل والأنشطة والفعاليات أو ما يسمى بإجراءات ما قبل المعركة. ومن تبعات ذلك على طهران ركود الحس الثوري بدلا من إيقاظه،فالتصعيد بدون عزيمة قتال يؤدي دوما للإحباط والإخفاق.

أما تصعيد الأزمة Conflict Escalation في الفكر العسكري الغربي سواء عند واشنطن أو لندن فهو رفع درجة التوتر وتوسيع ميدان الصراع. لكن ما يمكن قراءته من المشهد هو أن الجانب الأمريكي/البريطاني عنصر رد فقط. وليس مسؤول عن التصعيد الذي يجري بمبادرة من الإيرانيين . فالتصعيد هو توقف الحرس الثوري عن القيام بمهمة ضبط النفس. ويمكن القول إن عملية التصعيد الجارية في الخليج هي لصالح القيادة الإيرانية فقد توحد الشعب خلفها بخلق شعور الضحية الملاحقة. وهو جيد للحرس الثوري كمبرر للميزانيات الإضافية رغم العوز، وتصعيد التدريبات بالذخيرة الحية، وتجريب لأسلحة مطورة، و فرصة لقادة الحرس الثوري الجدد ولسيرتهم الذاتية، بتصدرهم وسائل الإعلام، فقد ملت طهران من تكرار اسم سليماني، و جعفري وحان تلميع حسين سلامي.

٣- الصراع في عقليتين

إن حقيقة ما يجري بين طهران وواشنطن هو صراع إرادات بين كهلين من الرجال، هما الرئيس ترامب والمرشد خامنئي، دع عنك القيم الديمقراطية أو نظام الشوري الذي يقول إن قرار الحرب عند الطرفين جماعي وليس فرديًا . فما يجري هو صراع بين ثقافتين متناقضتين، فثقافة خامنئي عقائدية متمسك بها لكونها قديمة ومجربة لقرون، ولا خيار فيها غير الإيمان المطلق بثوابت المعتقد . أما ترامب فهو ثقافة براغماتية حديثة، يتصدر أدواتها المنهج التجريبي فيملك حق إطلاق عنان المقاتلات ثم إرجاعها لقواعدها بعد عشر دقائق وتلك رفاهية ذهنية لا يملكها خامنئي. فالرئيس ترامب يديرها وكأنه يلعب البوكر فتلك طبيعته وشخصيته. واللعب ليس في صالح واشنطن فالأوراق التي في يد ترامب ضعيفة لأنها مكشوفة تظهر أن واشنطن تتبنى فكرة الردع، لكن ما جدوى الردع إذا كان القائد العام يكشف السر بقوله لن نحارب. وثاني أسباب الخسارة أن لا مسدسات مع الكاوبوي الجالس على الطاولة فهو يريد الحرب دون أكلاف. أما ثالث الأسباب فهو أن إيران تعرف حدود ترامب، لذا لم تتردد

التصعيد يعني اقتناص ظروف مواجهة أفضل في العقيدة الغربية وفي إيران مرحلة من مراحل حافة الهاوية

في إسقاط الطائرة المسيرة بعد اعتراض الناقلات. أما خامنئي فيدرك صحة القول إذا أردت أن تقتل رجلاً فعلمه الشطرنج، فهو يلاعب الأمريكان كأنه يدير لعبة الشطرنج الاستراتيجية التي يلعبها لاعبان فقط. فهو مركز على لعبة معقدة بيادقها في سوريا والعراق واليمن ولبنان ويحرك فيل في الدول الأوروبية وقلعة في الصين أوروسيا، ليبقى الملك وهو نظام الملالي دون موت أو أسر. لكن دقة التركيز على منع سقوط «النظام/الملك» أفقده التركيز على الطبقات الإيرانية قرب الرصيف، فأهمل القطع وصار جل اهتمامه ليس الأزمة الاقتصادية بل بجعل ترامب فى حالة دفاع فقط عن الناقلات والطائرات المسيرة.

٤- أزمة خارج الخطوط المتعارف عليها

على ضوء الكر والفر في التصريحات الواردة من واشنطن ولندن وطهران من الممكن أن تقوم حرب في الخليج ،لكن النزاع ملزم بالمرور بالسيناريوهات الثلاث المعتادة في كل نزاع تكون واشنطن طرف فيه وهي الردع والتفاوض أو الحرب.

أ-عملية الردع

أرادت واشنطن في البداية إظهار عزمها وقدرتها على ردع إيران عن الدخول في أي مغامرة عسكرية أو تهديدٍ لمصالحها في المنطقة، وكان الردع متبادل بين الطرفين الأمريكي والإيراني لكن بشكلين مختلفين تمامًا فقد كان الردع الأميركي تقليدي، فيما ظهر الردع الإيراني غير تقليدي.

عملية الردع الأميركية

اختصرت أمريكا في بداية الأزمة عملية الردع باعتبار الحاملة ابرهام لنكولن ١٠٠ طن من الدبلوماسية "USS Abraham Lincoln 100k of diplomacy" وفي ذلك إعادة الخليج لدبلوماسية البوارج البريطانية "Gunboat diplomacy" وراحت واشنطن بترقية ردعها بالمناورات الأمريكية بما تملكه جموعة القتال من زوارق وحوامات وطائرات مقاتلة وطائرات مسيرة وهو بذلك ردع تقليدي بما تعنية الكلمة من معنى، وقد رافق ذلك جانب تقليدي آخر في عملية الردع وهي تضخيم و شيطنة إيران"Demonizing" بتصوير أعمال الحوثيين كمزعزع لأمن المنطقة ونشر عملية مهاجمة السفن واعتباره قرصنة . لكن كل جهود الردع تلك تم تهميشها من جانب طهران بطرح مبادرات للخليجيين كمعاهدة عدم اعتداء. كما ساعد في تهميش الردع رحلة الرئيس ترامب ومصارحة الأوروبيين له بعدم تفضيل خيار الحرب، لكن قوة الردع الأمريكية لم تعد مؤثرة بعد تصريحات ترامب باستبعاد الحل العسكري في اوساكا باليابان والتقليل من الشروط الاثنى عشر التي كان يلوح بها وزير خارجيته وفي تقديرنا أن ذلك كان أهم ما قلل من عملية الردع الأمريكية.

عملية الردع الإيرانية

تقوم الاستراتيجية الدفاعية الإيرانية برمتها على الردع منذ عقود، وهي بذلك ليست للأزمات كما هو حال الأمريكان، و أساس هذه الاستراتيجية هو اللايقين"uncertainty" حيث أن من عمليات الردع الإيرانية أساليب الحرب غير المتكافئة فالغريم لإيران لا يعلم إن كانت الضربة ستأتيه من الحرس الثوري، أو من المكملات الاستراتيجية للحرس الثوري كالحوثيين وحزب الله والحشد الشعبي، مما يجعل حتى جهة التهديد غير مؤكدة، كما ان من استراتيجية الردع غير اليقينية مهاجمة السفن والانسحاب دون قدرة الغريم على الإدانة بالجرم المشهود، فالفيديوهات غير واضحة، والدمار محير إن كان من غواصين أو سفن أو قذائف. ومن أدوات الردع غير التقليدية التي بيد طهران حرية الحركة عبر خيوط إيران في ٤ عواصم عربية جراء الحضور الأمريكي الذي ضعف منذ الاستدارة الأمريكية للشرق على يد الرئيس أوباما . ومن أدوات الردع الإيرانية أيضًا كثرة المسارح الأخرى التي ربما لم تدخل في الحساب الأمريكي في هذه المواجهة، كتواجد إيران في أمريكا الجنوبية وبعض دول إفريقيا. لكن أهم عوامل الردع الإيرانية للولايات المتحدة هو العامل السياسي الداخلي الأمريكي نفسه من انتخابات أو مماحكات حزبية لا تطلق يد الرئيس ترامب في قرار الحرب. أما طرف الاستراتيجية اللا يقينية الأخرى فهو قدرات إيران النووية، فكل متابع للشأن الإيراني يكاد يجزم أن هناك برنامج نووي عسكري مواز لما اتفق حوله في ٥+١ السلمي، ويتوقع بعض المراقبين أن طهران إن ضيق بها العالم فقد تفجر قنبلتها النووية كمافعلت الهند وباكستان وذلك آخر ملاذ ردع لها، حيث ستتحول استراتيجية التعامل معها إلى الاحتواء بدل الهجوم كما فعلت واشنطن مع كل من فجر قنبلة نووية من قبل .

ب- المفاوضات لاتفاقية جديدة

قد يدفع التصعيد والردع طهران لعملية تفاوض تفضي كما تريد واشنطن إلى اتفاقية نووية جديدة لكن أمام هذه الخطوة

الكثير مما يجب إنجازه والكثير من العقبات، وإن كان هناك من يرجح نجاح واشنطن بالضغط الاقتصادي من الوصول لاتفاق جديد، فطهران لا تريد التفاوض مع أمريكا مباشرة فحتى اتفاقية ٥+١ لم يكن فيها اتفاق مباشر، فالمرشد يرى أن "التفاوض سم مضاعف"، ودوافعه لقول ذلك هو أن واشنطن تفاوض إيران على أدوات قوتها فهي تسعى لتجريدها من طموحها النووي وتريد تدمير بنيتها الأساسية لصناعة الصواريخ، كما تفاوض لدفعها للتخلي عن مكملاتها الاستراتيجية، وذلك مرفوض في طهران لانه يقود لمصير العراق وليبيا. لكن خيار التفاوض مرجح لأسباب عدة منها أن الحصار جاد ووضع طهران الاقتصادي سيئ،كما أن رجال طهران وجراء الأزمات صاروا مفاوضين محترفين وسيأتون لطاولة المفاوضات متأكدين من الفوز ، وفي جعبتهم من الحيل الكثير، منها إطالة أمد التفاوض لسنوات وهو لصالح الإيرانيين فخلال تلك الفترة ستكون هناك عمليات إيرانية للوصول لموقف تفاوضي أفضل، ومن تلك العمليات التي قد لا تكون بالضرورة عسكرية تهريب البترول فهناك من يقول إن التهريب وصل لمليون برميل يوميًا. كما أن الإيرانيين هم خير من يطبق ما قاله مترنيخ قبل ١٥٠ عامًا" لا تذهب المفاوضات بك لأبعد مما يمكن لمدفعيتك أن تصله". ومن عوامل ترجيح التفاوض خشية ترامب من أيه حرب قبل الانتخابات وممارسته "الصبر الاستراتيجي" حتى ٢٠٢٠م. وهذا ما دعاه للقول إنه معني بتغيير سلوك إيران وليس نظامها، كما ان من عوامل ترجيح المفاوضات كثرة المستعدين للتوسط كاليابان وسويسرا وعمان والعراق ، بل أن هناك من يحاول تسهيل الأمور بطرح فكرة بقاء اتفاق ٥+١ وإضافة ملحق له فقط يتضمن تعديلات.

جـ- لا استبعاد لخيار الحرب

ستبقى الحرب غير مستبعدة في ظل التصعيد المتزايد والتباعد الكبير في مواقف الجانبين، فمن أهداف الحرب هو دفع إيران للتفاوض. والنوايا المعروضة من أطراف التوسط قد لا تكفي لوقف خيار الحرب، ولعل أشدها وقعًا قول روسيا أنها ليست إطفاء العالم، كما يرجح فرضية الحرب العمال العدوانية الإيرانية تجاه السفن والطائرات المسيرة لأمريكا وبريطانيا، مما يجعل قابلية اشتعالها جراء حادث عرضي أمر متوقع. كما أن من مرجحات خيار الحرب عداء جون بولتون لإيران وتشكل فريق صقور حوله يدعون لوقف إيران حالا بدل انتظار قد يكون ثمنه أغلى على المجتمع الدولي. ولابد من الإشارة إلى أن بدأ الصراع قد لايكون غربي المنشأ ، فإيران ولفك الحصار عنها قد تكون هي من يبدأ الحرب، وهي حرب قد يكون الصراع فيها مباشر أو غير مباشر .

٥- دول مجلس التعاون في هذه المواجهة.

خلال التصعيد الحالي صار الخليجيون -بدون عزيمة قتال غربية حقة -يقفون على مسافة متساوية من الطرفين ؛بل وأدى لاحباط الخليجيين أكثر من غيرهم، فالتصعيد كخطوة تكتيكية في صراع عسكري كان المزاج الخليجي يطالب به، ثم بعد نضوج قبح الأحداث المتوقعة وقصور التحرك الأمريكي والبريطاني، وصل المزاج الخليجي للرشد وتمنى زوال التصعيد. لكن ذلك لم يكن دفعة واحدة حيث لم يكن الموقف الخليجي موحدًا في الربيع العربي ولا الأزمة الخليجية حتى يكون موحدًا أمام إيران؛ مما دفع نائب وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى قراءة الوضع الخليجي كمعسكرين أحدهما معسكر حمائم لنزع فتيل الأزمة ومعسكر صقور مع الحرب. كما أن مما سبب الخيبة الخليجية من الموقف الأمريكي أنه تم وضع الشروط الـ١٢ ضد طهران دون مشاورة خليجية –رغم إيجابية بعض نقاطها- إلا أنه تم التخلي عنها دون الرجوع للعواصم الخليجية التي هي بمثابة حليف قوي لواشنطن. لقد لقيت الشروط قبل التخلي عنها دعم من أغلب الخليجيين على المستوى الرسمي و الشعبي، وكانت دوافع الترحيب بها أننا كخليجيين لم نكن في اتفاق ٥+١ الرابحون أو الخاسرون بل كنا المهمشون (Ignored). ثم تلاشت تلك الشروط لصالح تخليص تل أبيب من النووي الإيراني.

إقتياد الأزمة

على ضوء أزمة البرنامج النووي الإيراني و بعد أن بلغت التحديات -بين الجانبين الأمريكي والبريطاني من جهة والإيراني من جهة أخرى- حدًا يشكل خطرًا على السلام العالمي، بعد تعرض ناقلات النفط للتفجير ثم الاختطاف في صراع المضائق بالإضافة إلى صراع الطائرات المسيرة؛ مع الأخذ في الاعتبار الجوار الجغرافي الدائم بين إيران ودول الخليج، ثم الأخذ في الاعتبار اتعاظًا بما جرى خلال الأشهر الماضية من أن الإدارة الأمريكية والغربية بصورة عامة ترعى مصالحها بالدرجة الأولى في موقف قاس يصل حد تجاهل حلفائها الاستراتيجيين ،لذا لابد من دفع إيران بالقوة أو بالدبلوماسية إلى التصرف كدولة وليس «ثورة»، وأن تلتزم بالقانون الدولي، وعلاقات حسن الجوار، وأن تكف عن التدخل في شؤون دول الخليج، وألا تشكل خطرًا عليها. كما يجب إفهام المجتمع الدولي أن بقاء دول الخليج خارج الاتفاقات التي هي المحرك لكل مايجري حاليًا أمر مرفوض كليًا، فقد عانينا من تبعات الاتفاق النووي السابق ٥+١ والذي كان منفذا لإيران خلال عصر الرئيس الأميركي السابق براك أوباما للحصول على أموال طائلة دعمت جهود طهران في زيادة عدم استقرار المنطقة ؛فيما كان يجب أن ينظر إلى البرنامج

النووي الإيراني كمشروع سلمي بالمطلق، في إطار اتفاق واضح وشفاف، ومن دون أية بنود تثير الشكوك، ويخضع للتفتيش من جانب منظمة الطاقة النووية. كما كان يجب أن تولى أهمية خاصة لبرنامج الصواريخ البالستية الإيرانية بأن يكون جزءًا من المفاوضات، نظرًا لما تشكله هذه الصواريخ من تهديد للأمن الإقليمي. وبعد تطور الأحداث مؤخرًا يجب أن تولى قضية سلامة الملاحة، وسياسة إيران الإقليمية جزءًا من أي اتفاق. وهذا لن يكون مرضيًا لنا في الخليج إلا بأن تكون دول الخليج شريكة في أي اتفاق، لأنها المعنية الأساسية فيه، ولا يجوز لأية دولة أخرى أن تنوب عنها أو تأخذ دورها.

وكمحصلة يمكننا القول أن "أمن الخليج العربي" جملة بلغت غايتها في إرباكنا؛ فأين الأمن الذي ننشده ! مادامت مسرودات تاريخ قصير للخليج تشير إلى أنه قد تصرمت أربعة عقود ونفس المشهد الإيراني يتكرر على مياه الخليج . فما يجري راهن بين إيران وأميركا /بريطانيا في الخليج أكبر من التهديد وأقل من الحرب؛ لكن ماذا بينهما ! مادامت ستكتمل ٣ اشهر على مايجري في مياهه ولم يعد بالإمكان إخفائه إنها "الازمة الممتدة" . ولعل مما يثير القلق أن طرفيها يريدانها أن تدخل في مرحلة هذا النوع من الأزمات، وكل له أسبابه. فرغم أن الجملة الأكثر استهلاكا هي "تحاشي التصعيد" ؛إلا أن التصعيد يسير بوتيرة شبه ممنهجة لاختلاف فهم التصعيد على ضفتي الأزمة. فالتصعيد اقتناص ظروف مواجهة أفضل-على الأقل في العقيدة الغربية-لكنه في إيران مرحلة من مراحل حافة الهاوية وإيصال الغريم وداعميه وهم دول الخليج لحالة الإرهاق النفسي جراء الاستعداد والارتباك الطويل. حيث أن طهران تتبنى "التصعيد الثوري" لكونه مواصلة لخطة عمل تمليه ثورة لا دولة. كما أن من المشين أن ما يجري بين طهران وواشنطن هو صراع إرادات بين كهلين من الرجال، هما الرئيس ترامب والمرشد خامنئي،. فما يجري هو صراع بين ثقافتين متناقضتين، فثقافة خامنئي عقائدية متمسك بها لكونها قديمة ومجربة لقرون، ولا خيار فيها غير الإيمان المطلق بثوابت المعتقد. أما ترامب فيمثل ثقافة براغماتية حديثة، يتصدر أدواتها المنهج التجريبي .ومن الممكن أن تقوم حرب في الخليج ،لكن النزاع ملزم بالمرور بالسيناريوهات الثلاثة المعتادة في كل نزاع تكون واشنطن طرف فيه وهي الردع والوصول إلى اتفاق بعد التفاوض أو الحرب. ولعل من الملفت للنظر خلال التصعيد الحالي أن صار الخليجيون -بدون عزيمة قتال غربية حقة- يقفون على مسافة متساوية من الطرفين ؛بل وأدى لإحباط الخليجيين أكثر من غيرهم، مما يوجب إفهام المجتمع الدولي أن بقاء دول الخليج خارج الاتفاقات التي هي المحرك لكل مايجري حاليًا أمر مرفوض كليًا.

* مدير مجموعة مراقبة الخليج

تداعيات التصعيد الإيراني - الأمريكي على الاقتصاد الآسيوي

العمالقة الآسيويون ليس لديهم خيارات كثيرة وتحدي أمريكا يعرض شركاتهم لإجراءات عقابية

أثارت التوترات بين إيران والولايات المتحدة العديد من القلق سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي خاصة الدول الآسيوية. وبالتالي يمكن تقسيم هذه الورقة إلى عدة أجزاء، أولًا: أهمية الاقتصاد الآسيوي. ثانيًا: واقع العقوبات الأمريكية الاقتصادية على إيران ودول الآسيان. ثالثًا: المصالح الاقتصادية لدول الآسيان وموقفها من إيران مُصدِّر النفط. رابعًا: هل تستطيع الاقتصادات الآسيوية تخفيف حدة التوترات.

د. هويدا عبد العظيم عبد الهادي

أولاً أهمية الاقتصاد الآسيوي:

أصبحت آسيا ودول الساحل الآسيوي للمحيط الهادي منطقة هامة على الصعيد الاقتصادي ليس فقط لأنها تضم ثاني أكبر اقتصاد في العالم (الصين) ولكن أيضًا عددًا من الدول النامية اقتصاديًا، تلك الدول تعد بمثابة سوق هامة لجذب المستثمرين في كافة الأسواق. بل اعتبر كبير الاقتصاديين في بنك التنمية الآسيوي أن الاقتصاد الآسيوي أصبح الأكبر على مستوى العالم، مستحوذًا على نحو ٦٠٪ من الاقتصاد العالمي، مما يعني تراجع دور الاقتصاد الأمريكي والأوروبي والغربي بشكل عام لصالح اقتصاد آسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا٢٠١٧م.

انخفضت توقعات مصرف التنمية الآسيوي لمعدل النمو الاقتصاد الآسيوي في عام ٢٠١٨م، بنسبة ٥,٨٪ مقارنة بـ ٦٪ في ٢٠١٧م، هذا التراجع في التقديرات كان بسبب التغيير في معدلات النمو، الذي يعود في الأساس إلى إمكانات النمو الصينية، فالاقتصاد الصيني في مرحلة إعادة التوازن من الاعتماد على التصدير وقطاعات الصناعات التحويلية إلى قيادة الاستهلاك المحلي، فضلًا عن الاقتصاد القائم على قطاع الخدمات، هذا علاوة على العوامل الدورية الأخرى في إدخال تعديلات في قطاعات الصناعة الثقيلة، مثل قطاعات الفحم والصلب والبتروكيماويات، وبطبيعة الحال، فقد لوحظ انخفاض معدل الاستثمار في الصين

ويمكن القول إن ٥٠٪ من الاقتصاد الآسيوي يعود للوزن الصيني، وهذا ما يبرر الانخفاض في معدل النمو بمنطقة آسيا والباسيفيك بشكل عام.

الى جانب بعض المخاطر الأخرى في منطقة جنوب شرق آسيا مثل تراكم مديونية قطاع الشركات والقطاع المنزلي في بعض البلدان، (خاصة قطاع الشركات في الصين، الذي يساهم بجزء كبير إلى إجمالي الناتج المحلي بنسبة تصل إلى ١٦٦٪). أيضًا تصل نسبة الدين العام للأسر في كوريا الجنوبية إلى الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من ٩٠٪.

ويبدو أن هذه الأرقام مرتفعة جدًا إذا قارناها مع بلدان أخرى، لذلك إذا تم رفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بسرعة أكثر، فمن المتوقع، أن تتولد عن هذه المديونية في بعض البلدان الآسيوية مخاطر محتملة للاقتصاد الآسيوي.

أما عن الأزمة المالية الآسيوية وتداعياتها وبعد مرور عشر سنوات (عام ٢٠١٨م) من الأزمة المالية العالمية) فيلاحظ أن الحكومات والسلطات المركزية والمصارف المركزية الآسيوية أصبحت أكثر قدرة على مواجهة المخاطر المحتملة للأزمة المالية التي قد تنجم عن أي انفجار أو أي فقاعة مفاجئة. وقد اعتمدت هذه الاقتصادات نظامًا أكثر مرونة لسعر الصرف، وتراكم لديها قدر كبير من الاحتياطيات الأجنبية وقد لعب مصرف التنمية الآسيوي دورًا هامًا جدًا للحفاظ على زخم النمو هذا من خلال مساعدة الاستثمار في البنية التحتية.

ثانيًا: واقع العقوبات الأمريكية الاقتصادية على إيران ودول الآسيان

أثارت التوترات المتزايدة والتصعيد الإيراني الأمريكي العديد من القلق الشديد على معظم الشعوب والاقتصادات الآسيوية والعربية. خاصة بعد التهديدات الأمريكية بمنع إيران من تصدير

نفطها، تبعها تحرك عدد من القطع البحرية في اتجاه الخليج، لترد إيران بإعلانها التراجع عن تنفيذ بعض التزاماتها في الاتفاق النووي. فازدادت المخاطر التي تهدد دول المنطقة نتيجة هذا التصعيد، لاسيما بعد إعلان طهران أنها ستتراجع عن تنفيذ بعض التزاماتها في الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥م، وهددت بفعل المزيد إذا لم تحمها القوى العالمية من العقوبات الأمريكية، وذلك بعد مرور عام على انسحاب واشنطن من الاتفاق ما جعل ايران تصمم على استئناف تخصيب اليورانيوم بمستويات عالية وإعلانها تعليق بيع اليورانيوم المخصب والماء الثقيل الفائضين، إذا لم تفِ بقية الدول الموقعة على الاتفاق بتعهداتها بحماية القطاع النفطي والمصرفي بإيران من العقوبات الأمريكية في غضون ٦٠ يومًا، في إشارة خفية إلى المأزق الاقتصادي المتصاعد الذي تعيشه البلاد بسبب الضغط الأمريكي الذي لم يتوقف منذ تولى الرئيس الأمريكي ترامب السلطة.

وإن كان هناك سيناريو (مع احتمال ضعيف/ذو تأثير قوي) يتحول فيه هذا الصراع في المشرق إلى حرب إقليمية تشمل بعض دول مجلس التعاون الخليجي. في المقابل ترد إسرائيل على الهجمات على بنيتها التحتية الحيوية بالضربات الجوية أو الهجمات الإلكترونية على قطاع النفط الإيراني أو حتى منشآتها النووية وتقوم إيران بالرد على إسرائيل، لكنها تشنّ أيضًا هجمات صاروخية أو تقوم بعمليات تخريبية أو تشن هجمات إلكترونية على منشآت النفط العربية في جميع أنحاء الخليج، مما يؤدي إلى حدوث تصعيد هناك، وربما حتى إلى تدخل عسكري من قبل الولايات المتحدة. لكن نؤكد في النهاية أن هذا احتمال ضعيف وبالتالي علينا رصد الواقع الاقتصادي لكل من إيران وشركائها التجاريين خاصة الآسيويين.

ولما كانت الاقتصادات الآسيوية أكبر عملاء النفط الإيرانيين، فقد لعبت كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية دورًا رئيسيًا في تصعيد عقوبات الطاقة ضد إيران، حيث انخفضت مشتريات النفط الإيراني (لكسب إعفاءات الولايات المتحدة)، إلى جانب حظر الاتحاد الأوروبي على النفط، الأمر الذي ترتب عليه تقلص كبير في الصادرات الإيرانية بعد عام ٢٠١١م، بمعنى أن الواردات الصينية من الخام الإيراني انخفضت بنحو الربع؛ وكذلك الواردات اليابانية والكورية الجنوبية انخفضت حوالي ٤٠٪ وأكثر. و بحلول عام ٢٠١٥م، حظرت اليابان وكوريا الجنوبية أيضًا مشروعات الطاقة المستثمرة في إيران وقللت تمويل التجارة مع إيران.

لكن سرعان ما قامت إيران على استعادة حصتها في السوق الآسيوية منذ تخفيف العقوبات. وتزايدت واردات الصين وكوريا الجنوبية من النفط بل تجاوزت مستويات ما قبل العقوبات، وكذلك زادت مشتريات اليابان، و كانت الدول الآسيوية الأخرى أبطأ في الانتعاش.

في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر نيسان/أبريل ٢٠١٩م، توقع الصندوق انكماش الاقتصاد الإيراني بنسبة كبيرة بلغت ٦,٠٪ لعام ٢٠١٩م، في أسوأ أداء له منذ تقلصه من٧,٧٪ في عام ٢٠١٢م، بسبب الحظر الأمريكي للنفط الإيراني وانخفاض عائدات النفط.وسجل الاقتصاد الإيراني في ٢٠١٨م، انكماشًا بنسبة ٣,٩٪ وهو أعلى من نسبة ١,٥٪ التي كانت متوقعة.

في المقابل، أبقى الصندوق على توقعاته للنمو الاقتصادي في السعودية أكبر اقتصاد في المنطقة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩م، مؤكدا أنه يتوقع نمو اقتصاد المملكة ١,٨٪ هذا العام، ويرتفع إلى ٢,١ بالمئة في ٢٠٢٠م. وبحسب الصندوق، فإن اقتصاد المنطقة سينمو بنسبة ١,٣٪ أي أقل بـ ٠,٩ بالمئة من التوقعات السابقة في كانون الأول/يناير الماضي بسبب العقوبات على إيران وانخفاض نمو النفط والأزمات.ومن المتوقع أن يتعافى اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٠م، لينمو بنسبة ٣,٢ بالمئة.

ثالثًا المصالح الاقتصادية لدول الآسيان وموقفها من إيران مُصدّر النفط

تسعى أكبر اقتصادات آسيا إلى البحث عن مصادر جديدة للنفط بعد أن أعلنت الولايات المتحدة إنها لم تعد تمنح إعفاءات من العقوبات على صادرات النفط الإيرانية. بل أعادت إدارة ترامب فرض عقوبات على النفط الإيراني العام الماضي، ولكنها منحت على الفور إعفاءات إلى الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية وتايوان، وكذلك إيطاليا واليونان وتركيا.

وقد كان من المقرر أن تنتهي هذه الإعفاءات في ١ أيار/مايو٢٠١٩م. وتعتبر الصين أكبر مستورد للنفط الإيراني في العالم، يليها الهند التي تعد من بين أكثر البلدان تضررًا حيث تستهلك آسيا كميات أكبر من النفط مقارنة بأي منطقة أخرى، فيصل استهلاكها أكثر من ٣٥٪ من الطلب العالمي.

وقد وجدت بعض الدول التي مُنحت إعفاءات بالفعل موردين بدلاء، في الوقت الذي لم تقم إيطاليا واليونان وتايوان بتحميل أي برميل إيراني منذ نوفمبر (وفقًا لوكالة الطاقة الدولية) التي

الواردات الصينية من الخام الإيراني انخفضت٢٥٪ واليابانية والكورية انخفضت ٤٠٪ وحظرت طوكيو وسيول الاستثمار في مشروعات الطاقة بإيران

أشارت إلى بيانات من شركة Kpler، وهي شركة تتبع شحنات النفط. في الوقت الذي استمرت فيه كل من الصين والهند وكوريا الجنوبية تشتري من إيران. وإن كانت لدى الهند خطة لاستبدال نفطها الإيراني المفقود.

وفقًا لتصريحات أحد المسؤولين بأن "ستكون هناك إمدادات إضافية من الدول الرئيسية المنتجة للنفط." قد يأتي بعض هؤلاء من أمريكا أو من خصوم إيران الكبار في أوبك. خاصة بعد تصريح إدارة ترامب إلى أن الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ستحرص على "أن تظل أسواق النفط العالمية مزودة بشكل كاف".

في نفس الوقت أكدت مصادر رسمية بأن المملكة السعودية ستنسق مع المنتجين الآخرين "لضمان توفر ما يكفي من النفط" وأن "أسواق النفط العالمية لا تتوقف عن التوازن.

ترتب على ذلك خفض تصدير إيران إلي ١,٤ مليون برميل من النفط الخام يوميًا في شهر مارس٢٠١٩م، في الوقت الذي تريد الولايات المتحدة خفض ذلك إلى الصفر.

إيمانًا منها أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يمكن أن تحل محل ما يصل إلى مليون برميل يوميًا من الخام الإيراني المفقود. وأن الولايات المتحدة أيضًا قادرة على أن تساعد في ملء الفراغ، وزيادة الإنتاج الأمريكي بمقدار ١,٦ مليون برميل يوميًا منذ عام ٢٠١٨م، وفي طريقه بالتزايد هذا العام ٢٠١٩م. باعتبار أن الفجوة قد تكون أصغر مما يخشاه البعض.

هل أثرت العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الآسيوي؟

حذرت الإدارة الأمريكية من أن جميع الدول التي تستمر في استيراد النفط الإيراني ستخضع للعقوبات الأمريكية. ولم يكن كل رد فعل جيد على هذا التهديد. حيث انتقدت بكين إعلان الإدارة الأمريكية قائلة أنها "تعارض العقوبات الانفرادية". كما صرح مسؤولون كوريون جنوبيون لشبكة CNN بأنهم يكافحون من أجل الامتثال للعقوبات الأمريكية لأن مصالح النفط في البلاد تستعد على وجه التحديد لمعالجة النفط الخام من إيران وأشار أحد المسؤولين بأن تركيا ترفض فرض العقوبات الأمر الذي سيؤدي إلى عواقب وخيمة. وفي نوفمبر ٢٠١٨م، أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات على صادرات النفط الإيراني في أعقاب خطوة الرئيس دونالد ترامب بالانسحاب أحادي الجانب من اتفاق عام ٢٠١٥م، بين طهران والقوى العالمية الست للحد من برنامجها النووي. ومُنحت ثمانية اقتصادات، بما في ذلك الصين والهند واليابان، إعفاءات لمدة ستة أشهر، وتوقع العديد منهم تجديد هذه الإعفاءات.

ومن أهم الآثار المترتبة على تلك العقوبات الاقتصادية من الولايات المتحدة إلحاق الضرر بتدفقات التجارة، والقدرة على الوصول إلى الأسواق المالية العالمية (وفي نهاية المطاف عملاتها واقتصاداتها). وخير مثال على ذلك كان على ستاندرد تشارترد دفع غرامة كبيرة بقيمة ١,١ مليار دولار لتسوية مزاعم بأنها انتهكت مرارًا العقوبات على إيران والدول الأخرى. اتهمت مجموعة الاتصالات الصينية Huawei في الولايات المتحدة بانتهاك العقوبات المفروضة على إيران. وتؤكد الولايات المتحدة أن العقوبات ستستمر حتى تنهي إيران من سعيها للحصول على أسلحة نووية. كما أن استبدال الخام الإيراني لن يترك مجالًا كبيرًا للمنتجين للرد على صدمات الإمداد المستقبلية وأن الأمر سينتهي بمحاولة الحصول على طاقة فائضة ضئيلة للغاية لمواجهة أي طارئ آخر أو أي أزمة أخرى في سوق النفط هذا في جانب العرض.

توقع صندوق النقد انكماش اقتصاد إيران بنسبة ٦٪ لعام ٢٠١٩ في أسوأ أداء منذ تقلصه من٧,٧٪ في عام ٢٠١٢

أما من جانب الطلب فقد استجاب سعر النفط بالفعل لخطر تشديد الإمدادات، و ارتفعت أسعار النفط في الولايات المتحدة حوالي إلى ٦٥,٧٠ دولار للبرميل. ويمثل ذلك ارتفاعًا بنسبة ٥٤٪ منذ أن أغلقت الأسعار عند ٤٢,٥٣ دولارًا للبرميل عشية عيد الميلاد.

ما هي التأثيرات المتوقعة من ارتفاع أسعار النفط؟

قد يؤثر ارتفاع أسعار النفط بشكل أكبر على النمو الاقتصادي في كل من الصين والهند. خاصة القطاعات التي تعتمد على أسعار الطاقة وارتباطها بتأثير ارتفاع النفط، (وهنا يظهر تأثير الدومينو) فمن المرجح أن يضاعف المشاكل الاقتصادية للبلدان الآسيوية التي تعاني بالفعل من التباطؤ، لاسيما وأن الولايات المتحدة لن تجدد الإعفاءات من العقوبات ضد الدول التي تستورد النفط الإيراني بعد ١ مايو/أيار٢٠١٩م.

رابعًا: هل تستطيع الدول الآسيوية التدخل في تخفيف حدة هذا التوتر؟

تراوحت ردود أفعال أكبر اقتصادات آسيا في أعقاب قرار الولايات المتحدة بعدم إعادة إصدار التنازلات عن واردات النفط الإيرانية بين الحذر والقتال، حينما أبلغت الحكومة الأمريكية خمس دول –اليابان وكوريا الجنوبية وتركيا والصين والهند– بأنها لن تكون معفاة من العقوبات الأمريكية إذا استمرت في استيراد النفط من إيران بعد انتهاء إعفاءاتها في ٢ مايو٢٠١٩م،

إيران ستلجأ إلى وسائل غير مشروعة وتدخل في حروب بالوكالة لإشغال المنطقة العربية بالحروب وإبعادها عن التنمية المستدامة المنشودة

حيث تعد هذه الدول الخمس أيضًا أكبر عملاء النفط الإيراني. وإن كانت الصين والهند أكبر مشتر للنفط الإيراني وأكبر المستفيدين من الإعفاءات. لكن كانت الصين أكثر قوة من جيرانها، حيث أعربت وزارة الخارجية الصينية بأن الصين تعارض باستمرار فرض عقوبات أمريكية من جانب واحد على إيران. وأن تعاون الصين الثنائي مع إيران مشروعًا، حيث تحصل الصين على ٢٤ في المائة من الصادرات الإيرانية من النفط الخام والمكثفات (عام ٢٠١٧م)، مما يجعلها أكبر مستهلك للطاقة في إيران. في الوقت الذي اشترت فيه اليابان خمسة في المئة من صادرات إيران النفطية. على صعيد آخر رفضت تركيا فرض عقوبات أحادية الجانب، وكذلك فرض قيود على كيفية إدارة العلاقات مع الجيران". أما عن الهند فهي إحدى أكبر عملاء النفط الإيرانيين التي تمثل ١٨ في المائة من صادرات النفط الإيراني. ذكرت تقارير إعلامية أن الهند تقوم بزيادة المشتريات المخطط لها من مصادر أخرى تحسبًا لتحرك الولايات المتحدة.

لكن كوريا الجنوبية وجدت صعوبة في العثور على مصادر بديلة تتناسب مع جودة إيران وسعرها، حيث تحاول حكومة كوريا الجنوبية مواصلة المحادثات مع الولايات المتحدة، في حين أن مجتمع الأعمال في كوريا الجنوبية يضغط من أجل تمديد ما بعد ١ مايو" ٢٠١٩م.

يفسر المحللون إن الاقتصادات الآسيوية التي تعتمد على واردات النفط ستشعر على الأرجح بتأثير ارتفاع أسعار النفط. وسينتشر التأثير إلى أسعار السلع الأخرى الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع التضخم في الاقتصادات الإقليمية، ويظهر ذلك جليًا في الهند، حيث بدأ التضخم بالفعل في الارتفاع.

من ناحية أخرى يعتبر البعض أن الحرب الحقيقية هي حرب أمريكية – صينية، وتعتبر إيران رأس حربة في المحور الصيني، ويمكنها تحريك الأمور بما يضمن بقاء النشاط والتوسع الاقتصادي الصيني في العالم. وبرغم القيود على الاقتصاد والنفط الإيراني، وتمزيق ورقة الاتفاق الوحيد الذي كان يمكنه

يعتبر البعض الحرب الحقيقية هي أمريكية - صينية وإيران رأس حربة في المحور الصيني ويمكنها التحريك لصالح توسع الاقتصاد الصيني

تحرير الاقتصاد الإيراني أي الاتفاق النووي، إلا أن إيران مازالت هي الشريك الاقتصادي الأهم للصين، بجانب روسيا.

من الناحية الدبلوماسية، فإن العمالقة الآسيويين ليس لديهم خيارات كثيرة من الناحية التجارية. كما إن تحدي العقوبات لمواصلة استيراد النفط الخام من إيران من شأنه أن يعرض شركات التكرير وكذلك الشركات المالية وشركات الشحن والتأمين إلى إجراءات أمريكية عقابية. و يعد الخروج من النظام المالي الأمريكي خطرًا غير مستساغ بالنسبة لمعظم الكيانات المعنية. حتى بالنسبة للصين، رغم استعدادها لتحدي الولايات المتحدة جيوسياسيًا ، فإن ذلك سيكون خطوة كبيرة للغاية.

حيث أن أحد المخاوف الرئيسية للسوق هو أن قرار واشنطن بإنهاء ارتياحه من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخام العالمية. و بالنسبة للصين والهند، كانت تكلفة واردات الخام قد ارتفعت أكثر بعملاتها المحلية، (التي تراجعت مقابل الدولار الأمريكي مؤخرًا). لكن ما يريح بكين ونيودلهي، وغيرها من عواصم الدول المستوردة، أن هذا لم يتحقق حتى الآن. وبقي خام برنت القياسي عند مستوى ٧٠ دولارًا للبرميل. وألقى الانهيار الأخير في المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة والصين بظل هبوطي على النمو الاقتصادي، مما خفف توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لهذا العام. كما أن تأكيدات واشنطن بأن المملكة العربية السعودية وبعض نظرائها في أوبك ستعوض فقدان البراميل الإيرانية قد هدأت الأعصاب.

ستدفع الصين والهند ثمنًا باهظًا لوقف مشترياتهما الإيرانية والسعي لاستبدال الخام من موردين آخرين. فالمملكة العربية السعودية والعراق، أقرب موردي النفط الخام المتماثل الجودة لإيران وبين المنتجين القلائل القادرين على عرض براميل إضافية بموجب عقودهم المحددة، قد صعدوا مؤخرًا أسعار البيع الرسمية الشهرية أو OSPs للمشترين الآسيويين، وفي بعض الحالات إلى أعلى مستوياتها في عدة سنوات المكون الرئيسي لمنصات OSP في منطقة الشرق الأوسط لآسيا هو السعر الشهري للخامات عالية الكبريت في سلطنة عمان ودبي، والتي تحددها قوى السوق العالمية. ومع ذلك، يقرر المنتجون الفرق الذي سيتم تطبيقه أعلى المؤشر، والذي يمكن أن يكون علاوة أو خصمًا. هذه الدفعة الإضافية هي التي دفعت للشحنات السعودية والعراقية الخام التي تم تحميلها في شهر يونيو للوجهات الآسيوية.

وإذا كانت المملكة العربية السعودية أكبر مورد للنفط الخام للصين، فإن العراق تحتل المرتبة الأولى في الواردات الهندية. وكلاهما يحتل المرتبة الأولى بين أكبر خمسة موردين للنفط الخام لهذه الدول.

Figure 1. Major Asian Crude Oil Importers from Iran

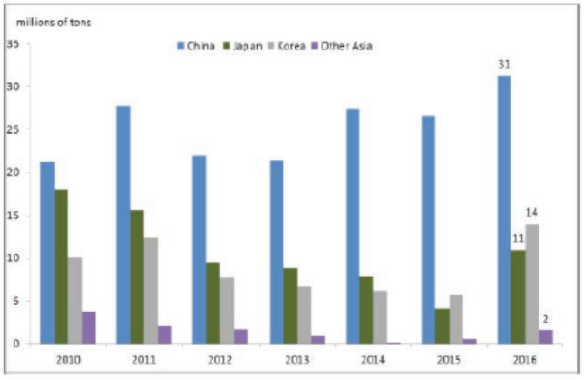

Source: International Trade Centre.

في نفس الوقت عملت العقوبات المشددة على زيادة اعتماد إيران على التجارة الصينية. فارتفعت حصة الصين من تجارة إيران مع العالم الخارجي من ٢٠٪ في عام ٢٠١٠م، إلى ٣١٪ في عام ٢٠١٦.

وعلى الرغم من أن الصين قللت من استيراد النفط أو تكاد أن تكون قطعته (استوردت الصين حوالي ٨٠٠ ألف برميل من النفط الخام من إيران في أبريل. ويمثل ذلك حوالي ٧,٥٪ من إجمالي واردات البلاد من النفط الخام خلال الشهر، والتي كانت في ارتفاع قياسي بلغ ١٠,٦٤ مليون برميل يوميًا) إلا أنها لم تحظر تجارة الطاقة بشكل كامل، مما سمح للصين بتجاوز الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١١م، كأكبر مشتر للنفط الإيراني. بينما لا تزال الطاقة أكبر واردات الصين من إيران، تستأثر المواد البلاستيكية والخامات والمواد الكيميائية العضوية بحصة متزايدة، حوالي ٣٠٪ في عام ٢٠١٦م، ويعكس هذا جزئيًا محاولة إيران للتنويع نحو القطاعات غير النفطية. تمنعها من الوصول إلى العملات الأجنبية في ذروتها من العقوبات الأمريكية، قامت إيران بتسوية ميزانها التجاري مع عملائها من النفط، وخاصة الصين، في السلع الأخرى للحصول على العملة الصعبة. فتضاعفت الصادرات الصينية إلى إيران من عام ٢٠١٠م، إلى عام ٢٠١٤ من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ من واردات إيران

من بعض المنتجات مثل المنسوجات وقاطرات السكك الحديدية والسفن والحديد والصلب.

وتمثل كوريا الجنوبية أقل من ١٠٪ من واردات إيران، لكنها تظل مصدرًا رئيسيًا لبعض المدخلات، مثل قطع غيار السيارات. وبالتالي أصبحت كل من الصين وكوريا الجنوبية أكبر موردي قطع غيار السيارات في إيران، حيث يمثلان ٢٩٪ و ٢٢٪ من الواردات الإيرانية، على التوالي. أعطت إيران الأولوية لصناعة السيارات لديها، وهي أكبر صناعة بعد الطاقة لديها.

بعد تراجع الإنتاج بنسبة ٥٥٪ من عام ٢٠١١م، إلى عام ٢٠١٣م، تحركت إيران للحد من واردات السيارات لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الإنتاج المحلي. حيث عملت زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في إيران على تخفيف العقوبات. في عام ٢٠١٦م، أعلن إجمالي الاستثمار بلغت قيمة المشروعات في إيران ١٢,٢ مليار دولار، مقارنة بـ ٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥م، أي أن دول شرق آسيا اتخذت خطوات لتسهيل الاستثمارات الجديدة. حيث وقعت في فبراير ٢٠١٦م، اليابان وإيران وقعت اتفاقية استثمار، وفي مايو ٢٠١٦م، وقعت كوريا الجنوبية وإيران مذكرات تفاهم لـ ٣٠ مشروعًا مشتركًا في مجال الطاقة والبنية التحتية.

الاستثمارات الآسيوية في إيران

وقعت عدة شركات هي Hyundai و Daelim و Daewoo و SK E&C الاتفاقات. في يوليو ٢٠١٧م، كذلك وقعت الشركات الكورية واليابانية على اتفاقية بقيمة ٣ مليارات دولار تطوير مصافي سير. كما تعاقدت شركة سينوبك على تجديد مصفاة عبادان للغاز الطبيعي. انضمت شركة CNPC إلى شركة توتال الفرنسية في عقد لتطوير الجنوب حقل غاز بارس. وفي مايو ٢٠١٦ م، وقعت KOGAS مذكرة تفاهم لاستكشاف تطوير حقل غاز Balal.

وفي ديسمبر ٢٠١٦م، أعلنت Hyundai للصناعات الثقيلة عن صفقة بـ٧٠٠ مليون دولار لبناء ١٠ سفن لشركة الملاحة الإيرانية المملوكة للدولة. أما دايو و DSME فقد أعلنتا عن مشروع مشترك لبناء حوض لبناء السفن، و في مارس ٢٠١٧م، وقعت السيارات Hyundai اتفاقية إنتاج مشروع مشترك مع كرمان موتور، وكيا موتورز واستأنفت بيع مجموعات الإنتاج إلى سايبا.

تنظر الصين إلى إيران كلاعب مهم في مبادرة "الحزام والطريق" (BRI)، والتي تهدف إلى تعزيز التواصل الاقتصادي عبر القارات، بما في ذلك من خلال التمويل الهائل لمشاريع البنية التحتية والطاقة. يُنظر إلى BRI أيضًا على أنها منفذ للتعامل مع الصين خاصة في مجال الطاقة الصناعية الرائدة في الصلب والاسمنت والسلع الأخرى المملوكة للدولة الصينية كما تشارك الشركات والشركات الخاصة في العديد من المشاريع، بدعم من تمويل الدولة، لتحديث البنية التحتية للنقل في إيران، بما في ذلك مترو طهران. صيني لصناعة السيارات، شيري، هي أكبر شركة لصناعة السيارات الأجنبية في إيران وتدير حديقة صناعية للسيارات. في ديسمبر ٢٠١٤م، افتتحت إيران وكازاخستان وتركمانستان خط سكة حديد يربط الصين إلى طهران، وفي فبراير ٢٠١٦م، وصلت أول شحنة من السكك الحديدية إلى إيران. BRI قد تسهل زيادة التجارة الثنائية مع الصين، ولكن يمكن أيضًا توسيع دور إيران كمركز يربط بين وسط آسيا إلى أوروبا.

الخاتمة:

يمكن إجمال القول بأنه بتوسع العلاقات الاقتصادية الإيرانية المتنامية مع دول شرق آسيا، وخاصة الصين حيث تمنح طهران حلفاء إضافيين في جهودها لمواجهة ضغوط إدارة ترامب والكونغرس لإعادة التفاوض هذا على الجانب السياسي، حيث ترى الصين أن إيران تعد محورًا رئيسيًا لاستراتيجيتها الاقتصادية الإقليمية، خاصة وأنها تشغل مقعدًا في مجلس الأمن الدولي، وهي مؤهلة لإبطاء جهود الولايات المتحدة لعزل إيران. ومن ناحية أخرى واتفاقًا مع الرأي القائل بأن الحرب الحقيقية هي حرب أمريكية-صينية، وفي هذه الحالة تعتبر إيران رأس حربة في المحور الصيني، ويمكنها تحريك الأمور بما يضمن بقاء النشاط والتوسع الاقتصادي الصيني في العالم. ويظهر ذلك جليًا من زيادة الاستثمارات الآسيوية في إيران، وكذلك التجارة مع إيران بعيدًا عن مجال النفط الذي فرضت عليه العقوبات. ويخص هذا الجانب الاقتصادي. ضف إلى ذلك تنظر الصين إلى إيران كلاعب مهم في مبادرة "الحزام والطريق" (BRI)، والتي تهدف إلى تعزيز التواصل الاقتصادي والتجاري عبر القارات.

بمعنى آخر الاقتصادات الآسيوية ذات الأداء الاقتصادي الأفضل على مستوى العالم (التي تضم الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم) تستطيع تخفيف حدة هذه التوترات وتفادي تأثيراتها السلبية باعتبارها الشريك التجاري الأكبر لإيران بالإضافة إلى مصالحها المشتركة مع إيران في مواجهة العقوبات الأمريكية عليها التي لا تقتصر على إيران فحسب بل تمتد تلك الآثار إلى باقي دول المنطقة خاصة دول الخليج، لاسيما وأنها تنتج نفطًا أقرب إلى النفط الإيراني ومنافسًا لها وبالتالي لن ترضخ إيران بسهولة بل ستلجأ إلى وسائل غير مشروعة دفاعًا عن مصدر إيرادي سيادي لها مما يدعوها إلى الدخول في حروب بالوكالة عن أطراف أخرى لإشغال المنطقة العربية بالحروب وإبعادهم عن عمليات التنمية المستدامة التي ينشدوها.

* أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الإفريقية العليا ـ جامعة القاهرة

أثـــر الـعـقـوبـــات الأمـريـكـيـــة عـلـــى الاقـتـصـــاد الإيـرانـــي

انكمش الناتج الإجمالي الإيراني العام الماضي (-٣,٧٪) ليصل إلى (-٦,٠٪) العام الحالي

تُعد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران مع بواكير أبريل ٢٠١٨م، من أشد وأقصى العقوبات الاقتصادية التي لم يشهد لها التاريخ الاقتصادي مثيلاً. وتستهدف الولايات المتحدة من وراء هذه العقوبات تصفير العوائد الاقتصادية التي تكسبها إيران من تصديرها للنفط ومشتقاته، علاوة على الحد من شراكاتها الاستثمارية والتجارية مع الدول الأوروبية والآسيوية التي فضلت التخفيف من معاملاتها في مجال الاستثمار والتجارة خوفًا من فقدان مصالحها الاقتصادية والاستثمارية مع الولايات المتحدة. وغني عن البيان، فقد طالت هذه العقوبات أغلب القطاعات الاقتصادية المهمة في إيران لاسيما القطاع المالي والمصرفي وقطاع النفط. وسوف نتناول في هذا المقال تداعيات العقوبات الأمريكية على المشهد الاقتصادي والتنموي في إيران والخيارات أمام إيران للخروج بأقل الخسائر من براثن هذه العقوبات التي تستهدف تدمير الاقتصاد الإيراني الذي يعاني أصلاً من اختلالات بنيوية قبل القرار الأمريكي الأخير بفرض العقوبات الاقتصادية.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

أولاً- آثار العقوبات على مؤشرات الاقتصاد الكلي في إيران:

ما من شك، فقد أثرت العقوبات الأمريكية على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الإيراني والمتمثلة بمعدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم وعلى معدلات البطالة وميزان المعاملات الجارية، وفيما يلي توضيحاً لهذه المؤشرات:

١) معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي:

شهد الاقتصاد الإيراني نموًا اقتصاديًا في عام ٢٠١٦م، بلغ نحو (١٢,٥٪) بعد أن حقق انكماشًا بنحو (-١,٦٪) عام ٢٠١٥م، وكان هذا النمو المرتفع كنتيجة لتحسن أسعار النفط بعد انهيارها في النصف الثاني من عام ٢٠١٤م، وانتهاء العقوبات الاقتصادية الذي فرضتها الولايات المتحدة على إيران في عهد الرئيس أوباما، حيث شهد السوق الإيرانية تدفقًا للاستثمارات الأوروبية والصينية، وعودة للأموال المجمدة وانفتاح الكثير من الدول الآسيوية التي قامت بالتوقيع على اتفاقيات تعاون اقتصادي واستثماري وتجاري مع إيران، لكن هذا لم يدم طويلاً ،إذ سرعان ما شهدت السوق العالمية للنفط تدهورًا في الأسعار في الربع الأخير من العام ٢٠١٧م، تلاه قرار الرئيس ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي، وبدء سيناريو جديد في التعامل مع إيران يختلف كليًا عن الإدارة السابقة، حيث بدأ بتطبيق العقوبات الاقتصادية اعتبارًا من أبريل ٢٠١٨م، وبصورة تدريجية وصلت إلى ذروتها في يوليو ٢٠١٩م، وكان حصاد هذه العقوبات انخفاض معدلات تصدير النفط الأمر الذي أنعكس سلبًا على مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الإيراني الذي شهد انخفاضًا غير مسبوق في نموه الحقيقي عام ٢٠١٨م، حيث حقق انكماشًا بلغ (-٣,٧٪)، ومن المتوقع أن يواصل هبوطه الدراماتيكي خلال العام الحالي ليصل إلى نحو (-٦,٠٪) وذلك نتيجة للعقوبات التي تطال قطاع النفط.

شكل (١) معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٦-٢٠٢٠)٪

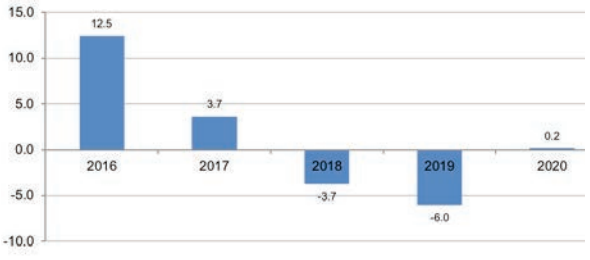

Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2019, P.161

تخطى معدل التضخم (٣١٪) عام ٢٠١٨ ومن المتوقع أن يرتفع بقرابة (٦٪) خلال العام الحالي ليصل إلى (٣٧,٢٪) مع فرض العقوبات على إيران

وتجدر الإشارة إلى أن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن الاقتصاد الإيراني سوف يحقق نموًا منخفضًا جدًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم يتخط (٠,٢٪) في العام ٢٠٢٠م.

٢) معدل التغير في متوسط أسعار المستهلك (معدل التضخم):

شهد معدلات التضخم في الاقتصاد الإيراني معبرًا عنها في التغير في متوسط أسعار المستهلك اتجاهًا تصاعديًا، فبعد أن شكل معدل التضخم رقمًا فرديًا عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧م، حيث بلغ نحو (٩,١٪ و ٩,٦٪) على التوالي، غير أنه بدء مع عام ٢٠١٨م، يحقق رقمًا مزدوجًا، نتيجة للعقوبات الاقتصادية الأمريكية، حيث تخطى معدل التضخم (٣١٪)، ومن المتوقع أن يرتفع بقرابة (٦٪) خلال العام ٢٠١٩ ليصل إلى نحو (٣٧,٢٪)، مع استمرار سياسة فرض العقوبات على إيران.

شكل (٢) معدل التضخم في إيران للفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)٪

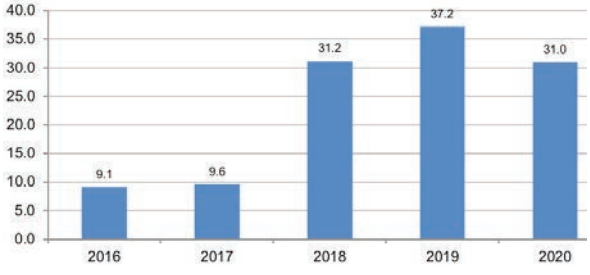

Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2019, P.166

ومن المتوقع أن تبقى معدلات التضخم في أيران تسجل أرقامًا مرتفعة خلال ٢٠٢٠م، نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات لاسيما التي يتم استيرادها من الخارج الأمر الذي سينعكس سلبًا على معيشة المواطن الإيراني العادي الذي يعاني أصلاً من ارتفاع معدلات الفقر، حيث يعيش (٣٪) من سكان إيران تحت خط الفقر المدقع (١,٩) دولارًا في اليوم.

٣) ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

شهدت السنوات الثلاث التي تلت رفع العقوبات الاقتصادية على إيران بعد توقيعها على الاتفاق النووي تحسنًا في ميزان الحساب الجاري، وذلك نتيجة لارتفاع حجم الصادرات النفطية الإيرانية والتي وصلت إلى ذروتها (٢,٤) مليون برميل يوميًا في أبريل ٢٠١٨م، لاسيما مع الدول الآسيوية كالصين وكوريا والهند، حيث حقق ميزان المعاملات الجارية فائضًا موجبًا لصالح إيران بلغ ذروته عام ٢٠١٨م، حيث وصل إلى نحو (٤,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي، بيد أن هذا التطور الإيجابي سرعان ما تغير بعد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على قطاع النفط التي بدأت في شهر مايو ٢٠١٨م، والذي قادت إلى انخفاض حجم الصادرات النفطية الإيرانية إلى أقل من نصف مليون برميل يوميًا في شهر يونيو ٢٠١٩م، وفقًا لمصادر البنك المركزي الإيراني، الأمر الذي أنعكس سلبًا على ميزان الحساب الجاري الذي يتوقع أن يحقق عجزًا يقدر بنحو (-٠,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي الإيراني لعام ٢٠١٩ وسيرتفع إلى (-٠,٦٪) عام ٢٠٢٠م.

شكل (٣) ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٪(٢٠١٦-٢٠٢٠)

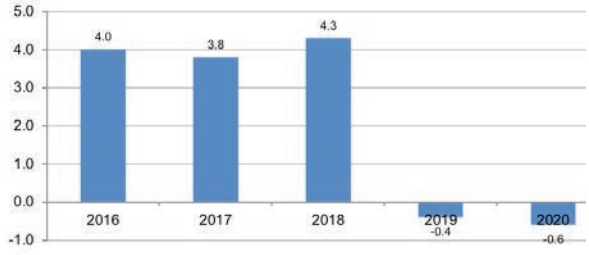

Source: International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2019, P.176

٤) معدل البطالة:

شهدت معدلات البطالة في إيران تصاعدًا ملحوظًا خلال السنوات المنصرمة، نتيجة للعقوبات الاقتصادية المشددة التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران قبل أكثر من عام، وسوف يفقد أكثر من مليون شخص فرصة عملهم نتيجة للعقوبات الاقتصادية الأمريكية وذلك وفقًا لتصريح لوزير العمل الإيراني السابق. وبلغ معدل البطالة عام ٢٠١٨ نحو (١٢,٣٪) وفق تقرير لجهاز الإحصاء الإيراني في شهر أبريل ٢٠١٩، ويشكل معدل البطالة بين الرجال (١٠,٧٪) من معدل البطالة في إيران، بينما

تشكل البطالة بين النساء (١٨,٥٪)، كما وصل معدل بطالة الشباب إلى (٢٨,١٪) ونحو (١٧,٨٪) بين حملة الشهادة الجامعية، وشهد معدل البطالة في المدن نموًا بنسبة (٠,٤٪) خلال الفترة من مارس ٢٠١٨م، إلى مارس ٢٠١٩م، حيث بلغ (١٣,٣٪).

ويشير رئيس جمعية أصحاب العمل في إيران: "إذا لم نعمل بسرعة لإطلاق وثيقة التوظيف الوطنية، فإن الوضع سوف يخرج من اليد ومعدل البطالة سوف يرتفع على أساس يومي". وأضاف أن أرقام البطالة الرسمية لا تعكس الحقيقة. ويعد بعض الخبراء أن معدل البطالة يتخطى بكثير نسبة الـ (٢٥٪).

وتجدر الإشارة إلى أن من أهم مشاكل سوق العمل وتفاقم البطالة في إيران يكمن في فشل السياسات الحكومية والفساد المتفشي في الأوساط السياسية والحكومية لعقود طويلة، وانخفاض مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، وعجز الاقتصاد الإيراني عن توفير فرص عمل للشباب، والاعتماد على قطاع النفط، خاصة في العقد الأخير، علاوة على عدم تلبية وجود استراتيجية تحقق الموائمة ما بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

ثانيًا- آثار العقوبات على القطاع المالي والمصرفي:

منعت الإدارة الأمريكية في مطلع أغسطس ٢٠١٨م، الحكومة الإيرانية من شراء الدولار، ما أدى إلى صعوبات جمة بوجه السكان والشركات للحصول عليه. كما تم حظر التعاملات بين المؤسسات المالية الأجنبية والمصرف المركزي الإيراني وكامل المصارف الإيرانية. ولم يعد بإمكان هذه المصارف الوصول إلى النظام المالي العالمي بسهولة.

وتجدر الإشارة إلى أن عزل إيران عن شبكة سويفت من شأنه أن يضاعف من أزمتها المالية ويعزلها عن النظام المالي العالمي، لا سيما وأن هذا الشبكة تعمل لصالح أكثر من (١١) ألف مؤسسة مالية ومصرفية في (٢٠٠) دولة في العالم. وحتى إن غامرت بعض الشركات بتعريض نفسها للانفصال كليًا عن منظومة الاقتصاد الأمريكي بشرائها للنفط الإيراني، سيكون من المستحيل تقريبًا لإيران تسلم الثمن، إن لم تكن مصارفها ضمن منظومة "سويفت". ومراعاة للبعد الإنساني قررت شبكة السويفت أنه بإمكان بعض المؤسسات المالية الإيرانية التي لم تخضع للعقوبات البقاء ضمن منظومة "سويفت"، لكن لعمل تحويلات نقدية ترتبط فقط بالدواء والطعام.

ورغم تأثير العقوبات في الآونة الأخيرة، فإن هناك أزمات داخلية يعانيها القطاع المصرفي الإيراني، أهمها غياب الرقابة وإجراء معاملات مصرفية غير قانونية. وكان المصرف المركزي الإيراني قد أعلن في الثاني من مارس ٢٠١٩م، عن دمج خمسة بنوك ومؤسسات مالية تابعة للقوات المسلحة الإيرانية في بنك واحد يدعى "سيباه"، في محاولة للتخفيف من حدة هذه الأزمات. وتعاني المصارف الإيرانية من أزمات اقتصادية منذ عدة أعوام، في ظل قروض ممنوحة لجهات داخلية وافتقاد الرقابة المصرفية المناسبة. وقد أفلست العديد من المؤسسات الائتمانية، مما أثر سلبًا على مدخرات الملايين من الناس، وشكل هذا الوضع عبئًا غير ضروري على كاهل الحكومة والمصرف المركزي من أجل إنقاذ المصارف المهددة بالإفلاس.

وتجدر الإشارة إلى أن تدهور قيمة الريال لم يؤثر على أسعار السلع المستوردة فقط، وإنما أثر سلبًا أيضًا على الإنتاج المحلي للسلع الأساسية. ففي الشهور الـ ١٢ الماضية، ارتفعت أسعار اللحوم الحمراء والدجاج بنسبة (٥٧٪)، وأسعار الحليب والجبن والبيض بـ (٣٧٪)، والخضراوات بنسبة (٤٧٪)، وأدى ارتفاع الأسعار إلى وجود طوابير كبيرة عند متاجر الأغذية التي تدعمها الحكومة. وبالرغم من تمكن الحكومة من المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الإيرانية لأربعة أعوام تقريبًا، غير أن الريال خسر نحو (٦٠٪) من قيمته مقابل الدولار الأمريكي في السوق غير الرسمية منذ أعادت الولايات المتحدة فرض عقوباتها على إيران. ولا يستخدم سعر الصرف الرسمي للريال إلا في نطاق ضيق منذ ٣٠ أبريل ٢٠١٩.

وفيما يشهد الريال الإيراني تقلبات كبيرة نتيجة التطورات في الخليج وتشديد خناق العقوبات الأمريكية، لاتزال الأسواق التجارية تتسم بارتفاع الأسعار عمومًا باستثناء سوق السيارات، بينما ارتفعت الأسعار أكثر في بعض السلع الأخرى المسألة التي آثارت تساؤلات خصوصًا أن تراجع سعر صرف العملة الإيرانية يفقد المواطنين جزء كبير من قوتهم الشرائية لتصبح الأسعار فوق طاقة غالبيتهم العظمى، كما يعاني الاقتصاد الإيراني من شح السيولة الذي يعترض نشاط الوحدات الإنتاجية بسبب ارتفاع سعر صرف النقد الأجنبي عمومًا، وهذا يتطلب من المصرف المركزي بذل جهد حثيث للتحكم بالسيولة.

خسر الريال ٦٠٪ مقابل الدولار في السوق غير الرسمية منذ فرض العقوبات على إيران ولا يستخدم سعر الصرف الرسمي للريال إلا في نطاق ضيق

ثالثًا- آثار العقوبات على قطاع النفط:

وصل إنتاج إيران من النفط الخام مطلع عام ٢٠١٨م، إلى (٣,٨) مليون برميل يوميًا، وفق منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). وكانت إيران تصدر آنذاك حوالي (٢,٤) مليون برميل يوميً، وكانت ثماني دول تشتري هذا النفط منحتها الولايات المتحدة استثناءات من العقوبات التي تفرضها على إيران هي: الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا واليونان وإيطاليا.

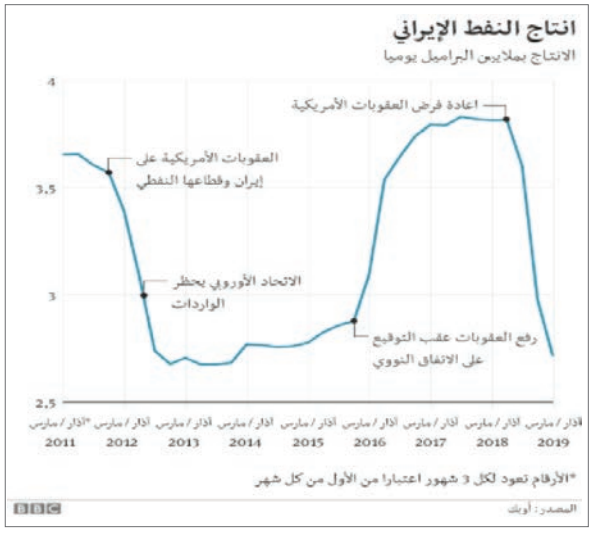

ونص قرار الاستثناء على أن مصارف هذه الدول سيسمح لها بمواصلة العمل والتعاون مع البنك المركزي الإيراني دون أن تتعرض لعقوبات أمريكية شريطة أن تقوم بتقليل اعتمادها على مشتريات النفط الإيراني ولكن، وبحلول مارس ٢٠١٩م، كانت صادرات النفط الإيراني قد انخفضت إلى (١,١) مليون برميل يوميًا، وفقًا لشركة SVB الاستشارية لشؤون الطاقة. وكانت تايوان واليونان وإيطاليا قد أوقفت شراء النفط الإيراني، بينما خفضت الصين والهند الكميات التي تستوردها بنسبة (٣٩٪) و(٤٧٪) على التوالي.

ومع بدء سريان إلغاء قرار منح استثناءات لبعض الدول في مطلع مايو ٢٠١٩م، انخفض حجم مشتريات كل المستوردين بلا استثناء حتى أكبر المشترين. حيث أعلنت سلطة الجمارك بكوريا بأنها لم تستقبل أي شحنة نفط من إيران في شهر يوليو الحالي، كما انخفضت واردات الصين من النفط الإيراني بنحو (٦٠٪) في شهر يونيو، وتقدر إجمالي صادرات إيران من النفط خلال شهر يوليو ٢٠١٩ بنحو ٤٠٠ ألف برميل يوميًا فقط.

شكل (٤) صادرات النفط الإيراني من أبريل ٢٠١٨ إلى يوليو ٢٠١٩
ألف برميل يوميًا

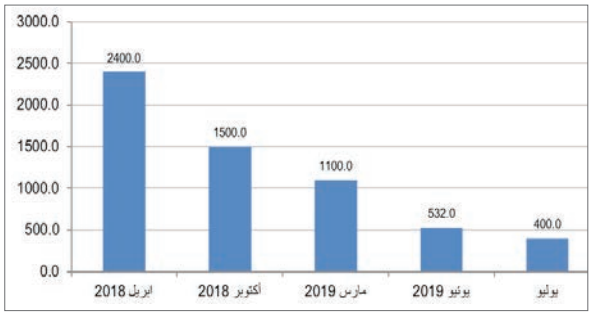

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

ويمكن القول بأن إيران مازالت تصدر النفط حاليًا من خلال "عمليات بيع غير رسمية وغير تقليدية". وبأسعار تقل كثيرًا عن السعر العالمي وتفرض الدول المستوردة للنفط شروطها، فعلى سبيل المثال لا تزال الهند تستورد النفط الإيراني لكن الدفع بالعملة الهندية، وهذا يجعل الاقتصاد الإيراني رهينة للاقتصاد الهندي دون غيره، ما يسبب صعوبات اقتصادية كبيرة.

رابعًا- الخيارات أمام إيران للتقليل من المألات السلبية للعقوبات الاقتصادية:

حاولت إيران منذ بدء تطبيق العقوبات الاقتصادية الأمريكية عليها في مايو ٢٠١٨م، البحث عن قنوات يمكن الركون إليها للتقليل من أثر هذه العقوبات، فقام المسؤولون الإيرانيون بزيارات لشركائهم التجاريين وحلفائهم، فكانت بكين العاصمة الأولى التي يزورها وزير الخارجية جواد ظريف بعد الانسحاب الأمريكيّ من الاتِّفاق النووي، وكان يأمل من هذه الزيارة أن تبقى الصين على تجارتها واستثماراتها لأنه سيضمن عدم التوقف الكلي للتدفقات المالية للموازنة الإيرانيَّة، من بيع النِّفْط، وسدّ الفراغ الناتج عن خروج الاستثمارات الأوربية من مجالات إنتاج الطاقة والسيارات كتوتال وبيجو، غير أن المشهد كان صادمًا للإيرانيين، حيث مع دخول المرحلة الأولى من العقوبات الأمريكيَّة، خفضت الصين شراءها النِّفْط الإيرانيّ بنحو ٢٠٪ في الفترة من مايو إلى أغسطس ٢٠١٨م. والأنكى من ذلك أن الصين بعد انتهاء فترة السماح لشراء النفط الإيراني، قامت خلال الأشهر الثلاثة المنصرمة بالاعتماد على النفط الروسي لسد احتياجاتها بدلاً من النفط الإيراني، كما أن الأمريكيين الذي تخطى إنتاجهم من

النفط الخام (١٢) مليون برميل يومياً يطرحون أمام الصينيين في سياق إنهاء الحرب التجارية بينهما خيار استيراد النفط الأمريكي مقابل تقديم التسهيلات للحصول على التكنولوجيا المتقدمة في مجال المعلومات والاتصالات وذلك لضرب عصفورين بحجر واحد الأول تقليل قيمة العجز التجاري بين البلدين الذي تخطى (٣٠٠) مليار دولار عام ٢٠١٨م، والثاني تحييد النفط الإيراني من معادلة السوق العالمية للنفط، ومن المرجح أن تحصل الصفقة بينهما لأن الصين لديها مصالح كبرى مع الولايات المتحدة سواء على الصعيد التجاري أو الاستثماري لا تقارن أساسًا بحجم تعاملها التجاري مع إيران، الذي لم يتخطى (٤٠) مليار دولار لعام ٢٠١٨م. كما أن القطاع الخاصّ الصيني سيتردد كثيرًا لمزاولة نشاطه في إيران وذلك لثقل وزن علاقاته التجارية مع الولايات المتَّحدة.

أما بالنسبة للحليف الروسي فقد وقَّعَت روسيا اتِّفاقية مقايضة مع إيران في مايو ٢٠١٧م، تورِّد بموجبها سلع ومعدات روسية مقابل النِّفْط الإيرانيّ. لكن هذه الاتِّفاقية لم تطبَّق لحد الآن، لا كليًّا ولا جزئيًّا .وخلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٤م)، وهي فترة تضمنت عقوبات دولية على إيران، اقتصر التعاون بينهما على التسليح المسموح به في إطار العقوبات المفروضة، وعلى بعض الآلات والمعدات، ولم يتجاوز حجم التبادل التجاري بينهما (١,٦٧) مليار دولار في عام ٢٠١٤م، كما لم يرتفع كثيرًا في عام ٢٠١٦م، مسجلاً قرابة مليارَي دولار على الرغم من رفع العقوبات الدولية عن إيران ووصول التعاون السياسي والعسكري بين البلدين إلى ذروته فيما يتعلق بملفات الشرق الأوسط الشائكة، أي إن التعاون التجاري كان محدودًا خلال العقوبات الدولية الماضية واستمرّ حتى بعد رفعها، فإذا كان هناك دعم روسي لإيران خلال فترة العقوبات، فلن يكون على حساب الإضرار بمصالح روسيا الكبرى، وانسحاب شركة "روس نفت" من إيران عقب العقوبات خير مصداق على كلامنا هذا، فضلاً عن حجم التبادل التجاري بينهما الذي بلغ (١٧٤١) مليون دولار فقط في عام ٢٠١٨م، فالاقتصاد الروسي يعاني أزمات متعددة، يضاف إليه الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتَّحدة وبعض الدول الأوروبية على خلفية تدخُّل روسيا في الانتخابات الرئاسية الأمريكيَّة الأخيرة، وضمّ روسيا إلى شبه جزيرة القرم الأوكرانية. لذا فإن النِّظام الروسي غير مستعد لإثارة مزيد من الضغوط الاقتصادية عليه أو زيادة حِدَّة خلافاته مع المجتمع الدولي، ولا يملك اقتصاده كثيرًا ليقدمه إلى إيران سواء عبر المقايضة أو النقد، غير بيع الأسلحة وبعض المعدات والتكنولوجيات المحدودة.

أما فيما يتعلق بالهند، كان موقفها من الالتزام بالعقوبات الأمريكيَّة مترددًا بدرجة كبيرة، ويبدو أنه سيبقى كذلك، فالنِّفْط هو السلعة الأهمّ التي تربط الهند بإيران، فالهند تمثل لإيران ثاني أكبر مستورد لنفطها، وإيران تمثّل للهند ثالث أكبر مَورِد للنِّفْط بعد العراق والسعوديَّة، أو ما يعادل (١٠٪) من احتياجات الهند من النِّفْط الخام. في ذات الوقت لا يمكن أن تستهين الهند بمصالحها الأمنية والاقتصادية المشتركة مع أمريكا، فكان الارتباك الهندي واضحًا في البداية خشية خسارة أي من الجانبين، ففي البداية ظهرت تصريحات غير مؤكَّدة عن نية الهند وقف استيراد نفط إيران بحلول نوفمبر ٢٠١٨م، ثم أعلنت رسميًّا اعترافها بالعقوبات التي تفرضها الأمم المتَّحدة فقط لا العقوبات أحادية الجانب وقالت إنها قد تخفض استيرادها من النِّفْط الإيرانيّ بنحو ٥٠٪ بشرط حصولها على محفزات من الولايات المتَّحدة لفعل ذلك وانخفضت بالفعل في أغسطس ٢٠١٨م، بمقدار النصف. أما بالنسبة لليابان وكوريا الجنوبية، فهما من أوائل الدول التي قلصت وارداتها من النفط والبتروكيماويات عند فترة الحظر الأول، وبدأت تدريجيًا بإنقاص وارداتها من إيران حتى وصلت إلى الصفر مع مطلع يوليو ٢٠١٩م.

أما فيما يتعلق بدول الجوار، فتركيا أعلنت وقف وارداتها من النفط الإيراني، اعتباراً من مايو ٢٠١٩م، التزامًا بالعقوبات الأمريكية، أما بالنسبة للعراق فقد سمحت له الولايات المتحدة باستيراد الكهرباء والغاز من إيران والتي تقدر كلفة استيراده بنحو ١,٢ مليار دولار. وتحاول إيران للإفلات من العقوبات من خلال زيادة حجم تجارتها الخارجية مع العراق من (١٢) مليار دولار إلى (٢٠) مليار دولار، غير أن الولايات المتحدة تراقب عن كثب مثل هذا النشاط. كما تتمتع بفهم متعمق للمعاملات المقوّمة بالدولار التي تعتمد على الاحتياطيات العراقية الموجودة في "البنك الفيدرالي الأمريكي". وعليه فإن الأمر ليس بالسهولة كما كان الوضع أثناء العقوبات الأمريكية السابقة، حيث شكل العراق طوق النجاة للاقتصاد الإيراني من خلال تجيير مزاد بيع الدولار لصالح إيران، علاوة على فتح اسواقه للسلع الإيرانية التي غزت السوق العراقية واثرت بشكل كبير على الإنتاج الزراعي والصناعي في العراق.

وصفوة القول فإن إيران تتفنّن في البحث عن طرق للالتفاف على العقوبات، وما إن تفشل طريقة حتى تبتكر أخرى، ومن ثم تبحث الإدارة الأمريكية عن طريقة للمواجهة قد تنجح أو لا. غير أن المسألة الهامة في الموضوع هي أن جُل هذه الحيل أكثر تكلفة على الاقتصاد الإيرانيّ من استخدام الطرق المباشرة والقانونية. فبيع النِّفْط من خلال الطرق غير القانونية، وإن كان مناسبًا لموازنة البلد من لا شيء، بيد أنه يستدعي تضحيات سعرية لإقناع المشتري بتحمُّل مخاطر التعامل مع إيران، الذي ستبقى تواجه تحديات كبيرة للإفلات من العقوبات الاقتصادية الأمريكية في ظل النظام الاقتصادي والمالي العالمي الحالي الذي تهمين عليه الولايات المتحدة والتي لا تستطيع أي دولة أن تحيد عنه.

* أكاديمي متخصص بالشؤون الاقتصادية

الموقف الروسي من الأزمة: إنشاء نظام أمني على أساس (خطوة – خطوة)

مخاوف روسية من أمريكا وبريطانيا وتجاوز أمن الخليج لتطويق نفوذها المتصاعد

منذ احتجاز الناقلة البريطانية "ستينا إمبيرو" من قبل قوات الحرس الثوري الإيرانية في مضيق هرمز، في ١٩ يوليو الماضي، يتصاعد التوتر في منطقة الخليج وتزداد التطورات تعقيدًا مع كثرة التلويح المتبادل باستخدام القوة. وفي هذا السياق حاولت موسكو التزام أقصى مدى من التوازن في موقفها من الأزمة يحكمها في ذلك عدة عوامل أبرزها الشراكة الاستراتيجية مع كل من المملكة العربية السعودية وإيران. ومن المعروف أن العلاقات الروسية ـ السعودية شهدت قفزات هامة لاسيما في أعقاب الزيارة التاريخية لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لموسكو في أكتوبر ٢٠١٧م، كما تعتبر روسيا الشراكة مع الرياض في سوق النفط واستمرار التفاهمات التي بدأت باتفاق فينيا في نوفمبر ٢٠١٦م، حول خفض حجم إنتاج النفط لتحسين الأسعار هدفًا استراتيجيًا لها. كذلك تعتبر إيران شريك استراتيجي لروسيا لاعتبارات استراتيجية ومصلحية عدة، فالبلدين في خندق واحد في سوريا، ودعمت إيران العمليات الروسية في سوريا وكذلك مسار أستانا للتسوية، وهناك تنسيق عملياتي واستخباراتي عالي المستوى بين موسكو وطهران، ولا تقتصر الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وطهران على الملف السوري وإنما تتسع لمجالات أرحب تتعلق بالتعاون الثنائي بين البلدين في المجالات التقنية والاقتصادية والعسكرية.

د. نورهان الشيخ

يضاف إلى ذلك أن روسيا معنية بالأساس بقضية حرية الملاحة في المضايق بصفة عامة، وتخشى من أن تؤدي الأحداث إلى طرح ما قد ينسحب مستقبلاً على مضيق كريتش الذى أثار توترات هامة بين كل من روسيا وأوكرانيا، أو مضيقي البسفور والدردنيل ذي الأهمية الاستراتيجية لروسيا ولحركة الأسطول الروسي في البحر الأسود، أو يعد سابقة يتم تكرارها فيما يتعلق بالمضيقين أو بمضيق كريتش. وهناك قلق روسي متزايد من تحركات واشنطن منفردة وتحت مظلة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في البحر الأسود حيث أكبر وأهم الأساطيل الروسية، وعبرت موسكو عن استيائها من إعلان المندوبة الأمريكية في الناتو، كاي بيلي هتشيسون، في ٢ أبريل عزم الحلف على إقرار حزمة إجراءات بشأن البحر الأسود تشمل زيادة عدد السفن الحربية، وتكثيف العمليات الاستطلاعية وتأمين مرور السفن الأوكرانية عبر مضيق كيرتش من البحر الأسود إلى بحر آزوف.

هذا فضلاً عن الشكوك الروسية حول الأهداف الأمريكية والبريطانية وتخوفها من تجاوز الأخيرة قضية أمن الخليج لمحاولة تطويق النفوذ الروسي المتصاعد في منطقة الشرق الأوسط وعرقلته، خاصة في ضوء التوتر المتزايد بين موسكو وكل من واشنطن ولندن واعتبارات المنافسة العالمية بين الجانبين، ومن ثم تخشى روسيا من أن يتم استغلال الأزمة لتكثيف الحضور العسكري الأمريكي والبريطاني في المنطقة على حساب المصالح الروسية.

في هذا السياق اتسم الموقف الروسي تجاه الأزمة بمجموعة من الأبعاد، أولها، التأكيد على خطورة الوضع ودعوة الأطراف المختلفة لخفض التصعيد، وضرورة تجنب العمل العسكري. فقد أكد وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، في ١٨ يوليو، أن أي "خطوة خاطئة" في منطقة الخليج محفوفة بعواقب مدمرة لا يمكن التنبؤ بها"، وأنه "على خلفية التبادل المستمر للاتهامات بين واشنطن وطهران، هناك زيادة في عدد القطع البحرية الأمريكية، مما يخلق خطر حدوث اشتباك مسلح". وأشار لافروف خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الإماراتي، عبد الله بن زايد آل نهيان، إلى أن موسكو تدعو لخفض التصعيد في منطقة الخليج،

مؤكدًا اهتمام روسيا بخفض التوتر، وتخفيف حدة التصعيد في "هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية في العالم" ودعم أجندة توحيد إيجابية من شأنها أن تساعد في القضاء على أي خلافات وأي تناقضات من خلال الحوار".

فقد أكدت موسكو على كارثية الخيار العسكري، وضرورة الحوار بين إيران والولايات المتحدة من ناحية، وإيران ودول الخليج العربية من ناحية أخرى. وأعلن وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، في ٢٦ يونيو، أن موسكو ستحاول جاهدة إقناع كل من الولايات المتحدة وإيران ببدء الحوار لحل الأزمة بين البلدين، كما شدد لافروف على أن الحوار حول إيجاد حل للوضع في الخليج يجب أن يكون قائمًا على الاحترام المتبادل وليس تحت نير العقوبات الأمريكية، في انتقاد واضح للعقوبات الأمريكية على إيران، وكان لافروف، قد أعلن في ٢٥ يونيو، أن موسكو قلقة إزاء العقوبات الأمريكية ضد إيران والقيود المفروضة عليها وترسل إشارة إلى أن الوضع يتطور وفقًا لسيناريو سيء للغاية، في موقف بدا داعمًا لإيران في مواجهة الولايات المتحدة، وقد يكون مرتبطًا بالموقف الروسي من سياسة العقوبات الأمريكية التي تضررت منها موسكو لاسيما الحزم المتتالية التي تم فرضها منذ عام ٢٠١٤م.

ثانيها، الاستعداد للعب دور الوسيط حال قبول أطراف الأزمة ذلك وخاصة الطرف الأمريكي. فقد أبدت موسكو استعدادها للعب دور الوسيط أو "ميسر الحوار" بين طهران وواشنطن بالنظر لعلاقاتها الوثيقة بإيران، وقنوات الاتصال المباشرة التي تتمتع بها مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وأعلن لافروف، في ١١ يونيو، أن "الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تحدث عن بدء عملية بناء ثقة وتشكيل نظام أمني في منطقة الخليج"، وأن بعض الدول مستعدة للعمل مع مفهوم روسيا لتوفير الأمن في منطقة الخليج، لكن لم يتم التوصل إلى حل مشترك، وأنه تم مناقشة هذا المفهوم عدة مرات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأن هناك دول في المجلس مستعدة للعمل عليه، لكن لم يتم صياغة موقف مشترك. وأن دعوة وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، دول الخليج للتوقيع على معاهدة بعدم الاعتداء على خلفية الوضع المتأزم في المنطقة سيكون مفيدًا للأطراف كافة ولأمن المنطقة، مما عكس تأييد ودعم للرؤية الإيرانية حول أمن الخليج.

ثالثها، رفض التدخل الأجنبي وبناء تحالف دولي لضمان أمن الخليج. فقد أيدت موسكو ضمان أمن الخليج من خلال دوله بالدرجة الأولى ورفضت على نحو قاطع الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، واعتبرت ما أعلنته الولايات المتحدة على لسان مبعوثها الخاص المعني بشؤون إيران، برايان كوك، ورئيس هيأة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، الجنرال جوزيف دانفورد، حول إنشاء تحالف دولي لتأمين الخليج، غير واضح على الإطلاق، وأشار نائب وزير الخارجية والمبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ميخائيل بوجدانوف، يوم ٢٣ يوليو، إلى أن روسيا لم تتلق بعد أي مقترح من قبل الولايات المتحدة أو دولة أخرى حول إنشاء تحالف دولي لتأمين الخليج، لكنها أكدت دعمها لتطبيق مفهوم الأمن الجماعي في المنطقة.

رابعها، إطلاق المبادرة الروسية لأمن الخليج، في ٢٣ يوليو ٢٠١٩م، حيث أصدرت الخارجية الروسية وثيقة بعنوان " المفهوم الروسي للأمن الجماعي في الخليج" تتضمن عرضًا تفصيليًا ومتكاملاً للرؤية الروسية في هذا الخصوص والإجراءات اللازمة لضمانها، وعقد المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وإفريقيا نائب وزير الخارجية، ميخائيل بوجدانوف، اجتماعًا مع ممثلي البعثات الدبلوماسية للدول العربية وإيران وتركيا، والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ودول مجموعة بريكس المعتمدين لدى موسكو، عرض خلاله مبادرة موسكو حول مجموعة الإجراءات التي تضمنتها الوثيقة ومن شأنها تأمين الملاحة في الخليج وبناء الثقة بين دول المنطقة والحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليمي.

وتعتبر المبادرة الروسية إعادة تأكيد وامتداد للطرح الروسي منذ أواخر التسعينات بشأن أمن الخليج، والذي بدأ بدعوة وزير الخارجية الروسي (السابق) إيجور إيفانوف، خلال جولة له في منطقة الخليج في نوفمبر ٢٠٠٠م، إلى إقامة منظومة أمنية إقليمية في منطقة الخليج تضم دول مجلس التعاون الست إلى جانب العراق "وجيرانه"، وتتضمن إجراءات لبناء الثقة وتأخذ في الاعتبار مصالح كافة الدول في المنطقة، وأبدي استعداد روسيا آنذاك للوساطة في هذا الشأن. وقد تطورت الرؤية الروسية مع دعوة السيد/ سيرجي لافروف إلى صياغة تصور للأمن الجماعي في منطقة الخليج وذلك في كلمته التي ألقاها في اجتماع مجلس روسيا الناتو في اسطنبول في يونيو ٢٠٠٤م، وأعاد طرحها في مناسبات عدة تالية.

لا تقبل روسيا بإيران كقوة نووية عسكرية وهذا خط أحمر لا يجوز لإيران تجاوزه من وجهة النظر الروسية

إيران شريك استراتيجي لروسيا لاعتبارات استراتيجية ومصلحية عدة ويوجد تنسيق عملياتي واستخباراتي عالي المستوى بين موسكو وطهران

وقد أكدت الوثيقة على خطورة استمرار التوتر في منطقة الخليج، ذات الأهمية الاستراتيجية لما لذلك من تداعيات سلبية على الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة وفي العالم. وانطلقت المبادرة من مجموعة من المبادئ تتمحور حول أولوية مكافحة الإرهاب كتهديد مشترك، والتأكيد على دور الأمم المتحدة وأن أي تحرك عسكري يجب أن يكون تحت المظلة الأممية ووفق قواعد القانون الدولي. كما أكدت على التدريجية (خطوة - خطوة) والنهج التدريجي في إنشاء النظام الأمني، والأخذ في الاعتبار مصالح كافة الأطراف الإقليمية والدولية وإشراكهم في عملية صنع القرار وتنفيذها (التعددية) ضمانًا لاستقراره واستمراره. **جاء ذلك في إطار تسعة مبادئ أساسية نصت عليها الوثيقة هي:**

- دمج كل الجهود في إطار تحالف واحد لمكافحة الإرهاب، وضمان التسوية السياسية المستدامة في سوريا، واليمن ، ودول أخرى في المنطقة، تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس القانون الدولي.
- الحاجة لتعبئة الرأي العام خاصة في الدول الإسلامية لمواجهة تهديد الإرهاب.
- الالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في المقام الأول.
- عمليات صنع السلام لا تتم إلا على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن أو بناءً على طلب السلطات الشرعية للدولة، ورفض المعايير المزدوجة.
- يجب أن يكون نظام الأمن في منطقة الخليج عالميًا وشاملاً ؛ وينبغي أن يستند إلى احترام مصالح جميع الأطراف الإقليمية وغيرها من الأطراف المعنية.
- التعددية كآلية لإشراك كل الأطراف المعنية في عملية صنع القرار وتنفيذها وعدم جواز استبعاد أي طرف.
- ينبغي التقدم نحو إنشاء نظام أمني على أساس تدريجي (خطوة - خطوة) يبدأ بمعظم المشاكل الملحة، وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب الدولي، وتسوية الأزمات العراقية واليمنية والسورية، وتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن البرنامج النووي الإيراني.
- اعتماد دول الخليج والمجتمع الدولي لتدابير بناء الثقة وتوفير ضمانات أمنية متبادلة في المنطقة.
- إنشاء نظام أمني في منطقة الخليج يعتبر جزءًا من الحل الذي يهدف إلى ضمان الأمن في الشرق الأوسط ككل. ويأتي ذلك من خلال مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف بين الأطراف المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

وقد أشارت الوثيقة إلى أن نقطة البدء في تنفيذ المبادرة يتمثل في تشكيل "مجموعة عمل" تتولى الإعداد لمؤتمر دولي حول الأمن والتعاون في منطقة الخليج، من خلال مشاورات ثنائية ومتعددة مع الأطراف المعنية إقليمية ودولية، والمنظمات الدولية والإقليمية متمثلة في مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفى ضوء ذلك تقوم مجموعة العمل بتحديد المشاركين وجدول الأعمال ومستوى التمثيل للأطراف المختلفة، ومكان عقد المؤتمر، وكذلك إعداد مشاريع القرارات، بما في ذلك تلك المتعلقة بتحديد تدابير الأمن وبناء الثقة والرقابة. يتزامن هذا مع مجموعة من الإجراءات التي يتعين اتخاذها **وتتضمن خمسة بنود، هي:**

- تأكيد دول المنطقة والأطراف الخارجية على التزاماتها الدولية، وتحديدًا التخلي عن استخدام القوة في حل المسائل الخلافية، واحترام سيادة دول المنطقة وسلامة أراضيها، والالتزام بمبدأ تسوية الخلافات بشأن ترسيم الحدود عن طريق التفاوض أو غيره من الوسائل السلمية بشكل حصري.
- أن تأخذ دول المنطقة على عاتقها التزامات متبادلة متعلقة بالشفافية في المجال العسكري، من بينها الحوار بشأن العقائد العسكرية، واجتماعات لوزراء دفاع الدول الإقليمية، وإقامة "خطوط ساخنة"، وتبادل الإخطارات بصورة مسبقة حول إجراء التدريبات وطلعات الطيران العسكري، وتبادل المراقبين، وعدم نشر قوات لدول خارج المنطقة على أساس دائم على أراضي دول الخليج، وتبادل المعلومات بشأن القوات المسلحة وشراء الأسلحة.
- توقيع اتفاقية للحد من التسلح، بما في ذلك على سبيل المثال إنشاء مناطق منزوعة السلاح، وحظر التكديس المزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية، ومن بينها مضادات الصواريخ، وخفض تعداد القوات المسلحة من جانب جميع دول المنطقة.
- في سياق تعزيز نظام عدم الانتشار النووي في الشرق الأوسط، يتم اتخاذ تدابير تهدف إلى تحويل الخليج إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.
- إبرام اتفاقات لمكافحة الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالأسلحة والهجرة والاتجار بالمخدرات وكافة أشكال الجريمة المنظمة.

وإضافة إلى البنود الخمسة المذكورة، أشارت الوثيقة الروسية إلى مجموعة من الإجراءات الإضافية **تتضمن:**

- ضرورة إطلاق حوار تدريجي حول تقليص الوجود العسكري الأجنبي بالمنطقة، ووضع تدابير مشتركة لبناء الثقة بين دول الخليج ودول أخرى، مع إحراز تقدم في إنشاء هيكل نظام أمن خليجي.
- يتمثل الهدف الأساسي بعيد المدى في إنشاء منظمة للأمن والتعاون بالخليج تشمل الدول الإقليمية وروسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند، وغيرها من الأطراف الدولية المعنية بصفة مراقبين أو أعضاء منتسبين، ويمكن أن تصبح المنظمة عنصرًا من عناصر نظام الأمن الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- ينبغي متابعة الجهود الرامية إلى حل النزاعات المزمنة، أولاً وقبل كل شيء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي لا يزال أحد العوامل الرئيسية المزعزعة للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأكملها التي تمكن المتطرفين من تجنيد مقاتلين جدد.

وأكدت الوثيقة أن روسيا مستعدة للتعاون مع جميع الأطراف من أجل تنفيذ هذه المقترحات وغيرها من المقترحات البناءة بهدف ضمان الأمن الدائم في الخليج. يدعم ذلك احتفاظ موسكو بعلاقات ودية تقليدية مع جميع دول الخليج دون استثناء، وتقيم الشراكة معها على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

ورغم أن روسيا حرصت على إبداء أكبر قدر من التوازن في موقفها، فإن البعض يرى أن موقفها يتضمن دعمًا غير معلن لإيران، ويطرح التساؤل حول المدى الذى يمكن أن يصل إليه الدعم الروسي لطهران في مواجهة الولايات المتحدة، باعتبار أن الإفراج عن الناقلة الإيرانية المحتجزة في جبل طارق لا يعنى انتهاء الأزمة الأمريكية ـ الإيرانية التي مازالت مستمرة وقد تتصاعد مستقبلاً في ضوء استمرار التوتر القائم بين واشنطن وطهران. فقد طلبت واشنطن من محكمة جبل طارق استمرار احتجاز الناقلة الإيرانية على اعتبار أنها متورطة في نقل شحنات ممنوعة إلى سوريا عبر الحرس الثوري الإيراني المدرج على لائحة المجموعات الإرهابية في واشنطن، إلا إن سلطات جبل طارق رفضت الطلب الأمريكي لأن العقوبات الأمريكية ضد طهران لا تسري في الاتحاد الأوروبي. كما أن الأزمة الدبلوماسية بين لندن وطهران مازالت قائمة.

وبفرض وجود دعم روسي لإيران، فإن هذا الدعم ليس مطلق، فمن ناحية ترفض روسيا أي عمل عسكري ضد إيران انطلاقًا من تداعيات ذلك على توازن القوى الإقليمي وعلى الأمن والاستقرار بالمنطقة، وكارثية الخيار العسكري على الجميع ويشمل ذلك المصالح الروسية في المنطقة، ومن ثم فإن موسكو ستحبط حتمًا أي محاولة لاستصدار قرار من مجلس الأمن يمنح واشنطن وتحالفها الدولي المزمع تشكيله الحق في توجيه ضربة لإيران، على غرار ما حدث في الحالة السورية، إلا أنه لا يمكن تصور تورط موسكو في مواجهة عسكرية مباشرة في المنطقة دفاعًا عن إيران، وستقتصر المواجهة على الساحة الأممية وداخل مجلس الأمن دون مشاركة روسية في أي عمليات عسكرية على الأرض.

من ناحية أخرى، لا تقبل روسيا بإيران كقوة نووية عسكرية، ومن ثم فهي تتوافق في حدود ما مع التوجهات الأمريكية الرامية للحيلولة دون امتلاك طهران قنبلة نووية، ورغم تأييد روسيا لحق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية، فإنها ترفض تمامًا امتلاك إيران أسلحة نووية، أو تحويل برنامجها النووي السلمي للاستخدام العسكري. ويعتبر هذا خطًا أحمر لا يجوز لإيران تجاوزه من وجهة النظر الروسية، الأمر الذى دفع موسكو إلى تأييد فرض حزم متتالية من العقوبات الرادعة على إيران داخل مجلس الأمن وتجميد صفقة بيع "إس-٣٠٠" لطهران عام ٢٠١٠م، فقد ميزت روسيا بين سلمية البرنامج النووي الإيراني في الحاضر وهو ما تقبله روسيا وتتعاون مع طهران لتحقيقه باعتباره مشروع تنموي يؤمن احتياجات إيران من الطاقة، وما قد يتطور إليه في المستقبل إذا ما قررت إيران تحويل قدراتها النووية السلمية للاستخدام العسكري وهو ما ترفضه روسيا وتسعى لمنعه والحيلولة دونه. فروسيا قد تقبل بإيران قوية ولكن ليس إلى الحد الذي يهدد روسيا ذاتها، وهى ترى في امتلاك إيران سلاحًا نوويًا تهديدًا مباشرًا لمصالحها وأمنها القومي ولسياستها القائمة على منع الانتشار النووي، وإخلالاً بتوازنات القوى في المنطقة.

ويكمن الخلاف بين موسكو وواشنطن ليس حول ضرورة منع إيران من امتلاك السلاح النووي ولكن في السبيل لذلك حيث ترى موسكو أن التفاوض والحوار هو الأسلوب الأمثل، في حين ترى واشنطن أن فرض مزيد من العقوبات والتهديد باستخدام القوة هو الخيار الناجع. كما تؤكد روسيا على أولوية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حسم الجدل حول الملف النووي الإيراني. وسبق وأن رفضت روسيا مرارًا إصدار قرار من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح بإحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، ورأت إنه من الضروري إتاحة الفرصة كاملة للجهود الدبلوماسية للتقريب

أكدت موسكو على كارثية الخيار العسكري وضرورة الحوار بين إيران وأمريكا وإيران ودول الخليج العربية

بين وجهتي النظر الأمريكية والإيرانية. في هذا السياق، انتقدت موسكو الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، وشدد الرئيس بوتين خلال لقائه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو في ١٤ مايو ٢٠١٨م، بمدينة سوتشي الروسية على التزام موسكو بالاتفاق باعتباره ثمرة مفاوضات دولية متعددة الأطراف ويمكن من الاحتفاظ بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. واعتبر وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، أن انسحاب واشنطن من اتفاق إيران النووي يتناقض مع قرارات مجلس الأمن الدولي، داعيًا إلى ضرورة دراسة عواقب هذه الخطوة، وقال لافروف صراحة "نشعر بقلق بالغ إزاء قرار واشنطن الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة، وبذلك تكون واشنطن قد انتهكت قرار مجلس الأمن ٢٢٣١" الذي أقر الاتفاق.

إن روسيا تحاول أن تقف على مسافة متوازنة من مختلف أطراف الأزمة الإيرانية الأمريكية أملاً في تجنب الخيار العسكري الذي يمكن أن تنزلق له طهران وواشنطن، والإبقاء على أمن الخليج في يد دوله المعنية مباشرة به، وهو أمر يبدو ليس باليسير في ضوء الإصرار الأمريكي على تحجيم النفوذ الإيراني وتقليصه ضماناً لمصالحها وأمن حلفائها في المنطقة.

* أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة

إيران لا تريد الحرب فهي تربح بالسلام وتخشى حربًا مجهولة العواقب

الاستراتيجية الأمريكية قائمة على خيار التفاوض وليس الحرب

امتازت السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج منذ الحرب العالمية الثانية بالتأرجح بين موقفين لا توسط بينهما، وهما المسؤلية المباشرة عن أمن المنطقة أو الإدارة عن بعد، هذه العلاقة مرت بمراحل مختلفة من أبرزها:

١. **بداية الحرب الباردة ومبدأ آيزنهاور:** بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كتب جورج كينان الشخص الثاني في السفارة الأمريكية في موسكو برقيته المطولة التي إقترح فيها إتخاذ إحتواء الخطر الشيوعي توجهًا عامًا للسياسة الخارجية الأمريكية. وبموجب هذه السياسة قامت الولايات المتحدة بإنشاء حلف الأطلسي لدول أوروبا الغربية، ودعمت إقامة "حلف بغداد" على غرار الأطلسي ليكون حاجزًا بين المنطقة والمد السوفيتي. التوجه الأمريكي تجاه المنطقة تبلور بصورة أوضح بإعلان مبدأ آيزنهاور لعام ١٩٥٧م، الذي تعهد بموجبه بالتواجد في المنطقة تحت ذريعة حمايتها من الخطر الشيوعي.

٢. **فترة الانقسام ومبدأ نيكسون:** مع أواخر الستينات من القرن الماضي وجدت الولايات المتحدة نفسها في ورطة كبيرة إسمها حرب فيتنام، التي فرضت عليها مراجعة التزاماتها الخارجية وتركيز جهودها العسكرية على الحرب، لذلك برزت فكرة الإستعانة بالوكلاء المحليين للمحافظة على المصالح الأمريكية في العديد من المناطق، وقد بذل شاه إيران، وساعدته شركات السلاح الأمريكية، جهودًا في إقناع الرئيس نيكسون بأنه الوحيد القادر على أداء الدور المطلوب، لذلك قام الرئيس بالإيعاز لشركات السلاح بضرورة توفير ما تحتاجه إيران للقيام بمهمتها في منطقة الخليج.

د. غانم علوان الجميلي

بالطبع لم يكن الشاه حريصًا على حماية المصالح الأمريكية بقدر ما كان يرى في ذلك فرصة لبسط نفوذه على المنطقة، لذلك أقدم عام ١٩٧١م، على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث قبيل إعلان استقلال الإمارات العربية المتحدة. وفي ذات الوقت بدأ بالتحرك باتجاه العراق من خلال دعم حركة التمرد الكردية في إقليم كردستان، لكنه مالبث أن ساوم حكومة العراق ووقع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م، التي أجبر العراق فيها على التنازل عن سيادته على الجانب الشرقي من شط العرب وليترك الأكراد في مواجهة مصيرهم مع حكومة بغداد.

٣. **التهديد المباشر ومبدأ كارتر:** إجتاحت القوات السوفيتية أفغانستان عام ١٩٧٩م، وأصبحت تشكل تهديدًا مباشرًا للمصالح الأمريكية في الخليج، الأمر الذي دفع الرئيس كارتر إلى إعادة المقاربة الأمريكية في الخليج إلى سابق عهدها، وبيّن ذلك في خطابه إلى الأمة قائلاً بأن الغزو السوفيتي يشكل تهديدًا لمنطقة الخليج التي تحوي ثلثي إحتياطي النفط العالمي، وقام في السنة التالية بتطوير تلك الرؤية لتشكل المبدأ العام للسياسة الأمريكية في الخليج أو مايعرف بمبدأ كارتر: "ليكن موقفنا واضحًا أشد الوضوح، إن محاولة أية قوة خارجية السيطرة على منطقة الخليج سوف تعتبر عدوانًا على مصالح الولايات المتحدة الحيوي، وسوف نقوم بمواجهة أي عدوان مثل هذا بكل الوسائل المتاحة ومنها القوة العسكرية".

٤. **العلاقة بعد ثورة الخميني:** مع قيام الثورة الإسلامية في إيران بقيادة آية الله الخميني وعلى الرغم من أزمة الرهائن، رأت الإدارة الأمريكية أهمية الدور الإيراني في عملية إحتواء الإتحاد السوفيتي من خلال مبدأ "بريجينسكي" مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي، القائم على تفكيك المعسكر الشيوعي من خلال إحاطته بدول دينية، ذلك التوجه الذي كان وراء دعم الحراك الذي قادته الكنسية الكاثوليكية وإتحاد العمال في بولندا ضد

ترامب لا يريد الحرب وهدفه تمرير "صفقة القرن" ومهد لها بإلغاء الاتفاق النووي واندلاع الحرب يؤدي إلى وأدها في مهدها

الحكم الشيوعي فيها. نتيجة لذلك وبعد قيام الحرب العراقية-الإيرانية والإنتصارات التي حققتها القوات العراقية في بداية الحرب سارعت إدارة الرئيس ريغان إلى إرسال المعدات العسكرية إلى إيران من خلال العملية السرية التي عرفت فيما بعد بعملية "إيران كونترا" في سبيل الحفاظ على التوازن بين القوى المتصارعة وإدامة الحرب وإستنزاف القوتين وموارد المنطقة.

لكن الحرب العراقية-الإيرانية تطورت إلى حرب على ناقلات النفط بعد إحتلال إيران لميناء الزبير الذي مكنها من سد الطريق الى شط العرب ومنع العراق من تصدير نفطه. فردت القوات الجوية العراقية بضرب الموانئ وناقلات النفط الإيرانية، ليأتي الرد الإيراني بإستهداف ناقلات النفط التابعة لدول الخليج بدعوى دعمها للعراق. ولأن الكويت كانت المتضرر الأكبر من هذه العمليات، فقد توجهت لطلب الحماية الدولية لسفنها وعرضت على أمريكا قيام الناقلات الكويتية برفع العلم الأمريكي مقابل حمايتها في الخليج. ترددت أمريكا في البداية لكن موافقة الإتحاد السوفيتي على الفكرة دفعت بها إلى الاستجابة لطلب الكويت.

٥. حرب الخليج الأولى: دشنت رئاسة جورج بوش الأب مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكان الشغل الشاغل لها آنذاك التأقلم مع العالم الجديد الذي اختفى فيه العدو وإلى الأبد. لكن الرئيس بوش وجد ضالته حين أقدم صدام حسين على غزو الكويت عام ١٩٩١م، فما كان منه إلا أن قام بتشكيل تحالف من ٣٩ دولة تحت شعار تحرير الكويت وإقامة منظومة عسكرية لتطبيق العقوبات الدولية التي فرضت على العراق. كانت نتيجة الحرب تحرير الكويت لكن الثمن كان القضاء على ما كان باقيًا من منظومة الأمن الإقليمي.

٦. مرحلة الحرب على الإرهاب: أحدث هجوم الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١م، زلزلة كبيرة في المجتمع وتحولاً كبيرًا في السياستين الداخلية والخارجية جعلت من الحرب على الإرهاب هدفها الأول، وأتخذت منه أساسًا لتحالفاتها الدولية وجعلت منه مبررًا لاستخدام القوة العسكرية لتغيير الأنظمة التي يشتبه في علاقتها بالإرهاب. فكانت ثمرة ذلك إحتلال أفغانستان والعراق، حيث لعبت إيران دورًا مساعدًا للجهود الأمريكية في إسقاط النظامين، مع أنها وفي ظاهر الأمر كانت من دول محور الشر الثلاث. لم تكن نتيجة الحرب على الإرهاب تدميره بل تدمير العراق وأفغانستان ودول أخرى وانتشار الإرهاب والتطرف ليشمل عموم المنطقة وليوشك على إحتلال العراق وسوريا فيما بعد.

٧. عود على بدء ومقاربة أوباما: ورثت إدارة أوباما عام ٢٠٠٨م، وضعًا مشابهًا لما واجهته إدارة نيكسون، متمثلاً بتركة ثقيلة للحروب على الإرهاب، ومطالب شعبية لإعادة الجنود. الأمر الذي جعل أوباما يولي إهتمامه إلى الإقتصاد ويسارع إلى سحب معظم قواته من العراق وأفغانستان ولكن ليستبدل بعضهم بالطائرات المسيرة عن بعد، وكأنه يرمز لإسلوب التعامل الجديد مع المنطقة. كما وأنه بدأ فترة رئاسته بخطاب حماسي في القاهرة فهمه البعض على أنه تحريض للشعوب على حكامها، ثم إنه جعل من التفاوض على اتفاقية للحد من طموحات إيران النووية من أولويات سياسته الخارجية، وفوق ذلك كله اقترح على دول الخليج حل مشكلاتها مع إيران والتوافق على إدارة المنطقة. ترك الانسحاب من العراق فراغًا أمنيًا كبيرًا سارعت داعش إلى الاستفادة منه فقامت باحتلال نصف العراق وسوريا، ولتتخذ من ذلك قاعدة تهدد جميع دول المنطقة. أثارت هذه الأفكار والمواقف موجة من القلق والتساؤلات عن حقيقة النوايا الأمريكية والتزاماتها تجاه المنطقة.

إذا كان من نتيجة نخرج بها من هذا السرد السريع فهي هشاشة الأمن في المنطقة بغض النظر عن نوعية المقاربة الأمريكية، ولتكون النتيجة واحدة وهي المزيد من عدم الاستقرار وإضعاف الأنظمة واستنزاف قدرات المنطقة.

السلام الذي يزرع بذور الحرب: الاتفاق النووي مع إيران مثالاً

عندما يذكر الاتفاق النووي بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا والصين) زائدًا ألمانيا والإتحاد الأوروبي، أتذكر مقولة ضابط بريطاني في وصف التوقيع على إتفاقية السلام بعد الحرب العالمية الأولى "ها نحن خضنا حربًا لإنهاء كل الحروب لنتبعها بسلام ينهي كل سلام"، كذلك كان الحال مع الإتفاق النووي، لإنه هو الآخر أنهى كل أمل بالسلام في المنطقة. هذا الإتفاق سمح لإيران بممارسة نشاطها النووي لإنتاج الطاقة ووضع حدًا لمستويات تخصيب اليورانيوم والكميات التي تحتفظ بها ووضع سقفًا لأعداد أجهزة الطرد المركزي التي تستخدم في التخصيب وتم تصميمه ليضع أفقًا

زمنيًا أمده سنة واحدة بين إيران وإنتاج السلاح النووي إذا ما اختارت الخروج من الاتفاق أو بعد نهاية مدته.

لا أحد يختلف على أهمية الحيلولة دون تطوير الأسلحة النووية، وضرورة السعي لأن تكون المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. لكن الآمال شيء والواقع الذي نشأ بعد الإتفاق شيء آخر. ذلك أن الطريقة التي تم التوصل بها إلى الاتفاق النووي وما تبعه من أفعال أو إهمال جعلت منه مثالا على النوايا الحسنة التي لايصاحبها التفكير العميق والتنفيذ الدقيق.

لعل من أهم المآخذ على عملية الإتفاق أن الإدارة الأمريكية لم تشارك دول المنطقة لا بالتفاوض ولم تطلعها على التفاصيل، مع أنها المعنية الأولى به، الأمر الذي أوحى لتلك الدول بأنها مستهدفة، لذلك سارعت إلى اتخاذ خطوات مستعجلة لتدارك الموقف ومن باب ردود الأفعال. بعض اللوم يقع على الطرف الإيراني لأنه تفاوض مع الدول الكبرى في معزل عن جيرانه الذين هم أولى من غيرهم بموضوع يمس أمنهم المشترك.

داخليا، أخطأت الإدارة الأمريكية في عدم بناء قاعدة واسعة وراء الاتفاق النووي خصوصًا داخل الكونغرس، الذي كانت تقود مجلسيه أغلبية من الحزب الجمهوري، وكانت النتيجة أن ذلك الحزب قام بإلغاء الاتفاق بمجرد وصوله إلى سدة الرئاسة. ومما زاد الطين بلة أن الإدارة الأمريكية بشرت بالاتفاق وأنه سوف يكون بادرة أمن وسلام على المنطقة والعالم وأنه بداية عودة إيران إلى المجموعة الدولية والتوقف عن التدخل في شؤون جيرانها، لكن الإدارة أخطأت أو أهملت في عدم متابعة تنفيذ الإتفاق والحيلولة دون أن يؤدي إلى النتائج العكسية التي حصلت.

التطورات المستقبلية للأزمة:

ليس من السهل التنبؤ بتطورات هذه الأزمة بسبب طبيعتها المعقدة وتعدد العناصر الفاعلة فيها، **لكنها لن تخرج عن الإحتمالات التالية:**

١. تطورالأزمة إلى حرب: ليس من الصعب القول بأن طرفي الأزمة لايريدان الحرب، ولكل منهما أسبابه، فإيران لاتريد الحرب لأنها ربحت السلام واستطاعت أن تمد نفوذها إلى مناطق لم تكن تخطر ببالها يوما مثل العراق وسوريا واليمن ولبنان وأفغانستان، لذلك فليس من مصلحتها خوض حرب غير معروفة النتائج لأن ذلك قد يؤدي إلى خسارة تلك المكاسب.

الولايات المتحدة هي الأخرى لاتريد الحرب لعدة أسباب منها أن الرئيس ترامب أعلن معارضته للحروب مرارا، هذا بالإضافة إلى أن هدف إدارته الأول هو تمرير "صفقة القرن"، التي قام بإلغاء الاتفاق النووي للتمهيد لها، لكن اندلاع الحرب قد يؤدي إلى وأدها في مهدها.

لكن هذا لايعني أن الحرب لن تقوم عملاً بالقول "مستعظم النار من مستصغر الشرر"، ذلك أن التواجد العسكري الكثيف في هذه المنطقة الصغيرة، وإنسداد آفاق الدبلوماسية، مع تعدد القوى الفاعلة واختلاف مصالحها وتواجد الجماعات العابرة للحدود والتي قد ترى فائدة في إشعال فتيل الحرب، ربما على شاكلة الحرب العالمية الأولى التي أطلقت شرارتها الأولى عملية إغتيال ولي عهد النمسا على يد مجموعة إرهابية صربية تدعى "اليد السوداء".

٢. المفاوضات: التفاوض حسب الشروط الأمريكية ليس واردًا في الوقت الحاضر ولا على المدى المنظور، لأن الشروط التي وضعها وزير الخارجية مايك بومبيو حولت التفاوض إلى استسلام، مما جعل الولي الفقيه يشبه الموافقة على مبدأ التفاوض مع أمريكا بتجرع السم.

على الرغم من ذلك فإن الاستراتيجية الأمريكية قائمة على خيار التفاوض وليس الحرب، يدل على ذلك أن الرئيس ترامب ردد مرارًا بأنه لا يريد الحرب وأنه صبور، وأنه يستخدم التهديد بالحرب والحصار الاقتصادي لإضعاف الموقف التفاوضي الإيراني للحصول على تنازلات كبيرة تشمل الصواريخ البالستية والسلاح النووي ومنظومة تفتيش واسعة الصلاحيات.

لكن تقف أمام التفاوض عقبات منها انعدام الثقة بين الطرفين، وعدم وجود قنوات تواصل مباشرة، بالإضافة إلى الرسائل المتناقضة التي ترسلها واشنطن، فعلى سبيل المثال في اليوم الذي أعلن البيت الأبيض عن تجديد الإعفاء من العقوبات على بعض الشركات الروسية والصينية والأوربية العاملة في مجال الطاقة النووية في إيران، أصدرت الإدارة قرارًا بشمول وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بالعقوبات. هذه القرارات تعكس إما حالة التخبط في السياسة الأمريكية، أو أن القرار الثاني كان من باب ذر الرماد في العيون لصرف الأنظار عن القرار الأول.

٣. استمرار الأزمة على شكلها القائم: هذا الاحتمال ضعيف لعدة أسباب منها أن العقوبات المفروضة على إيران قاسية لأنها تحول بينها وبين القدرة على التبادل التجاري مع العالم وبيع النفط الذي يعتبر أهم مصادر العملة الصعبة التي تحتاجها في شراء البضائع والمعدات. الأمر الذي تسبب في تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين بشكل كبير وليثير التساؤلات عن مدى قدرة الإقتصاد الإيراني على الصمود. هذا بلاشك سوف يدفع بإيران لمحاولة كسر الجمود وإختبار نوايا الولايات المتحدة بالاقتراب من حافة الهاوية وبصورة غير مباشرة وذلك بتجاوز بنود الاتفاق النووي تدريجيًا أو من خلال التحرش بدول المنطقة ومصالح الدول الأخرى لإقناع العالم بأن شريان النفط

الذي يمثله الخليج لا يمكن أن يسيل من دونها. إن المشكلة في لعبة "حافة الهاوية" تكمن في أن كلا الطرفين لا يعلمان حدود الطرف الآخر ومتى يتم تجاوز نقطة اللاعودة.

٤. خطر التدويل: تعتبر منطقة الخليج مهمة ليس للولايات المتحدة فحسب بل للعديد من الدول وفي مقدمتها الدول الكبرى. هذه الدول بدأت تعمل على تدويل قضية أمن الخليج إما لحماية مصالحها أو إستغلال الأزمة لمزاحمة الوجود الأمريكي من خلال إرسالها قوات بحرية تحت ذريعة حماية السفن التجارية. كما وأن بعض الدول بدأت بإطلاق مبادرات سياسية مثل روسيا التي تقدمت على لسان مبعوثها الخاص إلى الشرق الأوسط برؤية لحل الأزمة تشمل إيجاد منظومة عمل جماعي لضمان أمن المنطقة. هذا وقد أيدت الصين وبقوة المبادرة الروسية. إن تدويل أمن الخليج تهديد مباشر لسيادة دولها، ومنها إيران، ويجعل من أمن تلك الدول كرة يتلاعب بها الكبار في ملعب المساومات ومن دون أدنى اعتبار لمصالح تلك الدول وسكانها.

إنعكاسات الوضع السياسي الأمريكي على الأزمة

يقول رئيس مجلس النواب الأسبق توماس أونيل "أن السياسة جميعها محلي" ذلك أن أمريكا بلد ديموقراطي تتم فيه محاسبة المسؤولين عن طريق صناديق الاقتراع، مما يجعل القرارت السياسية تتأثر بالعوامل الداخلية ومواقف الرأي العام. لكن تبقى المواقف من القضايا الأساسية مثل رعاية المصالح القومية بعيدة عن الخلافات الحزبية والمساومات السياسية.

الأوضاع الداخلية وأثرها في الأزمة يمكن رصدها من خلال مايلي:

١. حملة الإنتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠م، التي بدأت بشكل جدي بعيد الانتخابات النصفية في العام الماضي لها أثرها الأكبر لأنها تدخل في حسابات أي قرار يتخذ، وخصوصًا تلك التي قد تحدث ردة فعل سلبي لدى الناخبين. هذا بالإضافة إلى أن الرئيس قطع الوعود للناخبين بعدم الدخول في حروب خارجية، ولذلك فليس من المرجح أن يشعل فتيل حرب قبيل وقوفه أمام الناخبين طالبًا التجديد، وهو يعلم بأن ذلك لن يكون مقبولا من غالبية الشعب، إلا إذا كانت حربًا خاطفة قليلة الخسائر يقوم من خلالها بإشغال الرأي العام عن مشكلات داخلية ويحقق فيها انتصارًا مؤزرًا، وهي أمور لاتتوفر في هذه الأزمة، ذلك أن الرئيس بلاشك قد تعلم من تجربة الرئيس الأسبق بوش الذي خرج بشعبية كبيرة نتيجة انتصاره في حرب الخليج، لكن ذلك كله لم يشفع له أمام الناخب الذي حرمه من التجديد لفترة ثانية لأنه أخلف وعده بعدم فرض ضرائب جديدة. لكن وعلى العكس من ذلك فإذا ما حصل أي تهديد للمصالح القومية فإن المعادلة سوف تنقلب ولن يتمكن الرئيس من طلب التجديد إذا ما ظهر بموقف المتخاذل وغير القادر على حماية المصالح الوطنية، وهنا نذكر مثال الرئيس كارتر الذي خسر الانتخابات لأنه ظهر بموقف ضعيف في أزمة الرهائن في إيران وفشل في عملية إطلاق سراحهم.

٢. الانقسام الداخلي: يمر المجتمع بمرحلة انقسام داخلي شديد أقرب ما تكون من فترة الحرب في فيتنام. هذا الانقسام تعمق مع الانتخابات النصفية في العام الماضي التي فاز فيها الحزب الديمقراطي بالأغلبية في مجلس النواب، مع احتفاظ الحزب الجمهوري بأغلبيته في مجلس الشيوخ. لقد تسبب وصول الحزب الديمقراطي إلى زعامة مجلس النواب بصداع كبير للإدارة لأن الديمقراطيين سارعوا الى القيام بجلسات تحقيق في العديد من القضايا التي مست الإدارة والرئيس، كذلك قام مجلس النواب بإقرار مسودة تشريع تقيد سلطة الرئيس في إعلان الحرب على إيران، لكن الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ لم تطرح المشروع للمداولة أو التصويت، وعلى الرغم من ذلك فإن الكونغرس يتملك صلاحيات واسعة في التأثير على سياسة الحكومة من خلال قانون الميزانية أو متابعة عمل الحكومة.

٣. تأثير العوامل الخارجية في الموقف من الأزمة: هناك العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر في القرار الأمريكي من أبرزها الموقف الأسرائيلي وموقف الحلفاء الأوربيين وموقف جماعات الضغط، ففي الوقت الذي عارضت فيه حكومة نتنياهو الإتفاق النووي مع إيران، وإن كان ذلك ظاهرا، أصبحت الضبابية تعتري الوضع السياسي في إسرائيل بسبب الفشل في تشكيل حكومة بعد الإنتخابات السابقة مما أدى الى حل الكنسيت والدعوة الى إنتخابات جديدة مما أضعف الدور الإسرائيلي في القرار الأمريكي تجاه الأزمة، هذا الموقف سوف يتأثر بقوة بنتيجة الإنتخابات القادمة خصوصًا إذا ما خرج اليمين الإسرائيلي فائزًا بالانتخابات بأغلبية مريحة.

الأوربيون بدورهم وضعوا ثقلهم وراء الاتفاق النووي ومازالوا يعتقدون بأنه يشكل أساسًا لحل الأزمة ربما بإعادة النظر في بعض بنوده. هذا الموقف أحدث هوة بين أمريكا وحلفائها بدأت مع القرار الانفرادي الذي اتخذه الرئيس ترامب بالإنسحاب من الاتفاق، وتعمقت مع محاولة الأوربيين إيجاد وسيلة للإلتفاف على العقوبات الأمريكية على إيران، الأمر الذي دفع بالرئيس ترامب إلى التحذير من مغبة ذلك. الجبهة الأوربية ربما تشهد مزيدًا من التصدع مع وصول بوريس جونسون لرئاسة وزراء بريطانيا وهو القريب من دونالد ترامب وأفكاره، والذي من المتوقع إن يتخذ خطوات سريعة للإقتراب من المواقف الأمريكية وخصوصًا فيما يتعلق بالأزمة،

من المآخذ على الاتفاق النووي أن أمريكا لم تشارك دول المنطقة لا في التفاوض ولم تطلعها على التفاصيل مع أنها المعنية الأولى به

لأن بريطانيا في مرحلة ما بعد بريكست ترغب بالعودة إلى مناطق نفوذها القديمة.

بالنسبة لجماعات الضغط العاملة في واشنطن هناك العديد منها التي تهتم بالأزمة وتدفع بمواقف الجهات التي تمولها، وتأثيرها يختلف بإختلاف قربها أو بعدها عن الإدارة وصناع القرار، وهنا لابد من ذكر الجهود الكبيرة التي تبذلها جماعة "مجاهدي خلق" التي تمتلك موارد وإمكانيات كبيرة سخرتها في سبيل بناء علاقات قوية مع العديد من المسؤولين وفي مقدمتهم مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي جون بولتون ووزير الخارجية مايك بومبيو والعديد من أعضاء الكونغرس والإعلام. هذه المنظمة تدعو إلى تغيير النظام، لكن قدرتها على التأثير الفعلي في السياسة غير واضحة.

خلاصة القول إن الأزمة مفتوحة على المجهول نتيجة التصعيد العسكري وغياب الحراك الدبلوماسي الذي يعمل على تحقيق رغبات أطراف الأزمة، مع أنها بأمس الحاجة إليه بسبب تعدد الأطراف والقوى الفاعلة فيها واختلاف نوايا كل منها وتعارض مصالحها. وبغض النظر عن التطورات في جبهات الأزمة السياسية والعسكرية والدبلوماسية فما هذه الأزمة إلا حلقة في مسلسل النزاعات تحمل في رحمها بذور أزمات قادمة سوف تكون نتيجتها المزيد من الإستنزاف لمقدرات المنطقة وتآكل سيادة دولها من دون استثناء. ولن يخرج المنطقة من دوامة العنف والخراب إلا نهضة تنموية تجمع ولا تفرق وتبني ولاتهدم، أساسها خيرات المنطقة وقدرات أبنائها، تؤسس على المشترك وتنبذ الخلاف، نواتها الأولى سوق اقتصادية تجمع دول الخليج بالإضافة إلى العراق واليمن وترتبط بعلاقة تكاملية خاصة مع إيران وتركيا وسوريا والأردن ولبنان وباقي دول العالم.

* سفير العراق الأسبق لدى المملكة العربية السعودية واليابان. مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية

٩ آلاف احتجاج العام الماضي ومنظمة العفو وصفته بـ "عام العار الإيراني"

إيران من الداخل: ٣ سيناريوهات تواجه النظام وإيران مقبلة على مرحلة جديدة

فرضت الأزمة الحالية المتصاعدة مع الولايات المتحدة الأمريكية تداعيات مباشرة على الداخل الإيراني، خاصة عقب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في ٨ مايو ٢٠١٨م، وبدء فرض عقوبات أمريكية ضد إيران على جولتين في ٧ أغسطس و٥ نوفمبر من العام نفسه. ورغم أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي لم يؤد إلى انهياره، في ظل حرص القوى الدولية الأخرى التي شاركت في الوصول إليه في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، (وهي بريطانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا والصين)، على استمرار العمل به، خاصة الدول الأوروبية التي بدأت في تفعيل ما يسمى بـ "آلية انستكس"، إلا أن تلك الخطوة التي اتخذتها إدارة الرئيس دونالد ترامب ساهمت في تقليص حجم العوائد الاقتصادية التي كانت إيران تتوقع الحصول عليه بمقتضى العمل به. وقد بدا ذلك جليًا في انسحاب الشركات الأجنبية من الاستثمارات التي كانت قد أبرمت صفقات حولها مع جهات داخل إيران، لتجنب التعرض لعقوبات أمريكية، على غرار شركات "توتال" و"إيرباص" و"بيجو" و"بوينج" وغيرها.

د.محمد عباس ناجي

ووصلت الضغوط التي فرضتها العقوبات إلى ذروتها مع تراجع الصادرات النفطية الإيرانية بشكل كبير، خاصة مع تطبيق الحزمة الثانية من العقوبات الأمريكية في ٥ نوفمبر ٢٠١٨م، حيث انخفضت تلك الصادرات من ٢,٥ مليون برميل يوميًا إلى ١٠٠ ألف برميل حسب آخر التقديرات التي صدرت في يوليو ٢٠١٩م.

وفي مقابل ذلك، بدأت إيران في تبني سياسة تصعيدية من خلال تنفيذ عمليات تخريبية تستهدف ناقلات وسفن في منطقة الخليج، خلال الفترة من ١٢ مايو و١٣ يونيو ٢٠١٩م، وإسقاط طائرة أمريكية من دون طيار في ٢٠ من الشهر نفسه، مع احتجاز السفينة البريطانية في ١٩ من الشهر التالي، بهدف توجيه رسالة إلى القوى الدولية والإقليمية المعنية مفادها أن لديها قدرة على رفع كلفة الإجراءات العقابية التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية ضدها.

كما وجهت إيران تهديدات مباشرة لأمن الملاحة في منطقة الخليج ومضيق هرمز، كان آخرها ما جاء على لسان الرئيس الإيراني حسن روحاني نفسه، الذي قال، في ٦ أغسطس ٢٠١٩: "السلام مقابل السلام، والنفط مقابل النفط، لا يمكنكم القول إنكم ستمنعون نفطنا"، مضيفًا: "المضيق مقابل المضيق، لا يمكن أن يكون مضيق هرمز مفتوحًا لكم، وألا يكون مضيق جبل طارق كذلك بالنسبة لنا". وبالتوازي مع ذلك، بدأت إيران في تخفيض مستوى التزاماتها في الاتفاق النووي، من خلال زيادة كمية ومستوى تخصيب اليورانيوم، مع التهديد باتخاذ خطوة ثالثة في الفترة القادمة.

وعلى ضوء ذلك، بدأ هذا التصعيد يفرض معطيات جديدة على الساحة الداخلية الإيرانية. فقد تزايدت احتمالات تحقيق معدلات نمو سلبية للاقتصاد الإيراني خلال الفترة من عام ٢٠١٨م، إلى عام ٢٠٢١م، بسبب تراجع صادرات إيران النفطية، التي تمثل ٨٠٪ من العوائد الإيرانية.

ويرجح صندوق النقد الدولي أن يصل انكماش الاقتصاد الإيراني إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠١٩م، بالتوازي مع ارتفاع معدل التضخم إلى أكثر من ٤٠٪، في حين تشير تقديرات أخرى إلى أنه قد يصل إلى ٥٠٪. ورغم أن سعر الصرف الرسمي يبلغ ٤٢ ألف ريال للدولار الواحد، إلا أنه يصل في السوق السوداء إلى نحو ١٥٠ ألف ريال للدولار الواحد.

وقد دفع ذلك حكومة الرئيس روحاني، في ٣١ يوليو ٢٠١٩م، إلى تبني مبادرة تقضي بحذف أربعة أصفار من العملة الرسمية

وتحويلها من الريال إلى التومان، لتحقيق أهداف عديدة منها تعزيز قدرة العملة على مواجهة الضغوط التي يفرضها تراجعها أمام الدولار واستعادة قسم من قيمتها التي انخفضت بشكل كبير أمام العملة الأمريكية، فضلاً عن تقليل تكلفة طبع الأوراق النقدية وتقليص مشكلات الأعداد الضخمة في المداولات اليومية.

أزمة مزمنة:

هذه الضغوط في مجملها تسببت فيها السياسة المتشددة التي يتبناها النظام الإيراني، القائمة على استنزاف الموارد الإيرانية في دعم المغامرات التي يقوم بها على الصعيد الخارجي، سواء ما يتعلق بتقديم الدعم للتنظيمات الإرهابية والمسلحة في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها حركة الحوثيين المتمردة على الشرعية الدستورية في اليمن وحزب الله في لبنان والميليشيات الطائفية التي قام "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري بتكوينها وتدريبها في كل من سوريا والعراق، أو ما يتصل بمواصلة تطوير برنامج الصواريخ الباليستية وإجراء تجارب مستمرة على إطلاقها، أو ما يرتبط بمحاولات الالتفاف على الاتفاق النووي ومواصلة تطوير البرنامج بكل ما يفرضه ذلك من تهديدات ومخاطر على المنطقة بشكل عام.

ومن هنا، اندلعت احتجاجات واسعة في إيران خلال الفترة الماضية، كان شعارها الأساسي هو مطالبة النظام بالتوقف عن استنزاف "الخزينة الإيرانية" في دعم التنظيمات الإرهابية والمسلحة في الخارج لصالح الاهتمام بمعالجة الأوضاع المعيشية الداخلية المتدهورة.

وقد وصل عدد الاحتجاجات التي شهدتها إيران خلال عام ٢٠١٨م، وفقًا لبعض التقديرات، إلى أكثر من ٩ آلاف احتجاج، لدرجة دفعت منظمة العفو الدولية إلى إصدار تقرير، في ٢٤ يناير ٢٠١٩، وصف عام ٢٠١٨ بأنه "عام العار في إيران"، التي قامت سلطاتها باعتقال أكثر من ٧ آلاف شخص، كان من ضمنهم محامون وصحفيون ونشطاء من القوميات المختلفة، فيما قتل ٣٥ شخصًا لأسباب مختلفة مرتبطة بهذه الاحتجاجات.

جدل متواصل:

رغم أن المسؤولين الأمريكيين أكدوا في تصريحات مختلفة على أن الهدف الأساسي من الإجراءات العقابية التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران يكمن في "تغيير السلوك" وليس "تغيير النظام" في حد ذاته، إلا أن بعض قوى المعارضة الإيرانية فضلاً عن العديد من الاتجاهات الأخرى المعنية بتقييم ومتابعة تأثير العقوبات الأمريكية على إيران تشير إلى أن استمرار هذا الوضع وتراجع قدرة النظام على احتواء تداعيات العقوبات من شأنه تأجيج الأزمة الداخلية لدرجة قد لا يستطيع النظام التعامل معها بالآليات الحالية التي يتبناها على نحو يمكن أن يساهم في انهياره في النهاية.

وربما تتطور الأزمة، وفقًا لتلك التصورات، إلى درجة نشوب حرب أهلية في إيران، يحاول فيها النظام استخدام قدراته العسكرية في احتواء وقمع أية ثورة داخلية محتملة قد تندلع بسبب تردي الأوضاع المعيشية، على نحو قد يؤدي أيضًا إلى تفكك إيران لدويلات صغيرة تتشكل من القوميات العرقية التي تضمها إيران الحالية وتقطن المناطق الحدودية، حيث تمتد أصولها إلى دول مجاورة لإيران على غرار أذربيجان وأفغانستان وباكستان وغيرها.

لكن ثمة اتجاهات أخرى ترى أن الأزمة قد لا تصل إلى حد انهيار النظام أو نشوب حرب أهلية في إيران، على ضوء عاملين رئيسيين: أولهما، أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت ترى أن التفاوض مع النظام الإيراني الحالي يمكن أن يؤدي إلى تسوية الخلافات الحالية، على المستويات المختلفة، النووية والصاروخية والإقليمية، رغم التصعيد المتبادل الذي جرى في الفترة الأخيرة.

ويعني ذلك أن واشنطن تستخدم الضغوط الاقتصادية والعقوبات من أجل دفع هذا النظام إلى تغيير سياسته باتجاه القبول بإجراء مفاوضات للوصول إلى اتفاق جديد يستوعب مجمل التحفظات الحالية التي تبديها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الاتفاق النووي الحالي، وتسببت في انسحابها منه في ٨ مايو ٢٠١٨م.

وقد أشار المسئولون الأمريكيون إلى هذا الهدف في أكثر من مناسبة. فخلال زيارته لليابان، في ٢٧ مايو ٢٠١٩م، قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب: "أعتقد حقًا أن إيران ترغب في إبرام اتفاق، وأعتقد أن هذا ينم عن ذكاء، وأعتقد أن هذا يمكن أن يتحقق"، مضيفًا: "أمامها فرصة لكي تصبح دولة عظيمة بالقيادة نفسها، نحن لن نتطلع لتغيير النظام..أريد فقط أن أوضح ذلك.. نحن نتطلع إلى عدم امتلاك إيران أسلحة نووية".

بل إن تقارير عديدة أشارت، في ٣ أغسطس ٢٠١٩م، إلى أن السيناتور الجمهوري راند بول عضو لجنة الشؤون الخارجية

انكماش الاقتصاد الإيراني حسب صندوق النقد إلى ٣,٦٪

عام ٢٠١٩ مع ارتفاع معدل التضخم ما بين ٤٠٪ و٥٠٪

سعر الصرف الرسمي يبلغ ٤٢ ألف ريال للدولار الواحد ويصل في السوق السوداء إلى ١٥٠ ألف ريال للدولار

بمجلس الشيوخ الأمريكي حاول التوسط من أجل ترتيب دعوة لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف لزيارة البيت الأبيض ولقاء الرئيس ترامب، على هامش الزيارة التي قام بها ظريف إلى نيويورك لحضور اجتماع في الأمم المتحدة خلال يوليو من العام نفسه.

واللافت في هذا السياق أيضًا أن الزيارة التي قام بها ظريف إلى نيويورك جاءت بعد جهود بذلتها فرنسا للتوسط بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام ايمانويل بون كبير مستشاري الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون بزيارة إيران يومي ٩ و١٠ يوليو ٢٠١٩م، للمرة الثانية خلال أقل من ثلاثة أسابيع، وبدا أن باريس حاولت التدخل لدى الإدارة الأمريكية من أجل السماح لظريف بزيارة نيويورك، كبادرة حسن نية يمكن أن تعزز من إمكانية خروج تلك الجهود بنتائج تساعد في الوصول إلى حلول وسط للأزمة الحالية.

لكن ذلك لم يحدث في النهاية، على نحو دفع الإدارة الأمريكية إلى فرض عقوبات على ظريف، في ٣١ من الشهر نفسه، بمقتضى الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس ترامب، في ٢٤ يونيو ٢٠١٩م، وفرض من خلاله عقوبات على المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي.

وثانيهما، أن النظام نفسه حاول الترويج إلى أن الأزمة الحالية التي يتعرض لها، بسبب تصاعد حدة التصعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية واتساع نطاق الخلافات مع الدول الأوروبية عززت تماسك القاعدة المؤيدة له في الداخل، وساهمت، حسب مزاعم مسؤولة، في تقليص حدة التباينات في مواقف القوى السياسية المختلفة، التي حرصت على تنحية صراعاتها السياسية الداخلية من أجل المشاركة في مواجهة الضغوط الخارجية. وبدا أن النظام حريصًا على إضفاء وجاهة خاصة على تلك المزاعم، عبر السماح لبعض الشخصيات التي تبدي

تتطور الأزمة إلى نشوب حرب أهلية في إيران ويحاول النظام قمع أية ثورة داخلية محتملة قد تندلع لتردي الأوضاع المعيشية

تحفظات عديدة تجاه السياسة الحالية التي يتبناها بالتواصل مع وسائل الإعلام الغربية، خاصة الأمريكية والأوروبية.

فقد كان لافتًا، على سبيل المثال، أن الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد أجرى حوارًا مطولاً عبر الهاتف مع صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، في ١٩ يوليو ٢٠١٩م، إذ دعا أحمدي نجاد إلى إجراء مفاوضات مع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من أجل الوصول إلى تسوية للخلافات بين الطرفين التي استمرت على مدار أربعين عامًا منذ اندلاع الثورة في عام ١٩٧٩م.

وقال الرئيس السابق في هذا السياق: "إن ترامب رجل عملي، وهو رجل أعمال وقادر على حساب الفوائد واتخاذ القرار.. نقول له: دعنا نحسب الفائدة على المدى الطويل للتكاليف بين بلدينا وليس على المدى القصير"، مضيفًا: "إن السلام والاقتصاد والثقافة كلها ستستفيد من عملنا على الصعيد الدولي".

وبعد ذلك بثلاثة أيام، وتحديدًا في ٢٢ من الشهر نفسه، نشر الرئيس الأسبق محمد خاتمي مقالاً في صحيفة "الغارديان" البريطانية، وجه فيه تحذيرات إلى الإدارة الأمريكية من أن السياسة الحالية التي تتبعها مع إيران يمكن أن تعزز من احتمالات نشوب حرب واسعة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

تغاضي النظام عن تواصل بعض المسؤولين السابقين والحاليين مع الإعلام الغربي يشير إلى أنه حريص عبر تلك الآلية على توجيه رسائل إلى الدول الغربية بأنه رغم الخطوات التصعيدية التي يتخذها في الوقت الحالي ما زال يمنح الأولوية بدوره للتفاوض.

ومن دون شك، فإن قيام خاتمي تحديدًا بنشر هذا المقال لم يتم، في الغالب، بدون ضوء أخضر من جانب النظام، الذي فرض قيودًا شديدة على الرئيس الأسبق على مدار الأعوام الثماني الماضية بسبب اتهامه بدعم ما يسمى بـ"الحركة الخضراء" التي قادت احتجاجات واسعة في يونيو ٢٠٠٩م، لدرجة تمنعه من حضور المناسبات العامة على سبيل المثال، على نحو يوحي بأنه حاول من خلال ذلك الترويج إلى أن الضغوط الخارجية التي يتعرض لها ساهمت في تعزيز قاعدته الداخلية ودفعت بعض القوى التي تتحفظ على سياسته إلى إبداء دعمها له.

لكن هذه المزاعم لا تتسامح مع المعطيات الموجودة على الأرض، التي تشير إلى أن الضغوط الخارجية سوف تؤدي إلى تصاعد حدة الصراع السياسي في الداخل خلال المرحلة القادمة، خاصة مع اقتراب موعد بعض الاستحقاقات السياسية الهامة، وفي مقدمتها الانتخابات البرلمانية والرئاسية، اللتين سوف يتم إجراؤهما في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١م، على التوالي.

سيناريوهات محتملة:

وعلى ضوء ذلك، يمكن طرح سيناريوهات ثلاثة رئيسية للتداعيات التي تفرضها الأزمة التي تتعرض لها إيران في المرحلة الحالية: السيناريو الأول، يتمثل في استمرار الوضع على ما هو عليه، بما يعني استمرار الأزمة الاقتصادية التي يواجهها النظام الإيراني بفعل السياسات المتشددة التي يتبناها على الساحتين الداخلية والخارجية، على المدى القريب على الأقل.

وبالطبع، فإن ما يدعم من هذا السيناريو هو استمرار تعنت النظام في رفض الدعوات الأمريكية المتكررة بإجراء مفاوضات، بالتوازي مع إصراره على تخفيض مستوى التزاماته في الاتفاق النووي، حيث قام بزيادة كمية تخصيب اليورانيوم إلى أكثر من ٣٠٠ كيلو جرام، ثم رفع مستوى التخصيب من ٣,٦٧٪ إلى ٤,٥٪، مع التهديد باتخاذ خطوة ثالثة ما لم تستجب الدول الأوروبية وتقوم برفع مستوى التعاملات التجارية والمالية مع إيران خلال المرحلة القادمة.

ويبدو أن إيران تربط إصرارها برفض التفاوض مع الإدارة الأمريكية في الفترة الحالية باقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية وبداية انشغال الإدارة الأمريكية الحالية بالتنافس المحتمل فيها، حيث يرغب الرئيس ترامب في تجديد فترته الرئاسية لأربعة أعوام أخرى، على نحو يوحي بأن إيران تفضل الانتظار إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية قبل أن تقرر الخيار الذي يمكن أن تتجه إليه فيما بعد ذلك.

لكن هذا السيناريو يعني في الوقت نفسه أن الاحتجاجات سوف تتواصل في إيران خلال المرحلة القادمة، بسبب تردي الأوضاع المعيشية وفشل السياسات التي تتبعها الحكومة في التعامل مع تداعيات الأزمة الاقتصادية. وقد بدأت هذه الاحتجاجات تستقطب اهتمامًا دوليًا، بعد أن كانت بعض القوى الدولية تتعمد التغاضي عن الانتهاكات التي ترتكبها السلطات في التعامل مع المحتجين ومطالبهم لحرصها على مصالحها مع النظام الإيراني، خاصة بعد الوصول للاتفاق النووي.

وينصرف السيناريو الثاني، إلى قبول النظام الإيراني بإجراء مفاوضات مع الإدارة الأمريكية، في مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، خاصة في حالة ما إذا أدرك أنه لن يستطيع تحمل أعباء السياسة الحالية، لاسيما مع وصول الصادرات النفطية إلى أدنى مستوى لها، وهو ١٠٠ ألف برميل يوميًا في يوليو ٢٠١٩م.

وهنا، فإن وصول هذه المفاوضات المحتملة إلى اتفاق جديد يمكن أن يقلص من الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد الإيراني في المرحلة الحالية، بشكل قد يساهم في تراجع مستوى الاحتجاجات التي تشهدها إيران، دون أن يؤدي إلى إنهائها باعتبار أن هناك أسباب أخرى غير اقتصادية ساهمت في تفاقمها خلال المرحلة القادمة. وقد يحاول النظام عبر تلك المفاوضات المحتملة الحصول على ضمانات من واشنطن بعدم العمل على إسقاطه أو دعم القوى المناوئة له في الداخل والخارج.

لكن هذا السيناريو مؤجل إلى حين تبلور نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، والتي سيكون لها تأثير، غير مباشر، على نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي سوف تجرى في منتصف عام ٢٠٢١م، ولن يترشح فيها الرئيس روحاني، حيث يتوقع أن يسعى تيار المحافظين الأصوليين المتشدد إلى تصعيد أحد أقطابه لمنصب الرئيس بكل ما يمكن أن يوجهه ذلك من رسائل متشددة إلى الخارج.

كما أن أية مفاوضات محتملة بين طهران وواشنطن قد لا تنتهي بالضرورة بالوصول إلى اتفاق، أو على الأقل ربما تستغرق فترة ليست قصيرة، في ظل تعدد وتعقد القضايا الخلافية العالقة بين الطرفين. وقد استغرق الوصول للاتفاق النووي الحالي، على سبيل المثال، نحو ست سنوات، منذ بداية إجراء مباحثات سرية بين طهران وواشنطن في عهد إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما عام ٢٠٠٩م، وحتى الإعلان عن الصفقة في ١٤ يوليو ٢٠١٥م.

بل إن هناك من يرى أن مرحلة الوصول للاتفاق النووي بدأت في عام ٢٠٠٢م، عندما تصاعدت أزمة البرنامج النووي الإيراني على الساحة الدولية، حيث قادت ما يسمى بـ"دول الترويكا الأوروبية" (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) جهودًا دبلوماسية للوصول إلى تسوية لها منذ هذه الفترة، لكنها لم تنجح في ذلك، على نحو أدى إلى فرض عقوبات دولية على إيران التي قامت بتطوير برنامجها النووي ردًا على ذلك، إلا أنها واصلت المفاوضات من جديد مع إدارة أوباما انتهت بالوصول للاتفاق الحالي، الذي رفعت بمقتضاه هذه العقوبات.

وهنا، لا يمكن تجاهل أن الفشل في الوصول إلى هذا الاتفاق المحتمل سوف تكون عواقبه أكثر فداحة، لا سيما على النظام الإيراني، الذي سيتعرض في هذه الحالة لمزيد من الأزمات الداخلية في وقت لا يبدو فيه قادرًا على مواجهتها بالآليات الحالية نفسها.

أما السيناريو الثالث، وهو الأضعف، فيتعلق بنشوب مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في حالة ما إذا واصلت إيران رفضها دعوات التفاوض الأمريكية بالتوازي مع تخفيض مستوى التزاماتها النووية، والذي يقربها من مرحلة الخروج من الاتفاق النووي على غرار الخطوة التي اتخذتها إدارة الرئيس ترامب.

سيناريو المفاوضات يتضمن الحصول على ضمانات من واشنطن لكنه مؤجل حتى تبلور نتائج انتخابات أمريكا

وهنا، فإن هذا السيناريو يعني أن أزمة الملف النووي الإيراني سوف تعود إلى مربعها الأول من جديد، وأن إيران قد تحاول الاقتراب من مرحلة امتلاك القدرة على إنتاج القنبلة النووية، وهو ما يمثل خطًا أحمر لن تسمح به القوى الدولية والإقليمية المعنية بالأمن في المنطقة.

وقد تعزز الخطوات الاستفزازية والعمليات التخريبية التي يقوم بها الحرس الثوري والميليشيات الإرهابية والمسلحة الموجودة في بعض دول المنطقة من احتمالات حدوث احتكاكات أو تصعيد عسكري متبادل خلال المرحلة القادمة.

وهنا، فإن بقاء النظام الإيراني في الحكم سوف يكون، وفقًا لهذا السيناريو، موضع تساؤل، خاصة أن أي حرب قد ينخرط فيها سوف تكون عواقبها وخيمة، في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت فيها سياساتها على الصعيد الداخلي، وهو ما يعني أنه سوف يحاول تفاديها في كل الأحوال، باعتبار أنها سوف تهدد استمراره في الحكم وستسمح بتأجيج الاحتجاجات الداخلية التي قد تتطور إلى ثورة تطيح به على غرار ما حدث لنظام الشاه في عام ١٩٧٩م.

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول في النهاية إن إيران تبدو مقبلة على مرحلة جديدة في تاريخها السياسي، في ظل الأزمات الداخلية والخارجية التي تواجهها، وتسببت فيها السياسات المتشددة التي يتبناها النظام الحاكم، على نحو سوف يفرض تأثيرات مباشرة على مستقبل هذا النظام نفسه في الحكم خلال الفترة القادمة.

* رئيس تحرير دورية "مختارات إيرانية" بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

استراتيجية الأمن الخليجي العربي بين البناء الداخلي والتهديد الخارجي

ضرورة بناء عقد استراتيجي إقليمي للخروج من الحرب في زمن المخاطر والتحديات

تشهد منطقة الخليج تطورًا ملحوظًا من الزاوية الأمنية عقب عاصفة الحزم عام ٢٠١٥م، ضد الحوثي في اليمن كأحد الأذرع الإيرانية في المنطقة، خاصة بعد تعليق قطر عضويتها من مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتدخل منطقة الشرق الأوسط عامة، ومنطقة الخليج خاصة جملة من التوترات الأمنية التي لطالما باتت تشكل هاجسًا كبيرًا بل خيارًا استراتيجيًا لدول المنطقة عامة على ضوء المعطيات والملابسات التي باتت تبني بموجبها دول المنطقة سياسات أيًا كانت إيقاعاتها بل مضامينها وأشكالها وتداعياتها عليها وفي العالم. ومن الأهمية بمكان بأن يحتل موضوع الأمن هذا مجددًا إحدى المشكلات المطروحة على دول الخليج تحديدًا سواءً أتعلق الأمر مع إيران بخصوص تأمين مضيق هرمز للملاحة البحرية للحاملات الأمريكية بالمنطقة، أو بالتنافس مع هذه الأخيرة مع دول الجوار كما نراها حاضرة في كل من (سوريا ولبنان والبحرين...إلخ)، أو في ميادين القتال في (اليمن).

د.ميلود عامر حاج

١. واشنطن وأزمة الخليج العربي:

تحاول الإدارة الأمريكية خوفًا من دخولها الصراع المفتوح مع كل مع الصين تحت اسم الحرب الاقتصادية أو مع روسيا في بحر قزوين بسبب جزيرة القرم بأن تبادر بالضغط على إيران ما دامت أنها تسهم في تعويض خوفها من هاتين القوتين الناشئتين أو كلاهما معاً كتحالف قاري له وزنه وأبعاده الأمنية والعسكرية والاستراتيجية، وذلك على أساس أن تورطها في حرب مفتوحة قد تعرضها إلى اللجوء إلى النووي مما بات مستبعدًا في الحالة الأولى خوفًا من احتمال الردع في أقصى درجاته. لكن مع إيران وبدعم إسرائيلي تحاول إدارة ترامب بالإبقاء على ترسانتها العسكرية في المنطقة على أنها ما زالت وستزال تشكل كأقوى ترسانة عسكرية في العالم.

وعليه ما زالت القيادة العسكرية الأمريكية تتوجس خيفة من دخولها الحرب مقابل الضغط على إيران عن طريق تأمين كل من مضيق هرمز وباب المندب بنسبة ٩٠ في المائة يقول مسؤول أمريكي، وذلك من أجل جعل قوتها العسكرية على أهبة الاستعداد من خلال دعاويها في المجتمع الدولي بجمع الحشد العسكري والمالي أو بما يُسمى بالتحالف الدولي ضد إيران. علمًا أن الرئيس ترامب يحتاج إلى نافذة دبلوماسية تمنحه القوة تجاه الملف الإيراني بعد إلغائه في ١٧ مايو ٢٠١٨م.

تزامن هذا مع دعوة بريطانيا إلى الإعلان بأن أوروبا تفيد بأن تأمين الملاحة في الخليج بعد احتجاز إيران لناقلة نفط بريطانية في شهر يونيو الماضي بات ضرورة ملحة للحد من قوة إيران في المنطقة. هذا ما نفته الخارجية الألمانية على لسان وزيرها هايكو ماس على أن لا تتدخل في الحلف الدولي ضد إيران بقيادة واشنطن إلى جانب اسبانيا التي ترفض بدورها المشاركة في البعثة الأمريكية على مضيق هرمز تحديداً.

الأمر الذي أكدته الخارجية الروسية على لسان وزير خارجيتها في مؤتمر صحفي مؤخرًا على أن إيران ما كانت لكي تكون قضيتها بنفس الحجم كونها تشكل نزاعًا في ظل بعض الاعتبارات السياسية الداخلية التي تمر بها الولايات المتحدة من أجل كسب التأييد الشعبي ليس إلا. وعليه طالبت الخارجية الروسية ضرورة الإسراع في تسوية مشكلة بعض المواطنين الروس الموقوفين على متن ناقلة النفط Stena Impero البريطانية في أسرع وقت ممكن لكي يعودوا معافين إلى ديارهم.

تخشى أمريكا من صراع اقتصادي مع الصين أو حرب مع روسيا في بحر قزوين بسبب جزيرة القرم لذلك تختار المواجهة الإيرانية

في المقابل، حذر القيادي بالحرس الثوري الإيراني يد الله جواني بقوله : "في حال ارتكبت واشنطن أي خطأ ضد إيران ستكون في مواجهة للمقاومة في كل المنطقة"، يضيف نفس المصدر بأن طهران "أبلغت واشنطن وتل أبيب بأن أي عدوان على إيران، سيواجه محور المقاومة من شرق المتوسط إلى البحر الحمر وبحر العرب وخليج عدن".

علمًا بأن الصراع لا يهدأ في الخليج العربي خاصة بل يطول نتيجة ظروف وملابسات بل اعتبارات جيوسياسية وجيو اقتصادية ضاربة في عمق المنطقة والتي تشمل الأمن الإقليمي في الخليج من جهة، والتدخل الأجنبي من جهة أخرى، دونما مراعاة لمؤهلات الداخل وقدارته في تخليص مستقبله على ضوء ما يتوافر عليه من طاقات وقدرات تخدم مصالحه الاستراتيجية بالدرجة الأولى.

من زاوية أخرى، ترفض إيران المحاولات الأوروبية على رأسها البريطانية تلك المقترحات وفق شروط لحل النزاع بحسب وزير خارجيتها. بينما إيران تراهن من جهتها على تأمين علاقتها الدبلوماسية مع الإمارات العربية بتعزيز أمن الحدود على طول ٨ آلاف و٧٥٥ كم حيث تعتصم الجماعات الإرهابية إلى جانب عمليات التهريب المتواصلة بعين المنطقة، بما يقم على فتح المجال أمام رجال المال والأعمال والسياح والصيادين لكلا الطرفين.

٢. البعد الاستراتيجي لأزمة الخليج العربي

لا يمكن لبقاء أزمة ما بأن تدوم طويلاً؛ إلا بمعالجتها بطرق سليمة وهادفة وفق رؤية استراتيجية حتى لا تتحول إلى حرب مدمرة بل إلى تعاون وتكامل يخدم تلك الأهداف والمصالح التي تقوم عليها عن طريق طرح كامل الحلول والمقاربات للتخلص منها بعيدًا عن تعميقها؛ إن لم تكن واجهة من قبل الخصم لركب أهدافها على حساب أهداف المنطقة ودولها وشعوبها. ومن هنا يتوجب العمل بمقتضى العمل الجاد والرؤية الكيسة والنظرة المتبصرة للخروج من أوضاع متدهورة إلى أوضاع أكثر دينامية بل أكثر إنتاجية. لكن السؤال ما هي طبيعة الأزمة الخليجية التي تعصف بالمنطقة الخليجية وما هي أبعادها ومآلاتها؟

ولعل في عدم توافر الرؤية الاستراتيجية للمنطقة ذات المدى البعيد بضم كامل بلدانها، الأمر الذي قلص من مناوراتها بفتح المجال على مصرعيه لغيرها بل إلى أعدائها أكثر من أبنائها. فدول مجلس التعاون الخليجي تسعى لتحقيق خطوات أولية في مجال البناء والتنمية المحلية للدفع بالرؤية السياسية لصالح الإقليم بغية تجاوز الحاجيات الاقتصادية التي تمليها التدخلات الأجنبية لصالحها أكثر من مشكلات المنطقة وعلى حساب دولها وشعوبها.

ولعل الأمر بات صعبًا ومعقدًا ما إن لم تتوافر ثمة رؤية استراتيجية تهدف إلى جمع الشمل أكثر من تفريقه ك عودة قطر إلى الجادة وإلى الصف الخليجي مثلاً بات ضرورة ملحة بعيدًا عن المنافسة الجوارية إن لم يكن تعاونًا مثمرًا بحيث أن الدولة القومية لم يعد بمقدورها دخول الحرب وأن أمامها غير التعاون الإقليمي كخيار استراتيجي بامتياز. يتزامن ذلك لا لقيادة المنطقة الخليجية فحسب، بل في التأثير في قضاياها العادلة والهامة التي تحتاج إلى إعادة بما يبني قوتها الداخلية ويعزز من قدراتها الخارجية. بيد أن هذا الطرح وغيره بات يروق لأعداء المنطقة بأن تبقى في الضعف والتلاشي والفوضى دونما يستقيم حالها بغية طرح معادلات جادة وخيارات هادفة تخرجها مما هي فيه إلى ما ينبغي أن تكون عليه.

ولعل في توحيد الرؤية الاستراتيجية بات أمرًا مفيدًا بل قناعة توليها الدول أينما قناعة لتجاوز مشكلاتها عبر إحداث حلول توافقية لمصالحها وأهدافها الحيوية . ويرى البعض أن ما تداركته السياسة الإمارات العربية في اليمن عن طريق خروجها من اليمن حتى وإن كان ذلك "تموضعًا" لا "انسحابًا" من عاصفة الحزم إن لم يكن "استعدادًا للانسحاب" مرحليًا. كما أن هذا التوجه بات يرمي بكل ثقله على خفض الأعباء العسكرية للقوت الإماراتية المرابطة في اليمن مع بقائها المتمركز في جنوبه عبر خطوط الملاحة البحرية في كل من خليج عدن ومضيق باب المندب باتجاه القرن الإفريقي.

وإذا كان الهدف السعودي هو إضعاف التأثير الحوثي على اليمن بتسليم السلطة إلى عبد ربه منصور كونه رئيس شرعي ومعترف به دوليًا فإن ذلك يتطلب المساندة والدعم من السلطات اليمنية . وبدعم ومساندة المجتمع الدولي . التي يجب أن تضطلع بكامل مسؤولياتها الشرعية المنوطة بها للتعاون مع المملكة السعودية في خضم التعاون وتحسين الأمن بدءً من الحدود المشتركة بين البلدين. كما أن استهداف

الطيران الحوثي لكل من المطارات والموانئ الإماراتية والسعودية على التوالي دونما إيجاد حل من قبل اليمنيين أنفسهم من جهة، وغياب حلول إقليمية ودولية لليمن كبلد له عضويته في الجامعة العربية وفي هيأة الأمم المتحدة من جهة أخرى، أضحى من الرهانات الصعبة في المنطقة وتداعياتها على سمعتها في العالم.

هذا ما جعل هذه الحرب على الأرض بين القوات النظامية السعودية والحوثيين من غير المتوقع بأن تدوم طويلاً لا لأنها مكلفة ومرهقة في آن واحد فحسب، بل كونها تعكر وضوح الرؤية بخصوص مصير المنطقة كاملاً.

ولعل هذا ما حذّر منه أهل الاختصاص في الدراسات الأمنية النقدية، وخبراء العلاقات الدولية في صراع الدولة القومية والجماعات الإرهابية كونه مستقع غير محدد وغير مضمون النتائج سلفًا. إلا أن تشبث الحوثي بتطوير مركبات جوية مسيرة قد يصل مداها إلى ٢٠٠٠ كم، وصولاً إلى مشارف الإمارات العربية مصرًا على مواصلة حربه مهما كلفه الجهد والوقت بهدف إضعاف الدول المتحالفة وجرها إلى الفوضى، وهذا صراع خطير يسمح للتدخلات الخارجية في دعم الحوثي ويضر بالاستقرار في المنطقة. وقد يسجل أن هناك من الجيل الثالث من منظومة "بركان" الصاروخية الباليستية بعيدة المدى التابعة للحوثي والتي تستهدف مواقع عسكرية في الدول العربية المجاورة لليمن.

إلا أن الأهم في ذلك، وهو أن الحوثيين لا يمتون بصلة بالجنوب اليمني مما جعلهم يتفاوضون مع الإماراتيين على التسوية الجزئية بما يجري عليه الحال في الشمال ، الأمر الذي جعلهم لا يباركون بقاءهم في مناطق لا تمثل لهم مصالح حيوية على أوسع نطاق.

ولعل هذا التدارك النسبي لقضايا المنطقة تزامن بدوره مع ما يتردد عن تراجع الإمارات العربية من خلال التفاوض مع إيران لمنع تمديد ثمة لحرب مقبلة خارج النطاق المرتقب لكنها ذات عواقب معتبرة بعدما قامت جهات مجهولة سواءً – إيران أو غيرها – باستهداف ناقلات نفطية على مقربة من الفجيرة في أيار / مايو ٢٠١٩م، مستبعدة إذ ذاك اتهامًا مباشرًا للسلطات الإيرانية.

وفي هذا الصدد، تم التحذير من التسلح الذي يُطال منطقة الخليج العربي دونما استراتيجية فاعلة وهادفة من ورائه ومن بعده تنم عن قوة الداخل من خلال السيطرة على محيطها المجاور ، الأمر الذي بات يشكل هاجسًا أمنيًا بامتياز في ظل اتهامات المنظمات الإنسانية الدولية بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان يرتكبها الحوثي بسبب الأوضاع في اليمن دون حلول نهائية لحد الساعة؛ إن لم تفتح مسارات أكثر دموية غير قابلة على التريث والحكمة بإيجاد صيغ جديدة مع إيران نفسها. هذا ما يتحسبه الكونغرس الأمريكي لاتساع رقعة الحروب بها وفي دول الجوار لها كمكسب رئيس لما بعد الحرب في إطار دعم السلام الدائم والمستديم لشعوب المنطقة ومصيرها المرتقب عن نقطة مهمة في خارطة العالم.

الطموح الأنسب هو انتهاج رؤية استراتيجية أكثر استدامة لتخليص المنطقة من الصراع الذي آلت إليه

الخاتمة:

إن في غياب الرؤية الاستراتيجية للداخل من منطلق كل من السلم والأمن والاستقرار لتلطيف الأجواء المحلية والجهوية والإقليمية والدولية بات الشغل الشاغل للدول خوفًا من ضياعها إلى الأبد . يتماشى ذلك مع العولمة التي ما زالت ترسي دعائم جديدة ومستهدفة للدولة القومية بالدرجة الأولى. لكن في غياب استراتيجية الدولة في قضايا ماسة وهادفة أمست تملي خيارات خاطئة أو مغلوطة تبعًا لأجندات متساوية لذلك قد تدفع باتجاه الانزلاق لكامل المنطقة ولصالح الأعداء ضد أبنائها وبمزيد من اليأس والحسرة والضعف.

ولعل الطموح الأقرب والأنسب هو انتهاج رؤية استراتيجية أكثر استدامة لتخليص هذه المنطقة الحساسة من سل الأولويات مما آلت إليه حالتها الخاصة والاستثنائية التي باتت تعصف بها.

ومن هنا يتأكد البعد الاستراتيجي في تخليص المنطقة ومن فيها من ظروفها الصعبة لبناء عقد استراتيجي إقليمي يظفر بالنصر على الأرض وفي كل المجالات بدل الحرب والخروج منها في زمن المخاطر والتحديات في أقرب وقت ممكن والتي لطالما باتت ترهق الدول من النفقات العسكرية، بالإضافة إلى زهق الأرواح البشرية، والممتلكات العمومية والخاصة، وكلها من الخزانة العامة للدولة بحيث أن الخروج منها أو تلافيها كثيرًا ما ينم عن ذكاء الدولة وعبقريتها في المستقبل المنظور حتى لا تقبع على الدوام في العنف المولد للتطرف والإرهاب.

* أكاديمي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر 3

الحوثيون أفشلوا الحلول السلمية لمنع إرساء أسس ديمقراطية فيدرالية

إيران تسعى لتعميق وجودها في اليمن لإيجاد موطئ قدم في الخليج عبر مرحلة انتقالية

عشية الانتفاضات العربية التي اجتاحت العالم العربي في عام ٢٠١١م، بعد فترة وجيزة من إقدام بائع تونسي على الانتحار بإشعال النيران في نفسه، لم تستطع اليمن أيضًا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى في المنطقة، مقاومة موجة التغيير السياسي. ومن خلال انتقال العدوى من الآخرين والسير على خطى المتظاهرين الآخرين والمتمردين في المناطق المجاورة من العالم العربي، احتشدت أعداد كبيرة من اليمنيين في الشوارع في تظاهرة "يوم الغضب" وتيمنًا بميدان التحرير في مصر، أطلق المحتجون اليمنيون على ساحتهم المزدحمة في صنعاء "ساحة التغيير". كما طالبوا بالإطاحة بمنظومة حكم رئيسهم، علي عبد الله صالح، وهو الوحيد الذي حكم اليمن المنقسمة والموحدة على حد سواء على مدى السنوات الثلاث والثلاثين الماضية. وتجسدت مطالب المتظاهرين في شعار "لا تفاوض، لا حوار، يستقيل أو يهرب". وكان الرئيس صالح، قبل هذه الأحداث بوقت قصير، قد دفع بموجة جديدة من التعديلات الدستورية كان من شأنها إلغاء حدود مدة ولايته تمامًا، بما يمهد له الطريق لتولي منصب الرئيس مدى الحياة.

د. فزور رحمن صديق

وبدأت شرارة الانتفاضة الجماهيرية في اليمن بعد يوم واحد من الإطاحة برئيس تونس، زين العابدين بن علي، في أثناء مسيرة طلبة جامعيين في شوارع تعز وصنعاء. وبالمعنى الحقيقي للكلمة، كان الشعب اليمني بأسره في الشارع احتجاجًا على طول مدة حكم الرئيس صالح. ومع انتشار الحركة في جميع أنحاء البلاد، قدم الحوثيون كل دعمهم للاحتجاج المناهض لصالح ووجه زعيم الحوثيين، عبد الملك الحوثي، خطابًا إلى المتظاهرين اتهم فيه الرئيس صالح بتسليم السيادة الوطنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأجنبية الأخرى. وبالمثل، أعربت حراك"، وهي حركة انفصالية في جنوب اليمن، عن تعاطفها التام مع الفصيل المناهض لصالح، كما تعهدت بالتعاون التام معهم، أي المحتجين في الشمال، حيث أنها لم تكن راضية عن الأنظمة بسبب سياساتها المتمركزة في الشمال. وربما كانت هذه هي اللحظة المناسبة لكي يستغل القادة الجنوبيون المشاعر المعادية لصالح لتعزيز حركتهم الانفصالية. ولقد رأوا أن أحلامهم في دولة منفصلة تتحقق في شمال ضعيف ودولة هشة.

وإلى جانب الحوثيين والحراك، تَمَثَّل العنصر الثالث في المجال السياسي المتجدد في "حزب الإصلاح"، الذي كان يعرف في وقت سابق باسم التجمع اليمني للإصلاح. وانضم حزب الإصلاح، إلى جانب الأحزاب الإسلامية الأخرى في المنطقة، إلى الاحتجاج في مرحلة لاحقة. فمع حشد الحركة للقوى المناهضة للنظام وانتشارها على نطاق واسع، لم تكن تستطيع أن تظل مترددة. وكانت زيادة عدد الانشقاقات عن النظام بمثابة ضربة أخرى لجهود صالح لإنقاذه. وقد شهدت اليمن أهم انشقاق في مارس عندما أعلن أحد أبرز شخصيات حزب الإصلاح دعمه لقوات المعارضة، وهو اللواء علي محسن الأحمر، والقائد القبلي وقائد أبناء قبيلة حاشد الشيخ عبد الله الأحمر، وقائد الفرقة المدرعة الأولى في اليمن، والقائد العسكري لصالح، وابن عمه ومؤسس حزب الإصلاح القديم. وفي محاولة مبكرة لمبادرة مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية لتسليم السلطة، وقع الاختيار للرئاسة على، علي محسن الأحمر. وفي اليوم نفسه، أعلن الجنرال محمد علي محسن، قائد المنطقة الشرقية اليمنية تخليه عن الرئيس صالح. ولذلك ظهرت، منذ البداية، أربع حركات رئيسية من شأنها أن تحدد المسار السياسي لليمن: الإصلاح وحراك والحوثيين والجماعات الفردية، بما في ذلك الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

الفصائل الداخلية والانقسامات الطائفية

لم يكن من السهل التوصل إلى اتفاق في بلد مثل اليمن، يتسم بطبيعته بالانقسامات متعددة المستويات، وهو ما وصفه بجدارة الرئيس صالح نفسه "إن حكم اليمن مثل الرقص على رؤوس الثعابين". وسرعان ما أصبح تنفيذ مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي أشبه بلعبة "الغميضة". حيث رفض صالح في الماضي التوقيع على الاتفاق على نقل السلطة في ثلاث مناسبات مختلفة بحجة أو بأخرى. وقال في البداية أنه لن يتخلى عن السلطة إلا بعد مغادرة "إخوة الأحمر" البلاد، كما طالب صالح بعدم السماح لقطر بالمشاركة في مراسم تسليم السلطة بسبب التغطية السلبية لقناة الجزيرة الفضائية في أثناء نقلها عنه. وأخيرًا، كان على قطر أن تتخلى عن المشاركة في المراسم. وفي وقت لاحق من أجل عرقلة الاتفاق، زعم أن رجاله حاصروا منزل الدبلوماسي الإماراتي في صنعاء وداهموا منزل إخوة الأحمر كذلك. وقد أدت لعبة الغميضة هذه إلى تصاعد العنف بين الحرس الجمهوري لصالح والقوات القبلية الموالية للإخوة الأحمر والقبائل الموالية للحوثيين. وفي خضم كل هذه الأمور، استقال صالح في المقام الأول بسبب الخوف من إلغاء الحصانة الممنوحة له في الاتفاق والضغوط المتزايدة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وقبل ذلك، نُقل جوًا إلى المملكة العربية السعودية في يونيو ٢٠١١م، لتلقي العلاج بعد تعرضه للإصابة في محاولة اغتيال. وقد أخرجه الاتفاق من السلطة ولكن ليس من السياسة الوطنية.

لقد شهد المسار السياسي في العالم العربي العديد من التشابكات على الجبهتين الدبلوماسية والاستراتيجية، وشهدت اليمن شيئًا مماثلًا، حيث كان صالح والحوثيون هما المنافسين اللدودين على ساحة السياسة الوطنية لليمن-. وخلال فترة ولايته الطويلة التي دامت ٣٣ عامًا، فشل صالح في كسب تأييد الحوثيين وخاض الطرفان كلاهما ستة حروب وحشية بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٠م، وفي إحدى الحروب، في سبتمبر ٢٠٠٤م، قُتل حسين بدر الدين الحوثي، مؤسس الحركة الحوثية والأخ الأكبر لقائد ميليشيات الحوثي الحالي عبد الملك الحوثي.

وقد تغيرت ديناميكية العلاقة بينهما بشكل كبير بعد مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي تم توقيعها على مضض عندما تصافح عبد الملك الحوثي، والرئيس المخلوع صالح لهزيمة القوى السياسية الأخرى: حزب الإصلاح وحراك. وندد كل من صالح والحوثيين بحكومة هادي المعترف بها دوليًا من جانب الأمم المتحدة، وشكلوا درعًا موحدًا ضد القوات المدعومة خليجيًا في شمال اليمن. ولكن منذ أغسطس ٢٠١٧م، يبدو أن التحالف ينهار وأن كلا الطرفين يعتريهما القلق بشأن تزايد قوة كل منهما. وقد اتهم كل منهما الآخر بالسيطرة على الحركة واختطافها. وعشية الذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيس حزب المؤتمر الشعبي العام، احتشد الآلاف من أنصار صالح في شوارع صنعاء حيث انتقد صالح الحوثيين بشدة ووصفهم بالميليشيات، الأمر الذي جعل العلاقة على وشك الانهيار. واتهمهم في خطابه بتحويل البلاد إلى وكيل لإيران والتعدي على سلطته. كما أدان أولئك الذين يريدون إنهاء حكمه وقال إن الذين يقومون بذلك لديهم فهم خاطئ للديمقراطية. وفي حين طلب الأمين العام للحزب السيد زكا من الحوثيين محاربة الفساد في أراضيهم الخاضعة للحكم أولًا، وإعطاء الرواتب للموظفين بدلاً من العبث بالنظام التعليمي وتغيير الثوابت الدينية لتحقيق أجندة إيران. ومن ناحية أخرى، جاءت الانتقادات عندما استهدف الحوثيون صالح وقواته من أجل التلاعب بالوضع الحالي لتحقيق مكاسبهم السياسية الخاصة. ومن دون ذكر أي اسم، اتهم الزعيم الحوثي عبد الملك الحوثي الكثيرين بالطعن في الظهر وقال إن هناك أشخاص يتآمرون ضد الأمة ويدخلون في تحالف من شأنه تقويض السيادة الوطنية.

دور المشاركين الإقليميين وعملية "عاصفة الحزم"

لا تعتبر الانقسامات السياسية والدينية أو الانقسامات بين الشمال والجنوب في اليمن هي فقط ما أحبط كافة محاولات تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد حتى الآن، بل إن تورط الجهات الفاعلة الإقليمية (إيران) في العملية السياسية، قد أعاقها بنفس القدر. وعلى مدى السنوات الثماني الماضية، شهد المجتمع العالمي كيف استطاعت الجهات الفاعلة خارج الإقليم خنق عملية الانتقال السياسي في المنطقة.

لقد تجاوزت الحرب اليمنية، شأنها شأن الحروب الأخرى في المنطقة، حدود السياسة المحلية ولم تعد الأزمة ظاهرة محلية. وترجع أهمية اليمن إلى كل من إيران والمملكة العربية السعودية بسبب موقعها الاستراتيجي. ومما لا شك فيه أن علاقة المملكة العربية السعودية أعمق بكثير من إيران مع اليمن. وتورط إيران أو دعمها للحوثيين ليس بنفس القدر الذي نراه في حالة سوريا أو العراق أو لبنان. ومن ناحية أخرى، يبدو أن إيران، تتطلع إلى اليمن بعد أن عززت نفسها في دمشق وبغداد وبيروت، حيث ترغب في التعاون مع الحوثيين. ومن خلال تعميق وجودها الاستراتيجي في اليمن، لا تحاول إيران كسب حليف قريب آخر في المنطقة فحسب، بل تحاول أيضًا إيجاد موطئ قدم قوي في الخليج عبر مرحلة انتقالية. ويبدو أن أربعة عقود من أحلام الخميني في تصدير الثورة الإسلامية تتحقق الآن. ولقد أصبحت إيران قوة أساسية -إن لم تكن القوة الحاسمة- في خضم أسوأ الحروب في المنطقة.

شهد المسار السياسي في العالم العربي العديد من التشابكات على الجبهتين الدبلوماسية والاستراتيجية وشهدت اليمن شيئًا مماثلًا

فشل مساعي السلام

يعتبر أهم الاتفاقات المتعاقبة والأساس الأول لها هو اتفاق نقل السلطة الموقع برعاية مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر ٢٠١١م، حيث سمحت تلك المبادرة للسيد صالح بلعب دور أكبر في الشؤون الأمنية والعسكرية للبلد. وبموجب الاتفاق، كان من المقرر أن يخوض السيد هادي انتخابات حرة لمنصب الرئيس لمدة عامين، وأن يتم تقاسم السلطة بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك (وهي جماعة معارضة تحت قيادة حزب الإصلاح) ولم يكن السيد هادي، لكونه من الجنوبيين، مقبولًا لدى الكثيرين. وأكثر من ذلك، لم يكن حزب المؤتمر الشعبي العام متعاونًا في تنفيذ الاتفاق. كما أحبطت سياسات السيد هادي المتمركزة في الجنوب، وعداءه للموالين لصالح، جميع احتمالات الانتقال السلمي. ويبدو أن مبادرة مجلس التعاون الخليجي فشلت لأن الحوثيين في الشمال وحراك في الجنوب وشباب الانتفاضة قد استُبعدوا من العملية السياسية.

ويعتبر مؤتمر الحوار الوطني، الذي أعلن عنه في مارس ٢٠١٣م، واستمر حتى يناير ٢٠١٤م، من أهم الجهود الرئيسية الأخرى الرامية إلى إدراج جميع الفصائل المتحاربة على الطاولة. ودعا المؤتمر إلى إرساء أسس ديمقراطية فيدرالية في اليمن. وكان محور التركيز الرئيسي لـ "المؤتمر الوطني الديمقراطي" على إعادة تشكيل الحدود الداخلية، وكذلك إعادة تعريف هيكل الدولة، وتحقيق الإصلاح السياسي، لكنه فشل في تحقيق أي تقدم بسبب الترسيم المقترح للبلاد الذي عارضه الحوثيون. وبالمثل، في سبتمبر ٢٠١٤م، وقّعت كافة الأطراف المعنية الأساسية، بمن فيهم رئيس اليمن والحوثيين وممثلي المؤتمر الشعبي العام والعديد من الأحزاب الصغيرة، اتفاق السلم والشراكة الوطنية. وبموجب الاتفاق الجديد، كان من المقرر تشكيل حكومة تكنوقراطية جديدة في غضون شهر واحد بعد توقيع الاتفاق، ولكنها تعرقلت أيضًا بسبب الخلافات الداخلية بين الأطراف.

* زميل باحث - المجلس الهندي للشؤون العالمي - نيودلهي

القوات الجوية وأنظمة الدفاع الجوي وضعت دول الخليج في الطليعة

القوة الجوية الخليجية الصاعدة: دول مجلس التعاون تفرض سيادتها على أجوائها

لطالما كان المجال الجوي العربي، منذ بدء الملاحة الجوية، منطقة ذات سيادة متنازع عليها أو يسهل اختراقها. فقد تعرضت جميع دول المنطقة لشكل أو آخر من أشكال الإضرار بسيادتها الجوية، حيث فقدت مصر تقريبًا قواتها الجوية بالكامل نتيجة للحرب في عام ١٩٦٧م، وقصفت الولايات المتحدة ليبيا في عام ١٩٨٦م، وشهدت سوريا ولبنان غارات إسرائيلية منتظمة (ولا تزال تشهد ذلك)؛ وتعرضت الكويت للغزو من قبل العراق بالطائرات المروحية، حتى تم طرد العراق من الكويت باستخدام القوة الجوية في عام ١٩٩١م. كما تم إلى حد كبير فرض منطقة حظر جوي على المجال الجوي العراقي للعقد المتبقي، تطبيقًا لقرار ضد المقاومة العراقية المستمرة صادر من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا. وفي السنوات التالية، انتشرت قواعد جوية أجنبية في دول الخليج، منها قاعدة العديد الجوية في قطر، وقاعدة الشيخ عيسى الجوية، وقاعدة ثمريت الجوية في عمان. فالمجال الجوي الإقليمي، سواء عن قصد أو دون قصد، كان تحت تصرف قوى غير عربية، وكثيرًا ما يُنظر إليه على أنه تعبير عن عدم اكتمال بناء الدولة وبالتالي عدم اكتمال سيادتها. ولا يزال هذا هو الحال بالنسبة لغالبية الدول العربية: فقد تم حماية المدنيين في ليبيا بشكل رئيسي عن طريق فرض منطقة حظر جوي في البلاد في عام ٢٠١١م، بينما المجال الجوي السوري مشغول حاليًا بطائرات من تركيا وروسيا وإيران وحتى إسرائيل؛ وفي العراق، تحتاج القوات الجوية العراقية إلى دعم دولي لمحاربة تنظيم داعش؛ في حين لا تمتلك فلسطين سوى سيطرة ضئيلة على مجالها الجوي، مثلما هو الحال في سيطرتها على أراضيها.

د. فلورانس غاوب

لكن ثمة استثناء لهذه القاعدة: ففي دول الخليج، بدأ التأكيد على السيادة الجوية يأخذ أبعادًا متعددة، ما أدى إلى ظهور نمط جديد. فالتوسع الذي بدأ في القوات الجوية وأنظمة الدفاع الجوي دفع دول الخليج من الناحية العسكرية جعلها في طليعة القوات الجوية بالمنطقة، مما أزاح مصر وسوريا عن عرشهما باعتبارهما أقوى قوتين جويتين في المنطقة. ومن الناحية التجارية، فإن شركات الطيران الخليجية لا تتوسع في سوق تجاري قائم فحسب، بل إنها تُعيد تشكيل هذا السوق كذلك. ومن الناحية السياسية، تستخدم الدول المجال الجوي لتطبيق سياستها بوسائل خارج مجالها الجوي الخاص بها. وليس من قبيل المصادفة أن تصبح القوات الجوية والطائرات التجارية في ضوء ذلك رمزًا قويًا للهوية الوطنية. وهذه التطورات، مجتمعة، تشير إلى عملية أكبر بدأت في التسعينات، وكذلك مجموعة من العوامل مثل غزو الكويت، وإلغاء القيود التنظيمية على السفر الجوي، ودمج مؤسسات الدولة، وعليه فإننا نفترض أن هذه التطورات، مجتمعة، تعبر في الواقع عن التأكيد على السيادة الجوية: التعبير ذو المستويات المتعددة عن الدولة، والذي يجعل من الدولة دولة بحق على أساس سيادتها في الجو. وإن صح ذلك، فهذا يُعد إثباتًا على أن دول الخليج تتبع نمطًا مماثلاً لدول أخرى، عندما يتعلق الأمر بالسيادة.

البدايات: إضفاء الطابع الرسمي على السيادة الجوية الخليجية

وكما هو الحال مع السيادة بشكل عام، قد يأتي اعتراف الدول الأخرى في منزلة أعلى في التعبير عن السيادة. ولا يوجد أي اختلاف عندما يتعلق الأمر بالسيادة الجوية. وعلى الرغم من أن هذا البعد من السيادة يبدو متضمنًا في الاعتراف

باستقلال أراضي دولة ما، فإن إمكانية الوصول بشكل نسبي إلى الفضاء الجوي في الآونة الأخيرة تعني أنه يمكننا الاعتراف رسميًا بالفضاء كحيز ذي سيادة، وقد اتبعت دول الخليج أيضًا هذا الإجراء، ولكنها تأخرت قليلا مقارنة بدول أخرى، حيث حصلت الكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة على استقلالها في الستينيات والسبعينيات، ثم أسرعوا للتوقيع على اتفاقية شيكاغو الصادرة عام ١٩٤٤م، والتي تمثل حجر الزاوية في الاعتراف المتبادل بين الدول بالسيادة الجوية. ووقعت المملكة العربية السعودية وعمان على الاتفاقية في نفس الوقت تقريبًا مع جيرانها.

من يُطبق السيادة الجوية وكيف

تتجاوز السيادة بالطبع الاعتراف القانوني أو الاعتراف الواقعي، فهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بسلطة اتخاذ القرارات وتنفيذها في مكان محدد. ومن هنا، بدأت أيضًا دول الخليج بالتدريج في تطوير المؤسسات واللوائح ذات الصلة في خمسينات القرن الماضي، حيث أنشأت الكويت والمملكة العربية السعودية سلطات الطيران المدني، بيد أن التأكيد على وجود مجال جوي حقيقي ظهر بعد ذلك بكثير. وعلى سبيل المثال، تبنت المملكة العربية السعودية أنظمة الطيران الأمريكية كتدبير مؤقت عام ١٩٥٣م، ولكنها صاغت قانون الطيران المدني الخاص بها "لإرساء سيادة وسلطات المملكة فيما يتعلق بجميع مسائل الطيران المدني، بما في ذلك منح الترخيص والاعتماد والملاحة الجوية" بعد مرور ٥٠ عامًا أخرى. وأشارت عدة تطورات أخرى إلى تعزيز سلطة الدولة في مجال الإدارة الجوية: ففي عام ١٩٩٦م، أنشأت جامعة الدول العربية لجنة الطيران المدني العربية التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان العربية في مجال الطيران المدني. وفي العام نفسه، أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة الهيأة العامة للطيران المدني، بينما أسست قطر الهيأة العامة للطيران المدني في عام ٢٠٠١م، وحذت البحرين حذوها بعد ذلك بوقت قصير عندما تحطمت طائرة تابعة لشركة طيران الخليج أثناء هبوطها، ويرجع ذلك جزئيًا على الأقل إلى أن البحرين لم تكن تدير عمليات مراقبة إجراءات السلامة، بل كانت تديرها المديرية العامة للملاحة الجوية والأرصاد في عمان، والتي تم إنشاؤها عام ١٩٧٣م، (أعيد تسميتها لتصبح الهيأة العامة للطيران المدني عام ٢٠١٤م). وفي هذا السياق، حدث مزيد من التطورات، حيث وسعت الإمارات سلطتها بشكل كبير عام ٢٠٠٩م، عندما افتتحت مركزًا جديدًا للملاحة الجوية، وهو مركز الشيخ زايد، الذي يعتبر أكبر وأكثر مراكز إدارة الحركة الجوية ازدحامًا في الشرق الأوسط.

صناعة الحرب الجوية: الحروب الخليجية الجديدة

لا تكفي القدرات والسلطات الجوية لتأكيد السيادة الجوية. فعند الضرورة، يتعين على الدول أيضًا أن تمتلك الإرادة السياسية لتعزيز ثقتها في مواجهة أي أزمة. وأكثر النماذج وضوحًا بالطبع هي الحرب الجوية -ففي الواقع هذا هو المجال الذي تجلت فيه السيادة الجوية لأول مرة عبر التاريخ. ولكن في منطقة الخليج، لم تخض الدول الخليجية بنفسها الحروب الجوية أصلاً، ومن أشهر هذه الحروب حرب تحرير الكويت الذي خاضه تحالف دولي. وعلى الرغم من مشاركة دول الخليج في الحرب، إلا أن طيارًا واحدًا وهو النقيب إياد الشمراني من القوات الجوية الملكية السعودية أسقط طائرتي ميراج عراقيتين كانتا تحاولان شن قصف جوي لمنشأة إنتاج النفط في رأس تنورة. وكان الشمراني هو الطيار غير الأمريكي الوحيد في التحالف الذي أسقط "قتلى" في الحرب؛ إذ لم تكن القوات الجوية الخليجية قادرة على شن الحرب حينئذ وبالتأكيد ليس بدون المساعدة الغربية.

وبعد ذلك، بدأت معظم دول الخليج في تطوير قدراتها الجوية بشكل كبير، ولكن دون أن تُظهِر الإرادة لاستخدامها بعد. وقد تغير هذا بشكل جذري في عام ٢٠١١م، فلم يكتف مجلس التعاون الخليجي بكونه الجهة الدولية الأولى التي قامت بعسكرة الأزمة في ليبيا عبر الدعوة إلى فرض منطقة حظر جوي (حتى قبل جامعة الدول العربية)، بل قد قدم اثنان من أعضاء المجلس دعمًا عسكريًا للسيطرة على الأزمة عقب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣، حيث أرسلت قطر والإمارات العربية المتحدة طائرات للمشاركة في العملية العسكرية في ليبيا؛ فقد أرسل سلاح الجو في الدوحة، الذي يبلغ حجمه الآن ١٨ طائرة مقاتلة، ثلث قدراته الجوية، وأرسلت الإمارات العربية المتحدة ١٢ طيارة مقاتلة. وقد فُسرت مساهمتهما (التي شكلت ٥٪ من إجمالي القوات الجوية المشاركة في العملية) بأن لها أهمية سياسية وليست عسكرية. ومع ذلك، فقد أدت مشاركة قطر والإمارات في هذه العملية إلى نتيجتين هامتين. الأولى هو أن القوات الجوية الخليجية شاركت في بعض العمليات الهجومية – وفي حالة الإمارات، تفيد التقارير بأنه قد تم تنفيذ حوالي ١٠٠ عملية ضد أهداف محددة أو مخطط لها مسبقًا ولكن ليست ضد أهداف متنقلة أو متحركة (ديناميكية) -وهي المشاركة الأولى لدولة خليجية. أما النتيجة الثانية فتتمثل في مواجهة دول الخليج المشاركة في العملية لتحديات لوجستية كبيرة برغم القوة الجوية المتزايدة وتلك العملية الطموحة. وقد تُرجمت الرؤى الخاصة بالعملية العسكرية في ليبيا على أرض الواقع إلى إصلاحات هامة، مهدت الطريق لحرب استكشافية

دول الخليج لا تمتلك القدرة على الاستفادة من قدراتها الجوية لتحقق أهدافًا سياسية فقط بل ترغب في الاستفادة من هذه القدرات

أكبر، ففي عام ٢٠١٤م، انضمت المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش.. وبعد أسر وإعدام طيار أردني، تم تعليق بعض تلك المساهمات العسكرية كما في حالة الإمارات العربية المتحدة. وفي الوقت نفسه، يتردد أن الإمارات قصفت مواقع داعش في ليبيا خارج مصر – وهذا الأمر الذي تكرر عدة مرات خلال السنوات الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، قالت الأمم المتحدة إن الإمارات أيضًا استخدمت طائرات الاستطلاع في الصراع الليبي. وعلى الرغم من صغر حجم هذه الإجراءات نسبيًا، فإن الرسالة السياسية واضحة: إن دول الخليج من الآن فصاعدًا لا تمتلك القدرة على الاستفادة من قدراتها الجوية لتحقيق أهداف سياسية فحسب، بل أيضًا ترغب في الاستفادة من تلك القدرات.

وقد أصبح ذلك واضحًا جليًا في حرب اليمن (التي بدأت عام ٢٠١٥م): فقد شن تحالف مكون من تسع دول، من بينها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر عملية عاصفة الحسم (ثم أعيد تسميتها فيما بعد لتصبح "استعادة الأمل") من أجل استعادة شرعية الرئيس المعزول عبدربه منصور هادي. ويُقال إن المملكة العربية السعودية أرسلت ١٠٠ طائرة، وأرسلت الإمارات العربية المتحدة ٣٠ طائرة، وأرسلت كل من الكويت والبحرين ١٥ طائرة، وأرسلت قطر ١٠ طائرات (قبل أن تنسحب في عام ٢٠١٧ م، نتيجة للأزمة الدبلوماسية الخليجية). ونظرًا لأن الحرب في اليمن كانت حربًا جوية. فقد أعلن التحالف أن المجال الجوي اليمني منطقة محظورة، وذكر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، أن القوات الجوية السعودية الملكية تسيطر على المنطقة سيطرة كاملة، وأنها بدأت في شن هجمات جوية على بعض الأهداف كمخازن الأسلحة والطائرات والدفاعات الأرضية والجوية. ورغم أن هذه الحرب قد أكدت إرادة دول الخليج وقدرتها على شن حروب جوية، أظهرت القدرة على خوض حربًا جوية ضد خصم غير متكافئ. والآن وبعد مرور خمسة أعوام من الحرب في اليمن، تم شن أكثر من ٢٤,٠٠٠ ضربة جوية. ولكن التحالف لم يوجه الضربة القاتلة للحوثيين بعد. وعلى الرغم من أن التحالف يتمتع بتفوق جوي بفارق كبير، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه طبيعة الحرب ضد الجماعات أو الحرب غير النظامية التي هي حرب جيش في مواجهة جيش نظامي آخر، بينما أفادت التقارير أن الحوثيين أطلقوا أكثر من ١٥٠ صاروخًا بالستيًا من فئة سكود على المملكة

العربية السعودية، ولكن تم اعتراض معظمهم ما يؤكد تفوق الدفاعات الجوية السعودية، من خلال صواريخ باتريوت أرض جو التي تعتبر جزء من درع السلام. ففي أول ١٨ شهرًا من العملية، اعترضت الدفاعات الجوية السعودية ٢٤ صاروخًا من أصل ٣٣ صاروخًا استهدفت الأراضي السعودية.

السياسة الجوية: الدبلوماسية والأمن

على الرغم من أن الحروب الجوية قد تكون أشد أشكال الحروب كراهية، تظهر بعض صور الدبلوماسية من خلال الحروب الجوية أيضًا. وعلى سبيل المثال لم تقدم الإمارات العربية المتحدة دعمًا للعملية التي شنها حلف شمال الأطلسي في ليبيا أصلاً، لأنها لم توافق على المواقف الغربية من أعمال الشغب في البحرين. ومن جهة أخرى استولت الكويت مرارًا على أصول الخطوط الجوية العراقية في الخارج، نظرًا لاستمرار النزاع على تعويضات الحرب التي تبلغ ١,٢ مليار دولار، وقد تم تسوية هذا الأمر أخيرًا في عام ٢٠١٢م، واستأنفت الرحلات المباشرة بين البلدين. وعندما قطعت المملكة العربية السعودية العلاقات مع إيران رسميًا في يناير ٢٠١٦م، تم تعليق حوالي ١٥٠ رحلة جوية مباشرة كل شهر بين البلدين. وبعد شهرين، منعت السعودية شركة ماهان إير الإيرانية من التحليق في مجالها الجوي -وهي خطوة تشبه القرار الأمريكي الصادر في عام ٢٠١١م، بفرض عقوبات على طيران ماهان إير بسبب دعمها للحرس الثوري الإيراني. ومع ذلك، أكدت السعودية الترحيب بالحجاج الإيرانيين لأداء مناسك الحج بالمملكة (حوالي ٩٠ ألف مواطن إيراني يؤدون الحج كل عام) باستخدام رحلات الترانزيت. وحاولت طهران التفاوض على رحلات طيران استثنائية، ولكنها فشلت في ذلك، واندلعت الأزمة الخليجية في سابقة تاريخية كان لها تداعياتها بطبيعة الحال بين قطر وجيرانها؛ حيث لم ترفض المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين استخدام شركات الطيران المسجلة في قطر مطاراتها فحسب، بل وحتى استخدام مجالها الجوي. ونتيجة لذلك، فقدت شركات الطيران القطرية إمكانية الوصول إلى ١٨ وجهة و٥٠ رحلة جوية يومية، واضطر الركاب إلى استخدام طرق طيران أطول عبر إيران وإفريقيا، وقد اتخذ النزاع أبعادًا إعلامية أيضًا: ففي تقرير لقناة العربية الإخبارية، شوهد إسقاط طائرة تابعة للخطوط الجوية القطرية في صورة رسوم متحركة، وتم تقديم طاقمها للمحاكمة بتهمة انتهاك الأمن القومي الذي تعتبره المملكة العربية السعودية "حقًا قوميًا".

اقتصاديات الملاحة الجوية: بالنسبة للمسافرين والبضائع

ربما يكون البعد المتعلق بالسيادة والذي كثيرًا ما يتم إغفاله هو البعد الاقتصادي: حرية الدولة في الإشراف على اقتصادها الوطني أو احتكاره أو تشكيله وفقًا لرغباتها، وعندما يتعلق الأمر بالمجال الجوي، فإن هذه الخيارات تكون محدودة بشكل أكبر على النشاط الاقتصادي على أرض الواقع، ولكنها مع ذلك مربحة. وتعتبر السيادة والهوية مفهومان متفاعلان أكثر من كونهما مرتبطان، وبعبارة أخرى، فإن الهوية قد تسبق وتتسبب في تحقيق السيادة، وفي حالات أخرى، يحدث العكس. وفي دول الخليج، من الإنصاف القول بأن الهوية الوطنية كانت نتيجة لزيادة السيادة، وكذلك تفضي السيادة إلى الهوية الوطنية كأثر رجعي. ويتضح ذلك بوجه خاص عندما يتعلق الأمر بالسيادة الجوية: فالمجال الجوي يحظى بدور متزايد الأهمية عندما يتعلق الأمر بالمسارد والمفاهيم المتعلقة بهوية الخليج.

إن السيادة والهوية الوطنية والدولة لا تعد مفاهيم مسلم بها في الشرق الأوسط، ولا تمثل المناقشة التي تجري بانتظام لإعادة تشكيل المفاهيم المتعلقة بطبيعة حدودها سوى أحد أعراض ذلك، وقد تمكنت دول الخليج، بأكثر من طريقة، من أن تصبح استثناء لهذا التحدي، واستخدمت المجال الجوي بصفة خاصة لتحقيق ذلك، ويبين التحليل أن جميع الدول -باستثناء اليمن -أكدت بشكل متزايد سيادتها الجوية عن طريق الاعتراف، وتطوير السلطة، والقدرات، والقومية الاقتصادية، والسطوة. وكانت نقطة الانطلاق المشتركة هي التسعينات، حيث كان غزو الكويت بمثابة نقطة الانطلاق هذه "إن ذلك ساعد على إعادة صياغة صورة المجتمعات الخليجية نفسها كدول عربية، مما أدى إلى تشكيل "ذات" جديدة، منفصلة عن كينونة "الأمة العربية". ٥٨ وبطبيعة الحال، ساهمت تغييرات أخرى في هذه العملية، مثل إلغاء القيود التنظيمية على السفر الجوي، وتوطيد مؤسسات الدولة، وعلى الرغم من أن الرغبة في الدفاع عن البلاد كانت هي الدافع الأصلي الذي يحركهم، فقد ظهرت دوافع جديدة بمرور الوقت، تُظهر مرة أخرى الطابع الديناميكي لفرض السيادة. وبالنسبة لدول الخليج الأصغر -وخاصة الإمارات العربية المتحدة -أصبح المجال الجوي ترياقا لمجالها الإقليمي المحدود؛ وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، تحول المجال الجوي في نهاية المطاف إلى حيز هام لإبراز القوة الإقليمية، ومن المرجح أن تتطور هذه العملية نظرًا للطبيعة المرنة للمجال الجوي القائم على التكنولوجيا: وبحلول الشهر الحالي سبتمبر ٢٠١٩م، من المقرر أن توسع دولة الإمارات العربية المتحدة نطاق مغامراتها الجوية إلى أبعد من ذلك، وترسل ثلاثة رواد فضاء إلى محطة الفضاء الدولية. وتخطط الإمارات بحلول عام ٢٠٢٠م، لإرسال أول بعثة إلى المريخ.

* نائب مدير معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية

صانع القرار العراقي مطالب بالرجوع إلى الحاضنة الوطنية بعيدًا عن المحاصصة

تأثير التصعيد الإيراني - الأمريكي: بين حيادية العراق و استقطابه

شهدت العلاقات الأميركية ـ الإيرانية خلال مراحل تطورها تحولات والتواءات حادة، وارتبط ذلك بحالة عدم الاستقرار في تلك العلاقة، وقد ضاعف من حدة التغيير السلبي فيها طبيعة العلاقات بين الجانبين ونمط التشابكات واختلاف المصالح والتوجهات السياسية لكل منهما في منطقة الشرق الأوسط، ومنذ ٨ مايو ٢٠١٨م، تصاعد التوتر بين البلدين عقب انسحاب إدارة الرئيس "دونالد ترامب" من الاتفاق النووي الموقع بين إيران والدول الكبرى في عام ٢٠١٥م، واتهام النظام الإيراني باستمرار مساعيه للحصول على السلاح النووي، وزعزعته للأمن والاستقرار في المنطقة، ولمتابعته لبرنامج الصواريخ الباليستية. وقد انعكست هذه الإشكالية بتجلياتها السلبية والإيجابية على مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية لغالبية دول منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة العراق، كونه يرتبط ومنذ عام ٢٠٠٣م، ولحد الآن، بعلاقات وثيقة وتعاقدية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ذات الوقت لديه علاقات متشابكة وفي كل الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية مع إيران، ويصعب على النُخب السياسية الحاكمة في العراق التخلي عن صلاتها المتجذرة مع طهران لاعتبارات سياسية وجغرافية وعقائدية مُتشابكة معها.

د. خضير عباس النداوي

وتعكس هذه الإشكالية علاقة عكسية قوامها: إن تراجع علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق يؤدي إلى تزايد التأثير الإيراني في الساحة العراقية وفي كافة الميادين. وعندما تتصاعد علاقات واشنطن مع بغداد يتراجع التأثير الإيراني في الساحة العراقية. وإزاء احتمالات استمرار التوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية أو احتمال حصول تصادم عسكري أمريكي ـ إيراني، عندئذ تتجلى صعوبة موازنة السلطة السياسية في العراق لعلاقاتها بين الطرفين. ولسبر أغوار هذه الإشكالية لابد من محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية: ما هو موقف العراق في ظل زيادة التوتر بين واشنطن وطهران؟ وهل يستطيع العراق تطبيق سياسة الحياد والالتزام بفرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران؟ وهل يمكن للعراق التوسط بين واشنطن وطهران لحلحلة المعضلة الإيرانية؟

أولاً. أهمية العراق لإيران:

أولت السلطات الإيرانية اهتمامًا استثنائيًا بالعراق على مر العصور، وذلك لاعتبارات دينية، وجغرافية، واقتصادية مُتداخلة، والتي يُمكن إيجازها بالآتي:

١. الأهمية الدينية: ترتبط بعض من شرائح الشعب العراقي مع الشعب الإيراني بالعديد من المشتركات الدينية والاجتماعية، والتي تدفع إيران لإيلاء الساحة العراقية أهمية استثنائية قصوى، في مقدمتها وجود عدة مراقد مقدسة للمسلمين الشيعة في العراق، ولعل أهمها مرقد الإمام علي بن أبي طالب، والحسين والعباس والكاظم والحسن العسكري، وكذلك وجود المرجعية الدينية العليا للمسلمين الشيعة في العالم في العراق في محافظة النجف، كما اعتمدت إيران استنادًا للمادة (١٢) من الدستور الإيراني الصادر عام ١٩٧٩م، ما نصه:" بأن الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشر، ويبقى هذا المبدأ قائمًا وغير قابل للتغيير إلى الأبد"، وتسعى السلطات الإيرانية واستنادًا لأيديولوجية ولاية الفقيه (تصدير الثورة الإسلامية) لنشر التشيع على الطريقة الإيرانية في العراق وبقية الدول العربية والإسلامية.

٢. الأهمية الجغرافية: العراق وإيران بلدان مُتجاوران، ويرتبطان بحدود برية طويلة من محافظة السليمانية شمالاً، الى محافظة البصرة جنوبًا، قوامها نحو (١٤٥٨) كيلومتر، كما يشتركان في

طوبوغرافية الأرض، سواءً أكانت جبلية في الشمال، أو متموجة في الوسط وسهلية في الجنوب، وسهّلت هذه الجغرافية، على التغلغل الثقافي المشترك، فضلاً عن انتقال الشعبين وتزايد المصاهرة وبخاصة في جنوب العراق، لوجود شعب عربي في إقليم الأحواز والمتجانس عشائريًا مع سكان جنوب العراق. فضلاً عن كون العراق كان ولا يزال معبرًا لإيران نحو دول الشام والخليج العربي.

٣. الأهمية الاقتصادية: يمتلك العراق موارد بشرية قوامها (٣٨) مليون نسمة وفقًا لإحصاءات البنك الدولي لعام ٢٠١٨م، ولديه (٢٨) مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة وهو ثاني بلد عربي بعد مصر ، من حيث الموارد المائية والتي تبلغ نحو (٥٠) مليار م٣ فضلاً عن امتلاك العراق لإمكانيات ضخمة من الاحتياطيات النفطية والتي بلغت في نهاية ٢٠١٨ نحو (١٤٧) مليار برميل من النفط الخام، أي ما يعادل (٨,٥٪) من الاحتياطي النفطي العالمي، فيما بلغ معدل إنتاجه اليومي لعام ٢٠١٨ (٤,٥) مليون برميل يوميًا مما يثير مطامع إيران وحفيظتها للتنافس مع العراق.

ثانيًا. علاقة العراق مع طرفي النزاع:

١. **العلاقات العراقية الإيرانية:** اعتمدت الأنظمة الحاكمة في إيران سياسة ثابتة لترسيخ علاقاتها مع العراق والقائمة على توسيع النفوذ الإيراني بصورة تدريجية، كسياسة ثابتة وبغض النظر عمن يحكم في طهران، سواءً أكان النظام ملكيًا أم جمهوريًا إسلاميًا، وتعود محاولات إيران للتغلغل في العراق لسنوات طويلة خلت، وبخاصة عقب تأسيس الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي، وعلى سبيل المثال قامت حكومة الشاه (رضا بهلوي والذي حكم إيران ١٩٢١-١٩٤١م) بدعم وتحريض عشائر الجنوب ضد السلطة المركزية في بغداد والتي انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٧م، بين العراق وإيران. وفي سبعينيات القرن الماضي دعمت حكومة الشاه (محمد رضا بهلوي والذي حكم إيران للمدة ١٩٤١ - ١٩٧٩م) بتقديم دعم عسكري للأحزاب المعارضة في شمال العراق، وأعقبها توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران عام ١٩٧٥م.

وعقب سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي في فبراير ١٩٧٩م، اعتمدت السلطات الإيرانية تطبيق أيديولوجية الخميني لتنفيذ ولاية الفقيه وتبني مبدأ (تصدير الثورة الإسلامية) ورافقها سلسلة من المناوشات العسكرية على الحدود الشرقية، أدت لاندلاع الحرب الإيرانية العراقية والتي استمرت للمدة (١٩٨٠-١٩٨٨م). وفي عام ١٩٩١م، اتهمت الحكومة العراقية إيران بتدخلها بشؤونه الداخلية عبر دعم الأحزاب المعارضة لمحاولة السيطرة على مُحافظات جنوب العراق.

وبعد ٢٠٠٣م، اتضح أن تدخل إيران في العراق أمر مُخطط له منذ أن كشفت الولايات المتحدة الأمريكية عن نواياها لاحتلال العراق عسكريًا، واستنادًا لما ذكره (الدكتور مصطفى العاني، في نشرة الأمن والإرهاب، أبو ظبي العدد ٣ يوليو ٢٠٠٦م، ص٤)، شكلت إيران في أغسطس ٢٠٠٢م، وبأمر من المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد علي خامنئي، لجنة خاصة بالعراق لتضع استراتيجية لتحقيق مصالحها فيه بعد سقوط نظام صدام حسين. **وقد حددت هذه اللجنة استراتيجية إيران إزاء العراق بالأهداف الآتية:**

الأول. منع الولايات المتحدة الأمريكية من الانتصار في العراق، لكون انتصارها يقوض الأمن القومي الإيراني.

والثاني. ترسيخ نفوذ إيران في العراق الجديد.

والثالث، منع ظهور عراق قوي.

وقد تولت إيران تنفيذ هذه الاستراتيجية في العراق خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٩م)، بثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول، احتفاظ إيران بنفوذ عسكري داخل العراق موالٍ لإيران، يتمُ من خلاله رفع تكلفة وجود القوات العسكرية الأمريكية، ومنعها من تحقيق الانتصار في العراق، وبما يؤدي الى انسحابها والذي كان في مصلحة إيران، وقد نجحت ايران في دعم الجماعات المسلحة الشيعية والسنية بالمال والسلاح عن طريق الحرس الثوري الإيراني وبخاصة بعد تشكيل الحشد الشعبي عام ٢٠١٦م، وقد أدركت الإدارة الأمريكية لمخاطر هذا التوجه على مصالحها الاستراتيجية، في وقت متأخر ، عندئذ طالبت الحكومة العراقية بإلغاء الحشد الشعبي وتجميد نشاط (٦٧) ميليشيا وسحب السلاح منها، ومن بين الميليشيات التي شملتها القائمة الجناح العسكري لمنظمة بدر بزعامة هادي العامري، وكتائب حزب الله العراقي، ولواء أبو فضل العباس، وعصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي، في حين طلب رئيس الوزراء العراقي السيد عادل عبد المهدي، من الجانب الأمريكي إعطاءه وقتًا لمعالجة هذا الموضوع.

فيما ركز الاتجاه الثاني على تأمين نفوذ سياسي لإيران في الحكومات العراقية الجديدة لتكون موالية لها، وعقب احتلال العراق عام ٢٠٠٣م، أعلنت إيران ما يسمى بسياسة (الحياد النشط)، في حين بذلت ما بوسعها طيلة السنوات اللاحقة لتعزيز نفوذها في العراق، وتعاملت معه، كمجال حيوي لها، وكبوابه لفرض نفوذها في دول منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ولدول الخليج العربي على وجه التخصيص. وقد تمخض النفوذ الإيراني في العراق خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٩م) بتغلغل إيران في كافة الميادين، وبخاصة السياسية منها، إذ تولى حلفاؤها من قادة حزب الدعوة الإسلامية رئاسة الحكومات الثلاث التي حكمت البلاد خلال المدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٨م)، إذ ترأس إبراهيم

إعادة هيكلة علاقات العراق الخارجية مع الأخذ بالاعتبار العمق الاستراتيجي للعراق هو مع الدول العربية عامة ودول الخليج العربي خاصة

الجعفري السلطة للمدة (٢٠٠٦-٢٠٠٨م)، وأعقبه نوري المالكي (٢٠٠٨-٢٠١٦م)، ومن ثم حيدر العبادي (٢٠١٦-٢٠١٨م)، فيما تولى السيد عادل عبد المهدي السلطة منذ ٢٠١٨م، وهو أحد زعماء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي أسسه السيد محمد باقر الحكيم في إيران، مع إنه أستقال من التنظيم المذكور قبل مدة من توليه رئاسة الوزراء.

وقد أستهدف الاتجاه الثالث، الحيلولة دون ظهور عراق جديد وقوي، كونه يشكل من وجهة النظر الإيرانية، تهديدًا سياسيًا أو عسكريًا لها، كون الاستقرار الآن في العراق كما تراه إيران، لا تريده الولايات المتحدة. ومع ذلك توطدت علاقات العراق الاقتصادية مع إيران وبطريقة جعلت السوق العراقي يعتمد وبنسبة كبيرة على الصادرات الإيرانية، وبخاصة الكهرباء والغاز الطبيعي والمواد الغذائية، واستنادًا لوكالة أنباء الجمهورية الإسلامية للأنباء "إيرنا"، أعلن السفير الإيراني في بغداد"ايرج مسجدي" في ١٠ يوليو ٢٠١٩م، إن حجم التبادل التجاري بين إيران والعراق بلغ خلال العام الإيراني الماضي (انتهي في ٢٠ أذار٢٠١٨م) أكثر من (١٣) مليارًا و (٢١٠) مليون دولار غالبيتها صادرات إيرانية للعراق، وأضاف مسجدي في اجتماع اللجنة الثقافية لممثليات إيران بحسب وكالة "إيرنا": إن إيران تُعد الشريك التجاري الثاني للعراق بعد تركيا، مشيرًا إلى أن (٦,٥) مليار دولار أمريكي من هذا الحجم يتعلق بالبضائع غير النفطية حيث احتلت إيران في هذا المجال المركز الأول بين سائر شركاء العراق التجاريين.

٢. العلاقات العراقية - الأمريكية: اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣م، إلى احتلال العراق عسكريًا لتعلن بداية مرحلة جديدة في مسيرة العلاقات العراقية الأمريكية، قوامها انتهاء الإرادة المستقلة للدولة العراقية، والتأثر بالاعتبارات الدولية والإقليمية وبمستويات غير مسبوقة. ولم تكن مضامين العلاقات العراقية الأميركية خلال المدة (٢٠٠٣ ـــ٢٠١٩م) دون وجود مُتغيرات مؤثرة فيها، ففي الميدان السياسي أستند النظام السياسي الذي شكله الأمريكيون في العراق إلى فكرة أن العراق بلد تعددي لا يمكن أن يُحكم إلا من خلال نظام المحاصصة الطائفية، وتحديدًا بين المكونات الرئيسية: (الشيعة والعرب

السنة والأكراد) كما توطدت العلاقات بين البلدين، وتوجت بتوقيع معاهدة التعاون الاستراتيجي عام ٢٠١١م، ولحد الآن. وفي الميدان العسكري، استمر احتلال القوات الأمريكية للعراق منذُ عام ٢٠٠٣م، ولغاية انسحابها في عام ٢٠١١م، ومن ثم عادت هذه القوات للعراق عام ٢٠١٦م، على رأس تحالف دولي لمكافحة الإرهاب بعد احتلال تنظيم ما يُسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام، والذي عُرف إعلاميًا باسم (داعش) لمدينة الموصل وعدد من مدن العراق الغربية، واستمر تواجدها لحد الآن فيما أوصى نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط "مايكل مولروي"، في١٧ يوليو ٢٠١٩م، بضرورة العمل على زيادة حجم الإنفاق العسكري مرة أخرى في العراق للتصدي لنفوذ إيران، مؤكدًا انخفاض الإنفاق الأمريكي هناك من (١٥٠) مليار دولار في عام ٢٠٠٨م، إلى (١٥) مليار دولار في عام ٢٠١٩م، وطالب "مولروي" الموافقة على إضافة (٥) مليارات دولار أخرى لحجم الإنفاق الحالي في العراق لمواجهة النفوذ الإيراني. وفي الميدان الاقتصادي، يعتمد العراق على تصدير النفط واستيراده للسلاح والمعدات العسكرية والأمنية من الولايات المتحدة الأمريكية، كون السوق العراقية مرتبطة بالعوامل الإقليمية أكثر من ارتباطها بالعوامل العالمية لاعتبارات ثقافية وسياسية، ومع ذلك، للعراق روابط اقتصادية متعددة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى سبيل المثال، واستنادًا للإحصاءات الرسمية لوزارة التجارة الأميركية بلغت صادرات العراق لأمريكا وأغلبها صادرات نفطية، خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٥,٩٨٣) مليار دولار أميركي لعام ٢٠١٦م، وارتفع هذا الرقم لعام ٢٠١٧م، ليصل إلى (١٠,٧٥٩) مليار دولار، ومن ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى (١١,٨٧٢) مليار دولار في عام ٢٠١٨م، فيما بلغت واردات العراق للسنوات ذاتها (١,٢٢٦) و (١,٢٠٤) و (١,٣١٢) مليار دولار أميركي على التوالي. كما يرتبط العراق باتفاقيات مالية متشعبة مع الإدارة الأميركية.

ثالثًا. الموقف العراقي من تصاعد الصراع الأميركي الإيراني:

تميزت إيران عن غيرها من دول الجوار العراقي بكونها وثقت علاقاتها مع العراق بعد ٢٠٠٣م، وفي كافة الميادين، وبعد تصعيد التوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية، انقسم الموقف العراقي إزاء التصعيد الأمريكي الإيراني إلى محورين، **وكما يأتي:**

الأول. الموقف الرسمي: تبنت المواقف الرسمية المُعلنة إزاء موضوع العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، موقفًا مُحايدًا ظاهريًا، ومؤيدًا ضمنًا لإيران ورافضًا لتطبيق العقوبات عليها، وعكسته تصريحات رئيس مجلس الوزراء السيد عادل عبد المهدي ووزير الخارجية السيد محمد علي الحكيم، وبيان رئيس الجمهورية السيد برهم صالح، وما يؤكد ذلك ما أعلنته وكالة الأنباء العراقية في ٢٠١٨/١١/٢٠م، بأن رئيس مجلس الوزراء العراقي السيد عادل عبد المهدي استقبل مجموعة من النخب العراقية، وصرح بما نصه: "أن العراق ليس جزءًا من العقوبات الأمريكية على إيران، وأن العراق حاليًا لا يقف في حرب مع أي دولة ويرفض الإملاءات الخارجية" وبتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٣م، قام رئيس مجلس الوزراء العراقي السيد عادل عبد المهدي بزيارة طهران ولمدة ست ساعات فقط وعلى رأس وفد وزاري كبير، وقال خلال استقباله من قبل الرئيس الإيراني السيد حسن روحاني "بأن العراق لم ولن يكن جزءًا من العقوبات على إيران". فيما كان وزير خارجية العراق السيد محمد علي الحكيم، أكثر وضوحًا من رئيس الوزراء بتأكيده خلال استقباله لنظيره الإيراني، محمد جواد ظريف في بغداد بتاريخ ٢٦ /٢٠١٩/٥م، حيث قال في مؤتمر صحفي مُشترك معه: "نحن نقولها بوضوح وبصدق، نحن ضد الإجراءات الأمريكية الأحادية، نقف مع جارتنا إيران في وضعها وسنؤدي دور الوسيط المناسب إن عرض على العراق ذلك" وبتاريخ ٢٠١٩/٧/١٥م، استضاف الرئيس العراقي السيد برهم صالح في قصر السلام ببغداد الاجتماع الدوري للقيادات السياسية وبحضور رئيس الوزراء عادل عبد المهدي ورئيس مجلس النواب محمد ريكان الحلبوسي وذكر مكتبه الإعلامي في بيان أعلنه بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٥م، بانه "جرى خلال الاجتماع بحث الأوضاع الدولية والإقليمية، واتفق المُجتمعون على إن سيادة العراق وتحقيق استقراره وازدهاره وعلى الدور المتوازن والمتصاعد للعراق في علاقته الإقليمية والدولية هي أولويات وطنية، مُجددين رفضهم تحويل العراق إلى مُنطلق للاعتداء على أيّ من دول الجوار وطالبوا في المقابل احترام الجميع للسيادة العراقية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بين الدول".

ثانيًا. الموقف غير الرسمي: عكست مواقف الأحزاب السياسية، ومواقف الحشد الشعبي، وميليشيات شيعية غير مُنتمية لمؤسسة الحشد الشعبي، والتي يزيد عددها على (١٠٠) فصيل مسلح بحسب تصريح رئيس الوزراء العراقي السابق السيد حيدر العبادي في ٢٠١٧/٥/٢٦م، اصطفافها مع إيران، والتي تسمى (بالفصائل الولائية)، والتي تتبع لإيران ولها موقف من الحشد العراقي، إذ أن قادة تلك الفصائل يرتبطون عضويًا بقائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني. وفي واقع الأمر فقد أجمعت الفصائل والحركات الشيعية في الحشد الشعبي في بيانات صحفية على عدم الانصياع لإدارة الرئيس "دونالد ترامب" وفي مقدمتها حزب الدعوة الإسلامي بزعامة نوري المالكي، وقوات بدر برئاسة هادي العامري، وحزب الله العراق، وعصائب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي وقد أدركت السلطات الأمريكية خطورة هذا الموقف إذ نشرت السفارة الأمريكية في بغداد في ٣١ أكتوبر ٢٠١٨م، بيانًا مقتضبًا انتقدت فيه الحشد الشعبي وفصائل

وحركات شيعية عراقية أخرى، وطالبت رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي بالالتزام بقرار الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية على إيران. وتكررت المطالبات الأمريكية لحكومة السيد عادل عبد المهدي، والذي استجاب للمطالب الرسمية الأمريكية وأصدر الأمر الديواني (٢٣٧ في ٢٠١٩/٧/١م) والذي تقرر بموجبه" بأن تعمل جميع قوات الحشد الشعبي كجزء لا يتجزأ من القوات المسلحة ويسري عليها جميع ما يسري على القوات المسلحة عدا ما يرد به من نص خاص، وتعمل هذه القوات بأمرة القائد العام للقوات المسلحة " ولا يزال تطبيق هذا الأمر قيد الاختبار العملي في المدى المنظور ، وبخاصة بعد تمرد اللواء (٣٠) حشد شعبي بقيادة وعد القدو بتاريخ ٢٠١٩/٨/٥م، والذي رفض تنفيذ أمر القائد العام للقوات المسلحة الانسحاب من منطقة سهل نينوى، وتم إيجاد حل موقت للمشكلة بإبقاء اللواء المذكور في منطقة سهل نينوى بالاشتراك مع قطعات الشرطة وبإشراف الجيش.

رابعًا. الخيارات المتاحة:

الحكومة العراقية في موقف لا تحسد عليه بسبب تجاذبات الوضع السياسي العام في العراق لارتباطها بعلاقات اقتصادية وعسكرية وثيقة وبتحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، وبعلاقات وثيقة ومتشعبة مع إيران من جانب آخر. وبخاصة بعد أن جددت الإدارة الأميركية في ٢٠١٩/٦/١٥م، وللمرة الثالثة إعفاء العراق ولمدة (٩٠) يومًا من العقوبات التي فرضتها على إيران لشراء الكهرباء والغاز من إيران ليكون بمقدور بغداد شراء الكهرباء والغاز الإيرانيين، دون خوف من العقوبات، حتى نهاية العام الجاري، في ضوء ما تقدم فإن خيارات الحكومة العراقية تنحصر بالآتي:

أولاً. انحياز العراق مع إيران: يعني الانحياز في السياسة الانضمام لإحدى الدولتين المتخاصمتين أو المتقاتلين دون أخرى، أي أن ينضم العراق مع إيران لمواجهة العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها، وعندئذ سيكون العراق جزءًا من العقوبات الاقتصادية الأمريكية، ويؤخذ على هذا الخيار استحالة تطبيقه لارتباط العراق بالتزامات مع الولايات المتحدة الأمريكية في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ثانيًا. انحياز العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية: أي تطبيق الحكومة العراقية للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، وفي واقع الأمر، ثمة شكوك عن إمكانية الحكومة العراقية في ظل التجاذبات السياسية الحالية، من تطبيق هذا الموقف من الناحية العملية، مع إن هذا الخيار مطلوب من الحليف الأمريكي للعراق، وفي حالة تطبيقه، عندئذ ستعمد السلطات الإيرانية تحويل صراعها مع واشنطن للساحة العراقية، كونها تمتلك أذرع مسلحة وأصدقاء داخل العراق، على قدر كبير من القوة والنفوذ، وبإمكانهم أن ينفذوا ضربات ضد المصالح الأمريكية، التي تتمثل بعدد من المؤسسات الدبلوماسية والقواعد العسكرية الاميركية في العراق. وبخلاف ذلك ستقوم الولايات المتحدة بتطبيق استراتيجية لمواجهة حرب عصابات مُحتملة باستهداف الفصائل العسكرية الداعمة لإيران في الساحة العراقية، ومُعاقبة بعض من رموز العملية السياسية من المتهمين بالفساد في العراق قبل استهداف إيران عسكريًا.

ثالثًا. الوقوف على الحياد: يعني مفهوم الحياد، عدم الانحياز لأي طرف من أطراف الصراع بين الدول من خلال تبني الدولة موقفًا يُبعدها عن التكتلات ويُحقق الرغبة في النأي عن النزاعات وبما يضمن المحافظة على سيادة الدولة، وحماية حدودها، والاكتفاء الذاتي، وضمان الاستقرار الداخلي. ومن خلاله تستهدف الدولة المحايدة إلى تجنيب شعبها وأراضيها مختلف الاحتمالات الناجمة عن الصراعات. ومع تبني السلطات في العراق، ابتداء من الرئاسات الثلاث إلى الأحزاب والكتل السياسية، لتطبيق مبدأ الحياد الإيجابي في الموقف من تصاعد المواجهة بين الولايات المتحدة والنظام الإيراني، إلا أن طبيعة الترابط السياسي والاقتصادي بين إيران والعراق يدحض إمكانية تطبيق هذا التوجه. وبخاصة عقب رفض وزير خارجية إيران وساطة العراق في هذا الصراع خلال زيارته لبغداد في ٣١ مايو ٢٠١٩م. وتسعى الحكومة العراقية إلى التوفيق بين علاقاتها مع واشنطن وطهران بنوع من التوازن وعدم الانحياز إلى أي منهما مداراة لمصالحها العليا بتجنيب العراق الدخول في صراعات الدول الأخرى بالوكالة. إلا أن توجهاتها تصطدم بواقع وجود جهات مُتنفذة في مراكز القرار ومؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والتشريعية تصطف إلى جانب السياسات الإيرانية ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

تأسيسًا على ما تقدم، ليس أمام صانع القرار السياسي في بغداد، إلا الرجوع إلى الحاضنة الوطنية والسمو بعيدًا عن نظام المحاصصة الطائفية، وتبني إرادة وطنية مستقلة واتخاذ القرارات التي تخدم المصلحة الوطنية العليا للعراق دون الانصياع لهذه الدولة أو تلك، وإعادة هيكلة علاقات العراق الخارجية وفقًا لهذا المعيار، مع الأخذ بنظر الاعتبار إن العمق الاستراتيجي للعراق وكما هو معروف تاريخيًا، هو مع الدول العربية بشكل عام، ومع دول الخليج العربي على وجه التخصيص.

* أكاديمي وخبير اقتصادي ـ العراق

انتهى توازن القوى بشكل مفاجئ في غرب آسيا بعد سقوط نظام مبارك

الاضطراب في غرب آسيا: دور الهند محوري في تعزيز الأمن الإقليمي

بالرغم من أن الاختلاف الحالي بين السعودية وإيران يأخذ الطابع الذي تلبسه إيران الطابع المذهبي والطائفي، إلا أن ذلك الانقسام نبع من تهديدات استراتيجية عميقة شعرت بها الرياض نتيجة لما تراه من خطورة دور إيران المتزايد في المنطقة، خاصة في لبنان وسوريا والعراق واليمن. وهذا النفوذ المتوسِع والمتمثل في "الهلال الشيعي" الذي يضيّق على الدول العربية في غرب آسيا، وهو ما تعده المملكة تهديدًا "وجوديًا". ونظرًا للعداوة المتأصلة من جانب حكومة ترامب تجاه إيران، ومصلحة الولايات المتحدة بتغيير النظام فعليًا في إيران، هناك احتمالية حقيقية لوقوع صراع عسكري مباشر بين أكبر جارتين إسلاميتين. يقترح هذا المقال أن تشكّل الهند التي تتمتع بدرجة استثنائية من النوايا الحسنة وتقف مع جميع البلدان الرئيسية في المنطقة، عملية سلام، من شأنها أن تؤدي إلى حوار بين المملكة وإيران، ومع الوقت، إلى مفاوضات لتحقيق ترتيب للتعاون الأمني الإقليمي في غرب آسيا.

تلميذ أحمد

ربما تعود جذور الخلافات الحالية في غرب آسيا بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الأحداث التي وقعت منذ أربعين عامًا في ١٩٧٩م. وبدأ الأمر بالثورة الإسلامية في إيران. ولم يؤد ذلك الحدث إلى الإطاحة بنظام الشاه فقط، ولكنه أيضًا جعل نموذج ولاية الفقيه في المذهب الإسلامي الشيعي الذي طرحه آية الله الخميني هو النموذج الحاكم للبلاد، مما جعل من إيران قوة مصدرة للثورة ضد السياسات العلمانية والقوة السياسية الغربية والتأثير الثقافي.

ولمواجهة تهديد الثورة الإيرانية، شن الزعيم العراقي آنذاك صدام حسين هجومًا عسكريًا على إيران. وفي ظل اضطراب القوات المسلحة الإيرانية، اعتقد صدام أن جيشه سيستولي على أجزاء كبيرة من الأراضي الإيرانية وأنه سيفرض شروطه التي كانت ستُنهي النظام الإسلامي وتحل محله قيادة أكثر انقيادًا.

لكن سرعان ما أُحبطت خطط صدام، حيث عمل هجومه على توحيد إيران كما شجع قواتها على مواجهة الاعتداء بمزيد من التصميم، ولقد امتدت الحرب على مدار ثمانية أعوام، ولم تنتهي إلا بعد أن أُنهك الطرفان.

ولم تنقذ الحرب الثورة الإسلامية فقط، بل إنها أكسبت كذلك الروح الإيرانية حس الإنجاز في وجه العزلة شبه الكاملة، عندما عجت مدنها بالصواريخ، وقُصف شعبها بالأسلحة الكيميائية، في ظل عدم وجود معارضة من جانب المجتمع الدولي ومنظماته.

وفي العام ١٩٧٩م، نفسه، في أوائل شهر نوفمبر، هاجم شباب ثوريون السفارة الأمريكية في طهران وأخذوا الدبلوماسيين الموجودين بالسفارة كرهائن لمدة ٤٤٤ يومًا، ومثل ذلك بشكل كبير انتقامًا من التدخلات الغربية التي امتدت في السياسات الإيرانية فترة طويلة، وعلى وجه الخصوص الإطاحة بحكومتها الديمقراطية عام ١٩٥٣م، وبالنسبة للأمريكيين، فقد خلق كل من احتجاز الدبلوماسيين وجهود الإنقاذ الفاشلة عبر الرئيس جيمي كارتر، عداوة دائمة للثورة الإسلامية، وزعمائها، والتي لا زالت لها تأثير حتى يومنا هذا على قطاعات كبيرة من المؤسسات السياسية، والرسمية، والإعلامية، والأكاديمية الأمريكية.

تغيير النظام في العراق

تميزت نهاية الحرب بين العراق وإيران بفترة ممتدة من الصداقة والمشاركة الإيجابية بين كل من إيران والمملكة العربية السعودية، عندما حولت إيران تركيزها من النزعة الثورية إلى التنمية الاقتصادية، كما أعلنت إيران احترامها لحكومات دول

مجلس التعاون الخليجي، ومن ناحية أخرى أعلن مسؤولون سعوديون أنه ليس هناك حدودًا للتعاون مع إيران.

وانتهت هذه الصداقة بالاعتداء الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣م، وتغيير النظام الذي تبعه، إلى جانب التعهد الأمريكي بتمكين الشيعة في البلد الذي يقوم علنًا بتمييز مجتمع الأغلبية الشيعية. ورأت المملكة العربية السعودية، إلى جانب شركائها بمجلس التعاون الخليجي، هذا النهج على أنه تمهيد للطريق أمام توسع النفوذ الإيراني في بلاد عربية أخرى.

وعمل ذلك على زيادة الشعور السعودي بضرورة الرؤية الاستراتيجية فيما يتعلق بجارتها الخليجية، ويتجلى هذا التحدي في المصطلحات الطائفية؛ حيث تحدث لأول ملك الأردن عبد الله الثاني عن "الهلال الشيعي" الذي يجتاح المنطقة عام ٢٠٠٤م، وهي عبارات رُددت لاحقًا عبر كل من الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك ووزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل. ولمواجهة هذا "الهلال الشيعي"، أقامت المملكة العربية السعودية توازن قوى إقليمي من خلال وقوفها إلى جانب مصر.

وظلت العراق منطقة تنافس في الخليج، حيث وسعت إيران من نفوذها من خلال تأييد النظام القائم برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي، والذي اعتمد على الميليشيا الشيعية التي تمولها وتسلحها وتدربها إيران، وشجع ذلك بعض قطاعات المجتمع السني على معارضة تهميشهم في بلدهم الأم عبر التمرد الجهادي الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٣م، تحت قيادة المحارب الأفغاني: أبو مصعب الزرقاوي، الذي أعلن انتسابه الرسمي للقاعدة من خلال تسمية منظمته "القاعدة في العراق". وعقب وفاة الزرقاوي عام ٢٠٠٦م، أعاد أتباعه تسمية المنظمة باسم "دولة العراق الإسلامية"، بغرض التأكيد على استقلالهم عن القاعدة، وعلى نيتهم في جعل العراق دولة إسلامية.

ولم تُبق المملكة العربية السعودية على العلاقات مع الحكومة العراقية في بغداد؛ ولذلك، استحوذت إيران على أكثر حضور أجنبي مؤثر في البلاد، وكذلك أصبحت الداعم الرئيسي للحكومة في مواجهة جولة العراق الإسلامية.

الربيع العربي وأعقابه

انتهى توازن القوى بشكل مفاجئ في غرب آسيا مع سقوط نظام مبارك في فبراير عام ٢٠١١م، في أعقاب ثورات الربيع العربي، وتزايد الشعور السعودي بتنامي مخاطر إيران مع حالة من القلق في البحرين، وهو عضو بمجلس التعاون الخليجي، وكانت هناك خشية خليجية من وصول النفوذ الإيراني إلى الحدود الخليجية عبر البحرين، ومن ثم إتاحة فرصة جديدة لتوسع النفوذ الإيراني وصولاً إلى الحدود السعودية وداخل دول مجلس التعاون الخليجي.

وبدعوة من الحكومة البحرينية، أرسلت المملكة العربية السعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي قوات درع الجزيرة للبحرين في منتصف مارس عام ٢٠١١م، حيث قامت بتفريق المتظاهرين، وتصدت المملكة بعد ذلك للمصالح الإيرانية في سوريا، إذ شعرت أن الإطاحة بنظام بشار الأسد الموالي لإيران من شأنها إعادة دولة عربية رئيسية مرة أخرى إلى الحياة السياسية، واستعادة توازن القوى، ومن شأن ذلك أيضًا قطع الوصول الإيراني إلى البحر المتوسط. فضلاً عن الاحتفاظ بميزة إنهاء العلاقات الإيرانية بحزب الله عبر دمشق، وبالتالي إعادة بلد أخرى إلى المعايير العربية.

وقابلت خطط المملكة العوائق منذ البداية، عندما رفض الرئيس الأمريكي باراك أوباما قصف دمشق من أجل إحداث تغيير النظام على الأرض، حيث لم تسفر التدخلات الأمريكية عن نتائج لصالح الولايات المتحدة، وجاءت في مصلحة الجهاديين فقط، واضطرت دول الخليج بعد ذلك للقتال على الأرض ضد الأسد، حيث شكلت هذا التصدي من خلال حشد المقاتلين من الجماعة السنية بسوريا، بالتحالف مع قطر وتركيا، الذين كانتا مناهضتين للميليشيا الشيعية التي تقدمها إيران عبر فيلق الحرس الثوري الإسلامي التابع لها، إلى جانب ما يقدمه حزب الله، والمقاتلين من كل من العراق، وأفغانستان، وباكستان.

وعلى الرغم من تحقيق المقاتلين الموالين لدول الخليج بعض النجاحات المبدئية، فإن دخول القوات الروسية إلى جانب حكومة الأسد في سبتمبر ٢٠١٥م، أكد بأنه لن يكون هناك انتصار عسكري للمعارضة السورية، وتلقت الجهود الخليجية انتكاسة إضافية عندما غادرت تركيا متخوفةً من النجاحات العسكرية للأكراد السوريين واحتمال تأسيسهم "لموطن" على الحدود السورية-التركية، وانضمت لروسيا وإيران في عملية السلام بأستانة، حتى مع استمرار قوات الأسد في حصد المزيد من الأقاليم من المتمردين.

وإلى جانب الصراع الجاري في سوريا، فتحت دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية جبهة أخرى

قيادة الهند لعملية سلام في الخليج تؤدي إلى حوار بين المملكة وإيران ثم مفاوضات ترتب للتعاون الأمني الإقليمي

ضد إيران، وهذه المرة في اليمن، التي تتشارك مع المملكة فقط بحدود طولها ١٤٠٠ كم، وهنا، يطلب من الحكومة المركزية في صنعاء بعد استبدال الرئيس الذي ظل لمدة طويلة في الحكم: علي عبد الله صالح، بنائبه عبد ربه منصور هادي، حشدت الجماعة الزيدية الساخطة التي تقع في شمال اليمن نفسها بوصفها حركة مقاتلة-أنصار الله-على الرغم من الإشارة غير الرسمية إليهم بوصف "الحوثي" على اسم اللقب الخاص بمؤسس الجماعة.

واحتل الحوثي، متحالفًا مع الرئيس السابق، صنعاء، ثم اتجه بعد ذلك جنوبًا للظفر بعدن، ورأت دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية هذه النجاحات على أنها تزود إيران بقاعدة عسكرية وسياسية قوية على حدودها؛ فشنت اعتداءً عسكريًا على الحوثي بدءًا من مارس ٢٠١٥م. وشرعت بعد ذلك في العمليات العسكرية البرية من جهة الجنوب، بالتحالف مع مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية الأخرى.

وعقب أربع سنوات من الحرب، وعلى الرغم من تعرض الحوثي لضغوط كبيرة، يبدو أنه من غير المرجح حسم النتائج عسكريًا في هذا الصراع، حيث تظل المدن الرئيسية مثل: تعز، ومدينة ميناء الحديدة، وصنعاء العاصمة، في قبضة الحوثي، حتى مع سعي المبعوث الخاص للأمم المتحدة لعملية سلام، والتي أسفرت عن تبادل الأسرى وتخفيف الحصار الاقتصادي.

ومع قدوم رئاسة ترامب إلى الولايات المتحدة، فقد تدهور سيناريو الأمن الاقليمي في غرب آسيا، حيث انسحب الرئيس من الاتفاقية النووية مع إيران، وأخذ على عاتقه إحداث تغيير بالنظام في الجمهورية الإسلامية من خلال تشجيع التمرد الداخلي، ويسعى، بالتحالف مع الحلفاء في المنطقة لطرد الوجود الإيراني في سوريا.

وثمة الآن احتمالات خطيرة بأن من شأن صراعات التفويض القائمة في كل من سوريا واليمن أن تقحم غرب آسيا في حرب على صعيد المنطقة، ونظرًا لعلاقات الهند الكبيرة في مجال الطاقة، والعلاقات الاقتصادية واللوجستية، والعلاقات المجتمعية مع المنطقة، فمن شأن ذلك أن يعرض للخطر مصالح الهند الدائمة والمرتكزة على الاستقرار الإقليمي. ولقد تعاونت الهند في السنوات الأخيرة بقوة مع غرب آسيا، وهو ما سيتم تناوله في الفقرة التالية.

تعاون الهند مع غرب آسيا

حافظت الهند في السنوات الأخيرة على زخم المشاركات الثنائية مع الدول الرئيسة بغرب آسيا، ففي يونيو عام ٢٠١٦م، أنجز رئيس الوزراء، ناريندرا مودي، علاقات دبلوماسية هندية غير مسبوقة مع بلدان الخليج، فعلى مدار فترة مكونة من عشرة أشهر، قام بزيارة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وإيران، وقطر، كما استضاف ولي عهد أبو ظبي: الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، في دلهي. وفي كل عاصمة منهم، كان يتم استقباله بحفاوة بالغة، حيث أشادت كل الدول بروابطها التاريخية والحضارية مع الهند، حيث أفضى كل تعاون إلى تحقيق اتفاقيات جوهرية من شأنها أن تأخذ العلاقات الثنائية إلى أفقٍ جديدة، كما ستعيد تشكيل العلاقات لجعلها مواتية للأزمنة المعاصرة.

وقد نظرت تلك الدول إلى الهند بوصفها "شريكهم الاستراتيجي"، وهي حالة تمثل درجة عالية من القيم، والتصورات، والمناهج المشتركة بشأن مسائل الأمن المثيرة للقلق؛ ولهذا، تطرق البيان المشترك مع الإمارات العربية المتحدة إلى "المخاوف المشتركة تجاه السلام، والاستقرار، والأمن"، واجمع على "المساعي المشتركة" لمعالجة هذه المخاوف، التي تقوم على "المثل المشتركة والاهتمامات المتقاربة". كما تطرق إلى حاجة البلدين لتأسيس "شراكة استراتيجية وثيقة" بخصوص "تلك الأوقات المضطربة"، ودعاهم إلى "العمل سويًا من أجل تعزيز السلام، والتسوية، الاستقرار على الصعيد الأكبر لجنوب آسيا ومنطقة الخليج وغرب آسيا ".

وعلى غرار ذلك، تطرق البيان المشترك مع المملكة العربية السعودية إلى مسؤولية البلدين في تعزيز السلام، والأمن، والاستقرار في المنطقة، كما أشار إلى "الترابط الوثيق بين الاستقرار والأمن في منطقة الخليج، وبين شبه القارة الهندية والحاجة إلى الحفاظ على بيئة آمنة وسلمية من أجل تنمية بلدان المنطقة". وفي طهران، أشار السيد مودي إلى أن الهند وإيران "لديهما مصلحة مشتركة وحاسمة في كل من السلام، والاستقرار، والرفاهية" في المنطقة، كما قد تشاركتا المخاوف المتعلقة "بانعدام الاستقرار، والتطرف، والإرهاب". وقد اتفق البلدان على تعزيز التعاون بين مؤسساتهم الدفاعية والأمنية.

ولقد أعقبت هذه المشاركات زيارة للهند من قبل ولي عهد أبو ظبي كضيف رئيسي في احتفالات يوم الجمهورية الهندية في يناير عام ٢٠١٧م، وزيارة للرئيس الإيراني حسن روحان إلى دلهي في فبراير ٢٠١٨م، ثم زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في فبراير ٢٠١٩م.

ويتسم البيان الهندي السعودي المشترك بالعديد من السمات الإيجابية فيما يتعلق بالروابط الثنائية المعَزَزة، فتماشيًا مع البيانات المشتركة السابقة، يعد البيان تفصيليًا وشاملاً، كما يمضي قدمًا بالعلاقات في أفق محددة من الاهتمام المشترك، من خلال التركيز على إعطاء الأولوية "للشراكة الاستراتيجية"

نظرًا للعلاقات الهندية - السعودية الأزلية فمن المقترح تقود الهند مبادرة دبلوماسية لتشجيع الثقة والحوار بين الجارتين الإسلاميتين

المتنامية بين الدولتين. ولقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على عملية الحوار الثنائي، حيث تم تأسيس مجلس شراكة استراتيجي على أعلى مستوى من أجل رقابة التطور، بينما سيُعقد "حوار أمني شامل" على مستوى مستشاري الأمن القومي لتناول مكافحة الإرهاب.

ومرة أخرى، وبالفقرة ٣٦ من البيان المشترك، "نبذت الدولتان استخدام الإرهاب كأداة لسياسة الدولة". ودعا الزعيمان لرفض إتاحة "الصواريخ والطائرات بدون طيار" لمن يقومون بالأفعال الإرهابية، في إشارة إلى توريد إيران للصواريخ إلى جماعة الحوثي في اليمن.

وعن وجه حق، يولي البيان المشترك اهتمامًا كبيرًا لقضايا الطاقة، والتجارة، والاستثمار، مع إقرار متحمس من الجانب السعودي بوجود فرص في الهند "تصل قيمتها إلى ١٠٠ مليار دولار". وقد وافقت المملكة كذلك على تلبية متطلبات الطاقة الهندية؛ ففي الفقرة ٢٣، تصف المملكة العربية السعودية نفسها على أنها "أكثر مورد عالمي موثوق للنفط والغاز"، مؤكدةً على عزمها تلبية احتياجات الهند المتزايدة، "وأنها ستعوض أي أوجه نقص يمكن أن تنشأ نتيجة لأي حالات انقطاع من جانب المصادر الأخرى."

تشكيل مبادرة السلام

نظرًا لتلك المشاركة الجوهرية التي وطدت العلاقات الهندية قديمة الأزل مع المنطقة، فمن المقترح أن تشكل الهند وتعزز مبادرة دبلوماسية من شأنها تشجيع الثقة والحوار المشتركين بين الجارتين الإسلاميتين المتباعدتين. وبمجرد إنجاز ذلك، فمن المقترح أن تسعى الهند لتحقيق ترتيب أمني تعاوني إقليمي.

ومن المنطقي أن تتولى الهند قيادة مبادرة السلام، إذ أن لديها علاقات طويلة، ومتواصلة، وجوهرية مع كافة دول الخليج. كما تتمتع بمركز إقليمي ثابت بسبب إنجازاتها السياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، وكذلك حقيقة موقفها في التفاعلات الدولية الذي كان دائمًا غير مهيمن، وغير تدخلي، وغير إلزامي. ولدى الهند كذلك النصيب الأكبر في الاستقرار الإقليمي نظرًا لمصالحها الخاصة بالطاقة والاقتصاد. وفي المقام الأول، لدى الهند مجتمع مقيم يزيد عن ثمانية مليون نسمة متواجدين في المنطقة، والذين تعتبر رفاهيتهم من الأمور بالغة الأهمية بالنسبة لكل الحكومات في دلهي.

وسيكون من الضروري أن يركز الجزء الأول من مبادرة السلام على مناطق الصدام الجاري-سوريا واليمن والعراق- حيث سيتعين على كل طرف استكشاف حلول توافقية من حيث متطلباته القصوى. ففي سوريا، ستشمل هذه الحلول: دعم عملية السلام، وتطوير دستور وطني، وانتخابات حرة، مما يعطي الفرصة للشعب السوري الذي سئم الحرب، بأن يشكل نظامه السياسي الخاص.

وفي العراق، سيتعين على كلا الدولتين إنهاء تنافسهم المدمر في البلاد عبر وكلاء محليين، والسماح لرجال السياسة بالدولة بتشكيل السياسات الوطنية بدون التدخل الخارجي.

وفي اليمن، سيتعين على إيران الإقرار بمخاوف المملكة المشروعة بشأن النفوذ الإيراني، ومن ناحية أخرى، سيتعين على السعودية دعم النظام السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد الذي يمكن من خلاله مشاركة كافة القطاعات بشكل سلمي، بهدف تعزيز المؤسسات السياسية والاقتصادية للبلاد، وتحسين الأوضاع المحفوفة بالمخاطر فيما يتعلق بالفقراء، وفتح الآفاق للتعليم والرفاهية للشباب المتأثر سلبًا من جراء الحرب.

فلدى الهند من المصداقية والمهارة الدبلوماسية ما يمكنها من تشجيع الحوار بين الطرفين. ومن شأن النتائج المرضية في النقاشات المتعلقة بهذه المسائل تمهيد الطريق لمعالجة المسألة الأشد خطورة المتمثلة في تشكيل وترتيب تعاون أمني إقليمي شامل، بحيث يجمع بين كافة الكيانات الإقليمية والقوى الخارجية ممن لديهم مصالح في الأمن الإقليمي.

وهنا، يمكن للهند التفكير في إدخال "طرف ثالث" من الدول المؤثرة على غرار مجموعة الدول التي كانت قد يسرت المفاوضات التي أدت إلى سلام ويستفاليا عام ١٦٤٨م، بعد جهود دبلوماسية دامت خمسة أعوام، ويمكن أن تشمل هذه الأطراف: الصين، واليابان، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، حيث لدى كل من تلك الدول علاقات جوهرية مع الجهات الفاعلة الإقليمية، إلى جانب مصالح كبيرة في الاستقرار الإقليمي.

ومن شأن مبادرة السلام هذه جلب نهج غير عسكري لغرب آسيا لأول مرة منذ قرن، حيث تضم المشاركة النشطة للدول الإقليمية باعتبارها جهات فاعلة رئيسية فيما يخص تقرير مصيرها.

* مفكر سوري ـ قيادي بارز في المعارضة السورية

قبول أمريكا وإيران ٦ قنوات للوساطة يؤكد أن الدبلوماسية ما زالت ممكنة

حقيقة الموقف الأمريكي: واشنطن ترغب في التفاوض لضعف الموقف الأوروبي

كان هدف إيران الرئيسي من خطة العمل الشاملة المشتركة هو بقاء النظام السياسي. وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف، كان عليها منع الصراع العسكري المباشر مع الولايات المتحدة وانهيار اقتصاد الدولة وانتشار الاضطراب الشعبي. وسعى زعماء إيران أيضًا إلى الحفاظ على البنية التحتية النووية، وتوسيع نفوذهم في المنطقة، وتعزيز الجماعات العاملة بالوكالة، وتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة. كما سعت إيران إلى عزل الولايات المتحدة دوليًا. غير أن العقوبات الأمريكية إلى جانب الاقتصاد المتهالك قد شكلا عائقًا أمام تحقيق هذه الأهداف. والآن، ترفع الولايات المتحدة من مستوى التوتر مع إيران بتعاملها مع انعدام الأمن والعنف في الشرق الأوسط، خاصةً تحت الضغط السياسي من حلفائها وبدافع من بعض المكاسب الاقتصادية أيضًا.

د. اميد شكري كله سر

لقد قدم وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو شرطه المسبق لأي محادثات مع جمهورية إيران الإسلامية، ورفض بوضوح التفاوض مع طهران بدون شروط مسبقة، ولكنه قال على أية حال ينبغي تنفيذ العملية بالكامل بعد تطبيع إيران. وما يعنيه تطبيع إيران من وجهة نظر البيت الأبيض هو أن تتفق طهران مع سياسات الولايات المتحدة وآرائها في المجتمع الدولي، وذلك لأن المجتمع الدولي ينظر إلى واشنطن على أنها المعيار، ويَعتبِر سياسات وأطر عمل البيت الأبيض مبادئ إرشادية. ولكن عندما يتعلق الأمر بقدرة إيران الصاروخية ونفوذها الإقليمي، وجزئيًا، قضيتها النووية، فإن الأمر عبارة عن صراع خطير مع سياسات البيت الأبيض في الشرق الأوسط ومبادئه الأساسية في الدبلوماسية.

إن غياب تحالف دولي لممارسة الضغط الاقتصادي على إيران يجعل الوضع صعبًا. وقد بُذلت جهود لعزل طهران عندما عبَّر شركاء أوروبيون في واشنطن وروسيا والصين جميعهم عن معارضتهم الشديدة لانسحاب الولايات المتحدة من الوساطة، وهم يسعون الآن إلى طرق بديلة للتفاوض مع إيران للحد من عواقب العقوبات الأمريكية. وعليه، ستمنح إيران الأولوية للتعاون مع باقي أعضاء المجموعة لأطول وقت ممكن، وهو ما سيعمل على توسيع الفجوة بين الولايات المتحدة وحلفائها. بيْد أن هناك خيار آخر يأمل الرئيس ترامب من خلاله الالتقاء في اجتماع رفيع المستوى مع حسن روحاني، بل والأهم، مع المرشد الأعلى. وهذا الخيار سيتناسب مع مزاج ترامب حين يطيب له أن يؤدي دور "شومان"، إذ سيكون أداؤه، في الغالب، ممتعًا أكثر من المتوقع.

ومن الممكن أيضًا أن تؤدي فكرة أن أي إجراء عسكري أمريكي في المستقبل هو بالضرورة هجوم عسكري ضد أفغانستان والعراق إلى تحليل مغلوط. وقد تشجع هذه الفكرة، على سبيل المثال، مؤيدي الحكومة الإيرانية على أن ينظروا لأي تهديد عسكري على الولايات المتحدة – في ضوء معارضة دونالد ترامب لحرب أخرى – على أنه خدعة. أو، من الناحية الأخرى، قد تؤدي إلى أن يفسر معارضو الجمهورية الإسلامية أي تدخل عسكري أمريكي بأنه يستهدف تغيير النظام. وينتج عن هذين الافتراضين حساب احتمالات مختلفة، مثل الضربات الأمريكية المحدودة والتدابير المضادة الإيرانية.

لن ينجح الوسطاء ما لم تكن الولايات المتحدة طرفًا في خطة العمل الشاملة المشتركة

إن التوترات بين طهران وواشنطن ليست بجديدة. ولكن تزايد حدة التوتر لدرجة أن تعتبر الولايات المتحدة الحرس

غياب تحالف دولي للضغط الاقتصادي على إيران يجعل الوضع صعبًا والشركاء الأوروبيون يسعون إلى طرق بديلة للتفاوض مع إيران

الثوري كيانًا إرهابيًا وبالتالي اعتبار مقر القيادة المركزية الأمريكية في إيران (سنتكوم Centcom) جماعة إرهابية يشير إلى درجة غير مسبوقة من التوتر منذ الأربعين سنة الماضية. إن الوساطة أساسًا عبارة عن تأسيس قناة تفاوض غير مباشر بين الأطراف المتنازعة. ومن ثمَّ، يمكن أن تكون الوساطة علنية أو سرية مثلما يمكن أن يكون التفاوض علنيًا أو سريًا.

لقد بلغ القلق المتزايد حول الصراع العسكري بين الولايات المتحدة وإيران، كما قال وزير الخارجية العماني، مستوىً يجعل من الممكن "تفعيل" ست قنوات على الأقل، وهي عمان واليابان وألمانيا وسويسرا وباكستان والعراق. وحتى الآن، هناك شواهد على تنشيط قنوات الوساطة الست بين الولايات المتحدة وإيران. ومن واقع ما ذُكر، **يمكن الإشارة إلى نقطتين هامتين:**

أولاً، إن تفعيل ست قنوات وساطة على الأقل، من اليابان حتى ألمانيا نفسها، دليل على القلق الواسع الذي دفع العديد من الدول للدخول في وساطة وتوقع المزيد من التصعيد.

ثانيًا، بالرغم من التوترات غير المسبوقة نسبيًا بين طهران وواشنطن، يعتبر "تردد" البلدين في السعي لوساطة دليلاً على أن الدبلوماسية ما زالت ممكنة. ولا يخفى على أحد عادة أمريكا في اللجوء للدبلوماسية. ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من مبدأ خامنئي المتمثل في "لا حرب ولا تفاوض"، لم تقطع طهران فعليًا الطريق نحو تفاوض غير مباشر (أو بالأحرى الوساطة)، وهو سلوك يسبق الحرب في إيران.

إحدى النقاط الهامة في جهود الوساطة هي سوء الفهم عند بعض الوسطاء. فمعظم الدول التي سعت للوساطة بين طهران وواشنطن، خاصةً العراق، ترى أن الولايات المتحدة وإيران سريعًا ما ستصبحان في حالة حرب. ولكن في هذه اللحظة، لا يبدي أي من الطرفين استعداده للحرب. ومن ثمَّ، تقوم الدول الوسيطة بالفعل بدور الوسيط فيما يتعلق بما تفتقده برامج طرفي الصراع بشكل أساسي. ويمكن استنتاج ذلك من تصريح مدير مكتب الرئيس الإيراني، محمود فايزي. وقد صرح أحد الدعاة على هامش اجتماع مجلس الوزراء للصحفيين ردًا على سؤال عما إذا كانت وساطة العراق فعالة للعلاقات الأمريكية – الإيرانية، قائلاً: "تسعى الولايات المتحدة بعد خروجها من بلدان عديدة إلى الحفاظ على المنطقة. لا يوجد صراع، ولكن نظرًا لأهمية هذا السعي، تحرص الولايات المتحدة على تحقيق القبول الإيراني، ولكن لا يعني ذلك إجراء المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة."

لقد وصلت التوترات بين إيران والولايات المتحدة الآن إلى مستوى أيديولوجي. بمعنى أن المسألة تتعدى تضارب المصالح. فالولايات المتحدة تبعد آلاف الكيلومترات عن إيران، ولكن التوتر الذي شهدته السنوات الأربعون الماضية والذي وصل الآن لمرحلة حرجة يتمثل في الاختلاف في الأيدولوجية ووجهات نظر الجانبين.

الحرب ممكنة

إذا وسَّعت إيران من نطاق الهجمات المنتشرة في الخليج العربي (حتى وإن لم تتحمل مسؤوليتها)، فمن المرجح أن يطلق صناع السياسات في وزارة الدفاع الأمريكية الهجمات على إيران بشكل صريح. وكل ما حدث إلى الآن هو الانفجار في الفجيرة، وإجراءات ترامب بإرسال المقاتلين الأمريكيين، والاستجابة التي أظهرتها إيران بعد انتظار سنة على أمل أن تتولى أوروبا والصين وروسيا حل المشاكل. فأوروبا لم تفعل شيئًا طوال سنة، وعلينا أن ننتظر ما يمكن أن تفعله في الشهرين القادمين. فخطر الحرب ينبغي دومًا أن يؤخذ بجدية عندما تكون هناك حرب بين بلدين أو أكثر في نفس المنطقة.

يمكن منع الحرب من خلال الأطراف التي قد تكون السبب الأول والأخير فيها، أي الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين: السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وغيرهم، ولكن الأهم، الأمم المتحدة. وينبغي نقل التوترات بين الولايات المتحدة وحلفائها، من جانب، والجمهورية الإسلامية، من جانب آخر، لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي أصدر سبعة قرارات بخصوص إيران.

وتسعى الولايات المتحدة بجِدٍ لجلب إيران لطاولة التفاوض. وقد اضطر الرئيس ترامب إلى المضي قدمًا في طريق السياسة والدبلوماسية. وقد عُقدت اجتماعات بالفعل بين إيران والولايات المتحدة في سياق الوساطة، إلا أن هذه الاجتماعات معلقة الآن. إن إيران لا تتجنب التفاوض، وقد صرحت بأنها ستعيد النظر في قرارها مع رفع العقوبات، وفي هذه الحالة ستتفاوض إيران.

ينبغي لترامب أن يتيح الفرصة للتفاوض. وحتى في حال نشوب حرب، فهي لن تنتهي إلا من خلال المفاوضات، ولذلك لا ينبغي استبعاد الدبلوماسية. فالأحوال الاقتصادية في إيران ليست جيدة ولكنها لن تستسلم.

من التصعيد إلى التهدئة

وكما تقدم ذكره، جعلت سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في الضغوط الاقتصادية القصوى، وهدفها الرامي إلى تصفير صادرات النفط الإيرانية، من الصعب للغاية، بل من المستحيل، على القيادة في طهران أن تحافظ على نهجها الحالي الذي اختارته (استراتيجية المقاومة). فدخل النفط وتدفق دولارات البترول من إيران وإليها يُعدان مسألة بقاء. ولكن بعد إقرار وزير النفط الإيراني بيجن زنغنة مؤخرًا أنه لم يعد بإمكانهم تصدير النفط ومشتقاته من خلال القنوات الرسمية، أشار الوزير إلى أن الوضع أسوأ من فترة حرب إيران والعراق في ثمانينات القرن الماضي؛ لأنه، على حد قوله، إيران كانت في تلك الفترة ما زالت قادرة على الأقل على تصدير النفط وتلقي أموال البترول.

إن نهج إيران التصعيدي ينطوي على تغذية التوترات في منطقة الخليج وخلق الغموض في قطاع الطاقة العالمية وأسواق البورصة. وفي هذا السياق، يبدو أن خلق عدم الاستقرار أو التهديد به في الخليج العربي ومضيق هرمز وبحر عمان، إلى جانب ظروف الحرب النفسية وانعدام الأمن من أجل زيادة أسعار النفط العالمية ومصالح شركات التأمين التي تغطي ناقلات النفط والنقل، من ضمن التدابير التي اتخذتها إيران لتبني نهج قائم على التصعيد.

سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه التوتر بين إيران والولايات المتحدة

قد تفضي استراتيجية أمريكا في الشرق الأوسط وإيران إلى نشوب الحرب وانتقال عواقبها إلى أوروبا. وقد تعهدت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا بالعمل على ضمانات ضد العقوبات الأمريكية. ولكن هناك أيضًا قلق من جانب "أداة دعم التبادلات التجارية" (إنستكس INSTEX) فيما يخص العقوبات الأمريكية. ولكن حتى لو استمر تفعيل "إنستكس"، تتشكك الحكومة الألمانية في قدرة حجم المعاملات الناتجة عن هذه القناة على تغيير الوضع الاقتصادي لإيران بدرجة كبيرة.

إن الشركات الأوروبية نفسها هي التي تقرر ما إذا كانت ترغب في الخروج من السوق الأمريكي على المدى البعيد أم لا. ولكن السوق الأمريكي أكثر جاذبية لها من السوق الإيراني. ولا توجد طريقة قانونية لإجبار الشركات الأوروبية على بقاء نشاطها في إيران. ونتيجة لذلك، خلق الأمريكيون وضعًا لا يملك من خلاله أي طرف، باستثناء روسيا والصين اللتين تعملان من خلال شركاتهما المملوكة للدولة، خيارًا لمواصلة تعاملاته مع إيران. وبذلك فإن الاتحاد الأوروبي يملك القليل من الخيارات.

لا يمكن لإيران أن تستغل الانقسام بين أوروبا والولايات المتحدة لصالحها

تنظر إيران للأوروبيين نظرة ساذجة، ودائمًا ما تقول إن الأوربيين لم يفعلوا أي شيء من أجلها. وكأن الأوربيون يدينون لنا بدين ما. والآن ينتهج الرئيس روحاني أسلوبًا مماثلاً، بدلاً من محاولة توحيد الأوروبيين واستخدام الفجوة التي نشأت بين ترامب وأوروبا، وهو موقف أخفق على مر السنوات الماضية في استغلال مشاعر الغضب والاستياء بين الأوروبيين تجاه الولايات المتحدة، ليس فقط بسبب إيران، ولكن لعدة أسباب أخرى.

انخفاض مشاركة القوات الأوروبية

قد يعتبر، في الوضع الحالي، ضعف موقف البلدان الأوروبية عاملاً آخر لزيادة إمكانية نشوب صراع عسكري محدود بين إيران والولايات المتحدة. وفي الحقيقة لقد أدى خفض تعهدات الوساطة لإيران إلى سحب المبادرة من أيدي الدول الأوروبية. وبالرغم من أن الأطراف الأوروبية قد حاولت منع انخفاض التزامات إيران من خلال إطلاق نظام "إنستكس Instex"، إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية لإقناع صناع القرار البارزين في طهران بعد عام من الانسحاب الأمريكي وتشديد العقوبات.

هل يأتي التفاوض حول صراع عسكري محدود في المقدمة؟

عامل آخر أدى على نحو هائل إلى زيادة احتمالية نشوب صراع عسكري محدود بين إيران والولايات المتحدة، وهو التحول في التوازن بين تكلفة الصراع العسكري وفوائده لكلا الجانبين. فبالرغم من أن إيران لم تشهد احتجاجات مماثلة في مدن إيرانية مختلفة خلال الأشهر الماضية، وبالرغم من الأزمة الاقتصادية، لا تستبعد إيران احتمالية وقوع مثل هذه الاحتجاجات. فاقتصاد إيران الذي له معدل نمو سلبي بنسبة ٠,٦ بالمائة وتضخم بنسبة ٥ بالمائة من نقطة الى نقطة، من يونيو إلى يونيو، بالإضافة إلى تعرضه لانخفاض في إيرادات النفط، لا يشهد أيامًا عصيبة وحسب، بل من المرجح أن يشهد أيامًا أصعب.

وقد أثار العديد من المحللين في أوقات مختلفة احتمالية أن تساعد الحرب الأجنبية الجمهورية الإسلامية على حل مشكلاتها الداخلية. وقد ينطبق هذا الرأي بشكل أكبر في الوقت الحالي. ولكن في نفس الوقت، ينبغي الأخذ في الاعتبار أن الصراع العسكري بين إيران والولايات المتحدة سيؤدي إلى زيادة أسعار النفط. فبالنسبة لإيران، يمكن أن يعوض ذلك عن الانخفاض في إيرادات النفط. أما أمريكا، فموقفها لم يتغير من حيث المضمون، فهي لم تخفق في الشروط التي فرضتها وسياسة الضغط الأقصى. بل إن الولايات المتحدة ترغب في التفاوض مع إيران، فعرض المفاوضات غير المشروطة مع إيران هي خطوة دبلوماسية هامة؛ لأن الولايات المتحدة أخفقت في الحصول على الدعم الأوروبي عندما هددت إيران بالحرب.

ولم تقف أوروبا بجانب الولايات المتحدة عندما ازدادت حدة التوتر بين الأخيرة وإيران. وفي عالم الدبلوماسية، تخسر الدولة الدعم العالمي عندما ترفض التفاوض، حتى وإن كانت على حق. وتأمل الولايات المتحدة التي من المقرر أن تقدم دليلاً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على اشتراك إيران في انفجار أربع ناقلات في الإمارات العربية المتحدة، أن تحصل على دعم الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن لإصدار قرار ضد إيران.

الخلاصة

هناك دلائل ومؤشرات عديدة على أن إيران قد تبنت استراتيجية الحرب المحدودة ضد الولايات المتحدة. وقد تحاول إيران في هذه المرحلة استخدام أصولها العسكرية الاستراتيجية، أي صواريخها الباليستية، لضرب مدن وقواعد أمريكية في المنطقة. ويعتبر التهديد من قبل الصواريخ الإيرانية خطرًا على دول الخليج خاصة التي تفتقر إلى العمق الاستراتيجي. ومن الأدوات الإيرانية الأخرى استخدام الهجمات الانتحارية التي ينفذها أعضاء "فيلق القدس" أو قواتها العاملة بالوكالة، بما في ذلك الحوثيين، لاستهداف القواعد الأمريكية، وحلفائها الإقليميين في الخليج وبحر عمان.

إن قوات حرس الثورة الإسلامية لديها قناعة بأن الولايات المتحدة غير مستعدة للقتال، وأن الإدارة القومية الحالية، على وجه الخصوص، لن تدخل في حرب مع إيران في سبيل مصالح الدول العربية أو حتى أمن إسرائيل. بيّد أن قوات حرس الثورة الإسلامية تتجاهل حقيقة أن استراتيجيتها التي تفضلها المتمثلة في الحرب المحدودة يمكنها أن تتصاعد إلى حرب كاملة، خاصةً إذا قررت إيران استخدام صواريخها الباليستية للهجوم على الأصول العسكرية الأمريكية أو العواصم العربية ، أو إذا قررت زرع ألغام حتى تجعل الطرق أمام ناقلات النفط في مضيق هرمز غير آمنة.

إن العامل الرئيسي الذي يحكم سوق النفط العالمي هو العرض والطلب. فبعد قرار الولايات المتحدة بعدم إعادة إصدار تنازلات لواردات النفط الإيرانية، يمكن أن تشهد الولايات المتحدة زيادة في أسعار النفط. وقد أنشأت الولايات المتحدة دبلوماسية نشطة في مجال الطاقة مع الحلفاء في الخليج لإنتاج المزيد من النفط للتغلب على حالات نقصه. ومن المتوقع أن نرى توازنًا في سوق النفط وأن تصل أسعار النفط لمستويات معقولة إذا أنتجت الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) المزيد من النفط بحلول سبتمبر ٢٠١٩م.

ينبغي لترامب إتاحة الفرصة للتفاوض في حال نشوب الحرب التي لن تنتهي إلا من خلال التفاوض

وقد قال مجلس الأمن القومي الأمريكي أنه كان يرسل حاملة الطائرات "لينكن" للخليج العربي ردًا على تصرفات إيران الحادة والمضطربة. وبحسب معلومات جمعتها أجهزة استخباراتية، فقد شكلت القوات الإيرانية العاملة بالوكالة تهديدًا للقوات الأمريكية في المنطقة، ونشرت إيران صواريخ في الخليج العربي.

وكان من المقرر أن تنتقل حاملة الطائرات الأمريكية إلى الشرق الأوسط منذ الشهر الماضي في مهمة عادية. ووفقًا لتقارير إعلامية إسرائيلية، قدم فريق إسرائيلي لمسؤولين أمريكيين معلومات جديدة حول تحركات إيران في الأسبوعين الماضيين. وأثناء تلك الجلسة، عرض عملاء الموساد عدة سيناريوهات لخطط إيران.

أثناء حرب العراق، قُتل أكثر من فردين من القوات الأمريكية بسبب قنابل مضادة للمركبات وقصف جماعات "فيلق القدس". والآن، يمكن أن تستهدف تلك الميليشيات الشيعية ـ العراقية المنشآت العسكرية والمراكز الدبلوماسية الأمريكية على أرض العراق انتقامًا منهم على قطع صادرات النفط الإيرانية وإدراج الحرس الثوري على قائمة الجماعات الإرهابية.

كذلك يمكن أن يهاجم المتمردون الحوثيون المدربون من "فيلق القدس" السفن الأمريكية وحلفائها في ممر باب المندب المائي أو أن يحاولوا حتى مهاجمة الممر المائي باستخدام صواريخ مضادة للدبابات يوفرها "فيلق القدس" أو باستخدام قوارب متفجرة. فمضيق باب المندب، مثل مضيق هرمز، يؤدي دورًا محوريًا في الشحن الدولي، بما في ذلك نقل النفط.

* محلل في أمن الطاقة وباحث زائر في مركز علوم وسياسات الطاقة (PSEC) وكلية شار للسياسة والحكومة في جامعة جورج ماسون

كل رفض إيراني علني حاد للحوار يحمل في طياته تحركات عكسية سرية

التصعيد الأمريكي - الإيراني: خيارات إيران والسيناريوهات المتاحة

يعتبر انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقطة تحول جذرية على صعيد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران؛ حيث شكل الانسحاب الأمريكي الأحادي الجانب من الاتفاق النووي الإيراني يوليو ٢٠١٥م، بين إيران والسداسية الدولية، إيذانًا ببدء مرحلة جديدة من التوتر في العلاقات بين البلدين، والتي تمثلت في استئناف واشنطن فرض العقوبات على طهران. والتي نُفذت الحزمة الأولى منها في أغسطس ٢٠١٨م، ثم الحزمة الثانية في ٥ نوفمبر ٢٠١٨. ومنذ دخول العقوبات الأمريكية على إيران بصورتها الكاملة حيز التنفيذ يوم الثاني من مايو الماضي، وفي ضوء رفع الاستثناءات عن الدول الثماني المستوردة للنفط الإيراني وهي (الصين، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وتركيا، واليونان وإيطاليا)، اتخذت العلاقات الأمريكية الإيرانية شكل حرب العلاقات العامة الدعائية بين الجانبين من خلال مسار تصعيدي حاد يمكن تلمس بداياته من خلال تعيين قائد جديد لمؤسسة الحرس الثوري الإيراني وهو الجنرال المشهور بخطاباته اللاذعة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، حسين سلامي، إلى جانب تهديدات متوالية من جانب المسؤولين الإيرانيين بإعاقة الملاحة التجارية في مضيق هرمز إذا مُنعت إيران من تصدير نفطها إلى العالم. بكل ما يحمله ذلك من تداعيات على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وكذلك مصالح القوى الدولية بالمنطقة، بما أدي إلى وصول التصعيد الأمريكي الإيراني إلى ذروته، وصولاً إلى التهديد باستخدام القوة، بما أدي إلى اتساع رقعة تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الإقليمية، وهو ما يتضح من خلال العرض التالي:

عبد الله عيسى الشريف

أولاً: الأزمة وسياقاتها:

تُشير الخبرة التاريخية للنظام الإيراني في تعاطيه مع مجريات الواقع السياسي على المسرح الدولي إلى أنه لا يمكن بناء تصور حقيقي عن طبيعة صنعه للسياسة الخارجية من خلال المواقف المعلنة فقط، وإنما من خلال تحليل نمط التصريحات، إلى جانب تحرى السوابق التاريخية لفهم طريقته الخاصة في صنع واتخاذ القرار. حيث تتسم السياسة الخارجية الإيرانية بطبيعة معقدة ومتشابكة فيتداخل فيها الديني بالقومي والثورية بالبرجماتية. كما أنها تتميز عن غيرها باختلاف المحددات والأهداف والتطورات وتوزيع الأدوار والمراوغة والانتهازية السياسية، وقد انعكست هذه الصفات على طبيعة السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية. ذلك أن كل رفض علني حاد للحوار، قد يحمل في طياته تحركات عكسية سرية للمضي قدمًا في تنفيذ عكس ما يتم الإعلان عنه. ولعل أبرز فضائح القنوات السرية في التواصل بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية الفضيحة التي عرفت بـ "إيران كونترا" في ثمانينات القرن المنصرم.

فإيران التي استطاعت خلال السنوات الماضية أن تكون لاعبًا استراتيجيًا في المنطقة، بشأن كل من العراق وسوريا واليمن فضلاً عن حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين، أصبحت في الوقت ذاته مصدر تهديد وعدوان على منطقة الخليج العربي كله بسبب تمددها الإقليمي من خلال أذرعها من الفاعلين من غير الدول، وتدخلها في الأزمة السورية، ومحاولاتها المستمرة في السيطرة على القرار السياسي في العراق، ودعمها لجماعة الحوثي في اليمن لضمان تواجدها في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى استنزاف الإمكانات البشرية والمادية لدول الجوار وإضعاف المنطقة وإرهاقها ماديًا ومعنويًا. بغية استعراض قوتها في وجه القوى الكبرى للمساومة على العقوبات الدولية، والإفلات ببرنامجها النووي العسكري.

لا يمكن بناء تصور عن صناعة السياسة الخارجية للنظام الإيراني من المواقف المعلنة بل بتحليل التصريحات وتحري السوابق التاريخية

والتباهي بأنها اقتربت لأول مرة من البحر الأبيض المتوسط، وأنها صاحبة النفوذ في أربع عواصم عربية، وأنها تسيطر على أهم مضيقين دوليين في المنطقة (هرمز وباب المندب).

ثانيًا: مظاهر التصعيد الأمريكي ـ الإيراني:

أدي وصول إدارة جديدة للبيت الأبيض إلى اختلاف نهج السياسة الأمريكية في تعاملها مع إيران، من خلال خطوات تصعيدية ضدها حتى تخفض سقف توقعاتها ومن ثم فرض التفاوض مرة أخرى معها بشروط تناسب الإدارة الأمريكية في ظل قيادة ترامب. والتي تنطلق رؤيته في إدارة العلاقات مع الخصوم، من أن الولايات المتحدة تواجه عالمًا خطير للغاية حافلا بمجموعة من التهديدات مثل ظهور القوى المنافسة لها ووجود الدول المارقة التي تقوم بتطوير أسلحة نووية وصواريخ تهدد العالم وجماعات إرهابية تسيطر على مساحات شاسعة من الشرق الأوسط، بما يؤثر سلبًا على الثوابت الأمريكية تجاه المنطقة، والتي تتمحور حول المحافظة على أمن إسرائيل والحد من الانتشار النووي في الإقليم لصالحها، وتأمين منابع النفط والغاز وضمان المرور من الممرات والمضائق البحرية في المنطقة ومحاربة الإرهاب، ولذلك اعتمدت سياسة ترامب على نقطتين أساسيتين وهما تصعيد الخطاب الأمريكي ضد الخصوم والمنافسين ثم فرض عقوبات اقتصادية صارمة وهو ما سيدفعهم للجلوس على طاولة المفاوضات، وهو ما ظهر جليًا في التعاطي مع الأزمة الإيرانية.

وبناءً عليه، فقد حدد وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" في ٢١ مايو ٢٠١٨م، ١٢ شرطًا لبدء مفاوضات جديدة مع إيران، التي تقع وفقًا لترامب ضمن دول إمبراطورية الشر، بقوله أن: "إيران الدولة الأولى الراعية للإرهاب، بدعمها حزب الله وحماس وكثيرًا من الإرهابيين، وتمويلها وتدريب أكثر من مائة ألف مقاتل لنشر الدمار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ودعمها نظام بشار الأسد". ولذا فقد استخدم استراتيجية أقصي الضغوط لإجبار طهران على المفاوضات من خلال مزيد من الضغوطات، كالحظر الكامل لتصدير البترول الإيراني وإلغاء أي استثناءات في هذا الشأن.

تلي ذلك خطوات تصعيدية حادة من الإدارة الأمريكية تجاه الخيار العسكري، دفعت إلى بحث القيادة الأمريكية طبيعة الرد على إسقاط إيران طائرة أمريكية مسيرة، قبل أن ينتهي الأمر بهذه القيادة إلى التراجع عن توجيه ضربة عسكرية لإيران ٢٠ يونيو ٢٠١٩م، وصولاً إلى قرار الولايات المتحدة فرض عقوبات على المرشد الأعلى علي خامنئي وكبار المسؤولين الآخرين، والذي اعتبرته الحكومة الإيرانية، بمثابة هجوم على الأمة.

وما بين التهديد باستخدام القوة، وفرض العقوبات الاقتصادية على طهران ومسؤوليها، تأتي الحرب النفسية من خلال تصريح ترامب بأن الإيرانيين رجال مفاوضات وليس رجال حرب.

ثالثًا: خيارات طهران: فرص آخذة في التضاؤل والحرب ليست خيارًا:

رغم أن إيران ما زالت مصرة على اتخاذ مزيد من الخطوات التصعيدية، على المستويات المختلفة، في تعاملها مع الإجراءات العقابية التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية واقتراب المواقف الأوروبية تدريجيًا من السياسة التي تتبناها واشنطن، تُشير الخبرة التاريخية إلى أن تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز أصبح بمثابة تهديد تستعمله طهران في كل أزمة تواجهها مع الولايات المتحدة.

وتأتي الهجمات الإيرانية على سفن الخليج بمثابة رسائل من إيران مفادها أن العمق الاستراتيجي لدول الخليج ومنافذ تصدير ونقل النفط تقع في متناول يدها. ففي ١٢ مايو الماضي، أعلنت الإمارات تعرض ٤ سفن للتخريب في خليج عمان داخل المياه الاقتصادية الإماراتية قبالة ساحل إمارة الفجيرة، وتحمل ٢ منها الجنسية السعودية والثالثة إماراتية، في حين حملت الرابعة علم النرويج. ورغم تتصل إيران من هذا الأمر من خلال وصف المتحدث باسم خارجيتها للأمر بـ"المثير للقلق والمؤسف" وتحذيره من "مؤامرات من الحاقدين". إلا أن تحقيقات الجيش الأمريكي التي تمت بطلب رسمي من دولة الإمارات العربية المتحدة، قد أشارت بحسب ما جاء على لسان الأدميرال مايكل جيلداي، مدير الأركان المشتركة، إلى أن قوات الحرس الثوري الإيراني هي المسؤولة عن عملية تخريب السفن التجارية قبالة سواحل الفجيرة الإماراتية، من خلال استخدام الألغام البحرية.

وهو الأمر الذي سرعان ما تطور إلى ما هو أخطر من ذلك، حيث أعلنت المملكة العربية السعودية في الرابع عشر من مايو الماضي، تعرض ٢ من محطات ضخ النفط بالدوادمي قرب العاصمة الرياض لهجوم بواسطة الطائرات بدون طيار المُسيّرة

عن بعد، وقد اعترفت مليشيات الحوثي أحد الأذرع الإيرانية في المنطقة بتنفيذ ذلك الهجوم، في تطور خطير وتهديد مباشر على العمق السعودي والخليجي.

إلا أنه وإمعانًا في إيصال رسالة ردع مباشرة لإيران من قبل الولايات المتحدة، فقد أعلنت قيادة الأسطول الخامس الأمريكي عن قيام مجموعة حاملة الطائرات إبراهام لينكولن Abraham Lincoln Carrier Strike Group ABECSG ومجموعة الحاملة كيرسارج المُعدّة للإنزال البرمائي Kearsarge Amphibious Ready Group ومعها وحدة مشاة البحرية الثانية والعشرون المُعدّة للانتشار الفوري 22nd Marine Expeditionary Unit بتنفيذ تدريب بحري مُشترك في الخليج العربي يومي ١٧، و١٨ مايو ٢٠١٩م، لتعزيز ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية للقوات الأمريكية للرد على التهديدات وردع أية أعمال لزعزعة استقرار المنطقة ذات الأهمية القصوى لمصالح الولايات المتحدة. وفي يوم ٢٤ مايو أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" أنها ستقوم بنشر ١٥٠٠ جندي إضافيين وقدرات دفاعية جديدة في منطقة الخليج العربي، ضمن نطاق مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية US Central Command، التي تشمل منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا.

وإن كنا نخلص، إلى أن طهران لا تستطيع إغلاق مضيق هرمز من منطلق أنها تستفيد منه بدرجات كبيرة، أو تجنبًا للإشكاليات القانونية المرتبطة بهذا الإغلاق، علاوة على زيادة التواجد العسكري الأمريكي بالخليج، والدعوة لإنشاء قوة دولية لحماية ناقلات البترول؛ حيث أعلنت بريطانيا التي تعرضت ناقلتها النفطية للاحتجاز من قبل إيران في مضيق هرمز، عن خطط لتشكيل قوة بقيادة أوروبية لحماية الملاحة في منطقة الخليج. وقد صرحت المتحدثة باسم السفارة الأمريكية في برلين الثلاثاء ٣٠ يوليو ٢٠١٩م، لوكالة الأنباء الألمانية، إن بلادها طالبت رسميًا من الحكومة الألمانية المشاركة في تأمين مضيق هرمز/ وأضافت: "طلبنا من ألمانيا رسميًا الانضمام إلى فرنسا وبريطانيا للمساعدة في تأمين مضيق هرمز ومكافحة العدوان الإيراني".

رابعًا: السيناريوهات المتاحة للأزمة الحالية بين إيران والإدارة الأمريكية:

شهدت الآونة الأخيرة معطيات ومؤشرات مقلقة عديدة بشأن السلوك المستقبلي لإيران تجاه دول الجوار من ناحية وتجاه حرية حركة الملاحة الدولية من ناحية أخرى على خلفية العقوبات الأمريكية على إيران، فضلاً عن التهديدات الإيرانية المتتالية ومفادها أن إيران قادرة على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، حتى في حال توجيه ضربة عسكرية لإيران، إلا أنه ورغم ما يحدث من تناطح سياسي بين الطرفين وحالة العداء الواضح بين طهران وواشنطن، إلا أن تقدير الموقف يشير إلى استبعاد حدوث حرب بالمفهوم الشامل، لكن يبدو أن ثمة ثلاثة سيناريوهات يمكن استشرافها لمستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران:

١- **سيناريو العودة لمائدة المفاوضات:** حيث أنه حتى وإن كانت وقائع الماضي وشواهد الحاضر تنبئ بأن المستقبل قد يحمل منعطفات حرجة في المسار الراهن للعلاقات الأمريكية - الإيرانية، إلا أن التهديدات الإيرانية قد تبدو في ظاهرها أنها قادرة على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي باطن تلك التصريحات العدائية تنشط النية لدى الإدارة الإيرانية للجلوس على مائدة المفاوضات.

ويظهر ذلك جليًا مع وصول الأزمة الحالية بين إيران والولايات المتحدة إلى مرحلة حرجة، فبدأت دعوات عديدة للتفاوض مع واشنطن تظهر على الساحة الداخلية الإيرانية، وفي هذا الصدد، نرصد ما يلي:

- تصريحات الرئيس حسن روحاني التي بثها التلفزيون الإيراني، الأحد ١٤ يوليو ٢٠١٩م، أبدى استعداد بلاده لإجراء محادثات مع واشنطن، مشترطًا رفع العقوبات، والعودة للاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥م، ولكن الرفض جاء سريعًا من وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، في مقابلة نشرتها صحيفة "واشنطن بوست" الاثنين ١٥ يوليو ٢٠١٩م، بقوله إن: "الرئيس ترامب سيتخذ بوضوح القرار النهائي. ولكن هذا طريق سارت فيه الإدارة السابقة وأدى إلى (الاتفاق النووي) الذي ترى هذه الإدارة الحالية وأنا أنه كارثة".
- العرض الذي تقدم به وزير الخارجية محمد جواد ظريف، حسب صحيفة "الجارديان" البريطانية في ١٨ يوليو ٢٠١٩م، والذي تضمن قيام إيران بالتصديق على البروتوكول الإضافي الذي يتيح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية سبلاً أكثر للتأكد من سلمية البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات الأمريكية.

بما يعني أن هناك عدم ممانعة من طهران في طرح بعض المسؤولين دعوات للتفاوض، حتى السابقين منهم، ومن بينهم أحمدي نجاد الذي ما زال يتولى منصبًا مهمًا هو عضو مجلس تشخيص مصلحة النظام، في طرح تلك الدعوات، وهو ما بدا جليًا في الحوار الذي أجراه نجاد مع صحيفة "نيويورك تايمز" في ١٩ يوليو ٢٠١٩م، ودعا فيه إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع الرئيس ترامب لتسوية النزاع الذي امتد أربعين عامًا، مُشيرًا إلى أن ترامب رجل أعمال جديرًا بالتفاوض. وعلى العكس من ذلك هاجم الرئيس الأسبق خاتمي ترامب بشدة، واتهمه بـ "فرض عقوبة جماعية على الشعب الإيراني" من خلال العقوبات، كما حمّله مسؤولية التصعيد

في الخليج. ولذلك تسعى الإدارة الأمريكية لأن تكون الدعوة للحوار من المرشد الأعلى، وهو ما بدا واضحًا في تعليق أحد المسؤولين بالبيت الأبيض، في ١٩ يوليو ٢٠١٩م -وهو اليوم نفسه الذي نشرت فيه "نيويورك تايمز" الحوار مع أحمدي نجاد- على العرض الذي طرحه وزير الخارجية محمد جواد ظريف بقبول عمليات تفتيش على المنشآت النووية مقابل رفع العقوبات الأمريكية، حيث قال إن "جواد ظريف لا يملك القرار ولا يملك الصلاحية، وأي عرض للتفاوض يجب أن يأتي من المرشد علي خامنئي".

١. **سيناريو استمرار حالة اللاحرب واللا سلم**، وهو استمرار للنهج الاعتيادي في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران على امتداد العقود الأربعة الماضية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩م، حيث أن القدرات العسكرية الإيرانية لا تسمح لها بدخول حرب نظامية متماثلة مع القوات الأمريكية في المنطقة نظرًا لاختلال الميزان العسكري الهائل بين الجانبين، لذلك من المرجح أن تلجأ إيران إلى استخدام أذرعها في المنطقة عملاً بمبدأ الحرب اللامتماثلة، أو تكتفي بالتصعيد الخطابي فحسب.

فضلاً عن استغلال النظام الإيراني لزيارات مسؤولي القوى الدولية ولقائهم بقياداته لتأكيد أنه لا يواجه عزلة دولية رغم الجهود الأمريكية لعزل إيران دوليًا، وأنه لا يزال قادرًا على مواجهة العقوبات الأمريكية، وأنها لم تُخضعه بعد للشروط الأمريكية. فالنظام الإيراني لا يعتقد أن تلك الوساطات ستصل إلى تسوية للتصعيد الأمريكي، ولكنه ينظر إليها كمحاولة لعدم زيادته، لما له من تأثيرات على اقتصاد إيران الذي يعاني من أزمات عديدة قد تُهدد بقاء النظام. وإن كان يستغل التشدد الأمريكي في تعزيز سيطرته الداخلية.

٢. **الضربات العسكرية الخاطفة**: إذا تصاعدت وتيرة التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، واستمرار سلوك طهران المتهور في مضيق هرمز بما يعوق سلامة المرور في الممرات البحرية، لتصل إلى صدام عسكري محدود، في حالة عدم نجاح الوساطة الدولية في ظل تمسك طرفي الصراع بشروطهما المسبقة للجلوس على طاولة التفاوض، وكذلك استمرارهما في التصعيد، وامتلاك المزيد من أوراق الضغط لإرغام الطرف الآخر على تقديم تنازلات، فضلاً عن تنصّل طهران من التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق النووي، بما يدفع الدول التي كانت تعارض الانسحاب الأمريكي الأحادي من الاتفاق النووي إلى الاقتراب من الموقف الأمريكي، الأمر الذي يحد من الخيارات المتاحة أمام النظام في طهران. خصوصًا في حالة ارتفاع منسوب الشد في علاقات طهران الأوروبية، حيث يعلم النظام الإيراني جيدًا أن الاستمرار في الاعتماد على الحلفاء الأوروبيين أمر في منتهى الخطورة خاصة بعد البيانات التي صدرت عن الجانب الأوروبي في أوقات سابقة تندد بإصرار إيران على استئناف تطوير البرنامج الصاروخي والباليستي، والتحذير الأوروبي لطهران من مغبة تلك التصرفات على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وفي التقدير، فإن المسار التفاوضي هو الأقرب لحلحلة الأزمة الراهنة بين واشنطن وطهران، على الرغم من الانقسام الواضح في الموقف الرسمي الإيراني حول التفاوض مع واشنطن، فقد أكد الرئيس الإيراني ردًا على اقتراح أمريكي بإجراء محادثات، إن إيران مستعدة لمفاوضات "عادلة وقانونية". ومع ذلك أكد أنه لن يجلس على طاولة المفاوضات "إذا كان هذا يعني الاستسلام". وعلى النقيض فقد أكد حسين دهقان المستشار العسكري للمرشد الإيراني علي خامنئي، على أن "إيران لن تتفاوض مع الولايات المتحدة تحت أي ظرف من الظروف". كما هدد بأنه إذا قررت واشنطن خوض الحرب مع إيران، فإن جميع القواعد الأمريكية في المنطقة سوف تتعرض لنيران القوات الإيرانية. وكرر التهديدات باستهداف الملاحة البحرية ردًا على حظر صادرات نفط إيران، قائلاً: "إما أن تكون كل الدول قادرة على تصدير نفطها عبر الخليج أو لا يمكن لأي دولة القيام بذلك".

ختامًا، فإن طهران تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف، التي لا تنحصر فقط في رفع العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، رغم أهمية ذلك بالطبع، في ظل التأثيرات القوية التي تنتجها تلك العقوبات على الاقتصاد الإيراني. إذ أن ثمة أهداف أخرى لا تقل أهمية يتمثل أبرزها في:

- الإيهام بتحريم/ سلمية السلاح النووي: فقد حرصت إيران بالتوازي مع اتخاذها إجراءات عديدة لتخفيض التزاماتها في الاتفاق النووي، على الترويج إلى أن ذلك لا ينفي أن برنامجها النووي سلمي، وأن هذه الإجراءات اتخذت ردًا على العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة وتقاعس الدول الأوروبية عن تنفيذ التزاماتها في الاتفاق النووي.
- التغاضي عن الدور الإقليمي: وخاصة ما يتعلق بالدعم الذي تواصل إيران تقديمه للتنظيمات الإرهابية والمسلحة في بعض دول المنطقة، من خلال إتباع سياسة فصل المسارات، بكل ما تعنيه من حصر الخلافات مع الولايات المتحدة وغيرها، في البرنامج النووي، دون التطرق إلى القضايا الأخرى التي تحظى باهتمام خاص من قبل تلك القوى إلى جانب دول المنطقة.
- تحييد البرنامج الصاروخي: تحاول إيران مواصلة تطوير برنامجها الصاروخي، الذي يثير قلقًا خاصًا لدى القوى الدولية والإقليمية، لأنه لا يقل خطورة عن البرنامج النووي.

* **باحث دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة**

وسائل الإعلام لا تموت وإن تراجعت أرقام توزيع المطبوعات الورقية

الإدارة الرقمية: كيف شكلت الإنترنت بيئة العمل؟

يمثل التواصل السمة الأساسية للاجتماع البشري، والضرورة الملازمة لفاعلية مكوناته وممارسة حيويتها. وقد ظلت تطورات تقنيات الاتصال عبر العصور؛ منذ الرسومات والنقوش، إلى الكتابة، وصولاً إلى الوسائط الرقمية، تسجل تاريخ الإنسان، وتنقل خبراته وتجاربه ومهاراته، وتشكل مراحله الحضارية، لما لطبيعة التقنية المستحدثة والمستخدمة للتواصل من تأثير كبير على المجتمع، وعلى محتوى أشكال التعبير الثقافي. ويتداخل ذلك التأثير على البيئات المتعددة، التي تكون بنيات المجتمع الحديث، حيث تعد بيئة العمل أبرزها تميزًا في الاستجابة لأنماط التقنية الاتصالية الحديثة. ويُعبر تغيير الوسائط الرقمية عن عملية اجتماعية - تقنية، تتميز بمزيج من الاستمرارية والتطوير الملائم للبيئة العملية. ويمكن إظهار قيمة أداء الكثير منها بالمتابعة المباشرة للخصائص التقنية للتحديثات المعنية، لأنها تؤثر على أنماط التخزين والتوزيع والوصول إلى المعلومات وتفعيلها واسترجاعها. وتعمل على تغيير أدوار جميع الوسائط التقليدية، بما في ذلك حركة الطباعة. ويتأثر تبعًا لذلك موقف المؤلفين والناشرين وبائعي الكتب، وتتم إعادة هيكلة الصناعات الإعلامية من خلال هذه العملية، بالإضافة إلى تحول موقع القراء، الذين ينصرفون إلى تتبع أنواع المحتوى الجديد على الإنترنت. علاوة على ذلك، يلعب الجمهور، في عصر الوسائط التفاعلية، دورًا جديدًا كمنتج للمحتوى، ومستهلك له في ذات الوقت.

د. الصادق الفقيه

من المهم التذكير بأنه عندما يبحث المرء في أثر وسائط الإعلام على مجال الإدارة الحديثة، يكون هدفه في الغالب التحقق من أداء الإنسان ضمن سياق فريق محدد، أو عمل عام. وقد يؤثر هذا المسار التحقيقي على نقاشات أوسع نطاقًا في مجال النظرية الإدارية، إذا كان تركيزنا هنا على ما لحق بيئة وسائل الإعلام نفسها جراء التقدم المذهل في وسائط التواصل الحديثة. ففي هذا المقال المقتضب، لا نود أن نُعالج كل جوانب هذا الموضوع الواسع، ولكن علينا أن نُفكر قليلاً في طبيعة الإدارة لوسائل التواصل الاجتماعي والدروس، التي قد نتمكن من استخلاصها بالنظر إلى المقاييس الناشئة عن عدد من المنصات. وللتقديم لذلك، سأطرح مجموعة من الأسئلة، أبتدرها باثنين، وأقدم إجابات جزئية لكليهما؛ تاركًا للقارئ ملء الإجابات بمزيد من التفاصيل، وهما: كيف يمكن أن تدعم التقنيات المستقبلية العمق المعرفي، والتفاعل المشترك، والحميمية المطلوبة بين مجموعات العمل الإعلامي في نسق إداري جديد؟ وكيف يمكن أن تساعدنا هذه التقنيات في قضاء وقت أقل من ساعات عملنا الراهنة، أو دوامنا المعروف الآن، ونحصل على تفاعلات ذات معنى، ونحقق أكثر الإنجازات، التي تهم رفاهيتنا؟

ويمكننا أن نعزي السبب في عدم الانشغال بالإجابة، إلى حقيقة أن المقال يطرح فقط إشارات للتغيير في البيئة الإدارية بشكل عام، وما يجري داخل مؤسسات الإعلام التقليدية، التي أوجدت التحولات الثقافية للمجتمع الإنساني بشكل خاص، ولأهمية الوسائط الرقمية وأثرها على بيئة العمل الإعلامي بشكل أخص، مع التركيز على بعض السمات الإدارية، التي تهتم بالجودة والكمية المُنْتَجَة معًا، مع نظرٍ إلى مسألة الاستثمار في الوقت، وعمق التفاعل بين العاملين. ومن هنا، يبدو أن نظام الوسائط الرقمية مختلف إلى حد كبير عن تلك الوسائل الإعلامية الجماهيرية؛ المطبوعة والمقروءة والمسموعة والمشاهدة، التي اعتدنا عليها. لذلك، فإن أكثر ما أثار اهتمامنا مؤخرًا هو المقياس، أو على الأقل القياس

المُتَصَوَّر، الذي يمكن أن نُحدد به تأثير المنصات الإعلامية الجديدة على وسائل الإعلام التقليدية. وبعبارة أخرى، النظر إلى طبيعة إدارة هذه الوسائل التقليدية، الذي يجري الآن بشكل مختلف.

لقد وصفت كثير من الدراسات ما نعتقد أنه استخدام واسع الانتشار لوسائل التواصل الاجتماعي. فبعض الناس يستخدمونها لأغراض إدارية وتجارية، وآخرون من أجل التواصل، وغيرهم من أجل المعرفة، وأكثرهم بغرض الترفيه والمتعة. ومن ثم، هناك من يحاول إقحامها واستخدامها على حد سواء في كل منشط ومكره. فهل هناك شيء غير مفهوم وغامض في آلية الاتصال الهائلة هذه، مع برامجها المعقدة وبروتوكولاتها غير الملموسة، وكلها مكرسة لبيع سلعنا، التي يظن البعض أنها مؤامرة كونية بإدراك أن اتصالاتنا مع العائلة والأصدقاء، ومناقشاتنا السياسية الشغوفة والمستنيرة، موجودة فقط لإبلاغ المعلنين بما نُفضله، حتى يتمكنوا من توجيه الدعاية والإعلانات بشكل أكثر دقة إلينا. فنحن، بعد كل شيء، نتواصل مع بعضنا البعض، لكننا ندرك أيضًا أننا مُسْتَخْدِمُون ومُسْتَخْدَمُون، أي أننا سِلْعَةٌ تُبَاع للمعلن.

قد تصدم هذه الحقيقة العارية الكثير من الناس؛ بأننا جزء من نطاق المسح الاستقصائي، الذي تجريه الشبكة العنكبوتية لأغراض التجسس والدعاية والإعلان، لأنه من السهل علينا أن ننسى هذه النقطة الواضحة. فنحن نحتاج إلى أن نُدرك أن علاقاتنا تتأثر باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ويُصبح ما نختاره، أو لا نختاره، يؤثر علينا وعلى طريقة أدائنا لوظائفنا وأعمالنا. وهذا هو السبب، الذي يدعونا لتطوير، أو على الأقل تطبيق وجهات نظرنا العلمية، أو التفكير العقلاني، لاستيعاب أهمية التواصل الاجتماعي. بعد كل شيء، إذا كانت نظريتنا الإدارية هي توجيه عملنا لما يضمن النجاح، فما هي الوسيلة الأفضل من التقنية الرقمية، التي ينبغي علينا اللجوء إليها؟

فالحقيقة البَيِّنَة تقول إن معظم سكان العالم يستخدمون الآن الإنترنت، ويشاركون في مجموعة متنوعة من الأنشطة اليومية؛ عبر إرسال واستقبال البريد الإلكتروني، وقراءة الأخبار، وإدارة الخدمات المصرفية، والبحث عن المعلومات العامة، وإدارة الاتصالات في مكان العمل، والحفاظ على بيئة عمل فعالة، والمزيد من التواصل الاجتماعي. وقد شكل إدماج الإنترنت في الأداء الوظيفي، ومكان العمل، نموًا مضطردًا للإنتاج والإنتاجية بسبب طبيعة المعلومات، التي يمكن مشاركتها عبر الوسائط الناقلة، وساهمت في تغيير طبيعة أنواع الأنشطة، والتي يمكنهم القيام بها على أجهزة الحاسوب.

ففي السابق، كان استخدام أجهزة الحاسوب هذه يقتصر على أداء وظائف إدارية، مثل الإيداع الإلكتروني، وغيرها من الأعمال التقليدية. أما اليوم، فتسمح أجهزة الوسائط الشخصية والهواتف الذكية، وغيرها من الأدوات، التي تدعم الإنترنت، للعاملين بالوصول إلى شبكة الويب العالمية من أي مكان. وسهلت طبيعة الإنترنت قيام أصحاب العمل بتطوير وتنفيذ السياسات، التي تنظم طبيعة الأداء في مكان العمل. فيما تحدد سياسات الوسائط الإلكترونية قواعدَ سُلوكٍ يجب على العاملين الالتزام بها أثناء ساعات العمل، أو عند استخدام أجهزة الحاسوب الخاصة بالشركة في مكان بعيد عن مكان العمل. تحدد هذه السياسات مواقع الويب المناسبة للعمل ونوع مواقع الويب، التي يحظر على الموظف الوصول إليها في وقت العمل. وتتضمن السياسات أيضًا، عدم السماح للموظف بفحص البريد الإلكتروني الشخصي، أو زيارة مواقع التواصل الاجتماعي أثناء العمل.

لقد غير استخدام الإنترنت الطريقة، التي يتواصل بها الموظفون في مكان العمل. تاريخيًا، كان العمال يتواصلون عبر الهاتف والبريد الداخلي والزيارات المباشرة. فقامت الإنترنت بتبسيط طريقة تبادل الموظفين للمعلومات من خلال السماح لهم بالتواصل إلكترونيًا. الاتصالات الإلكترونية، مثل البريد الإلكتروني والرسائل الفورية ومؤتمرات الفيديو، تعمل على إزالة الحواجز الزمنية والمكانية. إذ يمكن للمشرفين والمديرين العمل عن بُعد، مع الاستمرار في التواصل مع الموظفين. ويمكن للشركات عقد اجتماعات ونقل المعلومات من مكاتب مختلفة من خلال استخدام خدمات الإنترنت.

لقد أثرت شبكة الإنترنت على نطاق قوانين العمل أيضًا، وكذلك مسؤولية صاحب العمل عن المضايقات وإشكالات التمييز في مكان العمل. ويمكن أن تتجاوز المضايقات والعنف والتمييز الموقع الفعلي للمؤسسة إلى المعلومات، التي يتم تبادلها على الإنترنت خلال وقت العامل الشخصي. على سبيل المثال، يمكن أن يكون زملاء العمل، الذين يشاركون في المضايقات؛ مثل، إبداء ملاحظات غير مناسبة على موقع ويب

التحولات السريعة في بيئة وطبيعة العمل خفضت الوظائف وقلصت فرص العمل للذين لا ترتبط مؤهلاتهم بشكل مباشر بالتقنيات المُسْتَحْدَثة

للتواصل الاجتماعي حول إعاقة موظف آخر، مذنبين. ويكون أرباب العمل مسؤولين عن تصحيح النشاط غير المناسب، الذي يؤديه الموظفون عبر الإنترنت، إذا كان هناك من يشتكي من هذا السلوك.

العائد الإنتاجي للتقنية الرقمية:

أصبح من المعلوم، بحكم الواقع، أن ثورة المعلومات العالمية تمضي على قدم وساق، وإن فاقت سرعتها المسافات والمساحات، التي كُنَّا نقصدها بمسيرة القدم والساق. ويسمح لنا عصر الإعلام الجديد بإعادة التفكير في طبيعة العالم، الذي عرفناه، والتعمق في رؤية جميع الأحداث والتغيرات، التي حدثت في العقود الأخيرة، ومن ثم التركيز على الحاضر، ومحاولة استشراف ما يخبئه لنا المستقبل. فقد صار من المعتاد أن يصف الكُتَّاب، والصحفيون، والاقتصاديون، وعلماء الإدارة والحوكمة، والفلاسفة، وعلماء السياسة، وخبراء العلاقات الدولية، والباحثون، وعلماء النفس، وأساتذة الجامعات ذوو الخبرة الواسعة، يصفون المجتمع الحالي وتعقيداته، بأنه أمر غير مسبوق. وينظرون إلى هذه التعقيدات، التي يحددها ويجددها التأثير الفوري للتقدم العلمي والتقني، على اعتبار أنها تقرر ملامح التنمية، وتُمَيِّز علاقات الاقتصاد، وسَتُشَكِّل مستقبل المجتمع.

في الإطار العام لقطاع تقييس تقنية الاتصالات، هدفت مبادرة المعايير العالمية بشأن إنترنت الأشياء إلى العمل بمثابة مظلة لوضع معايير مُتفقٌ عليها على مستوى العالم، من أجل تقديم الخدمات عريضة النطاق، التي تطمح إليها هذه التقنية. لذا، عُرّفت إنترنت الأشياء بأنها بنية تحتية عالمية من أجل مجتمع المعلومات، تمكن للخدمات المتقدمة عبر توصيل الأشياء المادية والافتراضية، استنادًا إلى تقنيات المعلومات والاتصالات القائمة والمتطورة، والقابلة للتشغيل البيني. وتستخدم من خلال توظيف قدرات تحديد الهوية والتقاط البيانات والمعالجة والاتصالات، على أفضل نحو لتقديم خدمات لجميع أنواع التطبيقات، مع ضمان تلبية متطلبات الأمن والخصوصية. ويمكن تصور إنترنت الأشياء، من منظور أوسع، بوصفها رؤية ذات تأثيرات تقنية ومجتمعية.

لهذا، لا بد من التزام علماء الإدارة خاصة بموجبات التغير والتحول الرقمي على بيئة العمل، والحاجة إلى وضع التقدم المحرز معها في أيدي المواطنين، كأن نرى الثورة التقنية كفرصة عظيمة لتحسين رفاهية المواطن والمجتمع في الحاضر والمستقبل. فالتغييرات، التي حدثت في مجالات تصريف الشؤون العامة؛ بسبب ظهور نظريات جديدة، وزيادة مشاركة المواطنين في المجال العام، وتأثير استخدام الشبكات الاجتماعية، ووسائل الإعلام الجديدة، على آليات عمل الاقتصاد. يضاف إليها تزايد أهمية مسائل مُثُل الحوكمة، وتأثيرها على جميع مجالات المجتمع، فيما يُسمى بأنماط الإدارة الجديدة، وتحدي التنمية، وتوفير الفرص المتساوية، التي أصبحت قضايا بالغة الحساسية، وتشكل جوهر هذا الموضوع.

فإذا تأملنا، مثلاً، نظرية الفيلسوف الألماني يورغان هابرماس عن العمل التواصلي؛ مع انعكاسات وسائل الإعلام الاجتماعي على الخطاب العام، رغم أن القليل من الدراسات تراعي أهمية النظرية وقابليتها للتطبيق على الإدارة العامة، إلا أننا هنا نُؤشر باقتضاب على هذا الرابط البَيِّن، من خلال تبْيان مسألة شرعية الإدارة في بيئة الإعلام. في حين أن منصات التواصل الاجتماعي يمكن أن تكون مفيدة للإداريين في المجالات الأخرى، لما تقدمه من تسهيل للتفاعلات التعاونية مع المواطنين، لكن هذه المنصات ليست بالضرورة مناسبة تلقائيًا للمشاركة العامة في تقييم فاعلية الحوكمة. فالنظرية تُوفر فقط إطارًا لفهم هذه الاحتمالات والتحديات، بالإضافة إلى تكييف أداء الوسائط الإعلامية الاجتماعية بشكل بناء مع الممارسات الإدارية.

لقد أدركنا الآن أن التطورات في التقنيات، على مدار العقود الثلاثة الماضية؛ من إنشاء المحتوى إلى التوزيع والاستهلاك، أدت إلى تغيير الطريقة، التي ينظر بها المتلقون العاديون في جميع أنحاء العالم إلى الوسائط، وبدأوا يستخدمونها للحصول على الأخبار والمعلومات والترفيه. وغيرت، تبَعًا لذلك، طبيعة وبيئة العمل بالنسبة للأشخاص العاملين في صناعة الإعلام. وبهذا، أعطت شبكة الإنترنت العالمية، التي يصل إليها غالب الناس على الكرة الأرضية، دفعة قوية للحرية، وفتحت الباب أمام حقبة جديدة؛ بها وفرةٌ من المعلومات، التي يمكن أن تكون مصدر اهتمام وتعليم وإلهام لأجيال الحاضر والمستقبل.

ومثلما أدى هذا التقدم التقني في وسائل التواصل إلى التفكير في الإصلاح الجذري لِنُظُم العلاقات الإدارية، قاد أيضًا إلى تفكيك نسق الأسواق التقليدية، إذ خلق بالمقابل اقتصادًا جديدًا في صناعة الإعلام والمعلومات. وقد وسع بذلك آفاق المستهلك، وألهم استكشاف الفرص التجارية الجديدة، إلا أن القضية المزعجة لمؤسسات عالمية؛ مثل: منظمة العمل الدولية، هي أن هذه التحولات السريعة في بيئة وطبيعة العمل قد خفضت الوظائف، وقلصت فرص

أدى التقدم التقني في وسائل التواصل إلى التفكير في الإصلاح الجذري لِنُظُم العلاقات الإدارية وقاد إلى تفكيك نسق الأسواق التقليدية

العمل اللائق، للذين لا ترتبط مؤهلاتهم بشكل مباشر بهذه التقنيات المُسْتَحْدَثة. وانتبهت هذه المؤسسات إلى أن إعادة هيكلة أسواق العمل، وكثافة التغيير في مكان العمل قد خلق الكثير من عدم اليقين بشأن المستقبل.

على أفق المستقبل:

لقد كان هناك تحول زلزالي في المهارات والمواهب المطلوبة من القوى العاملة وأنماط العمالة، في سوق العمل الإعلامي. ففي زمن باكر، أي عام ٢٠٠٠م، خلصت ندوة دولية ثلاثية الأطراف حول تقنية المعلومات، نظمتها منظمة العمل الدولية، إلى أن التقنية في غرف الأخبار تعمل على تهيئة البيئة، وإفساح المجال للتفاعل بين الموظفين العاملين بشكل كامل والمستقلين. وكانت هناك آمال في زيادة فرص العمل في وسائل الإعلام للنساء، وتوقعات كبيرة من سوق الوظائف في "وسائل الإعلام الجديد"، الذي بدأ، وما يزال، يشهد ازدهارًا منقطع النظير.

ومع ذلك، فإن الهيكل الجديد للإعلام والاتصالات يوفر لأصحاب العمل والعمال فرصًا جديدة؛ لا سيما لتعزيز احترام معايير العمل الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحرية النقابية، والمفاوضات الجماعية، وعلاقات العمل الراتب، والعمل المنزلي، والتمييز وحقوق العاملات. وقد أصبحت الإنترنت هي السمة السائدة في هذه القطاعات، ولا توجد وظيفة للوسائط دون الوصول إلى شبكة الإنترنت، سواء لأغراض البحث، أو لبيع وتوزيع المواد التقليدية.

وعلى الرغم من كل ذلك، ومع التركيز الكبير على الصعوبات، التي تواجه وسائل الإعلام التقليدية في العديد من البلدان الصناعية، إلا أن الأدلة تُشير إلى أن وسائل الإعلام لا تموت، وإن تراجعت بعض أرقام توزيع المطبوع منها، وأن العاملين بها يتغيرون ويتكيفون مع كل المستجدات. ففي بعض أنحاء العالم، التي تعرضت فيها وسائل الإعلام المطبوعة لصدمة تقنية، قادت إلى قدرٍ من الانكماش، إلا أنه في حالات أخرى، اتضح أن قطاع الطباعة ينمو بشكل كبير. ويمكن القول إنه، في جميع البلدان، تعافت الكثير من الوسائط التقليدية الآن، وبدأت تعمل على التكيف مع منصات متعددة للتوزيع.

للتدليل على ذلك، وعلى الرغم من أن الفقر، ونقص المهارات، وقلة البنية التحتية، ونقص الاتصال بالنطاق العريض الأسرع، يعني أن بعض البلدان النامية ما زالت متأخرة عن بقية العالم في هذا المجال، فقد تراجعت المخاوف من "الفجوة الرقمية". وأصبح بإمكان غالب الأشخاص الآن الوصول إلى التقنية، خاصة الاتصالات الهاتفية المحمولة، التي تخلق فرصًا جديدة لتطوير الوسائط. فكانت التقنية هي المحرك للتغيير في الاقتصاد الإعلامي، وفي عادات المستهلكين، وفي سوق العمل. وأدى انتشار التقنيات الجديدة، في العديد من البلدان، إلى القضاء على العديد من وظائف الوسائط التقليدية، رغم أن جنوب وشرق آسيا وإفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، على وجه الخصوص، تحسن سوق العمل فيها حيث أدت زيادة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وارتفاع مستويات المعيشة إلى ارتفاع استهلاك المنتجات الإعلامية.

نعم، في كل مكان، هناك تغييرات كبيرة في هيكل العمل، خاصة في مجال الصحافة وإنشاء المحتوى. وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على مرونة الأشخاص، الذين يمكنهم تقديم مدخلات تحريرية وإبداعية عبر مجموعة متكاملة من منصات المعلومات. وقد أدت هذه المرونة وتوزيع العمل إلى زيادة في العمالة غير المستقرة، إذ غالبًا ما يكون الموظفون غير قادرين على التمثيل في النقابات، مما أضعف نطاق المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي. فأصبح هناك توزيع غير متساوٍ لحقوق العمل، والوصول إلى عمل لائق عبر سوق العملِ الإعلامي. ومع كل ما يمكن نظره من فجوات يمكن تداركها بشأن الأداء الأمثل للمعطى التقني المتسارع في تطوره، فإن الخلاصة المعرفية تنتهي إلى إدراك أن الإضافة، التي وسمت بها الإدارة الرقمية بيئة العمل المعاصرة توثق لانتقالة بعيدة الأثر في الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمختلف المستويات الوظيفية، وتفتح على أفق المستقبل نسقًا جديدًا للعلاقات الإنتاجية والإنسانية.

* دبلوماسي، الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي

لابد من خطاب ديني معتدل يتضمن تدريس مبادئ السلام يرفض الأيدولوجيات

التأويل في الشرق والغرب: تأثيره في تعزيز الإرهاب ونبذ الوسطية والتعايش

إن جوهر الحضارات منذ الأزل كان عمارة الأرض، فالإنسان سُخر لعمارة الأرض وليس ليقوم بعملية الفناء، فالحضارات بنيت على التفاهمات المشتركة والتفاعلات الاجتماعية المستمرة لمن يعيشون عليها، فالحضارة الإغريقية، والهيلينية لم تكن نسيجًا لوحدها، بل هي وريثة ومستفيدة من حضارات سابقة في مصر وبين النهرين، وهي إرهاص لحضارة الرومان والحضارة الإسلامية، أو الحضارة في الغرب، يرى أرنولد توينبي"أن الحضارة ذات مسار تصاعدي مستمر إذا نظر إليها نظرة شاملة، رغم أن كل حضارة خاصة تمر بدور الولادة والتطور والتعطيل، فالحضارة الآفلة تمنح الشعلة لحضارة صاعدة، وتكون النتيجة صعود عام للحضارة الإنسانية، فكل حضارة قومية أو جغرافية أو عقيدية، هي في الحقيقة تمثيل للحضارة الإنسانية في قمتها، رغم فئويتها" (تركي الحمد، ٢٠٠١، ص ٦٤).

د. رانيا عبد النعيم العشران

فالحضارات تنشأ بحركة تفاعلية وتقدمية أي تتطور وإذا فنيت لا يفنى الأثر المادي، بالعكس يبنى عليه من قبل حضارة قادمة، فالحضارات متحاورة ومتداخلة سواء كانت متعاقبة أو متزامنة، فالمنجزات الحضارية تنتقل في الزمان والمكان بشكل تلقائي. فالحوار الحضاري لم يكن مشكلة بقدر الحوار الثقافي والتي هي عكس الحضارات، فالحوارات الثقافية سواء تناولت العادات والتقاليد أو القيم أو المعتقدات الدينية بالنقاش فهي دائمًا متوترة لأنها تخاطب الضمير الجمعي، لذلك ردة الفعل تكون من وعي الجماعة بذاتها، وقد تكون ردة الفعل عنيفة ومتعصبة وفيها إقصاء خاصة إذا ارتبطت بمفاهيم تشكل هوية الفرد والجماعة كالانتماءات الدينية.

تعتبر الأديان والمعتقدات الدينية جزء من المكون الثقافي الحضاري، فبعد أن استقر الإنسان وحقق المنجزات المادية بقي المكون الغير المادي أي "الروحي" يشغل تفكير النفس البشرية لذلك تفرغ بعض البشر للدراسة والبحث في هذا الميدان. يعتبر إيميل دور كايم من علماء الاجتماع الذين تطرقوا لموضوع الأديان من خلال كتابه "الأشكال الأولية للحياة الدينية"، حيث يفسر دور كايم نشوء الدين، "بأن الإنسان يريد تفسير للانطباعات التي يستقبلها، لذلك يعزو الإنسان للأشياء التي له علاقة مباشرة بها، قوى خارقة وفضائل لا تملكها مواضيع الدين والمعرفة والأخلاق، لذلك يخلق عالم مثالي "مقدس" إلى جانب العالم الدنيوي "الدنس" الذي يعيش فيه"، يرى دور كايم النظام الديني جد مساو للأنظمة الاجتماعية الأخرى فهو نتيجة للتجمعات الإنسانية، معبرًا عن هوية الجماعة، معززًا لوحدتها وتضامنها، فالدين نسق موحد متناسق من المعتقدات والممارسات التي ترتبط بالاعتقاد بماهية مقدسة، تتوحد هذه المعتقدات والممارسات في نسق أخلاقي واحد مميز يجمع أعضاء المؤمنين، وقد يتجسد هذا التجمع في مؤسسة كالجامع أو الكنيسة أو المعبد. (ابراهيم عثمان، سالم ساري، ٢٠٠٩، ص ٩٩-١٠١).

المبحث الأول: التنظير الغربي للدين الإسلامي وتأثيره في الصورة الذهنية عند الشعوب الغربية

لم تكن أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول التي حصلت في الولايات المتحدة الأمريكية وسقوط الأبراج شرارة إثارة الشعوب الغربية تجاه الإسلام، هذا العداء كان موجودًا بشكل كامن لكن الأحداث الأخيرة صعدت الموقف، والإعلام ساهم بشكل كبير في تغذية هذا العداء المفتعل من خلال الدعوة إلى الحد من هجرة المسلمين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة،

الغرب مطالب بالتنازل عن الأحكام المسبقة والتشويه وعدم تصوير الآخر بأنه عدو وإعطاء صورة واقعية عن الآخر

والغرب بشكل عام، فهو عداء من قبل فئات معينة، أو أفراد متشددين لمفاهيم، هم من قاموا بصياغتها تدعو إلى نبذ الآخر ومن أجل ترويجها ألصقوا بها صبغة دينية، ففي الغرب اليوم نشهد انتشارًا واسعًا للديانة الإسلامية وهذا ما قد يكون أزعج بعض المتعصبين في الغرب ودعاهم لشن الهجوم على الإسلام والمسلمين.

وهنالك العديد من المنظرين الذين ساهموا في تأجيج العداء على مر التاريخ ومنهم، الكاتب فوكوما يا في كتابه " نهاية العالم"، وهنتنجتون في كتابه " صراع الحضارات"، ونظرية برنارد لويس والأصولية الإسلامية.

نظرية برنارد لويس والأصولية الإسلامية:

أقام برنارد لويس تنظير غير علمي للعلاقة بين الغرب والإسلام، وصاغه في كتابه "الأصولية الإسلامية" ويمكن تلخيص رؤية العلاقة بالنقاط التالية:

١- إن الصراع بين الإسلام والغرب قديم، وقد استمر على مدى أربعة عشر قرنًا من الزمان، وقد تضمن سلسلة طويلة من الضربات المضادة من الجانبين.

٢- إن الإسلام والمسلمين كانوا هم المحرضين والدعاة للحرب والجهاد، فالإسلام عدواني بطبيعته، على حين وصف الغرب بأنه دفاعي، يرد هجمات مضادة على نحو ما تجلى في الحروب الصليبية.

٣- إن المسلمين يمثلون الآن تهديدًا ثلاثيًا للحضارة الغربية، سياسيًا وحضاريًا وسكانيًا، وقد ركز برنارد على الصراع الحضاري بوجه خاص.

٤- إن المسلمين يعتبرون أمريكا الآن العدو الأكبر لهم، وأن هناك نزاعًا وشيكًا سيقوم بين الغرب وبين المسلمين، ويقول برنارد لويس" إن معظم العالم المسلم يسيطر عليه حالة كراهية للغرب، وأن أمريكا عندهم هي العدو الأكبر، والخصم الشيطاني للإسلام والمسلمين.

٥- إن المسلمين بزيهم ولحاهم وعمائمهم يعيشون في العصور الوسطى، ويهددون الغرب كما أن المسلمين الآن يمثلون ثورة باعتبارهم أقلية مهمشة، ويتسمون بالعنف، يحاربون الحداثة والمعاصرة، وهو يعبر عن خطورة الأصولية الإسلامية بقوله: "إن ما يصعب علينا رؤيته هو كيف ستتمكن ديمقراطيات القرن الحادي والعشرين من العيش في سلام مع قوى عقدت العزم على أن تبرهن أن الألف سنة الأخيرة لم تحدث".

ويصل الكاتب إلى التطرف بقوله:" إنه يجب التخلص من المسلمين ولو بالقوة، بل إن استخدام القوة يعد عملاً أساسيًا لتمكين الحضارة الغربية في هذه البلاد، وتجفيف منابع التخلف والعداء للغرب من جذوره" (جعفر عبد السلام، ٢٠٠٤، ص ٧٩-٨٠).

نظرية (فوكو ياما) نهاية التاريخ:

في نظريته يشير فوكوياما إلى أن الحضارة الأوربية بفكرها ومؤسساتها هي نهاية التاريخ، وأنها متفوقة على كل الحضارات الأخرى، وأن المسلمين الآن يقودون حملة للهجوم على هذه الحضارة، وأنهم الأعداء للتقدم وللفكر الغربي، ولا مانع من استخدام القوة لتغير الأنظمة الإسلامية.

وهذا الكلام مغلوط ولا دليل على صحته فالكاتب يرى أن المسلمين يمثلون خطرًا سياسيًا وحضاريًا وسكانيًا، وأن تزايدهم وتواجدهم في الغرب خطر عليهم، فهم لا يؤمنون بالديمقراطية ومتعصبون ويدعون إلى الإرهاب وقتل الآخر المخالف لهم في المعتقد.

بعد قراءة تلك التنظيرات نجدها غير دقيقة ولا تعتمد على أدلة تثبت صحتها، هي تدعم وجهة نظر كاتبها ومن يروجون لها، إلا أنها نجحت في بث آراء ونظريات ومواقف فردية لتستدعي القوى الكبرى في العالم ضد الإسلام والمسلمين، على أساس وهمي أن المسلمين قادمون لحكم وقيادة العالم بتعصبهم وعدم تسامحهم وحقدهم على الغرب، وبالتالي يجب على العالم والقوى الغربية أن تدافع عن نفسها في مواجهتهم وأن تقضي عليهم باعتبارهم قوى إرهابية معادية للتقدم (جعفر عبد السلام، ٢٠٠٤م، ص٨١).

صراع الحضارات لهنتنجتون:

عرف "هنتنجتون" الحضارة الغربية حصرا بأنها: الحضارة المسيحية – اليهودية، وافترض أن صدام الحضارات سيكون صراعًا بين الحضارات الكبرى (الغربية، الكنفوشية، والإسلامية)، الأمر الذي يستدعي بناء استراتيجية كونية للدفاع عن الغرب تقوم على أساس تحالف مسيحي – يهودي، ويكون هدفها منع قيام تحالف مضاد بين الإسلام والكنفوشية- الطائية. كما أن "هنتنجتون" يقول من خلال كتابه:" إن الإسلام محاط بحدود دموية، وأنه غير قادر على التوافق مع القيم الأساسية للغرب (عدنان زرزور، ٢٠٠٤، ص ١٦٥).

هكذا ترى أن الخطاب الغربي من قبل هؤلاء الكتاب، وهو خطاب يشجع على التعصب وكره الآخر من قبل التعامل معه، أي بناء صورة نمطية مغايرة للواقع، بدون تجربة ذاتية خاصة للفرد، تعطيه الفرصة للمقارنة بين ما يكتب وبين الحقيقة على أرض الواقع، فمن غير المصدق أن يكون كل فرد ينتمي للإسلام إرهابي أو متطرف، لان روح الديانة الإسلامية كغيرها من الديانات روح إنسانية تشجع على التعايش والوسطية واحترام الآخر.

الحضارات متحاورة ومتداخلة سواء كانت متعاقبة أو متزامنة والمنجزات الحضارية تنتقل في الزمان والمكان

المبحث الثاني: التنظير الإسلامي المتشدد تجاه الديانات الأخرى ودوره في نبذ التعايش والوسطية

أوردنا سابقًا بعض التنظيرات الغربية الغير مشجعة على التعايش والوسيطة، وكما في الغرب من تنظيرات خاطئة يوجد في الشرق كذلك من كتبوا وانحرفوا بتفسيراتهم عن الطريق القويم الذي يدعو اليه الإسلام وهو السلام، ومن هؤلاء الجماعات السلفية المتشددة والتي انتشرت في الوطن العربي والغربي مقدمة صورة مشوهة عن الإسلام، فالجماعات السلفية من أقدم الحركات السياسية الإسلامية، وينسب لفظ السلف إلى السلف الصالح الذي حمل لواء الإسلام ونقله إلى الأجيال اللاحقة، غير أن هذا اللفظ اكتسب دلالة اصطلاحية مذهبية عند ابن تيمة، وتلميذه ابن القيم، فقد عاب ابن تيمة على المسلمين جملة من السلوكيات التي عدها انحرافًا عن السلوك القويم مثل: التوسل بالأموات والتمسح بالقبور، والبعض الآخر بالتشريع مثل تقديس المذاهب الفقهية والركون إلى التقليد، ولهذا السبب دعا إلى الرجوع للعقيدة السلفية الصالحة، ويرى البعض في ذلك أنه لم يتم مراعاة الفجوة الزمنية بين ذلك الزمن والحاضر اليوم، مع رفض التحديث والتجديد في الخطاب الديني، متمسكين بالنستولوجيا والتي هي عبارة عن توق إلى ماض ولى من غير رجعة وهو ناتج عن عدم قدرة الذات على التكيف مع المستجدات والمتغيرات، لذلك هم يريدون العودة ولو بالعنف.

تعتبر حركة الإخوان المسلمين من الحركات الإسلامية التي انتشرت في العالم العربي أبرز روادها حسن البنا وسيد قطب،

كغيرها من الحركات وهذه الحركة أعلنت أنها تريد استعادة الحكم الإسلامي حتى ولو بالقوة وهذا ما جعلها في صراع سياسي دائم مع أنظمة الدول العربية، كما قسمت هذه الحركة المجتمعات إلى قسمين مجتمع إسلامي وهو من يطبق الشريعة الإسلامية وتعاليمها ومجتمع جاهلي وهو الذي لا يطبق تعاليم الإسلام وشرائعه حتى لو كان يقر بوجود الله سبحانه وتعالى .وهذا تناقض وتطرف من قبلهم، ومخالف للشريعة السمحة ومبدأ لا إكراه في الدين (محمود عبيدات، ١٩٩٨، ص٨٢).

وفي القرن ١٩ ظهرت في الجزيرة العربية السلفية الوهابية، وهي حركة ظهرت على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نجد، وهي منطقة صحراوية شحيحة الموارد تقع في قلب صحراء الحجاز، وكانت تحت الحكم العثماني، الذي أهمل البلاد العربية وأثقل أهلها بالضرائب الشيء الذي حكم عليها(نجد) أن تعيش على الهامش في هذه الأجواء ظهرت الدعوة الوهابية التي كانت تدعو إلى التوحيد وإنكار البدع، إصلاح العقيدة والدين، والعودة إلى ما كان يدعو إليه الصحابة والأئمة الأربعة ممثلاً بالمذهب الحنبلي، وكان اعتمادهم على كتب ابن تيمية، وابن القيم، كمراجع أساسية للدعوة.

لكن من الحركات المتطرفة (الراديكالية) كان تنظيم القاعدة والذي ظهر في أفغانستان على يد أسامة بن لادن وقتها أي عام ١٩٨٧م، وهو تنظيم يتبنى فكرة الجهاد ضد الحكومات الكافرة وتحرير بلاد المسلمين من الوجود الأجنبي، ومن أهداف التنظيم نهاية النفوذ الأجنبي في البلدان الإسلامية، وإنشاء خلافة إسلامية ومن معتقدات القاعدة أن التحالف المسيحي اليهودي يتآمر لتدمير الإسلام، وقام بهجمات عديدة في دول العالم، باسم الإسلام الذي هو بريء مما يقوم به هؤلاء الأشخاص، وقد توج التنظيم أعماله المسيئة إلى الدين الإسلامي بأحداث ١١سبتمبر/أيلول، والتي صدمت العالم العربي والغربي على حد سواء، وناقضت مبادئ الإسلام بتحريم قتل الآخرين الأبرياء دون وجه حق، من وقتها بدأت الحركات المعادية للإسلام تظهر وترفض تواجد المسلمين في بلادهم ليس كرهًا بل خوفًا على حياتهم (يوسف رزين، ٢٠١٩).

بعد تنظيم القاعدة ظهر اليوم ما يسمى (داعش) أو كما يحلو للإعلام تسميته وهو تنظيم الدولة الإسلامية وقد ظهر في العراق والشام، وهي دعاية سلبية من قبل الإعلام للإسلام، وهو تنظيم ينتهج نهج القاعدة نفس الأيدولوجيات في قتل المخالف وإن كان يدين بنفس الديانة، وقد أظهرت وسائل الإعلام بعض ما قام به هذا التنظيم من عمليات إرهابية يقشعر لها الأبدان، فهم لم يكتفوا بالقتل بل قاموا بحرق الأشخاص أحياءً وهذا ما حصل مع الطيار معاذ الكساسبة في الأردن، كذلك سبي النساء واغتصابهن في العراق.

بعد هذا كله يتحدثون أن الغاية من وجودهم تمكين الشريعة والعودة إلى زمن السلف الصالح، ولا يدركون أنهم خلقوا بتصرفاتهم صورة وصمت الديانة الإسلامية بأنها دين عنف ونبذ للتعايش واحترام الآخر، لذلك كان لابد من وجود تنظيرات جديدة نافية لما يدعون إليه، داعية إلى وسطية تحترم جميع الأديان، كذلك دعوة إلى صحوة فكرية تجعل الأشخاص أكثر وعيًا لما يروج له هؤلاء المتطرفون من فتنة وانحراف فكري يحققون من خلاله غايات مادية بالدرجة الأولى.

ومن أجل معالجة الأسباب الداخلية للحركات الجهادية يقترح الكاتب التونسي "عبد الوهاب مدب" التحرك على ثلاثة مستويات: التقاليد، القانون، التعليم، أولاً: ينبغي إعادة إحياء المناظرات الكثيرة والجدل الكبير الذي ثار في التاريخ الإسلامي – من أجل خلق حرية الخطاب التعددي داخل الإسلام اليوم، ثانيًا: عندما تبدو المعايير غير إنسانية، ينبغي البحث عن القصور في الموروثات الماضية، في جهد لجعل القانون أكثر إنسانية وتكفيًا مع العصر الحديث، ثالثًا: ينبغي تطهير كل ما هو مخالف لسماحة الدين الإسلامي من المناهج الدراسية حتى لا تلوث عقول النشء في المدارس (هانس كونغ، كونغ، ١٩٩٥، ص ١٠٦).

مما سبق نجد أن الحركات الإسلامية الجهادية والقائمين عليها يوجد عندها غلو في تدين الدنيا مع أن الأصل في الأمور الإباحة فالتقييد والتحريم هو الشذوذ عن القاعدة، ونستولوجيا للماضي ناتجة من عدم القدرة على التكيف مع الحاضر القائم على التنوع والعددية الدينية والعرقية وعدم مقدرة الذات على التكيف مع المستجدات والتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية، لذلك لجأوا إلى العنف كنمط سلوكي لترجمة أفكارهم وسيطرة نفوذهم مستخدمين بعض الاستراتيجيات التي تثمر مع عقول غير واعية لخططهم حيث يتم إغراؤهم بالمال والسلطة (غسيل أدمغة) لتنفيذ مخططاتهم الإرهابية.

في الغرب نشهد انتشارًا واسعًا للإسلام ما أزعج المتعصبين الغربيين ودعاهم لشن الهجوم على الإسلام والمسلمين

جماعة "الإخوان" تريد الحكم بالقوة وقسمت المجتمعات إلى قسمين مجتمع إسلامي وآخر جاهلي وهذا تناقض وتطرف ومخالف للشريعة

المبحث الرابع :منظورات فكرية لعلاقة سوية بين الإسلام والغرب

منظور الاحترام والحوار والكرامة الإنسانية:

إن حدود العلاقة مع الآخر تعني ضمنيًا، التعايش مع احترام الفروق بالنسبة إلى الأفراد والجماعات على حد سواء، لأن الهدف ليس السعي إلى الاتفاق الكلي وإنما ربط العلاقات مع الآخر لإثراء الفكر، وتمهيد طرق التعاون المثمر في شتى مجالات الحياة، وترسيخ قيم التسامح واحترام إنسانية الإنسان، وبالبحث الجاد عن قواسم مشتركة التي تشكل الركيزة الأساس للتعاون بين الأمم والشعوب. فالمفهوم الإسلامي للكرامة الإنسانية، يتسم بخاصتين الشمولية والتعميم بحيث لا يستثنى عنصر دون آخر، ولا يختص جنس دون جنس، وبذلك يتساوى الإنسان في الحقوق مع أي إنسان آخر بقطع النظر عن اختلافه في اللون أو الجنس أو العقيدة أو الانتماء، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الكرامة الإنسانية المكفولة بحرية الفكرية الدينية، لا يمكن أن تسمو وترتقي مجتمعيًا وعالميًا بين الجنس البشري، من دون اعتماد لغة الحوار وإشاعة قيم العدالة والمساواة والحقوق لضمان استمرارية الحفاظ على مستوى التكريم الإنساني بنفس القيمة المعيارية، فاحترام التكريم الإسلامي للإنسان القائم على مراعاة تعدديات المجتمع، وتنوعه الفكري والثقافي والديني والسياسي، وهو الذي يؤدي إلى نضوج خيار التمازج والتداخل والتواصل والحوار المتبادل بين مجموع انتماءات المجتمع والأمة (عبد الملك المصعبي، ٢٠٠٤، ص١١٧).

منظور الوسطية والتعدد:

يقول الدكتور مراد هوفمان في كتابه (الإسلام كبديل الحجر)، إن الوسطية الإسلامية هي الأهم، والإسلام هو دين الوسط، فالإسلام يرفض التطرف والغلاة، وطغيان العاطفة أو الوجدان الظالم، والقنوط واليأس على الماضي". ويكمل بأنه " إذا كانت الوسطية الإسلامية شرطًا من وجهة نظرنا للدخول إلى حوار الحضارات في عصر إتهام الإسلام بأنه العدو الجديد (أو القديم/الجديد)، وفي عصر العولمة وفي عصر نهاية التاريخ، فإن الغرب مطالب بالتنازل عن الأحكام المسبقة والتشويه، كما يدعو إلى عدم تصوير الآخر بأنه عدو فيقول" إن تصوير الآخر بأنه عدو، والحفاظ على هذه الصورة، كان دائمًا أمرًا أسهل من إعطاء صورة موضوعية واقعية عن الآخر، والتعامل معه بما يتناسب مع ذلك، ويضيف قائلا:" أليس محتملاً أن يكون السبب في عدم تفهمنا للإسلام هو رسوخه على أسس عميقة من التدين الشعبي، بينما نعيش نحن في مجتمع علماني إلى حد كبير "(عدنان الزرزو،٢٠٠٤، ص١٦٩).

فالإسلام الذي يدعو إليه الصحي، هو إسلام يحقق ملامح الوسطية، وليس إسلام التطرف والإرهاب والعدوان، أو إسلام الانفعال وردود الأفعال غير السوية، كما أنه ليس إسلام الاجتهادات الخاطئة التي أفرزها واقع المجتمعات الإسلامية الصعب والاستعمار عبر العصور المختلفة، أو التي كان لهذا الواقع التاريخي أثره في ظهورها في تلك العصور، ولكنه إسلام العقل الذي خاطبه القرآن، الذي أنيط به أمر الاجتهاد الدائم الذي لا ينقطع، وأنيط به الحركة الدائبة في إنزال نصوصه وأحكامه على واقع المجتمعات الإنسانية المتعددة والمتطورة عبر الزمان والمكان, فاليوم نحن نتحدث عن (الدين) الذي يعمل العقل لفهمه وتطبيقه، وليس عن الدين الذي يبطل عمل العقول السليمة.

استنتاج عام:

إن السلام السمح هو الحل لمواجهة ما نشاهده اليوم من دمار وقتل وتطرف وإرهاب، لذلك لابد من خطاب ديني تنويري ومعتدل يشترك في صياغته العلماء، خطاب يتضمن تدريس مبادئ السلام على مستوى الأفراد والجماعات، ورفض السياسات والأيدولوجيات والتنظيرات، التي تخلو من مبادئ أخلاقية لا تحترم حقوق الإنسان، وتحرض على التطرف الفكري والإرهاب. كما أن الإعلام سواء (المرئي، المسموع، المقروء، ومواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، سناب شات أنستغرام، لينكد) عليه مسؤولية كبيرة لمحاربة المتطرفين والمنحرفين بأفكارهم، وذلك من خلال التوعية لرفع مستوى الوعي عند المتلقي، في حال شاهد أو سمع أو قرأ ما يدعو اليه هؤلاء المضللين. وليس فقط استخدام تلك المنصات لرفع مستوى المشاهدة أي جعل الربح المادي والتجاري يعلو على الجانب الأخلاقي.

* باحثة في الشؤون الاجتماعية والأمنية ـ المملكة الأردنية الهاشمية

قراءة مقارنة في:

تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي

صدر عن مركز الخليج للأبحاث كتاب "قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي" للمؤلف الدكتور أشرف سعد العيسوي المتخصص في "العلوم السياسية، والسياسة الأمريكية تجاه النظام الإقليمي الخليجي" والكتاب الذي جاء في قرابة ١٩٠ صفحة من القطع المتوسط، وإن كان يحمل رؤية تحليلية لتأثير حربي الخليج الثانية والثالثة على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه يؤسس لرؤية استشرافية لأمن دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهات التحديات القائمة وتداعياتها. وجاء الكتاب في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، وجاء الفصل الأول تحت عنوان "إطار نظري عام" وتضمن ثلاثة مباحث هي: ١. دور العامل الأمني في تأسيس مجلس التعاون الخليجي. ٢. مفهوم الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي. ٣. علاقة أمن مجلس التعاون بتطورات البيئتين الإقليمية والدولية.

جدة: آراء حول الخليج

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان "أزمة وحرب الخليج الثانية وأمن مجلس التعاون الخليجي" وتضمن هذه الفصل مقدمة ومبحثين هما: ١. تداعيات حرب الخليج الثانية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي. ٢. تأثير حرب الخليج الثانية في السياسات الدفاعية والأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وكان الفصل الثالث تحت عنوان" حرب الخليج الثالثة وأمن دول مجلس التعاون الخليجي وتضمن مقدمة ومبحثين هما: ١. تداعيات حرب الخليج الثالثة على أمن دول المجلس. ٢. تداعيات حرب الخليج الثالثة على أمن دول المجلس. ٣. تداعيات الحرب على السياسات الدفاعية والأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي.

يرى المؤلف أن حرب الخليج الثالثة قد أدخلت المنطقة في مرحلة جديدة من عدم الاستقرار، وفاقمت المأزق الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي بصورة أكثر حدة من أي فترة مضت، حيث أفرزت واقعًا جديدًا من أهم معالمه عدم التوازن في القوى لمصلحة إيران بعد تدمير قدرات العراق العسكرية وتحطيم بنيته الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى استمرار سباق التسلح في الخليج وسعي إيران الحثيث إلى امتلاك السلاح النووي، وكذلك انعكاس هذا الوضع بدوره على طبيعة الترتيبات الأمنية المستقبلية في الخليج، بمعنى أنه سيتم بناء النظام الأمني الجديد في الخليج في ظروف غير مواتية لدول مجلس التعاون الخليجي، ولن يتوافق بالضرورة مع مصالح، فقد كان تعاطي دول المجلس مع تداعيات حرب الخليج الثالثة فقد كان أكثر تعقيدًا، لأن التحديات التي أثارتها هذه الحرب فاقت كثيرًا تحديات حرب الخليج الثانية، فكان على هذه الدول التعاطي مع بيئة إقليمية أكثر اضطرابًا ما بين عراق منفلت أمنيًا، وبين إيران محافظة تسعى إلى فرض هيمنتها الإقليمية، وبين موقف أمريكي غامض من مستقبل الترتيبات الأمنية في المنطقة.

وتبنى الكتاب دراسة المفهوم الشامل للأمن الإقليمي كونه خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وإقليمية ودولية، الأولى تتعلق بحماية الدولة من التهديدات النابعة من البيئة الداخلية، والثانية ترتبط بالعلاقات مع الدول المجاورة في نفس الإقليم أو المنطقة الجغرافية، والثالثة تتعلق بعلاقات الدولة الخارجية مع القوى الكبرى، وما تفرضه هذه العلاقات من تحديات ومكتسبات.

ويذهب المؤلف أنه وفق هذه الدراسة، فإن مفهوم أمن دول مجلس التعاون الخليجي، يُعد من المفاهيم القابلة للتغير والتطور، ويتأثر بدرجة واضحة بمتغيرات البيئتين الإقليمية والدولية سواء من حيث طبيعة مصادر التهديد أو بالنسبة للسياسات والاستراتيجيات الأمنية المرتبطة به. واستخدم المؤلف في دراسته منهجين رئيسيين، الأول المنهج المقارن في إبراز التداعيات التي أفرزتها حربا الخليج الثانية والثالثة على أمن دول مجلس التعاون، والثاني منهج تحليل النظم الإقليمية بوصفه مستوى تحليلًا متوسطًا بين تحليل النظام الدولي وتحليل سياساته الخارجية لدولة أو مجموعة دول (مجلس التعاون الخليجي)، وذلك بهدف دراسة التفاعلات التي ارتبطت بالحربين البيئيتين الإقليمية والدولية، وتأثير ذلك في أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

التصعيد في المنطقة: الحلول المؤجلة

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

الصراع في منطقة الشرق الأوسط ليس جديدًا ولن ينتهي قريبًا كونه من الصراعات المعقدة التي تتداخل فيها الأيدولوجيا بالمصالح ، ومحاولات بسط النفوذ وما يصاحب ذلك من تدخل خارجي واستقطاب، فالقضايا الكبرى في المنطقة نشأت بقرار خارجي، فالنكبة العربية الكبرى التي أدت إلى قيام إسرائيل على الأرض العربية كانت بقرار خارجي منذ سايكس - بيكو ووعد بلفور وكذلك نكسة عام ١٩٦٧م، وهكذا احتلال العراق وتسليمه لإيران، والانقلاب الحوثي في اليمن، وما يجري في سوريا وليبيا بفعل التأثير الخارجي سواء الدولي أو الإقليمي، وتظل الحلول معلقة على توافق المصالح الدولية والإقليمية.

والمؤثر الخارجي له حسابات معقدة تخص مصالح دوله التي تأتي في المقدمة قبل مصالح المنطقة نفسها، فحل القضية الفلسطينية هو قرار دولي / غربي قبل أن يكون قرار فلسطيني أو عربي، وما فعلته الإدارات الأمريكية المتعاقبة أدى إلى تأجيل أو تعطيل الحلول، في حين تقف بقية دول العالم أسيرة مصالحها مع الولايات المتحدة بما في ذلك دول أوروبا والصين وروسيا والهند واليابان وغيرها.

والتصعيد الإيراني في منطقة الخليج ما كان ليكون لولا تراخي المجتمع الدولي أو غض الطرف عن السياسات الإيرانية التوسعية والاستفزازية التي بدأت منذ قيام الثورة الإيرانية وزادت وتيرتها بعد أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي، ولو قابلت الدول الكبرى السياسات الإيرانية بالاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ما كان ليحدث ما تشهده المنطقة من اعتداءات وسيطرة بالقوة على دول أخرى بشكل مباشر أو عبر وكلاء من الميليشيات المسلحة.

وفي الوقت الذي ترقب فيه العالم ما يتمخض عن قمة مجموعة السبع الكبرى التي انطلقت في بياريتس بفرنسا يوم السبت ٢٤ أغسطس الماضي، خاب الظن ولم تخرج القمة بشيء ذي بال تجاه قضايا الشرق الأوسط الملتهبة سواءً التصعيد الإيراني والتهديد بإشعال المنطقة، بل هبطت طائرة وزير الخارجية الإيراني في المدينة التي تحتضن قمة الكبار، حيث يرى البعض أن فرنسا تتوسط بين أمريكا وإيران، فيما يرى البعض الأخر أن الإدارة الأمريكية فقدت قدرتها على استمرار المواجهة مع إيران في ظل انقسام المجتمع الدولي، بل في عدم مساندة دول الاتحاد الأوروبي للحليفة الولايات المتحدة ، أو في ظل التراجع الأمريكي الغامض، وكذلك لم تعر قمة الكبار اهتمامًا لما يحدث بين إسرائيل والفلسطينيين من جهة، وبين إسرائيل ولبنان من جهة أخرى ، في ظل المسرحية بين حزب الله بقيادة حسن نصر الله وإسرائيل على حساب لبنان الشعب والدولة، وإدارة الصراع بين إسرائيل وإيران على الأراضي العربية في سوريا ولبنان، وهذا شأن كل القضايا العربية التي تظل خارج اهتمام القوى الكبرى فعليًا بفعل المصالح، أو في إطار إعادة تقاسم النفوذ في المرحلة الحالية التي تأتي للإعداد لعالم جديد متعدد القطبية حيث بدت أنظار القوى السبع التقليدية في قمة بياريتس تنظر إلى أقصى الشرق وتتحسب لما ستكون عليه الصين القادمة بقوة إلى القيادة الاقتصادية للعالم ومعها الهند النووية / الاقتصادية، وتوافقها مع روسيا الباحثة عن استعادة دورها في المنافسة على النفوذ والتي تستخدم إيران كمخلب قط، وكذلك دورها في الأزمة السورية الذي تقول من خلاله "أنا هنا" وكل ذلك يأتي على حساب حلول أزمات الشرق الأوسط.

كل ذلك يؤكد أن حلول مشاكل المنطقة تأتي من داخلها دون حلول خارجية تقدمها الدول الكبرى المشغولة بمصالحها وتحدياتها الجديدة، أو من دول إقليمية تريد تنفيذ أجندتها على حساب المنطقة العربية دون استثناء، والمؤكد أن سياسات هذه الدول تجاه المنطقة العربية لن تتغير ما دامت الظروف الدولية والإقليمية والداخلية العربية تساعد على ذلك.

يظل التعامل مع التحديات القائمة لابد أن يبدأ بتحسين الأوضاع الاقتصادية بتفعيل التعاون الاقتصادي غير التقليدي والعناوين الكبرى كالوحدة الاقتصادية أو السوق العربية المشتركة، بل بقيام تكتلات اقتصادية متجانسة وبرجماتية وواقعية تحقق المردود المأمول لبناء قاعدة اقتصادية قوية متنوعة الإنتاج، والدخول إلى عالم اقتصاديات المعرفة ومنها الصناعات العسكرية التي بدونها تظل المنطقة مستهلكة لا منتجة، عندها تجد الدول العربية نفسها في قوة ومنعة على المستويات الاقتصادية و العسكرية والأمنية وتكون قادرة على ملء الفراغ الاستراتيجي بأدوات ذاتية وإمكانيات محلية ومن ثم فرض إرادتها لحل مشكلاتها بعلاقات ندية.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+